وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
المركـــز الجامعـــي العربـــي بن مهيـــدي "أم البواقـــي"
معهـــد العلـــوم الاقتصاديـــة والتسييـــر
دائـــرة الاقتصـــاد

بموضـــوع.

الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية وانعكاساتها على إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص مناجمنت المؤسسة

من إعداد الطالبـــة:
شهلـــة قـــدري

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الوهـــاب شمـــام

أعضاء اللجنة :

-السعدي رجال، أستاذ دكتور بالمركز الجامعي أم البواقي:رئيسا.
- عبد الوهاب شمام، أستاذ دكتور بجامعة قسنطينة:مشرفا.
- أحمد بوراس، دكتور بالمركز الجامعي أم البواقي:مناقشا.
- مبارك بوعشة، دكتور بالمركز الجامعي أم البواقي:مناقشا.
-محمد الطاهر حمامدة، دكتور بالمركز الجامعي خنشلة:مناقشا.

السنة الجامعية 2006-2007

09/109

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
المركـز الجامعـي العربـي بن مهيـدي "أم البواقـي"
معهـد العلـوم الاقتصاديـة والتسييـر
دائـــرة الاقتصـــاد

بموضوع:

الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية وانعكاساتها على إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص مناجمنت المؤسسة

من إعداد الطالبـــة:
شهلـــة قـــدري

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الوهـــاب شمـــام

أعضاء اللجنة:

-السعدي رجال، أستاذ دكتور بالمركز الجامعي أم البواقي:رئيسا.
- عبد الوهاب شماء أستاذ دكتور بجامعة قسنطينة:مشرفا.
- أحمد بوراس، دكتور بالمركز الجامعي أم البواقي:مناقشا.
- مبارك بوعشة، دكتور بالمركز الجامعي أم البواقي:مناقشا.
-محمد الطاهر حمامدة، دكتور بالمركز الجامعي خنشلة:مناقشا.

السنة الجامعية 2006-2007

شكـــــر وتقديـــر

اللهم لك الحمد كله، ولك الشكر كله
وإليك يرجع الأمر كله علانيته وسره، لك الحمد
حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك
الحمد بعد الرضى، لك الحمد كالذي نقول
وخيرا مما نقول ولك الحمد كالذي تقول.

وبعد:

نتقدم بالشكر والتقدير عرفانا بالجميل
إلى الأستاذ الدكتور شعلم عبد الوهاب الذي
عاصر فترات إنجاز هذه المذكرة، والذي لم
يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة والذي
كان له الفضل الكبير في إتمام هذا العمل.
إلى كل من ساعدني من قريب أو
بعيد.

الفهرس العام

الفهـــــرس العـــــام

	الصفحة
الفهـــــرس العـــــام	I- VIII
فهـــــرس الجـــــداول.....	VI-VII
فهـــــرس الأشكـــــال.....	VIII
المقدمـــــة العامـــــة.....	أ – ه
الفصل الأول: الشراكة الأورومتوسطية	01
تمهيـــــد.....	02
المبحث الأول: مسار التعاون الأورومتوسطي.....	03
المطلب الأول: أنماط العلاقات مع المجموعة الأوروبية.....	03
I- العضوية.....	03
II- الارتباط.....	04
II-1 الارتباط المبني على الاتفاقيات التجارية.....	04
II-2 الارتباط المبني على الاتفاقيات التفضيلية	05
II-2-1 ارتباط مبني على أساس مناطق التجارة الحرة.....	05
II-2-2 ارتباط مبني على اساس الاتحاد الجمركي.....	05
III- اتفاقيات جمركية وتجارية.....	05
المطلب الثاني: تطور سياسة المجموعة الأوروبية تجاه دول حوض البحر الأبيض المتوسط.....	06
I- اتفاقيات التعاون.....	06
II- مجالات اتفاقيات التعاون.....	07
II-1 التجارة.....	07
II-2 التعاون الفني.....	08
II-3 التعاون المالي.....	08
III- أبرز اتفاقيات التعاون المبرمة.....	08
III-1 اتفاقيات التعاون بين دول المغرب العـــربي والمجموعـــة الاقتصاديـــة الأوروبية.....	08
III-2 اتفاقيات التعاون بين المجموعة الأوروبية ودول جنوب شرق المتوسط....	10
III-2-1 الاتفاق مع مصر.....	10
III-2-2 الاتفاق مع سوريا.....	10
III-2-3 الاتفاق مع لبنان.....	11
III-2-4 الاتفاق مع الأردن.....	11
III-2-5 الاتفاق مع إسرائيل.....	11
IV- التقييم العام لاتفاقيات التعاون الأورومتوسطية.....	13
المطلب الثالث: السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي.....	17
المبحث الثاني: ماهية الشراكة الأورومتوسطية.....	21
المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية: دوافعها، مفهومها وأهدافها.....	21
I- دوافع الشراكة الأورومتوسطية.....	22
I-1 الدوافع بالنسبة لأوروبا.....	22
I-1-1 الدوافع السياسية.....	22

I-1-2 الدوافع الاقتصادية.....	23
I-2 الدوافع بالنسبة لدول جنوب المتوسط.....	24
I-2-1 الدوافع السياسية.....	24
I-2-2 الدوافع الاقتصادية.....	25
II- مفهوم الشراكة الأورومتوسطية.....	26
III- أهداف الشراكة الأورومتوسطية.....	28
III-1 أهداف الاتحاد الأوروبي.....	28
III-2 أهداف الدول المتوسطية.....	29
المطلب الثاني: المضمون العملي للشراكة الأورومتوسطية ومميزاتها.....	30
I- المضمون العملي للشراكة الأورومتوسطية.....	31
I-1 الشراكة السياسية والأمنية.....	32
I-2 الشراكة الاقتصادية والمالية.....	33
I-2-1 منطقة التبادل الحر.....	34
I-2-2 التعاون الاقتصادي.....	34
I-2-3 التعاون المالي.....	35
I-3 الشراكة الاجتماعية، الثقافية والانسانية.....	36
II- مميزات الشراكة الأورومتوسطية.....	37
المبحث الثالث: الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: واقعها، معوقاتها ومقومات نجاحها.....	39
المطلب الأول: آثار الشراكة الأورومتوسطية على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط...	39
I- الآثار الايجابية.....	40
II- الآثار السلبية.....	41
المطلب الثاني: واقع الشراكة الاقتصادية والمالية الأورومتوسطية ما بعد برشلونة.....	44
I- المبادلات التجارية الأورومتوسطية.....	44
II- الاستثمار الأجنبي المباشر.....	52
III- التعاون المالي.....	56
III-1 برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA.....	57
III-1-1 نظرة عامة على البرنامج.....	57
III-1-2 تحليل البرنامج من خلال الالتزامات والمدفوعات.....	60
III-2 برنامج بنك الاستثمار الأوروبي BEI.....	65
III-2-1 تقديم عام.....	65
III-2-2 دوربنك الاستثمار الأوروبي في دعم الشراكة الأورومتوسطية.....	66
III-3 المساعدات الثنائية المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.....	68
المطلب الثالث: تحديات الشراكة الأورومتوسطية ومقومات نجاحها.....	71
I- تحديات الشراكة الأورومتوسطية.....	72
II- مقومات نجاح الشراكة الأورومتوسطية.....	76
خاتمة الفصل الأول	82
الفصل الثاني: الجزائر ومشروع الشراكة الأورومتوسطية	84
تمهيـــــــد.....	85
المبحث الأول: مسار التعاون الأوروجزائري.....	86

المطلب الأول: أهم جسور التعاون الأوروجزائري.....	86
I- اتفاقية روما.....	86
II- العلاقات من خلال اتفاقيات إيفيان عام 1962.....	87
III- اتفاق التعاون 1976.....	88
المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الأوروجزائرية في إطار السياسة الشاملة.....	90
I- الجانب التجاري.....	90
I-1 أهمية الاتحاد الأوروبي في مبادلات الجزائر الخارجية.....	90
I-2 أهم المتعاملين التجاريين مع الجزائر.....	92
I-3 الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي للفترة 1990-1993.....	93
I-4 بنية المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي لسنة 1993.....	94
II- الجانب المالي.....	94
المطلب الثالث: العلاقات الأوروجزائرية من التعاون إلى الشراكة.....	97
I- المفاوضات الجزائرية الأوروبية.....	97
II- المصادقة على اتفاق الشراكة.....	99
المبحث الثاني: الشراكة الأوروجزائرية.....	101
المطلب الأول: دوافع الشراكة الأوروجزائرية.....	101
المطلب الثاني: أهم محاور اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية.....	102
I- المحور الاقتصادي.....	102
II- محور حرية انتقال السلع.....	103
III- محور الزراعة والصيد البحري.....	106
IV- محور الخدمات، التجارة، حرية انتقال رؤوس الأموال.....	106
V- المحور السياسي والأمني.....	108
المطلب الثالث: فرص وتحديات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.....	108
I- فرص الاقتصاد الجزائري من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.....	108
II- التحديات المستقبلية للاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي..	111
II-1 التحديات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الكلية.....	111
II-1-1 التحديات المتعلقة بخصائص الاقتصاد الجزائري.....	111
II-1-2 التحديات المتعلقة بآثار تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.....	114
II-2 التحديات المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسية.....	115
II-2-1 التباين في مستوى الانتاجية.....	116
II-2-2 تباين العوامل النوعية للقدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.....	117
المبحث الثالث: أثر الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري.....	121
المطلب الأول: الآثار المرتقبة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية.....	121
المطلب الثاني: التأثيرات المرتقبة على المستوى القطاعي.....	123
I- التأثيرات المرتقبة على بنية التجارة الخارجية.....	123
I-1 التأثيرات المرتقبة في مجال تجارة السلع.....	123
I-1-1 الآثار المتعلقة بالصادرات.....	124
I-1-2 الآثار المتعلقة بالواردات.....	125
I-2 التأثيرات المرتقبة في مجال تجارة الخدمات.....	125

II- التأثيرات المرتقبة على القطاع المالي.....	128
II-1 التأثيرات المرتقبة على النظام البنكي والمصرفي.....	129
II-2 التأثيرات المرتقبة على الاحتياطي النقدي.....	130
II-3 التأثيرات المرتقبة على المديونية الخارجية.....	132
III- التأثيرات المتوقعة على القطاع الصناعي.....	134
خاتمة الفصل الثاني.....	138
الفصل الثالث: إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي	139
تمهيـــــــد.....	140
المبحث الأول: المراحل التاريخية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية والاصلاحات المواكبة.....	141
المطلب الأول: تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه.....	141
I- مرحلة التسيير الذاتي (1962-1965)	141
II- مرحلة الشركة الوطنية (1965-1971)	144
III- مرحلة التسيير الاشتراكي (1971-1980)	147
IV- مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1988)	150
IV-1 المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة العضوية.....	151
IV-2 المرحلة الثانية: إعادة الهيكلة المالية.....	151
المطلب الثاني: الاصلاحات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.....	152
I- استقلالية المؤسسات (1988-1995)	153
II- خوصصة المؤسسات (1995 إلى اليوم)	154
المبحث الثاني: إعادة تأهيل المؤسسات كمرحلة جديدة من الإصلاحات.....	157
المطلب الأول: مفهوم إعادة تأهيل المؤسسات.....	157
المطلب الثاني: البرامج الوطنية لإعادة تأهيل المؤسسات.....	158
I- برنامج إعادة التأهيل الصناعي.....	159
I-1 مفهوم برنامج إعادة التأهيل.....	159
I-2 أهداف برنامج إعادة التأهيل.....	161
I-3 هيكلة برنامج إعادة التأهيل.....	164
I-3-1 المديرية العامة للهيكلة الصناعية.....	164
I-3-2 اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.....	165
I-3-3 صناديق ترقية التنافسية الصناعية.....	166
I-3-4 صناديق أخرى خاصة بالمؤسسة.....	166
I-4 إجراءات عمليات إعادة التأهيل.....	167
I-4-1 مرحلة التشخيص الاستراتيجي.....	167
I-4-2 مرحلة القبول والتنفيذ.....	168
I-5 نتائج برنامج إعادة التأهيل.....	171
II- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	173
II-1 أهداف البرنامج.....	174
II-1-1 الأهداف العامة.....	174
II-1-2 الأهداف الخاصة.....	175
II-2 المحاور القيادية للبرنامج.....	175

II-3 محتوى البرنامج.....	176
II-3-1 عمليات موجهة لقطاعات النشاط الأكثر تمثيلا.....	176
II-3-2 عمليات جهوية.....	176
II-3-3 عمليات خاصة بإعادة تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	177
II-3-4 عمليات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	177
II-4 شروط الاستفادة من البرنامج.....	178
II-5 هيكلة البرنامج.....	178
II-6 إجراءات عمل البرنامج.....	179
المبحث الثالث: أثر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على دعم عملية إعادة التأهيل.....	182
المطلب الأول: الدعم المالي.....	182
I- المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة.....	182
I-1 مفهوم الـFINALEP.....	183
I-2 إجراءات عمل الـFINALEP.....	184
I-3 نشاطات الـFINALEP.....	184
II- الوكالة الفرنسية للتنمية.....	186
II-1 مفهوم الـAFD.....	186
II-2 مجالات تدخل الـAFD.....	187
II-3 نشاطات الـAFD.....	187
III- البنك الإيطالي.....	189
المطلب الثاني: الدعم التقني.....	190
I- برامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني.....	190
I-1 المساهمين في البرنامج.....	192
I-2 أهداف البرنامج.....	192
I-3 مراحل ونشاطات البرنامج.....	193
II- برنامج اللجنة الأوروبية MEDA.....	196
II-1 تعريف البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	197
II-2 أهداف البرنامج.....	198
II-2-1 تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	198
II-2-2 ترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...	198
II-2-3 تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	198
II-3 المستفيدين من البرنامج.....	199
II-4 شروط الاستفادة من البرنامج.....	199
II-4-1 بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	199
II-4-2 بالنسبة للهيئات المالية.....	200
II-4-3 بالنسبة لهيئات وأجهزة الدعم.....	200
II-5 أشكال المساعدة.....	200
II-6 إجراءات تسيير البرنامج.....	201
II-7 نتائج وآفاق البرنامج.....	202
خاتمة الفصل الثالث.....	210

الخاتمـــة العامـــــة.....	211
الملاحق.....	219
قائمة المراجع.....	248

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المساعدات المخصصة من المجموعة الأوروبية للبلدان العربية المتوسطية وفق بروتوكولات التعاون الثاني والثالث والرابع	15
02	الأهمية النسبية للمجموعة الأوروبية في تجارة الصادرات والواردات لبعض الدول العربية المتوسطية خلال الفترة 1974-1994	16
03	نسبة الإيرادات الجمركية من مجموع الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي	43
04	معدل الانفتاح (PIB/M+X) في الدول المتوسطية خلال السنوات (1990، 1995، 2003)	45
05	التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول المتوسطية الشريكة	46
06	صادرات دول جنوب وشرق المتوسط سنة 2002	46
07	واردات دول جنوب وشرق المتوسط سنة 2002	47
08	حصة دول جنوب وشرق المتوسط ودول أوروبا الوسطى والشرقية (العشر المنظمة للاتحاد الأوروبي) في التجارة العالمية والأوروبية	48
09	العجز التجاري للشركاء المتوسطيين	49
10	حصة الدول المتوسطية ودول أوروبا الوسطى والشرقية من تدفقات IDE العالمية (%)	56
11	تطور مستوى تنفيذ برنامج ميدا	61
12	تطور إلتزامات البرنامج حسب الدول	63
13	هيكل المدفوعات في برنامج ميدا حسب الدول	63
14	تطور نسبة المدفوعات إلى الإلتزامات حسب الدول	64
15	تطور التمويلات البنك الأوروبي للاستثمار وبنيتها القطاعية	67
16	الشراكة الأوروبية في خدمة تنمية المنطقة المتوسطية والعالم	69
17	تدفق المساعدات الموجهة نحو التنمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض دول جنوب المتوسط	70
18	الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي	89
19	واردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية 1998-2001	91
20	صادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية 1998-2001	91
21	توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية والجغرافية 1996-2000	92
22	الحصة النسبية للعملاء الرئيسيين لسنة 1993	92
23	الحصة النسبية للموردين الرئيسيين لسنة 1993	93
24	الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي للفترة 1990-1993	93
25	الالتزامات المالية المبرمجة في ميدا I و II	96
26	النشاطات التمويلية لبنك الاستثمار الأوروبي في الجزائر	96
27	الجدول الزمني للتفكيك الجمركي الخاص بالقائمة رقم 03	104
28	الجدول الزمني للتفكيك الجمركي الخاص بالقائمة رقم 01	108
29	مقارنة بين الاقتصادين الجزائري والأوروبي في بعض المجالات	106
30	بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر للأعوام 2000-2001	112
31	تطور المديونية ومؤشراتها 1990-2003	113
32	حصة الإيرادات الجمركية ضمن مجموع الايرادات والناتج المحلي الاجمالي	115
33	دليل التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2001	115

34	مؤشر الانتاجية الشاملة خلال سنة 2002	117
35	حساب الخسارة الجبائية	122
36	تطور الصادرات الجزائرية	124
37	بعض المعطيات حول وزن قطاع الخدمات في الجزائر، المغرب، تونس ومصر	127
38	إحتياطات الصرف الأجنبي (حسب بنك الجزائر سنة 1996)	130
39	توزيع الديون طويلة الجل حسب العملات في 1996 (%)	133
40	أسماء الشركات وتواريخ تأميمها	145
41	تناقص العمالة في القطاع الصناعي المسير ذاتيا	145
42	تطور قبول ملفات الانضمام إلى برنامج التأهيل الصناعي (سبتمبر 2002)	172
43	إلتزامات ومدفوعات الـAFD في الفترة 1997-2002	188
44	أثر الشراكة بين الAFD وCPA	189
45	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب عدد عمالها	208

فهـــــرس الأشكـــــال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الأرصدة التجارية للدول المتوسطية	49
02	مساهمة الاتحاد الأوروبي في الصادرات والواردات الإجمالية للشركاء المتوسطيين	50
03	تطور تدفقات ومخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية 1995-2003 في الدول المتوسطية ودول أوروبا الوسطى والشرقية	53
04	توزيع الاستثمارات في العالم	55
05	تطور الالتزامات والمدفوعات في إطار برنامج ميدا خلال الفترة 1995-2004	61
06	تطور التمويلات المقدمة من طرف البنك خلال الفترتين (1995-1999) و(2000-2004)	68
07	برنامج إعادة التأهيل	160
08	أهداف برنامج إعادة التأهيل	161
09	التشخيص الاستراتيجي الشامل	167
10	إجراءات إعادة التأهيل	168
11	توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج E D PME حسب الشكل القانوني	200
12	توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج E D PME حسب عدد العمال	201
13	توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج E D PME حسب المناطق	201
14	توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج E D PME حسب قطاع النشاط	202
15	توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج E D PME حسب درجة التقدم في إجراءات إعادة التأهيل	203

المقدمة العامة

المقدمـــــة العامـــــة

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشموليته التي تهـدف عمليا إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحريـة الكاملـة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله سواء كانت سلعا أو رأسمال، عملة أو تكنولـوجي أو غيرها، بحيث باتت الحياة مستحيلة بمعزل عن هذه الظاهرة التي تقـوم بتغييـر البيئـة الاقتصادية وتوجهها صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيـادة إنتـاج الشـركات والتغير التكنولوجي.

ولعل من أهم ملامح وآثار هذه التحولات، المشروعات المتزايدة لتكـوين تجمعـات اقتصادية إقليمية، حيث أصبح مسار هذه التكتلات الإقليمية سلوكا سياسيا واقتصاديا وثقافيـا تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقاءها ضمن الخارطة الدولية.

فالدول النامية لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن هذه التطورات بل وجدت نفسها مجبـرة على الدخول في فضاءات اقتصادية جديدة أملتها عولمة الاقتصاد، لذلك فهي مطالبة بالتعديل الفعلي لهياكلها الاقتصادية وتكييفها لمواجهة التحولات الجارية علـى منظومـة الاقتصـاد العالمي.

أما الدول الأوروبية فقد استغلت ضعف موقف الدول النامية وما تعانيه من فقر وتبعية وتدهور لأوضاعها الاقتصادية، السياسية، الثقافية والأمنية، وبادرت بطرح مشروعها عـن طريق الشراكة الثنائية مع دول البحر المتوسط الجنوبية، والـذي يبلـور ويبـرز رغبـة الأوروبيين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية كمنافس قوي وفعال ضـد أمريكا، وهو يشكل في ذات الوقت من الناحيتين المالية والتجارية أبرز المشاريع التي تؤطر العلاقات الإقليمية في منطقة البحر المتوسط.

وعلى إثر طرح المشروع الأورومتوسطي من خلال مؤتمر برشلونة، سعى الاتحـاد الأوروبي إلى عقد اتفاقيات شراكة مع دول جنوب المتوسط كل علـى حـدى مـن خـلال مفاوضات ثنائية بين اللجنة الأوروبية وممثلي بعض الدول المتوسطية، حيث أسفرت هـذه المفاوضات على اتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي وعدد من هذه الدول منها تونس، المغـرب، الأردن، ...

وبما أن المبادرة موجهة لكل دول المتوسط فقد التحقت الجزائر بهذا الاتفاق في إطار ما يعرف باتفاق فلينسيا للشراكة والمشروعات المشتركة (22 أفريل 2002)، ويهدف هذا الاتفاق كغيره من الاتفاقيات المبرمة مع باقي الدول المتوسطية الجنوبية إلى تأكيد دخول معظم السلع من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي مع إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، فضلا عن الإلغاء التدريجي لمدة 12 سنة لجميع التعريفات على واردات السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، والامتناع عن استعمال الحصص المفروضة على السلع، زيادة إلى تنسيق السياسات المتعلقة بالمنافسة والمعايير والفكرية الملكية والحق المتبادل بطريقة متكافئة لمستثمري الطرفين في إقامة وخلق المؤسسات، وتأهيل البنية التحتية اقتصاديا واجتماعيا، بالإضافة إلى إعطاء ديناميكية خاصة للقطاع الخاص وعصرنة القطاعين الصناعي والزراعي، بالإضافة إلى إنشاء المشروعات المشتركة بما يتلاءم وخصوصيات كل طرف.

إشكالية البحث

إن التدمير الجمركي من طرف واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي سيمارس ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة، بالإضافة إلى عدم قدرة المنتجات الصناعية الجزائرية على منافسة السلع الأوروبية، وهذا راجع إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع النفط بالدرجة الأولى.

إذا فالتحديد الأساسي سيكون من دون شك كامنا في التصحيح الاقتصادي، فعلى الجزائر وغيرها من الدول المتوسطية الجنوبية القيام بإجراءات وتصحيحات اقتصادية من أجل الرفع من القدرة التنافسية لمنتجاتها الصناعية والتكيف مع التطورات الحاصلة في خضم هذه الشراكة، الأمر الذي دفع بها إلى طرح موضوع إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية من خلال برامج سطرت خصيصا لذلك.

وفي هذا الإطار يمكن تفسير حاجة الجزائر للتعامل مع الشريك الأوروبي من أجل إعادة تأهيل وضعية جهازها الإنتاجي، الأمر الذي يقودنا إلى طرح التساؤل الموالي:

- ما هي انعكاسات الشراكة الاقتصادية الأورمتوسطية على إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية؟

وتحمل هذه الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما هي الأسس النظرية للشراكة الأورومتوسطية؟
- ما هي الآثار المرتقبة للشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة؟
- ما المقصود بإعادة التأهيل؟ وما هي سبل تفعيلها؟

فرضيات البحث

قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الجزئية، تم الاعتماد على جملة من الفرضيات والمتمثلة في:

- يعتبر موضوع الشراكة الأورومتوسطية أمرا حتميا على دول جنوب وشرق المتوسط من اجل الرقي باقتصادياتها.
- تنعكس الشراكة الأورومتوسطية سلبا وإيجابا على اقتصاديات دول الضفة الجنوبية للمتوسط بما فيها الجزائر.
- تعد إعادة تأهيل المؤسسات الإستراتيجية الأنسب لرفع قدرتها التنافسية على جل الأصعدة المحلية منها والدولية.

دوافع البحث

مما لا شك فيه ان لكل باحث شرع للخوض في دراسة ما أسباب ودوافع جعلته يتمسك بموضوع بحثه منها الذاتية والموضوعية، وفي هذا الإطار نذكر النقاط التالية:

- الرغبة الشخصية في تناول المواضيع الحديثة وكل ما جد في المجال الاقتصادي.
- اعتبار الدراسة موضوع الساعة الذي يشغل بال الباحثين ورجال السياسة والاقتصاد على الساحتين الوطنية والدولية.
- محاولة إبراز انعكاسات هذه الظاهرة على اقتصاديات الدول الجنوبية للمتوسط بما فيها الجزائر.

- معرفة الوضعية الاقتصادية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية.
- قلة البحوث في هذا الموضوع خاصة في جانب إعادة التأهيل.

أهمية البحث

إنه وفي ظل التحولات الاقتصادية الجديدة وتسارع وتيرة العولمة والتكتلات الاقتصادية، خاصة بعد طرح المشروع الأورومتوسطي وجدت المؤسسات الصناعية الجزائرية نفسها عاجزة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، مما جعل طرح فكرة إعادة تأهيلها أمرا حتميا في ظل الظروف الراهنة، ومحاولة استغلال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في دعم هذه الفكرة، من أجل الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الوطنية والدولية.

أهداف البحث

إذا كان دافع الخوض في دراسة موضوع معين هو حتما الوصول إلى أهداف محددة، فإن هدفنا من خلال هذا البحث يكمن في إبراز التحدي الذي يواجه الجزائر بصفة عامة ومؤسساتها الصناعية بصفة خاصة جراء دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق، والوقوف على مجمل تأثيرات هذا الأخير خاصة في دعم عملية إعادة تأهيل المؤسسات.

منهج البحث

توافقا وطبيعة البحث وسعيا للوصول به إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

خطة البحث

انطلاقا من الفرضيات الموضوعة والحاجة إلى تأكيدها أو نفيها ومن ثمة الإجابة إلى إشكالية البحث الرئيسية، تم تقسيمه إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول جاء تحت عنوان الشراكة الأورومتوسطية، يهتم بدراسة مسار التعاون الأوروبي المتوسطي إلى غاية طرح مشروع الشراكة ضمن مؤتمر برشلونة ثم الانتقال إلى توضيح الأسس النظرية للشراكة الأورومتوسطية بتسليط الضوء على ماهيتها بدءا بدوافعها، مفهومها ثم أهدافها بالنسبة للطرفين، إضافة إلى تحديد معوقاتها بالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط والسبل الكفيلة لانجاحها، ليختم هذا الفصل بالتركيز على الجانب الاقتصادي والمالي لهذه الشراكة نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها، وتم ذلك من خلال الالمام بمختلف آثار الشراكة الأورومتوسطية على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط ثم تحليل واقعها ما بعد برشلونة.

الفصل الثاني ورد ضمن عنوان الجزائر ومشروع الشراكة، بدءا بتحديد مسار التعاون الأوروجزائري بإبراز أهم جسور هذا التعاون وتطور العلاقات الاقتصادية الأوروجزائرية في ظله، ثم الانتقال إلى دراسة الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعد المصادقة على الاتفاق، وذلك بتوضيح دوافعها واهم محاورها، ثم التعرض إلى فرص الاقتصاد الجزائري من هذه الشراكة واهم التحديات التي تواجهه، ليختم هذا الفصل بتسليط الضوء على أثر اتفاقيات الشراكة على الاقتصاد الجزائري بالتركيز على مستويين، الأول يخص التوازنات الكلية والثاني بعنى بالمستوى القطاعي.

الفصل الثالث خصص لدراسة إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية كحتمية أوجبتها التحولات الوطنية والعالمية في مقدمتها الشراكة الأورومتوسطية، وذلك بدراسة مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، والتي جعلتها تنتقل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ثم تسليط الضوء على عملية إعادة التأهيل كمرحلة جديدة ضمن الإصلاحات التي شهدتها ومازالت تشهدها هذه المؤسسات، من خلال تقديم مفهوم هذه العملية والبرامج الوطنية المسطرة سعيا لإنجاحها، ليتم التركيز في ختام هذا الفصل على انعكاس وأثر هذه الشراكة في دعم إعادة تأهيل المؤسسة ومحيطها.

لتختم الدراسة بخاتمة عامة تلخص محتواها وتجري اختبارا لفرضياتها مع عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها وكذا الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول: الشراكة الأورومتوسطية.

- المبحث الأول: مسار التعاون الأوروبي المتوسطي.
- المبحث الثاني: ماهية الشراكة الأورومتوسطية.
- المبحث الثالث:الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية:واقعها، معوقاتها ومقومات نجاحها.

الفصـــل الأول: الشراكـــــة الأورومتوسطية

تمهيـــــــد

في إطار عولمة شاملة يعرف العالم اليوم تغيرات جذرية تتقدمها الرغبة في الاتجـــاه نحو تحرير التجارة الخارجية، خاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. كما يعرف توجها معاكسا تتزعمه التكتلات الاقتصادية الجهوية، لعل من أبرزها الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي يسعى إلى توسيع رقعته خارج حدوده الجغرافية في إطار سياسة جديدة تولد عنها طرح مشروع الشراكة مع دول جنوب وشرق المتوسط، حيث يعد ذلك تعبيرا واضحا عن رغبـــة الاتحاد الأوروبي في الاحتفاظ بمناطق نفوذه بغية مواجهة التكـــتلات الأخـــرى ومواكبـــة التحولات العالمية.

ومن أجل دراسة وتوضيح ذلك سيتم التطرق للمباحث الآتية:

- المبحث الأول: مسار التعاون الأوروبي المتوسطي؛
- المبحث الثاني: ماهية الشراكة الأورومتوسطية؛
- المبحث الثالث: الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: واقعها، معوقاتهـــا ومقومـــات نجاحها.

المبحث الأول: مسار التعاون الأورومتوسطي

نظرا لما تمثله الدول الأوروبية عامة، ودول الإتحاد الأوروبي خاصة من أهمية بالغة في تاريخ وحاضر العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية للدول المتوسطية، فقد اهتم الطرفان بالحرص على إقامة شكل او آخر من أشكال التعاون والتنسيق الاقتصادي والتجاري الذي قد تمتد أبعاده إلى مجالات أخرى اجتماعية او ثقافية، وقد تطورت وتنامت هذه الأشكال، فمن مجرد فكرة متوسطية قديمة إلى إقامة علاقات تعاون بين دول المنطقة ثم ترقية هذه العلاقات إلى أن أخذت في منظورها الحاضر ما يعرف باتفاقيات الشراكة، وهذا ما سيتم التطرق له عبر المطالب الآتية:

- المطلب الأول: أنماط العلاقات مع المجموعة الأوروبية؛
- المطلب الثاني: تطور سياسة المجموعة الأوروبية تجاه دول المتوسط؛
- المطلب الثالث: السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: أنماط العلاقات مع المجموعة الأوروبية

انطلاقا من السياسات التي تحدد طبيعة العلاقات مع الإتحاد الأوروبي، فإنه يمكن لأي دولة سواء كانت أوروبية او من العالم الثالث إقامة علاقات مع المجموعة الأوروبية عن طريق ثلاثة أنواع هي: العضوية، الارتباط، الاتفاقيات الجمركية والتجارية، وفيما يلي عرضا مبسطا لكل من هذه الأنواع:[1]

I- العضوية

تقتصر العضوية على الدول الأوروبية التي تتمتع بتركيب اقتصادي وسياسي يماثل التركيب في الدول المؤسسة لمعاهدة روما، فانضمام أي دولة أوروبية مرتبط بموافقة الدول المؤسسة، ومن ثمة لا يقبل أي طلب من دولة غير أوروبية، حيث أن الهدف الأساسي للمعاهدة هو الوحدة الأوروبية من الجهتين الاقتصادية والسياسية، وبعد الانضمام على الدول

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول أثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية، الجزائر، نوفمبر 1999، ص ص: 2-5.

المنظمة أن تقبل رقابة فوق قومية في مجالات الدفاع والأجهزة السياسية والسياسة المالية والاقتصادية، ويتضمن الأمر كذلك الولاء للنظم الديمقراطية للحكم، حيث لا تكون العضوية كاملة إلا بتطبيق هذه الشروط.

II- الارتبـــاط

يطبق هذا النوع على الدول الأوروبية وغير الأوروبية التي تريد الارتباط بالسوق، حيث أن العضو المرتبط لا يكون عضوا كاملا، فهو لا يلتزم بكل النظم الخاصة بالسوق، كما أنه يتمتع بالقدرة على إقامة علاقات مع مؤسسات السوق المختلفة، والارتباط لا يعد عضوية، وإنما يعد شكلا من أشكال التعاون بين الدول.

ويشترط لارتباط أي دولة بالسوق المشتركة موافقة الجهات التالية:

- موافقة مجلس وزراء السوق بالإجماع على الاشتراك، وذلك بعد أخذ رأي البرلمان الأوروبي.
- تصديق برلمانات الدول الأعضاء على الاشتراك إذا استدعى ذلك تعديلا لبعض أحكام المعاهدة.

أما من الناحية السياسية فلا توجد شروط محددة لعملية الارتباط، إلا أن العلاقة تتطلب قبول المبادئ الاقتصادية للسوق والتي تتضمن بطبيعة الحال نواحي سياسية، مع توضيح نوع الارتباط ودرجة الالتزام السياسي للعضو المرتبط. وتوجد بعض طرق الارتباط فيما دون العضوية الكاملة أهمها: الاتفاقيات التجارية والاتفاقيات التفضيلية، وفيما يلي نبذة عن كل نوع:

II-1- الارتباط المبني على الاتفاقيات التجارية

قد يكون بين الدول المرتبطة والسوق اتفاقا تجاريا، أو أن يكون إتفاقا تجاريا وتعاونا فنيا وماليا. فالاتفاق التجاري تحصل بمقتضاه الدولة المرتبطة على بعض المزايا التي تشمل تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع بنسب معينة يتفق عليها، بالإضافة إلى تخفيض القيود الكمية على بعض السلع المصدرة منها لدول السوق، أما الاتفاق التجاري والتعاون المالي والفني فبموجبه تحصل الدول المرتبطة على بعض المزايا التجارية التي تخفض من

الحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات المصدرة للسوق، أما من الناحية الفنية والمالية دول السوق المعونة الفنية والخبرة والقروض الميسرة التي تحتاج إليها الدول المرتبطه في الحدود المتفق عليها، وينطبق هذا النوع على العديد من دول البحر المتوسط.

II-2- الارتباط المبني على الاتفاقيات التفضيلية

يتم هذا النوع بين دول السوق وباقي دول العالم، فلا يشترط أن تكون الدولة أوروبية، وهذا النوع من الارتباط له جوانب سياسية أخف وطأة منها في حالة العضوية الكاملة وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الارتباط يعد تمهيدا للعضوية الكاملة في بعض الأحيان، كما حدث بالنسبة لكل من اليونان وإسبانيا والبرتغال قبل انضمامهم للسوق في 1981، 1986. كما ينطبق هذا النوع من العلاقة على دول السوق ودول اتفاقية لومي، وهي الدول التي كانت مستعمرة في الماضي من دول السوق (فرنسا، إنجلترا، هولندا، ألمانيا، بلجيكا) وينقسم هذا النوع من الارتباط إلى ما يلي:

II-2-1 ارتباط مبني على أساس مناطق التجارة الحرة

وفيه يتم إزالة الحدود بين دول المجموعة أمام السلع الواردة من الدول والأقاليم المرتبطة، كما يحدث بين دول المجموعة ذاتها، مع الاختلاف في أن الدولة المرتبطة يمكن أن تفرض ما تراه ملائما من الضرائب أو الرسوم لحماية صناعتها الناشئة أو في حالة الإغراق، ومن ناحية أخرى تقوم الدول الأعضاء في المجموعة بتقديم المساعدات اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية سواء كانت فنية أو مالية في الحدود المتفق عليها، وهذا النوع من الارتباط له جوانبه السياسية والاقتصادية معا.

II-2-2 ارتباط مبني على أساس الاتحاد الجمركي

وتتم بين دولة او مجموعة دول غالبا ما تكون أوروبية وبين المجموعة، ويهدف هذا النوع من الارتباط إلى تطوير العلاقات مع الدول المرتبطة لتصل إلى المستوى الذي يمكنها من الانضمام للمجموعة كدولة كاملة العضوية.

III-إتفاقيات جمركية وتجارية

وهذا النوع يتم خارج إطار الارتباط، حيث يعد الأساس القانوني لاتفاقيات المجموعة مع دول العالم الثالث، وتنص المادة (113) من معاهدة روما على أنه في حالة الدخول في مفاوضات مع دول العالم الثالث لإبرام الاتفاقيات يجب على لجنة المفاوضة كتابة توصيات لمجلس السوق، الذي يسمح للمفوض ببدء مفاوضاته، هذا إلى جانب أن يجعل المفوض السوق على إتصال بالمفاوضات بهدف التشاور عن طريق لجنة خاصة تعين من قبل مجلس السوق، وذلك من خلال إطار التوجيهات التي يصدرها المجلس له.

وعليه -كما ذكرنا - يمكن لأي دولة إقامة علاقة مع دول المجموعة الأوروبية في إطار الأنماط الثلاثة المذكورة، فعلاقة المجموعة الأوروبية مع دول جنوب وشرق المتوسط تنطوي تحت النوع الثاني من هذه الأنماط وهو الارتباط، هذا الأخير الذي يعد شكلا من أشكال التعاون ونتيجة الأهمية البالغة التي يمثلها كل طرف للآخر، فهما يسعيان من أجل توطيد العلاقة وتطويرها في إطار ما يعرف باتفاقيات التعاون.

المطلب الثاني: تطور سياسة المجموعة الأوروبية تجاه دول حوض البحر الأبيض المتوسط

سعت دول المجموعة الأوروبية إلى تطوير سياستها تجاه دول المتوسط من خلال إقامة صلات تعاقدية وثيقة مع هذه الدول.حيث مثلت اتفاقيات التعاون أولى المحاولات الجادة لصياغة سياسة متوسطية كلية في الإقليم أثناء العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، ويتم إبراز ذلك من خلال العناصر الموالية:

I. اتفاقيات التعاون؛
II. مجالات اتفاقيات التعاون؛
III. أبرز اتفاقيات التعاون المبرمة؛
IV. التقييم العام لاتفاقيات التعاون الأورو متوسطية.

I- اتفاقيات التعاون

مرت سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية تجاه دول حوض البحر المتوسط بالعديد من المراحل، فقد شهد عقد الستينات محاولات فردية لبعض دول حوض البحر المتوسط للحصول على مزايا تفضيلية لصادراتها للمجموعة الأوروبية، فأبرمت المجموعة اتفاق انتساب مع اليونان عام 1961، ومع تركيا عام 1963، ووضعت اتفاقيات تجارية تفضيلية مع لبنان عام 1964، ومع إسرائيل عام 1965، ثم مع مصر عام 1972.

ويلاحظ أن هذه الاتفاقيات لم تتضمن سياسة موحدة للمجموعة تجاه دول حوض البحر المتوسط، وإنما اقتصرت على تقديم عدد من المزايا التفضيلية لصادرات كل دولة للمجموعة على حدى.

وفي أكتوبر 1972 تقدمت اللجنة الأوروبية لمجلس وزراء المجموعة بعدد من المقترحات بشأن تطوير علاقة المجموعة بدول حوض المتوسط أطلق عليها اسم السياسة المتوسطية الشاملة ووافق عليها المجلس في نوفمبر 1972، وبدأت اللجنة بناء على تفويض من المجلس مع دول البحر المتوسط في يونيه 1973، أسفرت عن التوصل لصيغة تنظيم علاقة المجموعة بهذه الدول وأطلق عليها اتفاقيات التعاون.

II- مجالات اتفاقيات التعاون

شملت اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول المتوسطية الجنوبية والمجموعة الأوروبية ثلاث مجالات هي:[1]

II-1- التجـــــارة

تمنح هذه الاتفاقيات الصادرات الصناعية لكل من هذه الدول اعفاء من الرسوم الجمركية مع بعض الاستثناءات والقيود، كما منحت الصادرات الزراعية تخفيضات جمركية تتراوح بين 30-100%، علما ان ميزة الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية تشمل فقط

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص: 10.

خمس الصادرات الزراعية من الدول العربية المتوسطية، ومع هذا تضمنت هذه الاتفاقيات قيودا ومحددات نوعية أو زمنية أو حصية، او تطبيق الأسعار المرجعية على السلع المستوردة من قبل دول المجموعة، كما ضمت هذه الاتفاقيات بندا يسمى "بند الانقاذ" الذي يعطي حقا لدول المجموعة في فرض تراخيص استيراد على المنتجات الزراعية التي قد تؤثر على نمو أية منتجات في أي من تلك الدول.

II-2- التعاون الفني

نصت الاتفاقيات مع هذه الدول على تعاون الأطراف المتعاقدة في مجالات التسويق وتطوير كل من الصادرات والصناعة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة والتعاون في المجال العلمي والتكنولوجي والبيئي.

II-3- التعاون المالي

تقوم المجموعة الأوروبية بموجب الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول بتقديم منحا أو قروضا ميسرة من بنك الاستثمار الأوروبي.

III- أبرز اتفاقيات التعاون المبرمة

خلال الفترة (1975-1978) قامت دول المجموعة الأوروبية بالتوقيع على مجموعة من بروتوكولات التعاون الثنائية مع عدد من دول حوض البحر المتوسط ومنها: الجزائر، مصر، لبنان، سوريا، تونس والأردن وذلك بموجب المادة "238" من معاهدة روما، وعلى مدى العقدين الأخيرين قامت دول الإتحاد الأوروبي بإجراء عدد من التعديلات وتمديد الفترات الزمنية لعدد من هذه الاتفاقيات.

III-1- اتفاقيات التعاون بين دول المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية

قامت تونس والمغرب بإبرام اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية في مارس 1969 في شكل اتفاقيات تعاون تربطها مع بلدان المجموعة والتي كان عدد أعضاءها آنذاك 06 أعضاء.

تميزت هذه الاتفاقيات بالطابع التجاري البحت، وحددت فيها الامتيازات الممنوحة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهة، والامتيازات الممنوحة من طرف تونس والمغرب من جهة ثانية، وقد كان لهذه الاتفاقيات آثارا على المستوى البنيوي لكل من تونس والمغرب، حيث تم من خلالها تدعيم وتوجيه الاقتصاد نحو الخارج أي توجيه السياسة الاقتصادية نحو الاتجاه الليبرالي.[1]

ونظرا لأهمية العلاقات بين دول المغرب العربي والمجموعة الأوروبية، كان لا بد من دعم هذه العلاقات، وفعلا في أفريل 1976 وقعت كل دولة من دول المغرب العربي على حدى اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية، بالنسبة لتونس والمغرب كان الأمر يتعلق بتجديد وتحسين الاتفاق القديم لسنة 1969، اما توقيع الجزائر على هذه الاتفاقية فكان يعني اندماجها في محيط سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد تمثلت جوانب الاتفاق في:

- جانب مالي: تضمن قيمة المساعدات المالية التي منحتها المجموعة لدول المغرب العربي وقدرت بـ: 339 مليون وحدة نقدية أوروبية وذلك لمدة 05 سنوات.
- جانب تجاري: تضمن:
  - تطبيق تفضيلات جمركية تتراوح ما بين 50% و60% حسب طبيعة المنتوج؛
  - تطبيق جدول زمني يربط التفضيلات بتوقيت معين؛
  - تحديد سعر مرجعي للمنتجات الزراعية المغاربية الموجهة نحو أوروبا.
- جانب فني: يتضمن تبادل المعلومات والخبرات في المجال العلمي، التقني والإعلامي.

إن عقد اتفاقيات التعاون مع المغرب، تونس والجزائر لم يكن كافيا للمجموعة الأوروبية رغم أهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة لها، وهذا لكونها تريد المحافظة على مصالحها وتوسيع نفوذها في المنطقة ككل، لذا قامت بعقد اتفاقيات تعاون أخرى مع دول المشرق العربي وإسرائيل.

[1] فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار توبقال للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1982، ص: 89.

III-2- اتفاقيات التعاون بين المجموعة الأوروبية ودول جنوب شرق المتوسط

قامت دول المجموعة الأوروبية بالتوقيع على اتفاقيات تعاون مع دول جنوب شرق المتوسط خلال فترة السبعينات منها مصر، سوريا، لبنان، الأردن وإسرائيل كما سيتم التطرق له:[1]

III-2-1 الاتفـــــاق مع مصر

كان أول اتفاق مع مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في 18 ديسمبر 1972، أما العمل به فكان ابتداء من 01 ديسمبر 1973، ثم تلتها اتفاقيات تعاون ثنائية في 18 جانفي 1977 تضمنت ثلاث جوانب:

- جانب تجاري: تضمن استيراد المجموعة للمنتجات المصرية في إطـار الإعفـاءات الجمركية.
- جانب مالي: قررت المجموعة منح مساعدات مالية قدرت بـ 170 مليون وحدة نقدية أوروبية.
- جانب تقني: تحدد من خلاله الإطار العام للتعاون بين المجموعة ومصر في مجـال العلوم والتكنولوجيا.

III-2-2 الاتفـــاق مع سوريا

تم بتاريخ 18 جانفي 1977، حيث تميز بنقص مقتضـيات الاتفاقيـات المتوسـطية الأخرى، وكان حجم المساعدات المالية المقدمة من المجموعة لسوريا يقدر بـ 60 مليـون وحدة نقدية أوروبية، كما استفادت سوريا أيضا من إعفاءات جمركيـة لـبعض صـادراتها الصناعية والزراعية الموجهة نحو دول المجموعة الأوروبية.

[1] فطيمة حفيظ، الشراكة الأورومتوسطية وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد تنمية، باتنة، 2003 ص ص: 08-10.

III-2-3 الاتفـــاق مع لبنان

لقد تم إبرام أول اتفاقية في 21 ماي 1965، ثم تلتها اتفاقية ثانية في 1972 والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 07 ماي 1977، لتتبع بعد ذلك باتفاقية ثالثة تضمنت مساعدة مالية للبنان قدرها 30 مليون وحدة نقدية أوروبية، إضافة إلى الإعفـاء المطلـق مـن الحقـوق الجمركية الأوروبية أمام المنتجات الصناعية اللبنانية، وقد استفادت الصـادرات الزراعيـة اللبنانية باتجاه دول المجموعة بـ 80% من تسهيلات التعريفة الجمركية الأوروبية الموحدة والتي تتراوح بين 40% و80%.

III-2-4 الاتفـــاق مع الأردن

كما هو الحال بالنسبة لمصر وسوريا فقد تم الاتفاق مع الأردن في نفس التـاريخ أي 18 جانفي 1977، وقدرت المساعدات المالية الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية بـ 40 مليون وحدة نقدية أوروبية، كما منحت الصادرات الأردنية الصناعية حرية تامـة فـي دخول أسواق دول المجموعة ما عدا الملابس القطنية التي قيدت بكمية 100 طن، إضافة إلى تخفيضات جمركية تتراوح بين 40% و80% بالنسبة لـ 80% من الصـادرات الفلاحيـة الأردنية وذلك في حدود احترام الخطوط الأساسية للسياسة الزراعية الأوروبية الموحدة.

III-2-5 الاتفـــاق مع إسرائيل

تم إبرام 03 اتفاقيات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل وكانت كالآتي: [1]

- أول اتفاقية: تمت في 04 جويلية 1964، واكتست طابعا تجاريا، ولم تكن تختلف عن باقي الاتفاقيات مع الدول الأخرى، وكان الهدف من هذه الاتفاقية هو منح تخفيض تجـاري مـن طرف المجموعة على بعض صادرات إسرائيل التي قدر عددها بـ 20 منتوجا ضمن 100 منتوج وضعته إسرائيل قيد التفاوض، ولم تخرج هذه الاتفاقية عن الحدود الموضوعة مـن طرف الـGATT.

- ثاني اتفاقية: كانت في 29 جوان 1970، وحددت مدة تطبيقها بخمس سنوات، علـى أن تكون وسيلة لدعم العلاقات التجارية بين الطرفين، وتم من خلالها منح تفضيلات للمنتجـات

[1] فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص ص: 09-10.

IV- التقييم العام لاتفاقيات التعاون الأورو متوسطية

يمكن القول أن العلاقات الأوروبية المتوسطية كانت تتسم بالأهية والعمق والتشعب والتبعية بحكم الحقبة الاستعمارية السابقة، وتواصلت الارتباطات الاقتصادية والتجارية فيما بعد مرحلة الاستقلال في إطار صيغ أخذت في التطور، وإن كانت جميعها قد تمت تحت مظلة معاهدة روما وخاصة المادة 238 منها. وقد تضمنت هذه الصيغ تقديم المعونات المالية والفنية إلى جانب تنشيط المبادلات التجارية في إطار ما عرف باتفاقيات التعاون والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساعدة على تقوية العلاقات من خلال الإجراءات التي يتم اتخاذها في مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي وكذلك في مجال التبادل التجاري.

وقد اتسمت كافة اتفاقيات التعاون بين الدول العربية المتوسطية والمجموعة الأوروبية بسمات مشتركة، حيث كانت الاختلافات في معظمها تخص التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية من حيث أنواع هذه المنتجات والكميات التي ينطبق عليها التخفيض ونسب الخفض وتوقيتاته، ... إلى غير ذلك.

ومن الملاحظ أيضا ان اتفاقيات التعاون هذه قد تأثرت لما جرى من اتساع نطاق العضوية، وبخاصة تجاه دول الجنوب الأوروبي ذات الانتاج الزراعي المنافس لمنتجات عربية مماثلة، وعليه فقد اكتسبت الدول الأعضاء الجدد أوضاعا جديدة أضعفت المزايا والتفضيلات التي كانت تحصل عليها الدول المتوسطية وخاصة تلك التي هيأت هيكلها الاقتصادي الزراعي على أساس الانتاج للتصدير إلى الأسواق الأوروبية مثل المغرب.[1]

وقد أقر مجلس الاتحاد الأوروبي في 28 سبتمبر 1987 بروتوكولات جديدة ألحقت بالاتفاقيات المتوسطية، يتم بموجبها إزالة ما تبقى من رسوم على السلع الزراعية التي تهتم وتخصص في إنتاجها كل من إسبانيا والبرتغال، وذلك بالتوازي مع ما منح للدول المغاربية، وهو الأمر الذي أحدث ضررا على مستوى صادرات الدول المغاربية من المنتجات الزراعية (خاصة الحمضيات وزيت الزيتون).

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص: 13.

إذا كان الهدف المحدد لهذه الاتفاقيات التعاونية مع المجموعة الأوروبية هو الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المغاربية، فقد اتخذت صيغة التعاون في مجالات مختلفة على عكس الاتفاقيات السابقة لسنوات الستينات والسبعينات والتي كانت تقتصر على الجانب التجاري.

هذه المجالات المختلفة للاتفاقيات تخص على التحديد الجانب المالي والتجاري والتقني.

وفي الإطار العام لتقييم اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية حتى ما قبل مرحلة اتفاقيات الشراكة، يمكن القول بالنسبة للجانب المالي أنه قد خصصت أربعة بروتوكولات كمساعدات مالية للدول العربية المتوسطية ابتدأت عام 1976 مباشرة بعد التوقيع على الاتفاقيات لينتهي الرابع منها عام 1996، ومدة كل منها خمس سنوات، تكون في شكل قروض من البنك الأوروبي للإستثمار باعتباره هيأة مالية للمجموعة الأوروبية، او من ميزانية المجموعة الأوروبية مع شروط تفضيلية محددة وفقا لظروف كل حالة على حدى، وقد خصصت هذه المساعدات المالية في الميادين الآتية:[1]

- مشاريع استثمار في الانتاج والمنشآت الانتاجية والبيئية.
- نشاطات التعاون التقني سواء التمهيدية او اللاحقة لمشاريع استثمارية.
- نشاطات التعاون في ميدان البحث والتكوين.

زيادة على هذا، فقد ساهم البنك الأوروبي للاستثمار في منح قروض طويلة المدى. يمكن القول بأن المساعدات المالية التي خصصت للدول العربية المتوسطية ضمن البروتوكولات الثلاثة (الثاني والثالث والرابع) والتي انتهى آخرها في عام 1996، قد اوضحت بعض الزيادة بالتطور من أحدها إلى الآخر، وكانت هذه الزيادة أكثر وضوحا في البروتوكول الثالث مقارنة بما قبله، ولكن هذه الزيادة أكبر في القروض (66%) منها في المنح (58%)، ثم تراجعت الزيادة في البروتوكول الرابع، كما اقترنت هذه الزيادات عامة بتطور الأوضاع السياسية في المنطقة وبخاصة ما يتعلق بعملية السلام وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص: 13.

جدول رقم (01): المساعدات المخصصة من المجموعة الأوروبية للبلدان العربية المتوسطية وفق بروتوكولات التعاون الثاني والثالث والرابع

الوحدة: مليون وحدة نقدية أوروبية

الدول	من ميزانية الجماعة			قروض من بنك الاستثمار			جملة المساعدات		
	الثاني	الثالث	الرابع	الثاني	الثالث	الرابع	الثاني	الثالث	الرابع
تونس	61	93	116	78	131	168	139	224	284
الجزائر	44	56	70	107	183	280	151	239	350
المغرب	109	173	218	90	151	220	199	324	438
الأردن	26	38	46	37	63	80	63	101	126
سوريا	33	36	43	64	110	115	97	146	158
لبنان	16	20	24	34	53	45	50	73	69
مصر	126	199	258	150	249	310	276	448	568

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية حول أثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية، الجزائر، نوفمبر 1999، ص: 14.

وقد وجهت انتقادات عديدة لهذه البروتوكولات من الدول العربية المتوسطية كونها تفتقد إلى المساواة في التعامل، فهي تفضل بلدان على بلدان أخرى، إضافة إلى وجود هوة بين ما تعلنه السوق الأوروبية المشتركة بشأن أهمية بلدان المتوسط ودورها الفعلي في التعاون معه.[1] وعلى صعيد التبادل التجاري، وبمعيار تطور تدفقات التجارة يمكن القول بأنه خلال منتصف السبعينات ومنتصف التسعينات مالت نسب الاعتماد على المجموعة الأوروبية كشريك تجاري نحو الزيادة (تصديرا او استيرادا) أخذا في الاعتبار ما طرأ على هذه المجموعة من اتساع نطاق العضوية، حيث أوضحت النسبة المئوية للصادرات للدول العربية المتوسطية إلى المجموعة من جملة الصادرات، وكذلك الواردات العربية المتوسطية من المجموعة إلى جملة الواردات ميلا نحو الزيادة في الفترة ما بين عام 1974 و1994، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (02) غير أن الأهمية النسبية لصادرات الدول العربية المتوسطية إلى المجموعة من جملة مستوردات المجموعة الأوروبية قد تراجعت بعض الشيء، بينما أوضحت الواردات العربية المتوسطية من المجموعة الأوروبية كنسبة من جملة الواردات العربية المتوسطية ميلا نحو الاستقرار دون زيادة او تراجع ملحوظ.

[1] سمير صارم، أوروبا والعرب: من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 2000، ص: 185.

جدول رقم (02): الأهمية النسبية للمجموعة الأوروبية في تجارة الصادرات والواردات لبعض الدول العربية المتوسطية خلال الفترة 1974-1994.

الدول	76-74	79-77	84-80	89-85	94-90	معدل النمو
أ- الصادرات إلى أوروبا إلى جملة الصادرات:						
تونس	66.9	68.4	58.2	74.0	77.0	0.83
الجزائر	52.4	38.3	58.1	70.8	68.9	1.62
المغرب	56.7	61.3	57.0	59.9	61.0	0.44
الأردن	2.7	1.2	2.4	5.6	4.9	3.49
سوريا	45.7	52.3	50.9	37.2	52.4	0.81
لبنان	17.1	6.5	7.5	18.4	17.8	0.25
مصر	18.4	39.4	43.5	39.1	46.1	5.55
ب- الواردات من أوروبا إلى جملة الواردات:						
تونس	63.2	66.1	67.5	66.6	69.0	0.51
الجزائر	61.8	60.3	59.2	59.5	62.4	0.06
المغرب	52.9	54.4	46.7	52.2	53.4	0.06
الأردن	33.6	37.4	32.3	30.9	32.2	0.24-
سوريا	36.8	37.4	30.9	36.7	38.0	0.18
لبنان	44.3	48.0	45.0	46.9	44.0	0.04-
مصر	35.0	39.9	41.7	39.8	38.5	0.55

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص: 15.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول العربية المتوسطية تسعى إلى رفع نسبة تدفقاته إليها من خلال اتفاقيات التعاون مع الإتحاد الأوروبي والاندماج معه في سياسة انفتاح الاقتصاد العالمي، ولكن الواقع العملي غير ذلك، فالدول العربية المتوسطية لم يكن لها نصيب ذا شان في مجموع ما حصلت عليه الدول النامية، على سبيل المثال خلال الفترة 1981-1992 بلغ الاستثمار المباشر في جميع الدول النامية ما مجموعة 280.5 مليار دولار، كانت أكثر الدول العربية استفادة منه هي مصر وبنسبة تبلغ نحو 2.8% فقط، الأمر الذي يعكس تدني استفادة الدول العربية المتوسطية عامة من هذا المجال، وبالرغم من محدودية الاستثمار في هذه الدول، إلا أن ما وجد فهو موجه بالخصوص إلى المحروقات وكل ما تعلق بالانتاج الموجه للتصدير في إطار التبادل التجاري،[1] وفي إطار التقييم العام

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص: 16.

لآثار التيسيرات التي حصلت عليها الدول المتوسطية خلال العقدين الأخيرين بموجب اتفاقيات التعاون مع الجماعة الأوروبية، يمكن الاستنتاج بأن هذه الاتفاقيات لم تحقق الأثر المرجو في تعزيز التنمية في تلك الدول، فالمعونات المالية التي قدمتها الجماعة كانت محدودة، وأن ما جرى من بعض التوسع في صادرات الدول المتوسطية إلى المجموعة الأوروبية قد تم على حساب الصادرات إلى خارج المجموعة مما أدى إلى زيادة درجة الاعتماد على أسواق دول المجموعة مقارنة بالوضع في الدول النامية الأخرى، مع تراجع نسبة الصادرات العربية المتوسطية مع أوروبا، وقد كانت التقلبات في مسار التجارة المتوسطية مع أوروبا أكثر تأثرا بعوامل خارجية اقتصادية وسياسية أهمها أوضاع تجارة النفط، وسياسات الإصلاح والتكيف التي اتبعتها بعض الدول، وكذلك تطور الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط، والتغير الهيكلي في تكوين الجماعة الأوروبية وتوجهاتها الاقتصادية.

المطلب الثالث: السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي

مع ما شهده العالم عامة، والساحة العربية والمتوسطية خاصة من أحداث وتطورات ومستجدات منذ مطلع التسعينات، فقد كان من الضروري وإزاء ذلك ان تجري مراجعة شاملة للعلاقات الأوروبية مع الدول المتوسطية، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك منظومته السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبعد المشاركة الأوروبية الفاعلة في حرب الخليج، وبعد تزايد التواجد الأمريكي في المنطقة، وكذلك فشل بروتوكولات التعاون السابقة، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية وتزايد حدة أزمة المديونية الخارجية والبطالة أقر الاتحاد الأوروبي سياسة متوسطية جديدة تقوم على بناء علاقات أكثر قوة أساسها المشاركة بدلا من مجرد تقديم المعونات أو التسهيلات.

وقد بدأت هذه التوجهات الجديدة في السياسة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية في أواخر عام 1990، فقد كلف المجلس الأوروبي اللجنة الأوروبية بإعداد تصور جديد لسياسية المجموعة تجاه دول حوض البحر المتوسط، قدم مفوض اللجنة الأوروبية (السيد أيل ماتيتوس) على إثرها ورقة عمل تشتمل على مقترحات اللجنة الأوروبية بهذا الشأن للتطبيق

خلال الفترة 1992-1996 وكان من أهم ملامحها زيادة الحصص المحددة لبعض السلع الزراعية تدريجيا وتوسيع الفترات الزمنية ومنح دول حوض المتوسط نفس التخفيضات الجمركية في حالة الإسراع بتخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على إسبانيا والبرتغال، مع إتاحة الفرص لدخول صادرات دول حوض المتوسط إلى دول الإفتا (منطقة التجارة الأوروبية الحرة) ودول شرق أوروبا بنفس المزايا الممنوحة من المجموعة الأوروبية.[1]

وبعد دراسة المجلس الأوروبي لورقة ماتيتوس عام 1990 في ستراسبورج، إتخذت قرارا شاملا يغطي جوانب السياسة المتوسطية الجديدة للمجموعة خلال الفترة من 1992-1993 يتضمن خمس نقاط هي:[2]

- تخفيض إجمالي المبالغ اللازمة لتمويل السياسة المتوسطية الجديدة في ورقة ماتيتوس من 6745 مليون وحدة نقدية أوروبية إلى 4405 مليون وحدة نقدية أوروبية، توزع على دول المغرب العربي (المغرب، تونس والجزائر)، ودول المشرق العربي (مصر، الأردن، سوريا، لبنان) وإسرائيل، ولا يشمل القرار مالطا وقبرص ويوغسلافيا وتركيا، لأنها ستعامل معاملة مختلفة عن باقي دول حوض البحر المتوسط.
- أصدر المجلس توجيهاته للجنة الأوروبية للدخول في مفاوضات مع دول حوض البحر المتوسط حول البروتوكولات المالية.
- تكليف اللجنة الأوروبية بإعداد الخطوات التنفيذية للتعاون الإقليمي.
- الموافقة على التجارة مع دول حوض البحر المتوسط بعد تعديلها.
- أصدر المجلس إعلانين، الأول خاص بالديمقراطية والثاني خاص بالبيئة.

وقد خفضت المجموعة الرسوم الجمركية تدريجيا على مستورداتها من السلع الزراعية من منشأ دول حوض البحر المتوسط على شريحتين، مع زيادة الحصص والكميات الاسترشادية لبعض الصادرات الزراعية بواقع 5% سنويا، مع استثناء بعض السلع الحساسة حيث يتم زيادتها بنسبة 3% سنويا.

---

[1] محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، العدد 07، 1997، ص: 35.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص: 07.

وقد أبدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية عددا من الملاحظات حول ما ادخله المجلس الأوروبي من تعديلات على ورقة ماتيتوس وأهمها:[1]

- استبعاد المجلس لإجمالي المبالغ المخصصة لتمويل السياسة المتوسطية الجديدة بما يزيد عن الثلث.
- أغفل المجلس قيام المجموعة بأي دور فيما يتعلق بمشكلة المديونية الخارجية لدول حوض البحر المتوسط، واكتفى بالإشارة إليها كشرط لتقديم المجموعة لمساعدات مالية لدعم الإصلاح الاقتصادي، وانتقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاستناده على سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يطبقها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد تم في ديسمبر عام 1994 صياغة سياسة جديدة خلال مؤتمر القمة الأوروبية في آسن بشان العلاقات مع دول حوض المتوسط مفادها تقوية سياسة الإتحاد الأوروبي في المتوسط، وإنشاء شراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطة، وقد تمثلت أهم ملامح السياسة الجديدة فيما يلي:[2]

- توسيع نطاق الحوار ليشمل قضايا الأمن والتوجه نحو إنشاء منطقة أوروبية متوسطية تتمتع بالسلام والاستقرار.
- حث الدول المتوسطية – كل على حدى – على تحرير تجارتها مع الإتحاد الأوروبي في إطار منظمة التجارة العالمية، ويقوم الإتحاد الأوروبي في هذا الإطار بتقديم المساعدة لإعادة الهيكلة والبناء الاقتصادي لهذه الدول لتحديث اقتصادياتها وزيادة قدرتها على المنافسة.
- الدخول في مجالات متعددة للتعاون مع دول البحر المتوسط تشمل التعاون الصناعي، الطاقة، البنية وتكنولوجيا المعلومات، الاتصالات، الخدمات، رأس المال، العلوم والتكنولوجيا، مكافحة تهريب المخدرات، الهجرة غير الشرعية والسياحة.

ولقد أوضح مجلس إدارة المجموعة في الوثيقة المعنونة "من القانون الموحد إلى اتفاقية ماستريخت وما بعدها "From the Single Act to Meaastricht and Beyond

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص ص: 07-08.
[2] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص ص: 35-36.

أن معظم دول البحر المتوسط تواجه وضعا سياسيا غير مستقر ونمو سكانيا متزايدا وهجرة كبيرة للسكان ونسبا عالية من البطالة، واعتبرت الوثيقة أن هذه المشاكل وخصوصا المتعلقة بدول شمال إفريقيا مشاكل تهم الإتحاد الأوروبي، وأضافت الوثيقة أن دول المجموعة لا تستطيع منفردة منافسة التجمعات الأخرى التي بدأت تظهر في أمريكا وآسيا، ولهذا بدأت المجموعة الأوروبية تهتم بمنطقة التجارة الأوروبية الحرة (European Free Trade Area "EFTA") الشرقية ولمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد حظيت المنطقة الأخيرة (المتوسط) باهتمام خاص للمجموعة نظرا لبدء أمريكا بالاستثمار فيها وتقديم المساعدات لدولها. مما أدى إلى طرح مشروع الشراكة الأورومتوسطية في مؤتمر برشلونة 1995 الذي يعتبر نقطة تحول جديدة في مسيرة العلاقات الأوروبية المتوسطية.

المبحث الثاني: ماهيـــــة الشراكة الأورومتوسطية

تعتبر مناطق جنوب وشرق المتوسط والشـــرق الأوســـط بمجموعهـــا ذات أهميـــة استراتيجية حيوية للاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي سعى جاهدا إلى إقامة صلات تعاقدية وثيقة مع هذه الدول، توجت بالاعلان الرسمي عن مشروع الشراكة بينهما، هذا المشـــروع الذي إن اختلفت وتعددت دوافعه وأسبابه بالنسبة لكلا الطرفين يظل هدفه الأساسي هو تحويل حوض البحر المتوسط إلى منطقة حوار وتبادل واستقرار على كل المستويات الاقتصـــادية، السياسية، الأمنية والاجتماعية.

ومن أجل توضيح ذلك يتم دراسة المطلبين الآتيين:

- المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية: دوافعها، مفهومها وأهدافها؛
- المطلب الثاني: المضمون العملي للشراكة الأورومتوسطية ومميزاتها.

المطلب الأول: الشراكة الأورو متوسطية: دوافعها، مفهومها وأهدافها.

لقد كان التعامل بين الاتحاد الأوروبي ودول جنـــوب وشـــرق المتوســـط خاضـــعا لاعتبارات ظرفية تفتقر إلى النظرة الاستراتيجية الشاملة واحتمالات المستقبل، حيث يعد هذا التعامل وليد إطار تاريخي يغلب عليه الطابع الاستعماري.

وفي ظل تسارع التحولات الكبرى الاقليمية والعالمية وتنامي التكـــتلات الاقتصـــادية وتزايد الاندماجات المؤسسية، سعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير سياسته تجاه دول جنـــوب وشرق المتوسط بطرحه لمشروع الشراكة، هذا الأخير الذي يعد الســـبيل الأنجـــع لتحقيـــق أهداف الطرفين. وسيتم توضيح ذلك من خلال العناصر الموالية:

I. دوافع الشراكة الأورومتوسطية؛
II. مفهوم الشراكة الأورومتوسطية؛
III. أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

I- دوافع الشراكة الأورومتوسطية

هناك عدة عوامل متكاملة دفعت لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، تمثلت في دوافع سياسية واقتصادية لكل من الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الجنوبية.

I-1- الدوافع بالنسبة لأوروبا

I-1-1 الدوافع السياسية

تواجه أوروبا صعوبات وعراقيل عديدة تحد من دورها السياسي في منطقة المتوسط والعالم، لعل أهمها بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في العالم بعد القضاء على عدوها الإيديولوجي الأول والمتمثل في الإتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية التي كانت تدور في فلكه، فمنع بذلك الإتحاد الأوروبي من التفرد في فرض القرار حيث لم تراع الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأوروبي في مصالحه حتى في أقرب المناطق الجغرافية له وهي منطقة البحر المتوسط.

ويمكن إيجاز الأسباب السياسية التي أدت بالإتحاد الأوروبي إلى طرح مشروع الشراكة في النقاط الآتية:[1]

1. الرغبة في الخروج من تحت المظلة الأمريكية المهيمنة.
2. عدم ترسيخ قواعد النظام الدولي الحالي أحادي القطب، خاصة بعد طرح المشروع شرق أوسطي الذي لعب دورا محفزا للإسراع في بلورة مشروع الشراكة الأورومتوسطية في سياق التنافس التقليدي الأمريكي-الأوروبي.
3. ثقة القادة الأوروبيين في القدرات الانتاجية والاقتصادية والبشرية لدولهم مما قد يهيئ لهم سبل القوة والمكانة الدوليتين.
4. تمكن الاتحاد الأوروبي من صياغة علاقات جديدة مع القوى السياسية والمناطق الجغرافية المجاورة له شرقا باتجاه روسيا وجنوبا باتجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

---

[1] - سمير صارم، مرجع سابق، ص ص: 198-199.
- ناصيف يوسف حتي، الشراكة الأوروبية المتوسطة، المؤتمر الدولي التاسع حول آفاق وضمانات الاستثمارات العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، 2001، ص ص: 391-392.

5. تعاظم ما تعتبره أوروبا مصادر التهديدات لها في منطقة المتوسط من تجارة المخدرات والجريمة المنظمة، إلي الديموغرافية الضاغطة وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وهي عوامل كلها تهدد الاستقرار في تلك المنطقة وتزيد من ضغوطات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.
6. الرغبة الأوروبية على استبقاء معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دائرة النفوذ الأوروبي المباشر.

وعليه فالدافع السياسي الأساسي يكمن في محاولة إيجاد حلول للمسائل الناشئة في مكانها على الضفة الأخرى للمتوسط كبديل لاستيرادها إلى الضفة الأوروبية للمتوسط وتحولها إلى مشاكل ضاغطة، إضافة إلى التخلص من الهيمنة الأمريكية وجعل القرار السياسي مستقلا في مختلف قضايا الصراع العالمي.

I-1-2 الدوافع الاقتصادية

يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:[1]

1. بروز عولمة الاقتصاد وارتباطها بالهيمنة الأمريكية على العالم، حيث بدأت الدول الأوروبية في ظل انتشار وتوسع مظلة هذه العولمة تفقد الكثير من مكاسبها وامتيازاتها الاقتصادية التي سبق لها ان حققتها خلال العقود الماضية.
2. التوجه الدولي المتزايد المتمثل في انتشار ظاهرة الإقليمية الجديدة كإحدى سبل توفير وضع أفضل للدول في ظل العولمة الجارفة، فقد تؤدي العلاقات الثنائية المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الجنوبية إلى ازدياد المنافع الاقتصادية لدى الجميع.
3. طرح المشروع الشرق أوسطي الذي يركز على الدور الذي تلعبه إسرائيل في اقتصاد المنطقة، بشكل يخدم مصالحها ومصالح أمريكا أولا.
4. الإبقاء على الإتحاد الأوروبي كأهم شريك تجاري مع الدول العربية المتوسطية خاصة بعد طرح المشروع الشرق أوسطي، إذ أن الاحصاءات المنشورة تبرز انه ما يزيد على 40% من حجم ما تستورده الدول العربية المتوسطية هو من دول الإتحاد

[1] سمير صارم، مرجع سابق، ص: 202.

الأوروبي، كما تستوعب الأسواق الأوروبية نحو 28% من إجمالي الصادرات العربية المتوسطية.

هذه هي أهم الدوافع الاقتصادية التي قادت أوروبا إلى تنمية علاقاتها مع دول جنوب وشرق المتوسط مما يساعدها على إنشاء منطقة ازدهار متقاسمة من شأنها تدعيم التنمية الاقتصادية في السوق المتوسطية عبر اتفاقيات جديدة للشراكة والتبادل الحر، لذلك يشكل الجانب الاقتصادي محور وركيزة الشراكة الأورومتوسطية، والذي يعن تداخل اقتصاديات دول جنوب المتوسط مع دول المجموعة الأوروبية في مجال أرحب وأوسع.

I-2- الدوافع بالنسبة لدول جنوب المتوسط

I-2-1 الدوافع السياسية

تمثلت في العناصر الآتية:[1]

1. المتغيرات التي فرضتها حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة بعد سقوط المنظومة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفياتي بكل ما كانت تمثله من ثقل سياسي عالمي، وتوازن دولي وقوة تدعم الحق العربي وما تبع ذلك من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الرئيسي لإسرائيل بزعامة العالم.
2. المشروع الأمريكي في المنطقة والذي يهدف إلى إقامة نظام شرق أوسطي تكون فيه إسرائيل دولة المركز تمهيد التعميم سيطرتها وقراراتها على الدول العربية، خاصة وأن عدة خطوات تمت في هذا الاتجاه من خلال ما أطلق عليه المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما تبع هذه المؤتمرات مما سمي بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب الذي وضعت قمة شرم الشيخ أسسه بما يعني وجود منظومة أمنية في المنطقة تدعمها واشنطن.
3. مناصرة الدول الأوروبية للقضايا العربية في عدة مواقف، ففرنسا مثلا أعلنت رفضها للعدوان الإسرائيلي عام 1967، ووقفت موقفا إيجابيا ضد العدوان على لبنان سنة 1972، وبشكل عام عرفت فرنسا بمناصرتها للقضايا العربية، وبعد حرب أكتوبر

[1] Bichara Khader, Le partenariat euro méditerranéen vu du sud, l'haramattan, Paris, 2001, P: 20.
سمير صارم، مرجع سابق، ص ص: 200-202.

إتخذت المواقف الأوروبية عموما منحنى أكثر اعتدالا تجاه القضايا العربية، لذلك وجدت الدول العربية المتوسطية خاصة وأن لها مصلحة في توثيق الصلات وتكريس التعاون وتوطيد العلاقات مع أوروبا، مما يجعل أوروبا تستمر في تبني مواقف غير منحازة لإسرائيل تجاه عملية السلام وتحقيق السلام العادل والشامل القائم على الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقد اعتبرت قمة كوبنهاجن المنعقدة سنة 1973 والتي تضمنت الإعلان عن بدء الحوار العربي الأوروبي انقلابا جذريا في مواقف المجموعة الأوروبية من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث رأت أمريكا أن نتائج هذه القمة تشكل تحديا لها وبداية الخروج من تحت مظلتها.

كل ذلك جعل أوروبا بالنسبة للعرب ملاذا يمكن التحرك باتجاهه والسعي نحو استقطابه إلى جانبهم.

I-2-2 الدوافع الاقتصادية

بالتأكيد أن المستفيد الأول من الشراكة على الصعيد الاقتصادي هو الدول الأوروبية نظرا لحجم الأسواق التي تشكلها المجموعة العربية المتوسطية، وحاجاتها إلى العديد من المستوردات بالمقابل فللدول العربية المتوسطية دوافع اقتصادية جعلتها توافق على هذا المشروع وتدخل كطرف أساسي فيه تتمثل في النقاط الآتية:

1. تكريس ظاهرة التجمعات الاقتصادية الكبيرة مثل الآسيان (تجمع بلدان شرق آسيا)، النافتا (المنطقة الحرة لدول أمريكا الشمالية)، الافتا (منطقة التجارة الأوروبية الحرة)، الاتحاد الأوروبي، فقد رأت الدول العربية المتوسطية أنه قد أصبح لزاما عليها ألا تظل بعيدة عن هذه الظاهرة، وألا تفوتها فرصة التعاون مع واحدة من تلك التجمعات الأكثر موافقة لظروفها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية، وحتى لا تجد نفسها خارج إطار الكيانات القوية التي تشكل منظومة العالم الجديد.[1]
2. التحولات العالمية الهامة نحو الحرية الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية، والتنافسية القائمة على مقومات التطورات التقنية.[2]

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص: 03.
[2] نفس المرجع، ص: 03.

3. تفاقم الأزمة في هذه الدول.

4. البحث عن سند خارجي لتعزيز وزنها النسبي في العلاقات الاقتصادية الدولية والخروج من حالة التهميش والركود التي يعرفها البعض منها.

وفي هذا الإطار فقد تبلورت قناعات لدى الدول الجنوبية للمتوسط خاصة منها العربية التي دخلت أو تسعى للدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي، مفادها ان هناك بعض الإيجابيات الأساسية لهذه الشراكة وبخاصة في مجال التنمية الاقتصادية.

وعليه فالمحرك الأساسي لفكرة الشراكة الأورومتوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في العالم، وخاصة المنطقة المتوسطية، وقد ظهر هذا التنافس بوضوح في بداية التسعينات، حيث تعارضت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع المصالح الأوروبية من خلال السياسة العامة للشرق الأوسط وعملية السلام، وإفرازات حرب الخليج الثانية وغيرها، فالاتحاد الأوروبي يرغب في أن يكون له دور بارز في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي تربطه بها علاقات ثقافية واقتصادية وتجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة بعد السيطرة البارزة لأمريكا على منطقة الشرق الأوسط التي تعتبرها منطقة نفوذ لها لما لها من أهمية إستراتيجية ونفطية.

فكل هذه الدوافع سواء الاقتصادية منها أو السياسية جعلت الاتحاد الأوروبي يقدم على طرح مشروع الشراكة الأورومتوسطية بشكل رسمي من خلال مؤتمر برشلونة 27-28 نوفمبر 1995.

II- مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

تتكون كلمة الأورومتوسطية من جزئين، الجزء الأول أورو ويقصد به أوروبا أو الاتحاد الأوروبي خصوصا، أما الجزء الثاني متوسطية فهو يعكس حوض البحر الأبيض المتوسط.

فالشراكة الأورومتوسطية ترتبط ارتباطا وثيقا بحوض البحر المتوسط الذي يجمع بين الاتحاد الأوروبي من جهة الشمال وبعض دول جنوب وشرق المتوسط، وأمام هذه الأهمية

البارزة للبحر المتوسط سعت الدول الأوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي إلى خلق علاقات متنوعة مع دول الضفة الجنوبية منه، وطرحت أفكارا عن علاقات متوسطية جديدة تولـدت عنها فكرة مشروع الشراكة الأورومتوسطية، هذه الأخيرة التي تبرز كديناميكية معقدة أكثر منها برنامج مؤطر.[1]

ولقد أعطيت للشراكة الأورومتوسطية تعاريف عدة نذكر منها:

يعرف ناصيف حتى الشراكة الأورومتوسطية على أنها "نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا وإلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية".[2]

أما فتيحة تلاهيت، فترى ان الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسـط هي مشروع تعاون وحتى يصبح هذا التعاون ممكننا يجب تحديد المصالح والأهـداف لكـل الأطراف المشاركة.[3]

أما علي الكنز فقد عرفها بقوله: "إن الشراكة الأورومتوسطية التي رأت النـور فـي مؤتمر وزراء خارجية البلدان الأورو-متوسطية الذي انعقد في برشلونة في نوفمبر 1995، هي أهم مبادرة في التاريخ الحديث تعمل على إقامة روابط قويـة ودائمـة بـين شـاطئي المتوسط".[4]

كما تعرف على أنها "تجمع إقليمي يشمل جميع الدول الواقعة على البحـر الأبـيض المتوسط سواء كانت أوروبية، آسيوية، أم إفريقية، وتضـم هـذه الشـراكة دول الاتحـاد الأوروبي في غربي المتوسط سواء كانت متوسطية أم ليست متوسطية، مادامت أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية المتوسطية في شرقه وجنوبه بالإضافة إلى تركيـا وإسرائيل.[5]

وعموما، فالشراكة الأورومتوسطية هي مشروع أوروبي فرضته الظروف العالمية بعـد نهاية الحرب الباردة، وقيام عالم بقطب واحد، مما يقلل من الدور الذي يمكن ان يلعبه الاتحاد الأوروبي في شتى المجالات إضافة إلى رغبته في تجاوز الأخطار المتأتية من دول جنـوب

---

[1] Didier Schlacther, Question d'Europe, ellipses, Paris, 1998, P: 260.

[2] ناصيف يوسف حتي، المأزق العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مارس 1996، ص: 09.

[3] فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص: 06.

[4] سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية: قراءة عربية نقدية، مركز البحوث العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص: 18.

[5] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، سلسلة الرضا للمعلومات، سوريا، الجزء الثاني، 2001، ص: 323.

وشرق المتوسط، ويقوم هذا المشروع على مبدأ المصالح المشتركة ودمج أوجه التعاون في كافة المجالات، بما يضمن تنشيط اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط وتضييق الهوة التي تفصل بينها وبين الاتحاد الأوروبي في مستويات النمو والمستوى المعيشي.

III- أهداف الشراكة الأورومتوسطية

بشكل عام أن الهدف المعلن من قيام الشراكة الأوروبية المتوسطية يتمثل فيما يعرف برموز التعاون الأربعة، وهي الاستقرار، الأمن، الحريات والتنمية شريطة أن تكون هذه الرموز متكاملة فيما بينها للوصول إلى تنمية ورفاهية شعوب العالم المتوسطي النامية، وتجدر الإشارة إلى أنه لكلا الطرفين (الاتحاد الأوروبي، دول جنوب المتوسط) أهدافا يسعى كل منهما لتحقيقها.

III-1- أهداف الإتحاد الأوروبي

إن الشراكة الأوروبية المتوسطية جاءت نتيجة اقتراح من المجموعة الأوروبية وذلك بعد تجديدها لسياستها إزاء دول المتوسط، وبالتالي فلا غرابة في أنها تخدم التوجهات الأوروبية بدرجة أولى، فالاتحاد الأوروبي يسعى من خلالها لتحقيق الأهداف الآتية:[1]

1. تدعيم الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذه ليشمل كل دول حوض البحر المتوسط.
2. إيجاد مجالات أوسع لصادراته من سلع وخدمات في المنطقة نظرا لأن دول المنطقة تنتج بصفة خاصة المواد الأولية والخامات وجميعها تصدر إلى أوروبا دون قيود.
3. الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها من دول جنوب المتوسط، والحد من آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال العمل على إحداث نمو متواصل ورفع مستويات المعيشة فيها ودعم الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى تنمية وازدهار في البلدان العربية المتوسطية وبخاصة شمال إفريقيا بما يعمل على التقليل من الهجرة إلى دول شمال المتوسط.

[1] – علي كنعان، الاقليمية الجديدة والمفتوحة والأوسطية والمتوسطية، ملتقى حول: الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي،مركز البحوث العربية والافريقية بالقاهرة-مركز الدراسات بدمشق، 2004، ص: 88.
– محمد الأطرش، المشروعات الأوسطية والمتوسطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 210، أوت 1996، ص: 17.

4. وقف انتشار الأصولية الإسلامية تحت شعار ما يسمى (إرهابا) وحماية امن إسرائيل وفي ذلك يلتقي المشروع المتوسطي مع الأوسطي.
5. تقديم مساعدات مادية لتطور الخبرات الفنية وتطوير قطاعات الإنتاج بحيث تصبح قادرة على استهلاك السلع الأوروبية المتطورة، فكلما ازدادت درجات التخلف كلما عجزت دول الجنوب عن استيراد التكنولوجيا من أوروبا.

III-2- أهداف الدول المتوسطية

إن الدول المتوسطية الجنوبية وفي ظل وجود التجمعات الكبيرة مثل نافتا NAFTA والآسيان ASEAN والاتحاد الأوروبي UE، وضمن ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم اليوم، فهي ترى أنه بإمكانها تحقيق جملة من المصالح أغلبها اقتصادية من مشروع الشراكة الذي وافقت عليه في برشلونة.

يمكن لها أن تحقق الأهداف الآتية:[1]

1. تحديث اقتصادياتها وتأهيل القطاع الصناعي، وهذا يعتبر استمرار البرنامج الاصلاحي الاقتصادي، حيث يؤهلها ذلك للدخول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
2. إمكانية الدخول في علاقات وثيقة مع التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية الأخرى.
3. الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الأوروبية منها.
4. إمكانية الحصول على معونات مالية في صورة منح لا ترد تساعد تلك الدول في تطوير اقتصادياتها، خاصة القطاعات التي تحتاج إلى اهتمام سريع مثل قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم.
5. توسيع مجال التعاون الفني والتكنولوجي وتنمية الموارد البشرية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة تواجد سلعها في الأسواق الدولية وبالتالي تحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها.
6. تشجيع الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، الأمر الذي سيؤدي إلى توفير فرص العمل والتصدير إلى دول الإتحاد الأوروبي والعالم أجمع.

[1] الجمعية المصرفية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين حول مستقبل تجارة السلع الزراعية المصرية، الجيزة، سبتمبر 2001، ص: 07.

7. التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.
8. فتح الأسواق الأوروبية امام صادراتها الصناعية من جهة وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

فإذا كانت دول جنوب المتوسط ترغب في انتعاش وضعها الاقتصادي والاجتماعي من خلال ما ستحصل عليه من دعم مالي، تكنولوجي واقتصادي من الدول الأوروبية، فإن هذه الأخيرة بدورها ومن خلال العلاقات الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية التي تربطها بدول جنوب وشرق المتوسط ترغب في أن تلعب دورا أساسيا في إدارة وتقرير شؤون المنطقة خاصة بعد استفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط.

وبناء على هذه الاعتبارات، أقامت دول الإتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع 12 دولة من دول المنطقة.

وإن تعددت واختلفت أهداف الأطراف المشاركة، إلا أنها تصب في المجمل في مجالات واحدة، هي المتفق عليها ضمن مؤتمر برشلونة والتي تشكل مضمون الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الثاني: المضمون العملي للشراكة الأورومتوسطية ومميزاتها

تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة آسن للإتحاد الأوروبي عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان تسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995 أكبر الأثر في إعطاء دفعة قوية لفكرة عقد هذا الاجتماع الذي تم تحديد موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الاسبانية للإتحاد الأوروبي، وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح، أطلق عليها "الوثيقة

المجمعة"[1]، ويمكن القول أن هذا المؤتمر (برشلونة) الذي دعت إليه الدول الأوروبية المتوسطية جاء نتيجة لتوصيات اجتماعات وندوات سبقت المؤتمر، نذكر منها:[2]

أ. بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة 1992 والذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، تماما كالشرق الأوسط، تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المنطقة.

ب. اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في جزيرة كورفرو اليونانية في يوليو من عام 1994، حيث دعا اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية متوسطية.

ج. انعقاد القمة الأوروبية في "آسن" بألمانيا خلال ديسمبر 1994، حيث أقرت ورقة العمل المعدة من قبل اللجنة الأوروبية حول السياسة الأوروبية-المتوسطية.

بعد كل هذه الجهود عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي-المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، وإثنتي عشرة دولة متوسطية، إضافة إلى حضور موريتانيا اعمال المؤتمر بصفة مراقب، وكذلك حضور الولايات المتحدة وروسيا، ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق بصفتها ضيف الجلسة الافتتاحية، وقد استبعدت ليبيا نظرا للحصار والعقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة، وقد جاء هذا المؤتمر تعبيرا عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، هذا ما سيتم التطرق له من خلال العناصر الآتية:

I. المضمون العملي للشراكة الأورومتوسطية؛

II. مميزات الشراكة المتوسطية.

I- المضمون العملي للشراكة الأورومتوسطية

حدد بيان مؤتمر برشلونة مجالات الشراكة الأوروبية المتوسطية في ثلاث جوانب رئيسية هي:

[1] أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص ص: 66-67.

[2] سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص: 225.

- الشراكة السياسية والأمنية؛
- الشراكة الاقتصادية والمالية؛
- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

وفيما يلي نتناول هذه الجوانب على الترتيب:

I-1- الشراكة السياسية والأمنية

لقد اعتبر السلام والاستقرار والأمن في حوض البحر المتوسط هدفا جماعيا مشتركا يجب العمل على تحقيقه بشتى الوسائل والطرائق، وتحقيقا لهذه الغاية، فإنهم يوافقون على القيام بحوار سياسي متين ومنتظم يقوم على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي ويحددون تمسكهم بعدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي وفي هذا السياق فإنهم يتعهدون بما يلي:[1]

- التنسيق والعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقواعد الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي.
- العمل على تطوير حكم القانون والديمقراطية في النظم السياسية مع الاعتراف بحق كل دولة في اختيار النظام السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقضائي الذي يلائمها.
- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير المصير.
- العمل على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.
- تعزيز الأمن في المنطقة من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية والانضمام إلى مجموعة النظم الدولية والإقليمية المتعلقة بهذه الشؤون.

ويتضح مما سبق أن المشاركة السياسية والأمنية -كما ورد في إعلان برشلونة- تهدف في جوهرها إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي،

[1] - رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص: 325.
- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2001، ص: 245.
- سمير صارم، مرجع سابق، ص ص: 388-390.

كما تعمل على تدشين نظم سياسية ليبرالية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية. ومن ثمة فإنها من وجهة نظر رجال الأعمال تساعد على خلق بيئة مواتية لإزدهار النشاط الاقتصادي وتحفيز المبادلات الفردية في إطار التحول نحو القطاع الخاص.

I-2- الشراكة الاقتصادية والمالية

تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي هو الركيزة الأساسية للشراكة الأوروبية المتوسطية، ووسيلة فعالة لمكافحة اختلالات التوازن واللاإستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة حوض البحر المتوسط والرقي باقتصاديات الدول المتوسطية للضفة الجنوبية إلى مستوى يقارب مستويات اقتصاديات الدول الأوروبية. ويقر المشاركون بأن مسألة التداين يمكن أن ينجر عنها عقبات في طريق النمو الاقتصادي لبلدان المنطقة المتوسطية، واعتبارا لأهمية العلاقات الرابطة بينهم فإنهم اتفقوا على مواصلة الحوار لبلوغ بعض التقدم في المجالات المختصة.

وقد أشار إلى أن الأفكار المطروحة للتعاون في هذا المجال تأتي استكمالا لمفاوضات المشاركة التي بدأت بالفعل بشكل ثنائي مع عدد من الدول المدعوة للمؤتمر، والتأكيد على أن الأهداف بعيدة المدى للمشاركة الاقتصادية والمالية هي: الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحسين الظروف المعيشية للسكان، زيادة فرص العمل، تقليل فجوة الرخاء، تخفيف الآثار الاجتماعية والبيئية للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم التعاون الإقليمي.[1]

ولبلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تأخذ بعين الاعتبار اختلاف النمو وتبنى على:

1. إنشاء منطقة تبادل حر تدريجيا؛
2. تحقيق تعاون وتشاور اقتصاديين مختصين في المجالات المعنية؛
3. زيادة المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لشركائه زيادة معتبرة.

[1] أسامة المجذوب، مرجع سابق، ص: 67.

I-2-1 منطقة التبادل الحر

حدد عام 2010 تاريخا لإقامة منطقة التجارة الحرة بمقتضى الشراكة الجديدة مع الدول المتوسطية، ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية. ويشمل القسم الأكبر من التبادل في إطار إبرام التعهدات المترتبة على المنظمة العالمية للتجارة، وتطويرا للتبادل الحر المتدرج في هذه المنطقة، فإن العوائق التعريفية وغير التعريفية لتبادل السلع المصنعة تلغى شيئا فشيئا حسب تقاويم يقع الاتفاق عليها بين المشاركين، يتم العمل بالاتفاقيات القديمة التي تسمح بدخول هذه المنتجات الصناعية للأسواق بكل حرية. أما المنتجات الزراعية فيتم تحريرها تدريجيا وتخضع للمعاملة التفضيلية وسيحرر تدريجيا تبادل الخدمات بما في ذلك حق الإقامة، وذلك اعتبارا لاتفاق الجات.

ويقرر المشاركون تسهيل إقامة منطقة للتبادل الحر هذه تدريجيا عن طريق:

- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يخص قواعد المنشأ وضمان حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة.
- مواصلة وتطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وإدماج اقتصادياتهم على اعتبار حاجيات كل منهم ومستوى تطوره.
- العمل على تسوية البنى الاقتصادية والاجتماعية وتحديثها، مع إسناد الأولوية إلى تشجيع القطاع الخاص وتنميته، وإلى قطاع الإنتاج ووضع إطار مؤسساتي وقانوني مناسب لاقتصاد السوق.
- تشجيع الآليات الهادفة إلى تنمية عمليات تحويل التكنولوجيا.

I-2-2 التعاون الاقتصادي

لقد حددت مجالات عدة للعمل في هذا الشأن، ولهذه الغاية أكد المشاركون على ما يلي:[1]

- التسليم بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على كل من المدخرات الداخلية التي تعتبر قاعدة الاستثمار، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتأكيد على أهمية خلق

[1] محمد أحمد إمام، مرجع سابق، ص ص: 40-41.

مناخ ملائم للاستثمار، وذلك بالإلغاء التدريجي لكل العوائق التي تعترضه، مما يساعد على نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.

- التأكيد على التعاون الإقليمي القائم على أساس إرادي، بهدف تنمية التجارة بين الطرفين وبالتالي المساهمة في إنشاء منطقة التعاون الحر.
- تشجيع المؤسسات على عقد اتفاقيات فيما بينها ودعم ذلك من خلال توفير المجال والإطار القانوني الملائم، مع ضرورة وضع برنامج لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقنيا.
- تنسيق البرامج المتعددة الأطراف، والعمل على التوفيق بين التطور الاقتصادي وحماية البيئة، وجعل هذه الأخيرة (البيئة) جانبا من الجوانب المهمة في السياسة الاقتصادية.
- ضرورة الاعتراف بالدور الأساسي للمرأة في التنمية وتشجيع الإسهام الفعال للنساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد.
- تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي والتفكير في إنشاء أدوات مشتركة لذلك.
- العمل على تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها وتشجيع التنمية الزراعية المندمجة والتركيز على الجانب الفني وتدريب الأشخاص المنتمين للقطاع، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة والتعاون في القضاء على الزراعات غير المشروعة.
- تشجيع كل ما من شأنه النهوض باقتصاديات الأطراف المشاركة مثل: المحافظة على الثروات البحرية، حسن التصرف في الموارد المائية، تحسين البنية التحتية، تشجيع التعاون بين الجماعات المحلية، إنشاء شبكات علمية، التعاون في مجال الإحصاء لتنسيق المناهج وتبادل المعلومات ...

I-2-3 التعاون المالي

يعتبر المشاركون ان إنشاء منطقة تبادل حر هو نجاح الشراكة الأوروبية المتوسطية، وإن تحقيق ذلك يستند إلى الزيادة المهمة في المساعدة المالية، لهذا فقد أعطي للجانب المالي اهتماما كبيرا، وفي هذا السياق تم التركيز على الآتي:

- وافق المجلس الأوروبي في مدينة "كان" على أن يرصد لهذه المساعدة المالية مبالغ قدرها 4685 مليون إيكو للفترة الممتدة من 1995 إلى 1999 في شكل مساعدات مباشرة من ميزانية المجموعة الأوروبية، بالإضافة إلى ما سيقدمه البنك الأوروبي للاستثمار من منح وقروض لهذا الغرض.[1]
- يكون التعاون المالي في إطار برمجة تمتد على سنوات.
- توجه المعونات المالية لدعم التنمية وتعبئة القدرات الاقتصادية بدرجة أولى.

وعليه أشار إعلان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي لنجاح الشراكة في كل جوانبها، فكل ما حدد من تعاون اقتصادي، وحتى سياسي واجتماعي لا يمكن ان يعرف نجاحا وتحقيقا لأهدافه ما لم يرفق بمعونات مالية يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية في إطار اتفاقيات الشراكة.

I-3- المشاركة الاجتماعية، الثقافية والإنسانية

تعد منطقة البحر المتوسط مزيجا للثقافات والحضارات، ذلك أنها كانت ولا تزال ملتقى للحضارات على مر الزمن، وهذا راجع إلى تعدد الأصول والديانات بالنسبة للبلدان المتوسطية، وانطلاقا من مؤتمر برشلونة أوصى المشاركون بالنقاط الآتية:[2]

- ضرورة الاعتراف بتعدد الثقافات والحضارات في جميع أنحاء منطقة البحر المتوسط.
- وجوب احترام عادات وتقاليد كل المجتمعات.
- تدعيم الحوار بين الثقافات، لأن التبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتقني عامل جوهري في التقريب بين الشعوب وتعزيز التفاهم بينها وتحسين صورة كل منها لدى الشعب الآخر.
- التأكيد على تنمية الموارد البشرية والاهتمام بتعليم وتأهيل الشباب.

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 247.

[2] - علي كنعان، مرجع سابق، ص: 87.
- محمد الأطرش، مرجع سابق، ص ص: 14-15.
- وفاء الشربيني، ملتقيات البعد الثقافي في الشراكة الأوروبية المتوسطية، ندوة حول خبرات حوار الحضارات، برنامج حوار الحضارات، القاهرة، 30-31 أكتوبر 2002، ص: 72.

- المشاركة في التدابير الصحية والمعيشية للسكان.
- تشجيع ودعم المؤسسات الديمقراطية، توطيد دولة القانون والمجتمع المدني.
- التأكيد على دور المرأة في دعم عملية التنمية وعمل برامج تساهم في هذا الصدد.
- التعاون في مجالات التصدي للهجرة غير الشرعية التي أصبحت تمثل تهديدا للمجتمعات الغربية.
- العمل على مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات وظاهرة الإجرام الدولي والفساد ومختلف مظاهر العنصرية وكراهية الأجانب.

وعموما فإن إدخال المجال الثقافي والاجتماعي في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية من خلال مؤتمر برشلونة يعتبر أمرا ضروريا في تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي الذي من شأنه دفع مشروع الشراكة الأورومتوسطية نحو الأمام.

ما يلاحظ أن إعلان برشلونة جمع بين الجوانب الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فاهتم بكل واحد منها على سبيل أنه الأرضية الكفيلة بتحقيق وإنجاح الباقي، فتوفر الظروف السياسية الملائمة من شأنها العمل على توفير الأمن والاستقرار اللذان يعتبران السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية، التي تعتبر بدورها الممهد لتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية الكفيلة بإنجاح مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

II- مميزات الشراكة الأورومتوسطية

يمكن بلورة الملامح الرئيسية المميزة للشراكة الأورومتوسطية عن صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي السابقة في عدة نقاط، لعل أهمها ما يلي:[1]

أ. التأكيد على إطار عمل متعدد الأطراف يحكم علاقات الإتحاد الأوروبي بالمنطقة المتوسطية.

ب. اتساع نطاق المشاركة ليشمل قضايا متعددة بما في ذلك المجالات الاجتماعية والسياسية والأمنية والبيئية والهجرة غير الشرعية...

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 244.

ج. المساعدات المالية من وعاء مشترك وهي مرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها كل طرف متجاوزة بذلك مجرد تمويل المشروعات وقروض الإصلاح القطاعي والهيكلي المحدودة.

د. تبني الطرفان إستراتيجية أكثر وضوحا مرتبطة بجدول زمني من اجل تحرير التجارة، وذلك عن طريق إقامة منطقة حرة خلال 12 عاما.

المبحث الثالث: الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: آثارها وواقعها في دول جنوب وشرق المتوسط

يعتبر الجانب الاقتصادي والمالي من الشراكة الأورومتوسطية الركيزة الأساسية لها، ووسيلة فعالة لمكافحة اختلالات التوازن واللاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة حوض المتوسط، والرقي باقتصاديات الدول المتوسطية للضفة الجنوبية إلى مستوى يقارب مستويات اقتصاديات الدول الأوروبية، وعلى كل طرف أن يعمل على تعظيم مكاسبه في إطار هذا الاتفاق وتجنب كل المحاذير التي قد تعيق تقدمه. ولتوضيح ذلك سيتم التطرق للمطالب الآتية:

- المطلب الأول: آثار الشراكة الأورومتوسطية على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط؛
- المطلب الثاني: واقع الشراكة الاقتصادية والمالية الأورومتوسطية ما بعد برشلونة؛
- المطلب الثالث: تحديات الشراكة الأورومتوسطية ومقومات نجاحها.

المطلب الأول: آثار الشراكة الأورومتوسطية على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط

تتضمن الشراكة الأورومتوسطية العديد من المصالح لكلا الطرفين، دول الاتحاد الأوروبي من جهة ودول جنوب وشرق المتوسط من جهة أخرى، ويتساءل البعض عن الآثار الإيجابية التي تتضمنها هذه الاتفاقية والتي تساعد على نمو وتقدم وازدهار دول جنوب وشرق المتوسط، وكذلك عن المحاذير أو الآثار السلبية المرتقبة لهذه الاتفاقية حتى تتمكن هذه الدول من تجنبها.

ومن أجل توضيح ذلك يتم التطرق للعناصر الآتية:

I. الآثار الايجابية؛

II. الآثار السلبية.

I- الآثار الايجابية

انطلاقا من أهداف اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والاتفاقيات الثنائية التي تم إبرامها بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط المشاركة، يمكن استخلاص بعض الآثار الايجابية المتوقعة على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط والمتمثلة فيما يلي[1]:

1. تنمية وتشجيع القطاع الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات المتوسطية المختلفة مع المساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض دول جنوب وشرق المتوسط، إضافة إلى المساهمة في توفير المناخ الملائم لتطوير المشروعات الصناعية الخاصة لتحفيز النمو والتنوع في الانتاج الصناعي.
2. خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى الحد من البطالة وزيادة الرخاء في دول جنوب وشرق المتوسط، إضافة إلى زيادة المعونات الإدارية والفنية والتنظيمية.
3. من المنتظر أن يؤدي توافر العمالة الرخيصة والمواد الخام وقرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية وغيرها من عناصر المزايا التنافسية إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية التي يمكن ان تتخذ من دول جنوب وشرق المتوسط قاعدة للانتاج والتصدير.
4. تساعد زيادة الاستثمار الأوربي في دول جنوب وشرق المتوسط على زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا، وإقامة مشروعات مشتركة، ومن ثمة خلق العديد من فرص العمل.
5. المساهمة في إعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول المشاركة كالقطاع المالي وما يرتبط به من تحسين للنظم الرقابية والتنظيمية في القطاع المصرفي والتأميني.
6. زيادة المساعدات المالية والمعونات الفنية الموجهة لدول جنوب وشرق المتوسط وذلك انطلاقا من برنامج ميدا وقروض البنك الأوروبي للاستثمار.

---

[1] - سلوى محمد مرسي، المشاركة الأورو عربية ما لها وما عليها، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة سطيف، 08-09 ماي 2004، ص ص: 05-07.
- عبد الكريم بعداش - كمال حوشين ، انعكاسات التعاون الأورومتوسطي على الشركات العربية المتوسطية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، مرجع سابق، ص ص: 05-06.

7. التعاون مع الدول المشاركة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة فيها، ومن ثمة تحسين الأحوال المعيشية للسكان ونظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي.
8. تتيح قواعد المنشأ الاستفادة من مبدأ التراكم الثنائي ومتعدد الأطراف الذي يسمح باستخدام المكونات الأوروبية دون أن يؤثر ذلك على صفة المنشأ المتوسطي، بحيث يحق للمنتج التمتع بالإعفاء الجمركي.
9. تنمية وتطوير قطاع النقل وما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البنية الأساسية من طرق وموانئ ومطارات، هذا بالإضافة إلى المساهمة في تحديث المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية...

II- الآثـــار السلبيـــة

من دراسة بنود اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية يتضح ان دول جنوب وشرق المتوسط تقدم العديد من التنازلات مقابل مكاسب أكبر لدول الاتحاد الأوروبي، ومن ثمة يمكن استخلاص بعض الآثار السلبية لهذه الاتفاقية نذكر منها:[1]

1. غياب التكامل العربي في هذه المفاوضات، فالتفاوض بين الاتحاد الأوروبي كقوة وكمجموعة من الدول من ناحية، وبين كل دولة من جنوب وشرق المتوسط المشاركة من ناحية اخرى كان في غير صالح هذه الأخيرة، وساهم في عرقلة التعاون العربي البيني.
2. سوف تؤدي الشراكة الأورومتوسطية إلى فتح أسواق دول جنوب وشرق المتوسط أمام المنتجات الأوروبية، ونتيجة لضعف القدرة التنافسية للمنتجات المماثلة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وكذلك إلغاء الرسوم الجمركية على العديد من المنتجات الأوروبية فإن ذلك سينعكس سلبا على مصير الصناعات في دول جنوب وشرق المتوسط.

---

1 Philippe Hugon, les accords de libre échange entre l'union européenne et les PSEM ont-ils favorisé un développement et un partenariat durables conformes au projet de Barcelone?, communication an colloque du caire, Mai 2005, P: 06.

3. إن نقل الصناعات التي تستغني عنها دول الاتحاد الأوروبي لا يعني بالضرورة أنها الصناعات التي تحتاجها الدول المتوسطية أو التي يمكن أن تحقق فيها ميزات نسبية أو تنافسية.
4. إحتمالات زيادة العجز في الميزان التجاري نتيجة لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج بمعدل أعلى من زيادة الصادرات على المدى القصير والمتوسط.
5. إن استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأورومتوسطية يعتبر في غير صالح دول الضفة الجنوبية، هذه الأخيرة التي تتمتع بمميزات متفاوتة في هذا القطاع خاصة منها مصر، الأردن، تونس والمغرب. ويعود ذلك إلى حصول القطاع الزراعي الأوروبي على دعم كبير من دول الاتحاد في إطار السياسة الزراعية المشتركة، هذا يعني أن الاتحاد الأوربي ينتهج السياسة التي تتلائم ومصالحه، فتكون احيانا سياسة حمائية، وسياسة تحريرية في أوقات أخرى.[1]
6. إن إلغاء التعريفات الجمركية يؤدي إلى تخفيض العائد من حصيلة الجمارك، مما سينجر عنه تخفيض ايرادات الموازنة العامة لدول جنوب وشرق المتوسط، علما ان معالجة ذلك لن تتأتى إلا باجراء المزيد من الأعباء الضريبية على المواطنين، والجدول الموالي يوضح نسبة الايرادات الجمركية من الناتج المحلي الإجمالي لبعض هذه الدول سنة 1997 .

[1] سليمان المنذري، مرجع سابق، ص: 228.

جدول رقم (03): نسبة الإيرادات الجمركية من مجموع الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي

	التعريفات الجمركية 1997		حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات 1997	التعريفات الجمركية على واردات الاتحاد الأوروبي 1997	
	مجموع الإيرادات	% من الناتج المحلي الإجمالي		%مجموع الإيرادات	% من الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	23.4	2.7	64.9	15.2	1.8
مصر	17.1	3.6	39.7	6.8	1.4
الأردن	31.6	5.1	48.1	15.2	2.5
لبنان	56.9	6.8	64.5	36.7	4.4
المغرب	17.6	3.7	52.0	9.2	1.9
سوريا	13.9	2.4	49.1	6.8	1.2
تونس	29.8	3.5	72.9	21.7	2.6

المصدر: بلقاسم زايري-كورياللي بغداد، استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة سطيف، 8- 9 ماي 2004، ص: 21

انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ ان العديد من الدول تعتمد على الإيرادات الجمركية التي تمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، فلبنان مثلا، تمثل التعريفات الجمركية بها حوالي 57% من الايرادات الجبائية (خسارة في الإيرادات الجبائية تقدر بـ 4.4% من الناتج المحلي الاجمالي، كذلك بالنسبة لباقي الدول فإن الخسارة في إيرادات الميزانية تتراوح ما بين 1.4% و2.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذه الدول السعي من أجل تعويض هذه الخسارة إما بتخفيض في النفقات أو زيادة في الضرائب المحلية.

7. ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة لدول جنوب وشرق المتوسط المشاركة في هذه الاتفاقية، فالمبلغ المخصص لهذه المساعدات في إطار برنامج ميدا1 بلغ 3 مليار و435 مليون أورو، إلا أن المدفوعات فعلا لم تتجاوز نسبة 26% من هذه الالتزامات، هذا يعني أن العبرة ليست بحجم المخصصات المالية للمساعدات وإنما بمقدار المبالغ المدفوعة فعلا من هذه المخصصات وآثارها على برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

8. سينجم عن الاتفاقيات التفضيلية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للمنتج تفضيل المنتج الذي يستورد مدخلاته من دول الاتحاد الأوروبي على المنتج الذي تستورد مدخلاته من بلد آخر،وهذا التمييز تتحمل آثاره الدول المتوسطية الجنوبية، حيث من المتوقع أن يؤدي إلى التحول في التجارة لصالح دول الاتحاد الأوروبي.
9. سوف يؤدي هذا المشروع إلى زيادة معدلات البطالة في دول جنوب وشرق المتوسط، ذلك لأنه (المشروع) يشجع على عمليات الخصخصة وإعادة ترتيب علاقات الانتاج بما يخدم الليبرالية الاقتصادية علما أن هذا التوجه يقود في نهاية المطاف إلى تزايد العاطلين عن العمل.[1]

المطلب الثاني: واقع الشراكة الاقتصادية والمالية الأورومتوسطية ما بعد برشلونة

إن مجالات التعاون المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط في إطار الشراكة كثيرة ومتعددة، تهدف في مجملها إلى تحقيق شراكة فعلية تبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بينهما تدعمها مساعدات مالية وإجراءات عملية لإقامتها.

وفي إطار تسليط الضوء على واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية في جنوب وشرق المتوسط سيتم التركيز على دراسة العناصر الآتية:

I. المبادلات التجارية الأورومتوسطية؛
II. الاستثمار الأجنبي في دول جنوب وشرق المتوسط؛
III. التعاون المالي.

I- المبادلات التجارية الأورومتوسطية

إن درجة انفتاح اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط على التجارة الخارجية، تختلف نسبيا من دولة إلى أخرى، حيث عرف معدل الانفتاح في هذه الدول تسارعا كبيرا

[1] علي كنعان، مرجع سابق، ص: 88.

في السنوات الأخيرة ليصل إلى نسبة 50% في سنة 2003، هذا ما تؤكده معطيات الجدول الموالي.

الجدول رقم (04): معدل الانفتاح (PIB/M+X) في الدول المتوسطية خلال السنوات (1990، 1995، 2003)

الوحدة (%)

الدول / السنوات	الجزائر	مصر	إسرائيل	الأردن	لبنان	المغرب	سوريا	تونس	تركيا	الدول المتوسطية
1990	35	34	52	91	67	41	30	73	23	35
1995	48	25	52	81	53	40	61	74	34	42
2003	58	21	60	89	46	51	50	72	49	50

Source: Rapport de femise 2005 sur : le partenariat euro méditerranéen, 10 après Barcelone: acquis et perspectives, Février 2006, P:32.

ويظهر ضعف هذا المعدل إذا ما قورن بمناطق أخرى من العالم، كالدول الكبرى في شرق آسيا (اندونيسيا، كوريا الجنوبية وتايلندا)، والدول الأكثر ديناميكية في أوروبا الشرقية (حقق نسبة 64% في بولونيا والمجر)، بينما يعد هذا المعدل أكبر إذا ما قورن بالدول الكبرى في أمريكا الجنوبية (الأرجنتين، البرازيل والمكسيك).[1]

وعلى الرغم من التحرر المتسارع للمبادلات في دول جنوب وشرق المتوسط وانفتاح اقتصادياتها على التجارة الخارجية العالمية، تبقى هذه الدول تحتفظ بمعدلات حماية جد عالية باستثناء تركيا التي استكملت عملية التخفيض الجمركي منتقلة بذلك إلى نظام جمركي مع الاتحاد الأوروبي.[2]

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي ومالي لأغلب الدول المتوسطية، فهو يستقبل حوالي 50% من التجارة الخارجية لهذه الدول من البضائع والخدمات. في حين لا تتعدى التجارة المتوسطية البينية نسبة 5% ولا يمكنها ان تلعب أي دور ف ديناميكية النمو على مستوى المنطقة، والجدول الموالي يوضح ذلك انطلاقا من التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول المتوسطية الشريكة.

[1] بلقاسم زايري – بغداد كورياللي ، استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة سطيف، 8- 9 ماي 2004، ص: 08.

[2] نفس المرجع، ص: 08.

جدول رقم (05): التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للدول المتوسطية الشريكة

	1995 (ملايين دولار)	1999 (ملايين دولار)	2003 (ملايين دولار)	1995 (%)	1999 (%)	2003 (%)
الاتحاد الأوروبي	104580	112462	143072	54	52	46.75
التجارة المتوسطية البينية	7783	10096	15261	4	5	4.98
باقي العالم	80368	94124	147727	42	43	48.26
العالم	192731	216682	306060	100	100	100

المصدر: بلقاسم زايري – بغداد كورباللي ، مرجع سابق، ص: 09.
Rapport de femise 2005, Op-Cit. –

وخلال السنوات الأخيرة يبقى الاتحاد الأوروبي يحتل الصدارة في التجارة الخارجية لدول جنوب وشرق المتوسط سواء تعلق ذلك بصادراتها او بوارداتها كما هو موضح في الجدولين الآتيين:

جدول رقم (06): صادرات دول جنوب وشرق المتوسط (مليار دولار 2002)

	المغرب	الجزائر	تونس	إسرائيل	مصر	الأردن	لبنان	تركيا	سوريا	المجموع
فرنسا	2,5	2,8	2,1	0,6	0,2	0,0	0,0	2,1	0,5	10,8
إيطاليا	0 ,4	3,7	1,5	0,6	1,1	0,0	0,0	2,2	1,1	10,7
ألمانيا	0 ,3	0,9	0,8	1,0	0,2	0,0	0,0	5,8	1,2	10,2
إسبانيا	1,2	2,2	0,3	0,4	0,2	0,0	0,3	1,1	0,3	6,0
هولندا	0,2	1,3	0,2	0,9	0,3	0,0	0,0	1,0	0,2	4,1
بريطانيا	0,6	0,5	0,2	1,0	0,6	0,1	0,0	3,0	0,2	6,3
الاتحاد الأوروبي	5,8	10,7	5,7	7,8	3,0	0,3	0,2	20,8	3,9	58,2
و.م.أ	0,3	2,4	2,4	0,1	6,0	2,4	0,4	0,1	3,2	15,0
المجموع	8,1	18,4	6,8	25,8	7,1	2,2	1,0	35,1	4,8	109,3
فرنسا	31%	15%	31%	2%	3%	0%	0%	6%	10%	10%
إيطاليا	5%	20%	22%	02%	15%	0%	2%	6%	23%	10%
ألمانيا	3%	5%	12%	4%	3%	1%	2%	17%	26%	9%
إسبانيا	15%	12%	5%	2%	3%	0%	30%	3%	5%	6%
هولندا	2%	7%	2%	4%	4%	1%	0%	3%	5%	4%
بريطانيا	8%	3%	2%	4%	9%	6%	2%	9%	4%	6%
الاتحاد الأوروبي	72%	58%	84%	30%	42%	13%	16%	59%	80%	53%
و.م.أ	3%	13%	1%	23%	33%	19%	5%	9%	2%	14%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر :البعثة الإقتصادية للسفارة الفرنسية بالجزائر–2002–.

جدول رقم (07): واردات دول جنوب وشرق المتوسط (مليار دولار 2002)

	المغرب	الجزائر	تونس	إسرائيل	مصر	الأردن	لبنان	تركيا	سوريا	المجموع
فرنسا	2,3	1,6	2,4	1,2	1,1	0,2	0,5	3,0	0,3	12,7
إيطاليا	0,7	1,1	1,9	1,5	1,1	0,2	0,7	4,1	0,5	11,8
ألمانيا	0,6	0,8	0,8	2,3	1,3	0,5	0,6	0,7	0,5	14,4
إسبانيا	1,4	0,6	0,5	0,6	0,3	0,1	0,2	1,4	0,1	5,1
هولندا	0,3	0,2	0,2	1,2	0,4	0,1	0,1	1,6	0,1	4,3
بريطانيا	0,6	0,2	0,2	1,4	0,7	0,2	0,3	2,4	0,1	6,0
الاتحاد الأوروبي	7,2	7,6	7,1	11,7	5,9	1,8	2,8	22,4	1,9	68,4
و.م.أ	0,4	1,1	0,3	5,7	2,7	0,4	0,5	3,1	0,3	14,4
المجموع	12,2	11,7	9,5	32,6	14,7	5,0	6,4	50,8	4,5	147,5
فرنسا	19%	14%	26%	4%	8%	4%	8%	6%	6%	9%
إيطاليا	6%	9%	19%	5%	8%	4%	11%	8%	11%	8%
ألمانيا	5%	7%	9%	7%	9%	9%	9%	14%	10%	10%
إسبانيا	11%	5%	5%	2%	2%	2%	3%	3%	2%	3%
هولندا	2%	2%	2%	4%	3%	2%	2%	3%	2%	3%
بريطانيا	5%	2%	2%	4%	5%	4%	4%	5%	3%	4%
الاتحاد الأوروبي	59%	65%	75%	36%	40%	37%	43%	44%	43%	46%
و.م.أ	3%	10%	3%	18%	18%	7%	7%	6%	6%	10
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: البعثة الإقتصادية للسفارة الفرنسية بالجزائر-2002-.

انطلاقا من الجدولين السابقين نستشف مكانة الإتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية لدول جنوب وشرق المتوسط، حيث مثلت صادرات هذه الدول نسبة 53% تجاه الاتحاد الأوروبي مقابل 14% موجهة للو.م.أ. في حين بلغت الواردات سنة 2002 نسبة 46 %متأتية من الاتحاد الأوروبي مقابل 10% من الو.م.أ. وتجدر الإشارة إلى التفاوت في هذه النسب فيما بين الدول.

كما تمثل المبادلات التجارية الخارجية لدول جنوب وشرق المتوسط نسبا ضعيفة إذا ما قورنت بحجم المبادلات العالمية بصفة عامة والمبادلات الأوروبية بصفة خاصة، كما هو مدرج في الجدول الموالي:

جدول رقم (08): حصة دول جنوب وشرق المتوسط ودول أوروبا الوسطى والشرقية (العشر المنظمة للاتحاد الأوروبي) في التجارة العالمية والأوروبية

	1995	2000	2003
الحصة من المبادلات العالمية (صادرات + واردات)			
– بالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط	%1.80	%1.90	%2.10
– بالنسبة لدول أوروبا الوسطى والشرقية	%1.70	%2.10	%2.80
الحصة من المبادلات مع الاتحاد الأوروبي (15 دولة)			
– بالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط	%6.40	%6.70	%6.40
– بالنسبة لدول أوروبا الوسطى والشرقية	%7.50	%9.50	%11.90

Source: Rapport de femise 2005 sur : Op-Cit, P:32.

على الرغم من انفتاح دول جنوب وشرق المتوسط، فإن حصتها من المبادلات العالمية تعرف نموا ضئيلا حيث ارتفعت من 1.8% سنة 1995 إلى 2.1% سنة 2003، وفي نفس الفترة أي [1995-2003] عرفت حصة هذه الدول من حجم المبادلات الأوروبية استقرار عند مستوى 6.5% تقريبا، في حين عرفت دول أوروبية شرقية (المنظمة مؤخرا للاتحاد الأوروبي) ارتفاعا ملموسا من 7.5% سنة 1995 إلى 12% سنة 2003.

وعليه فعلى الرغم من أهمية الاتحاد الأوروبي في المبادلات الخارجية لدول جنوب وشرق المتوسط إلا ان حصة هذه الأخيرة لا تتجاوز 6% من إجمالي المبادلات الخارجية الأوروبية.

وتتجسد العلاقات التجارية ما بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في جنوب وشرق المتوسط من خلال هياكل للتصدير او الاستيراد المتبادل في وضعيات تجارية ذات فائض او خسارة، إلا ان الوضع الإجمالي يوحي بعجز تجاري كبير لدول جنوب وشرق المتوسط كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (09): العجز التجاري للشركاء المتوسطين (مليون دولار)

		1990	1995	2000	2003
مع الاتحاد الأوروبي	- إجمالي المبادلات	5971-	24437-	20038-	12076-
	- المبادلات خارج المحروقات	15621-	32508-	36644-	29080-
	- مبادلات المنتجات المصنعة	15352-	29078-	34437-	26392-
مع باقي العالم	- إجمالي المبادلات	13917-	21850-	23923-	22262-
	- المبادلات خارج المحروقات	13842-	18489-	21147-	16302-
	- مبادلات المنتجات المصنعة	9804-	10496-	10625-	5353-

Source: Rapport de femise 2005, Op-Cit, P: 32.

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح أن الوضعية التجارية لدول جنوب وشرق المتوسط تعرف عجزا متزايدا تجاه دول العالم وخصوصا دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ هذا العجز حوالي 34 مليار دولار سنة 2003 موزعة بين دول الاتحاد الأوروبي (12 مليار دولار) وباقي دول العالم (22 مليار دولار).

ومن أجل تحليل هذه الوضعية (العجز) بشكل أدق نستعين بالأشكال الآتية:

الشكل رقم (01): تطور الأرصدة التجارية للدول المتوسطية (مليون دولار)

المبادلات في السلع المصنعة المبادلات خارج المحروقات إجمالي المبادلات

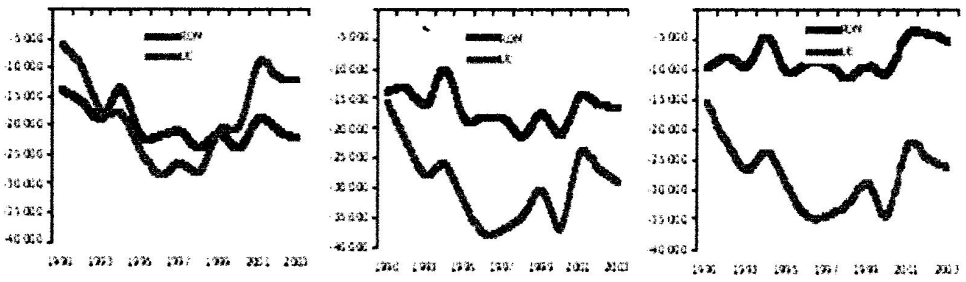

Source: Rapport de femise 2005, Op-Cit, P:33.

بالنسبة للشكل الأول نلاحظ التقارب بين الرصيد التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط مع الاتحاد الأوروبي والرصيد التجاري لها مع باقي دول العالم، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذا الشكل في إعطاء تحليل دقيق لهذا العجز، ذلك لأنه مرتبط بحجم المبادلات الكلية، هذه الأخيرة التي تتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات.

لكن في الشكل الثاني وبعد استبعاد المنتجات البترولية نلحظ أن العجز التجاري يكون اكثر ارتفاعا مع الاتحاد الأوروبي، هذا يدل على زيادة كبيرة في تدفق الواردات الأوروبية غير البترولية إلى الدول المتوسطية خلال الفترة الأخيرة، حيث قارب هذا العجز سنة 2003 قيمة 30 مليار دولار.

وتتأكد هذه الوضعية خصوصا مع المنتجات المصنعة -كما بينه الشكل الثالث- أين يتعاظم العجز التجاري لهذا النوع من المنتجات في إطار المبادلات مع الاتحاد الأوروبي. كما نشير إلى وجود اختلافات محسوسة ما بين دول جنوب وشرق المتوسط فيما يخص درجة الارتباط التجاري مع الاتحاد الأوروبي وذلك كما توضحه الأشكال.

الشكل رقم (02): مساهمة الاتحاد الأوروبي في الصادرات والواردات الإجمالية للشركاء المتوسطيين

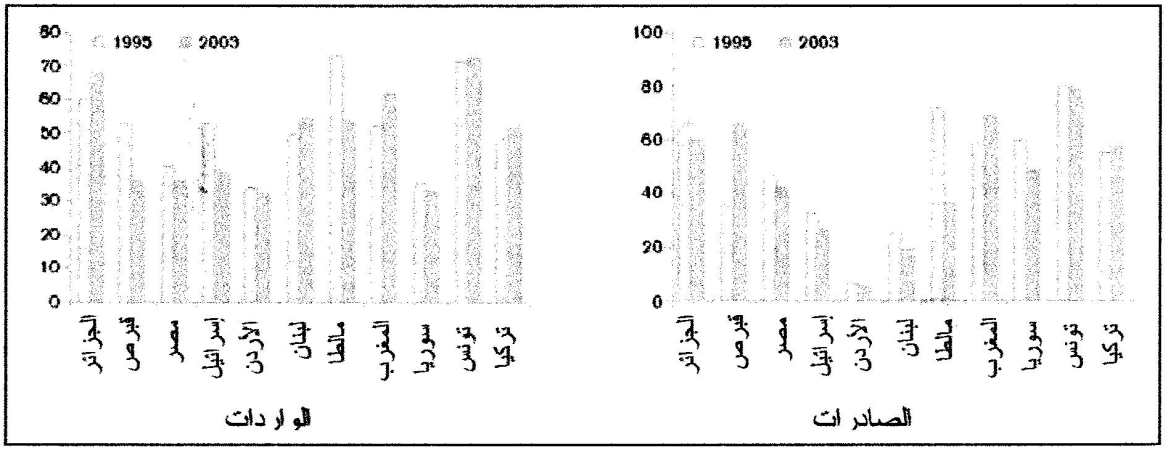

Source: Giacomo Luciani, Le volet économique du processus de Barcelone: résultats et perspectives, dossier Dix ans du processus de Barcelone , bilan et perspectives, P: 13, dossier PDF.

انطلاقا من الشكلين السابقين نلاحظ تفاوت محسوس ما بين الدول فيما يخص درجة ارتباطها التجاري مع الاتحاد الأوروبي كما يلي:

- ارتباط تجاري كبير وقوي لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) مع الاتحاد الأوروبي.
- ارتباط تجاري كبير لتركيا مع الاتحاد الأوروبي يصل حوالي 50% من حجم مبادلاتها التجارية.

- ارتباط تجاري أقل لكل من إسرائيل، مصر، الأردن، سوريا ولبنان مقارنة مع باقي العالم.

فخلال الفترة الممتدة بين 1995 و2003 سجلت 05 دول من شرق المتوسط (لبنان، مصر، سوريا، إسرائيل والأردن) معدل نمو سنوي متوسط سلبي بالنسبة لوارداتها من الاتحاد الأوروبي، في حين سجلت كل من تركيا، المغرب وتونس زيادة كبيرة في الطلب على المنتجات الأوروبية. هذا ما يؤكد التفاوت والاختلاف في تطور المبادلات الأورومتوسطية فيما بين الدول.

وعموما فتقييم الجانب التجاري من الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية يوحي بتزايد العجز بالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط وذلك للأسباب التالية:

1. زيادة وارداتها من المنتوجات الصناعية الأوروبية نتيجة فتح الأسواق أمامها.
2. تراجع صادراتها الفلاحية بسبب السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي وحماية منتوجاته الزراعية.
3. تفكيك الرسوم الجمركية التي قامت وتقوم به العديد من الدول العربية المتوسطية يشكل صدمات حقيقية لبعض اقتصاديات هذه الدول (لبنان، المغرب، الجزائر، تونس والأردن) حيث تشكل هذه الإيرادات الجمركية أكثر من 10% من الايرادات الاجمالية.
4. التركيبة الهيكلية لصادرات بعض الدول المكونة أساسا من المواد الأولية، وتذبذب أسعار هذه المواد وما ينجر عنها.
5. انضمام دول من أوروبا الوسطى والشرقية مؤخرا (ماي 2004) إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تعد هذه الدول منافسة لدول جنوب وشرق المتوسط فيما يخص الصادرات.
6. انتهاج الاتحاد الأوروبي لما يعرف بسياسة الجوار، مما يفسر عدم تطور حصة دول جنوب وشرق المتوسط من المبادلات الأوروبية (6%).

II- الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهم مظاهر التحرر الاقتصادي، فتح الباب واسعا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع انتشار إيديولوجية الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وما تحمله من مزايا اقتصادية واجتماعية للبلد المضيف وذلك انطلاقا من توفير التكنولوجيا والمعارف، النقد الأجنبي، توفير فرص العمل، نمو الناتج المحلي الإجمالي، زيادة استخدام الموارد المتاحة المحلية، تثبيت موازين المدفوعات، قدرة الدول المضيفة على سداد ديونها... إلخ.

وتماشيا مع أهداف التحرير الاقتصادي للدول المتوسطية في إطار الشراكة الأوروبية وسعيا منها لإنجاح هذه الاتفاقيات والرفع من معدلات التجارة الخارجية لدولها تحضيرا للدخول في منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، قامت هذه الدول (جنوب وشرق المتوسط) بإحداث تغيرات على سياستها الاقتصادية لتوفير المناخ الملائم والظروف المناسبة قصد استقطاب أكبر قدر ممكن من رأس المال الأجنبي وذلك من خلال تبني مبادئ الاقتصاد الحر والابتعاد عن التخطيط الاقتصادي، تشجيع القطاع الخاص، التخفيف من القيود الواردة على النقد الأجنبي، إعفاء الأرباح الناتجة عن الاستثمار من الضرائب، توسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية ...

ومن جهته فإن الاتحاد الأوروبي، يعمل جاهدا للرفع من معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية لدول جنوب وشرق المتوسط حسب مقتضيات اتفاقية الشراكة، وقد وضع البنك الأوروبي للاستثمار قصد الاستفادة من قروضه في هذا المجال.

وبالنظر إلى تركيبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول جنوب وشرق المتوسط، نجد أن الاتحاد الأوروبي هو الممون الأساسي لها، حيث بلغت مساهمته سنة 2002 النسب التالية:[1]

80% في تركيا، 73% في المغرب (بينما 95% في سنة 2001)، 65% في تونس، 30% في مصر، أما في الجزائر فقد انتقلت حصته من 51% سنة 1998 إلى 35% في سنة

[1] Rapport Femise2005 sur : le partenariat euro méditerranéen, 10 ans après Barcalone acquis et perspectives,Février 2006, P: 52.

2001 وذلك راجع إلى تزايد حصة الو.م.أ التي بلغت 45% سنة 2001، كما أن معطيات القاعدة MIPO أكدت الحضور البارز للاتحاد الأوروبي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المتوسط بنسبة تفوق 59% مجسدة خاصة في استثمارات كل من فرنسا، إسبانيا، المملكة المتحدة وألمانيا، أما عن رؤوس الأموال العربية فهي تمثل موردا هاما في بعض دول شرق المتوسط، حيث نسجل مساهمة كبيرة للمستثمرين السعوديين في مصر، أما الكويت فتساهم في كل من مصر والأردن، لتظهر مساهمة كل من الأردن وسوريا في لبنان. في حين تتخصص المستثمرات الأمريكية في قطاع المحروقات في كل من مصر والجزائر، وقطاع التجارة في تركيا، أما في إسرائيل -حسب معطيات القاعدة MIPO- فقد بلغت المستثمرات الأمريكية نسبة 16% من المشاريع المستثمرة.

من خلال ما سبق يتضح ان الاتحاد الأوروبي يحتل الصدارة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لمنطقة جنوب وشرق المتوسط، مما يدل على أهمية دور التاريخ السياسي والقرب الجغرافي كعوامل محددة لتمركز هذه الاستثمارات.

ويوضح الشكل الموالي تطور الاستثمارات الأجنبية الأوروبية في منطقة المتوسط (جنوب وشرق) وذلك بالمقارنة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية (المنظمة مؤخرا للاتحاد الأوروبي) خلال الفترة الممتدة بين 1995 و2003.

شكل رقم (03): تطور تدفقات ومخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية 1995-2003 في الدول المتوسطية ودول أوروبا الوسطى والشرقية (مليون أورو)

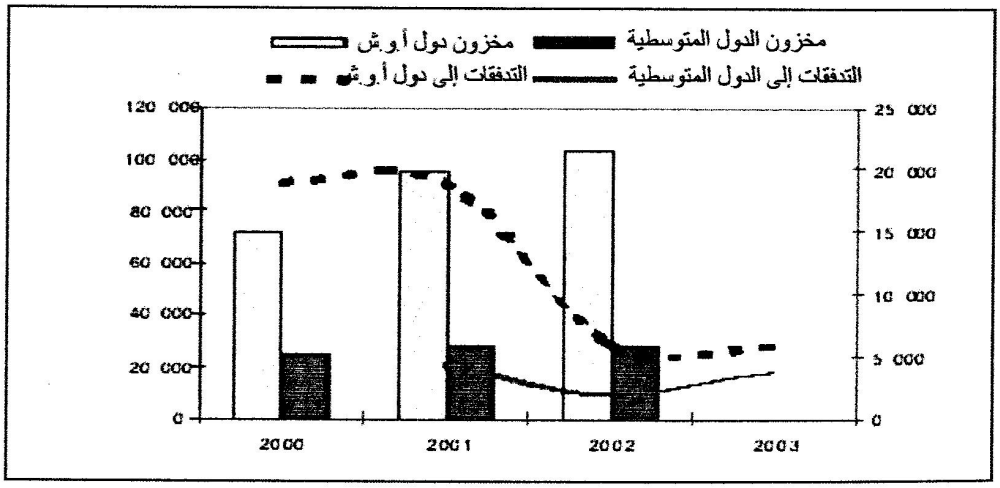

Source: rapport femise 2005, Op-Cit, P: 52.

من خلال الشكل السابق يتضح الفرق في حجم التدفقات والمخزونات من الاستثمارات الأوروبية المباشرة بين منطقة جنوب وشرق المتوسط ودول أوروبا الوسطى والشرقية، فهذه الأخيرة التي عرفت تراجع في حجم تدفقات الاستثمارات الأوروبية بها خلال الفترة [2001-2002] وذلك من نسبة 6.2% سنة 2001 إلى 4.5% سنة 2002 لتعاود الارتفاع انطلاقا من سنة 2002، اما دول جنوب وشرق المتوسط وخلال نفس الفترة فلقد ضاعفت حصتها لتصل سنة 2003 نسبة 2.8% فقط. كما عرف مخزون الاستثمار الأوروبي استقرار ملحوظا في دول جنوب وشرق المتوسط خلال الفترة [2000-2003].[1]

وإجمالا يمكن القول ان حصة دول جنوب وشرق المتوسط من الاستثمارات الأوروبية المباشرة أقل بكثير بالمقارنة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية، ويدل هذا على أن ثقة المستثمرين الأوروبيين في تطور مستمر تجاه دول أوروبا الوسطى والشرقية. فخلال الفترة [1995-2003] بلغت حصة دول جنوب وشرق المتوسط نسبة 1.5% من الاستثمارات الأوروبية، بينما ارتفعت حصة دول أوروبا الوسطى والشرقية من 4.3% سنة 2000 إلى 5.5% سنة 2002.[2]

وفي إطار الشراكة الأورومتوسطية يسعى الاتحاد الأوروبي جاهدا إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في الدول المتوسطية الشريكة بشكل عام لا يقتصر على الجانب الأوروبي منه، إلا أنه ما تزال هذه الدول (جنوب وشرق المتوسط) تستفيد بنسب ضعيفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أقل مما يحدث في باقي دول العالم. هذا ما يؤكده الشكل الموالي:

[1] Rapport Femise2005, OP-CIT, P: 52.
[2] Rapport Femise2005, OP-CIT, P: 52

الشكل رقم (04): توزيع الاستثمارات في العالم

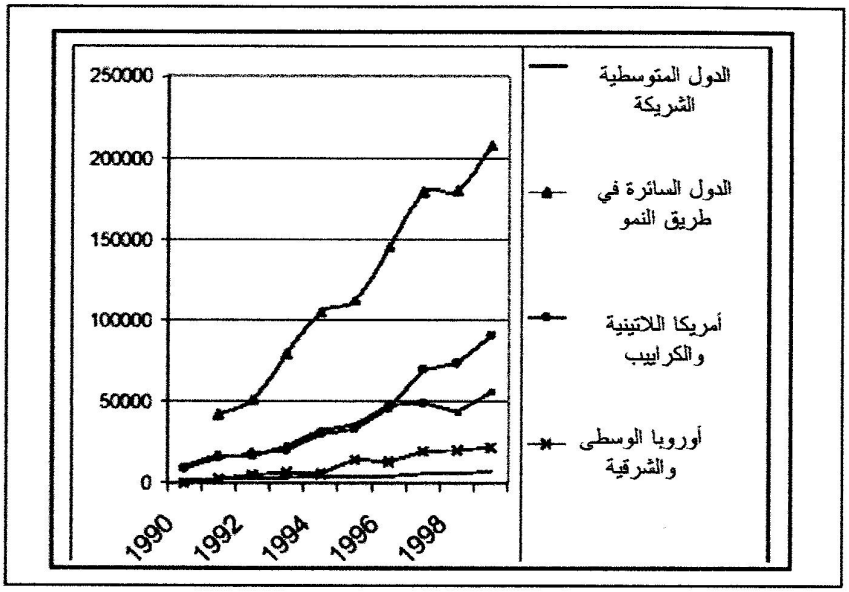

المصدر: بلقاسم زايري – بغداد كورياللي ، مرجع سابق، ص: 15.

من خلال الشكل السابق تظهر الحصة الضعيفة التي تستقطبها دول جنوب وشرق المتوسط من الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالدول المنافسة لها، حيث تحصلت على 5% في المتوسط من إجمالي الاستثمارات مقابل 16% لأمريكا اللاتينية والكاريبب 10.5% لأوروبا الوسطى والشرقية[1]، فهناك ما يمكن أن نطلق عليه عملية انتقاء في توطين الاستثمارات الأجنبية نتيجة بعض العراقيل أو غياب مناخ الاستثمار في بعض الدول.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار وضعية كل دولة من دول جنوب وشرق المتوسط، نلاحظ ان هناك تفاوت واختلاف كبيرين فما يخص الاتجاهات العامة للاستثمارات المباشرة الأوروبية منها أو العالمية، حيث تتمركز هذه الأخيرة في عدد قليل من الدول أبرزها: إسرائيل، المغرب، تركيا، مصر.

ويوضح الجدول الموالي موقع الدول المتوسطية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بالمقارنة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية.

[1] بلقاسم زايري – بغداد كورياللي ، مرجع سابق، ص: 15.

جدول رقم (10): حصة الدول المتوسطية ودول أوروبا الوسطى والشرقية من تدفقات IDE العالمية (%)

	1980	1990	1995	2000	2002	2003
حصة الدول المتوسطية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول السائرة في طريق النمو	15.80	5.20	3.20	4.00	3.90	5.20
حصة دول أوروبا الوسطى والشرقية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول السائرة في طريق النمو			10.80	9.40	16.00	8.90
حصة الدول المتوسطية من مخزونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول السائرة في طريق النمو	6.40	6.90	5.70	4.60	4.70	4.90
حصة دول أوروبا الوسطى والشرقية من مخزونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول السائرة في طريق النمو			6.40	11.70	7.90	8.40

Source: Rapport femise 2005, Op-Cit, P: 50.

فالملاحظ أن حصة الدول المتوسطية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية لم تعرف تطور، حيث ان حصة سنة 2003 تقارب حصة سنة 1990 والمتمثلة في حوالي 5%، في حين يظهر الفرق بين هذه الدول والدول المنافسة (أوروبا الوسطى والشرقية مثلا).

وخلاصة لما سبق نستنتج ان منطقة جنوب وشرق المتوسط أقل جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء كانت أوروبية أو عالمية، كما أن الشراكة الأورومتوسطية لم تساهم بشكل فعال في هذا المجال (الاستثمار الأجنبي المباشر) وذلك راجع لعدة أسباب منها غياب مناخ الاستثمار الملائم في بعض هذه الدول، إضافة إلى تأخر الإصلاحات الاقتصادية خاصة منها عملية الخوصصة إلى جانب توفر الظروف الملائمة للاستثمار في دول منافسة كدول أوروبا الوسطى والشرقية.

III- التعاون المالي

يعتبر البعد المالي للشراكة الأورومتوسطية الدعامة الأساسية لتطوير الشراكة في منطقة حوض المتوسط، وخاصة ما يتعلق بالتعهدات المالية التي إلتزم بها الاتحاد الأوروبي في كافة المفاوضات والاتفاقيات، فقد اتفق على ضرورة الشروع وبصفة ناجعة ونشيطة في

المساعدة المالية خاصة عبر صناديق MEDA وقروض بنك الاستثمار الأوروبي BEI، وكذلك المساعدات الثنائية التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الشركاء المتوسطيين.

وسيتم تبيان مختلف أوجه التعاون المالي الأورومتوسطي انطلاقا من العناصر الموالية:

1. برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA؛
2. برنامج بنك الاستثمار الأوروبي BEI؛
3. المساعدات الثنائية المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

III-1- برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA

يعتبر برنامج MEDA الآداة المالية الأساسية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الأورومتوسطية، وسيتم توضيح ذلك من خلال العناصر الموالية:

I. نظرة عامة على البرنامج؛

II. تحليل البرنامج من خلال الالتزامات والمدفوعات.

III-1-1 نظرة عامة على البرنامج

- الإطار القانوني لبرنامج ميدا

تم انشاء برنامج ميدا بناء على القانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 96/07/23 الذي يحدد كيفيات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية، وقد تم تعديله بالقانون رقم 98/780 الصادر بتاريخ 1998/04/07، ليعدل مرة اخرى في 2000 بالقانون الصادر في 2000/11/27.[1]

[1] محمد بوهزة-كمال دمدوم، تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الأورومتوسطية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، مرجع سابق، ص: 05.

- البعد الثنائي والجهوي لبرنامج ميدا

يأخذ برنامج ميدا بعدين متكاملين:[1]

البعد الأول: ثنائي، أي انه بين الاتحاد الأوروبي والدول التي أمضت اتفاقية الشراكة، حيث يتم تمويل المشاريع المحددة في البرنامج الوطني التوجيهي.

البعد الثاني: جهوي، أي بين الدول المتواجدة على ضفتي البحر المتوسط، حيث يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي والتي تم تحديدها في البرنامج التوجيهي الجهوي.

- الأهداف العامة

يعد برنامج ميدا الإطار الأساسي للتعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط ويدور البرنامج حول عدة محاور:[2]

1. المساهمة في ارساء منطقة للتبادل الحر.
2. تمويل تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة.
3. تدعيم التعاون الجهوي والحدودي.
4. تدعيم الانشطة المساعدة على مرحلة الانتقال.

- مجالات تدخل البرنامج

يتدخل البرنامج في مجالات عديدة لعل أهمها ما يلي:[3]

أ. تدعيم التعديلات الهيكلية: يتم اقتطاع مبالغ مالية من ميزانية الاتحاد وتوجه إلى ميزانية الدول التي أبرمت اتفاقيات التعديل الهيكلي مع المؤسسات النقدية الدولية وذلك بغية التخفيف من الآثار السلبية المحتملة.

ب. مساندة المرحلة الانتقالية وترقية القطاع الخاص وذلك من أجل جعله ينمو في ظل سياسة اقتصادية ملائمة وأدوات مالية فعالة، وفي هذا الإطار يمكن تمويل المشاريع الآتية:

- إصلاح الجهاز المصرفي والمالي.

---

[1] محمد بوهزة-كمال دمدوم ، مرجع سابق، ص: 05.

[2] Partenariat euro méditerranéen, note d'information, commission européenne, DG relation extérieure, Moyen-Orient et méditerranéen du sud, Février 2000, PP: 8-9.
- Les relation euro méditerranéen sur le site http:/www.diplomatie.fr/europe/accreditation/rela euro-med/html. 21/12/2004, PP: 4-5.

[3] محمد بوهزة- كمال دمدوم ، مرجع سابق، ص ص:05-06.

- تحسين مستوى التكوين المهني.
- إنشاء مراكز استشارية للمؤسسات.
- تكوين صناديق تجمع الموارد المالية ثم توزعها لتمويل عمليات خاصة.
- تدعيم التوازن الاجتماعي والاقتصادي: الصحة، التربية، التنمية الريفية والبرامج السكانية.
- تدعيم المجتمع المدني: كتمويل المشاريع المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية مثل الجمعيات.

ج. تدعيم التعاون الجهوي والحدودي من خلال تحسين القاعدة الهيكلية والمعايير مما يسمح بدعم التبادل جنوب-جنوب.

د. تدعيم المشاريع المشتركة شمال-جنوب.

وينقسم برنامج ميدا إلى مرحلتين تمتد الأولى خلال الفترة 1996-1999 والتي خصص لها 3.4 مليار أورو، والثانية خلال الفترة 2000-2006 بقيمة 5.35 مليار أورو.

- أشكال التمويل

تأخذ التمويلات في إطار ميدا ثلاثة أشكال:[1]

1. مساعدات نهائية متأتية من الميزانية العامة للإتحاد، تسييرها اللجنة الأوروبية في إطار تحقيق أهداف البرنامج.
2. رؤوس أموال المخاطر والتي تجمع من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لاستخدامها في تمويل القطاع المالي والخاص.
3. قروض ميسرة تتميز بتخفيضات في الفوائد.

- آليات عمل البرنامج

تحدد الموارد المتأتية من ميزانية الاتحاد بناء على اقتراح من اللجنة الأوروبية المسؤولة الأولى عن تسيير هذه الموارد وفق قوانين ميدا، وذلك بعد موافقة كل من المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي.

ويتم تحديد المساعدات وفق آليتين:[1]

[1] محمد بوهزة-كمال دمدوم، مرجع سابق، ص: 06.

أ. بالنسبة للمساعدات الثنائية: تم إعداد وثيقة بين الاتحاد والدولة المعنية تسمى بالوثيقة الإستراتيجية (Document de stratégie) حيث تمثل إطارا متعدد السنوات للمساعدات المالية التي سيقدمها الإتحاد، في ظل هذه الوثيقة يتم تحديد أهداف الشراكة مع البلد المعني ومجالات وأولويات التعاون، وذلك بناء على تقييم شامل لسياسة البلد ووضعه السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، بناء على هذه الوثيقة يتم إعداد برنامج ثلاثي يسمى البرنامج التوجيهي الوطني (PIN) ويكون أكثر تفصيلا من الوثيقة الأولى.

ب. بالنسبة للمشاريع الجهوية: يتم تمويلها بناء على البرنامج التوجيهي الجهوي (PIR).

يتم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية والبرنامجين التوجيهيين الوطني والجهوي من طرف اللجنة الأوروبية بعد استشارة لجنة ميدا.

ويتخذ القرار المتعلق بتخفيضات الفوائد من طرف اللجنة الأوروبية بعد إعلام البنك الأوروبي للاستثمار، أما القروض المقدمة من طرف هذا الأخير فيأخذ قرارها البنك بعد موافقة لجنة مكونة من ممثلي الدول الأعضاء.

III-1-2 تحليل البرنامج من خلال الالتزامات والمدفوعات

في الحقيقة هناك برنامجين للاتحاد الأوروبي، برنامج الاتحاد الأوروبي الأول للمعونة والتعاون MEDA1 حيث خصص لهذا البرنامج غلافا ماليا قدره 3435 مليون أورو وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1996-2000 موزعة كما يلي:[2]

- 16% لدعم التعديلات الهيكلية.
- 30% لدعم المرحلة الانتقالية في جانبها الاقتصادي وترقية القطاع الخاص.
- 40% لدعم قطاعات النمو الأخرى.
- 14% لدعم التعاون الجهوي.

إلا أن تنفيذ البرنامج على أرض الميدان لم يتجاوز 850 مليون أورو، وذلك بالإضافة إلى اختلاف معدلات توزيع المساعدات بين الدول المعنية بالبرنامج.[3]

---

[1] محمد بوهزة-كمال دمدوم، مرجع سابق، ص: 06.

[2] Partenariat eur méditerranéen, note d'information, Op-Cit, P: 11.

[3] Le processus de Barcelone, cinq ans après (1995-2000), partenariat euro méditerranéen, commission, européenne, office des publications officielles des communautés européenne, Luxembourg, 2000, PP: 22-23.

أما برنامج المعونة والتعاون الثاني ميدا 2 فقد رفع من الغلاف المالي حيث وصل إلى مبلغ 5350 مليون أورو، وتميز بعلاقة أكثر وثوقا في تنفيذ الشراكة الأورومتوسطية، كما جاء بإصلاحات داخلية في اللجنة الأوروبية ، إضافة إلى إصلاح مؤسسي تمثل في إنشاء الوكالة الأوروبية للمساعدة EUROPQ AI من أجل المساعدة على تحقيق هدف البرنامجين[1]، ويبرز كل من الجدول والشكل التاليين تطور مستوى تنفيذ برنامج ميدا، حيث يعنى الجدول بالفترة الممتدة بين 1995 و2003، اما الشكل فيمثل الفترة الممتدة بين 1995 و2004.

جدول رقم (11): تطور مستوى تنفيذ برنامج ميدا

	ميـــــدا 1						ميـــــدا 2					ميدا
	95	96	97	98	99	مجموع	00	01	02	03	مجموع	03-95
الالتزامات	173	403	981	941	937	3435	744.9	603.3	611.6	600.4	2560.2	5995.2
المدفوعات	50	155	211	231	243	890	330.5	317.8	451.4	244.6	1344.3	2234.3
نسبة %	28.9	38.5	21.5	36	25.9	25.9	44.3	52.6	73.8	40.7	52.5	37.3

المصدر: محمد بوهزة-كمال دمدوم، تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الأورومتوسطية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، مرجع سابق، ص: 07.

شكل رقم (05): تطور الالتزامات والمدفوعات في إطار برنامج ميدا خلال الفترة (1995-2004)

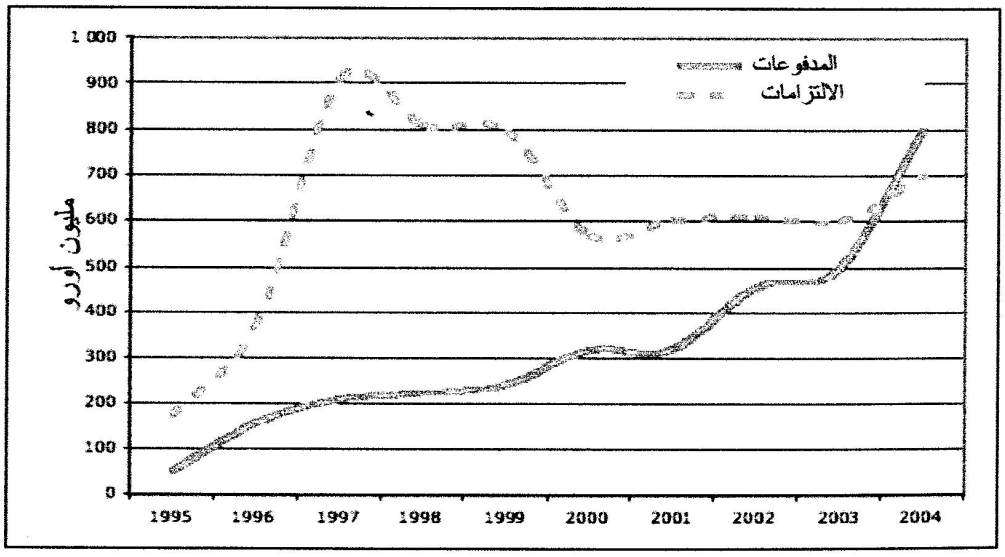

Source: Rapport femise 2005: Op-Cit, P: 11.

[1] إلياس بن ساسي-يوسف قريمي، المنظومة المالية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، مرجع سابق، ص ص: 05-06.

فلقد تطور إجمالي الالتزامات والمدفوعات كما يلي:

- تطـــور الالتزامات

بلغ مستوى تنفيذ الالتزامات في إطار برنامج ميدا 1 نسبة 100%، اما فـــي إطـــار برنامج ميدا 2 وحتى سنة 2003 بلغت نسبة 47%، وهو ما ينبأ بنسبة أقل مـــن البرنـــامج الأول إذا ما استمر التنفيذ بهذه الوتيرة.

وانطلاقا من الجدول الموضح أعلاه نلاحظ ان تتطور الالتزامات بلغ أوجه في ســـنة 1997، إلا انها بدأت تتراجع شيئا فشيئا على الرغم من أن مجموع الالتزام خلال ميدا 2 هو اكبر منه في ميدا 1.

- تطـــــور المدفوعات

على عكس الالتزامات كانت المدفوعات تنمو بشكل بطيء وتبقى بعيـــدة جـــدا عـــن مستوى الالتزامات، وأنجر عن ذلك ضعف نسبة المدفوعات إلى الالتزامات (ن.م.إ)، حيث لم تتجاوز نسبة 37.3% خلال الفترة 1995-2003، فقد بلغت خلال ميدا 2 نسبة 52.5% بما يقارب الضعف خلال ميدا 1، حيث كانت النسبة 25.9%، وعلى طول فترة البرنامجين نلاحظ ان نسبة المدفوعات إلى الالتزامات بلغت أقصاها سنة 2002 أي في إطار برنـــامج ميدا 2.

ويعود ضعف (ن.م.إ) لعدة أسباب نوجزها في النقاط الآتية:

- تأخر تنفيذ ميدا 1 في مراحله الأولى بسبب طول فترة المفاوضات.
- تأخذ بعض الأنشطة التي يتعين تمويلها وقتا أطول كتلك المتعلقة بالتحولات الهيكلية، مما يجعل المدفوعات الموجهة لها ضعيفة (المرحلة الانتقالية: تنمية القطاع الخاص، التنمية الاقتصادية).
- تتطلب المشاريع الجهوية وضع أطر قانونية ومالية معقدة مما يجعل إنجازها يأخـــذ وقتا أطول (من 03 إلى 05 سنوات).
- بطء تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية في الدول المستفيدة مما يؤدي إلى استهلاك بطيء للأموال.
- طول الإجراءات التنفيذية لمشاريع البرنامج نفسه.

أما تنفيذ هذا البرنامج على مستوى الدول يمكن توضيحه من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (12): توزيع التزامات البرنامج حسب الدول

	(مليون أورو)	ميدا1	%	ميدا2	%	مجموع	%
التعاون الثنائي	تونس	428	16,59	306,6	17,09	734,6	16,80
	الجزائر	164	6,36	181,8	10,13	345,8	7,91
	المغرب	656	25,43	525,3	29,28	1181	27,01
	مصر	686	26,59	194,5	10,84	880,5	20,13
	قطاع غزة	111	4,30	277,8	15,49	388,8	8,89
	لبنان	182	7,05	55,7	3,11	237,7	5,43
	سوريا	99	3,84	82,7	4,61	181,7	4,15
	الأردن	254	9,84	169,4	9,44	423,4	9,68
	مجموع الدول العربية	2580	100,00	1793,8	100	4374	100,00
التعاون الجهوي		480	15,69	590,1	24,75	1070,1	19,66
	مجموع ميدا	3060		2383,9		5444	

المصدر: محمد بوهزة-كمال دمدوم، مرجع سابق، ص: 08.

جدول رقم (13): هيكل المدفوعات في برنامج ميدا حسب الدول

	مليون €	ميدا1	%	ميدا2	%	مجموع ميدا	%
	الجزائر	30,1	4,66	32,7	2,55	62,8	3,26
	غزة	54,1	8,37	234,3	18,29	288,4	14,96
	مصر	157,1	24,30	209,5	16,36	366,6	19,02
	الأردن	108,4	16,77	192	14,99	300,4	15,59
	لبنان	1,2	0,19	62,5	4,88	63,7	3,31
	المغرب	127,6	19,74	285,3	22,28	412,9	21,42
	سوريا	0	0,00	20,8	1,62	20,8	1,08
	تونس	168	25,99	243,7	19,03	411,7	21,36
	مجموع الدول العربية	646,5	100,00	1280,8	100,00	1927,3	100,00
	% من مجموع ميدا		73,86		80,82		78,34
التعاون الجهوي		228,8	26,14	304	19,18	532,8	21,66
	مجموع ميدا	875,3	100,00	1584,8	100,00	2460,1	100,00

المصدر: نفس المرجع، ص: 09.

جدول رقم (14): تطور نسبة المدفوعات إلى الالتزامات حسب الدول

	الالتزامات	المدفوعات	%
الجزائر	345.8	62.8	18.16
غزة	388.8	288.4	74.18
مصر	880.5	366.6	41.64
الأردن	423.4	300.4	70.95
لبنان	237.7	63.7	26.80
المغرب	1181.3	412.9	34.95
سوريا	181.7	20.8	11.45
تونس	734.6	411.7	56.04
مجموع التعاون الثنائي	4373.8	1927.3	44.06
التعاون الجهوي	1070	532.8	49.7
مجموع مينا	5443.8	2460.1	45.2

المصدر: محمد بوهزة-كمال دمدوم، مرجع سابق، ص: 09.

نلاحظ من الجدول رقم (11) الخاص بتوزيع التزامات البرنامج حسب الدول، أن الدول العربية حصلت على أكثر 84% من التزامات البرنامج خلال الفترة الممتدة بين 1995-2003، مع وجود تمركز لهذه الالتزامات في عدد محدود من الدول منها: مصر، تونس والمغرب، حيث تحصلت هذه الدول الثلاث على أكثر من 64% من هذه الالتزامات. وإذا أخذنا هذه النسبة على مستوى كل دولة نجد أن المغرب أستفاد بالنصيب الأكبر بنسبة تفوق 27%، ثم تليه كل من مصر وتونس بما يقارب 20%، 16% على التوالي، أما الجزائر فلم يتعد نصيبها نسبة 7.9%.

وفي إطار التعاون الجهوي تبقى نسبة الالتزامات لا تزيد عن 20% في ظل البرنامج ككل.

أما عن تطور المدفوعات حسب الدول والموضحة في الجدول رقم (12)، فالملاحظ أن المدفوعات الخاصة بالدول العربية تضاعفت بمرتين تقريبا (1.98 مرة) ليصل ما تم دفعه خلال السنوات الأربعة (2000-2003) إلى حوالي 1.28 مليار أورو من مجموع 1.93 مليار أورو الذي دفع في إطار البرنامج ككل. حيث إستفادت الدول العربية في إطار التعاون الثنائي بأكثر من 70%.

وحسب الدول يبقى كل من المغرب، تونس ومصر هي التي تستحوذ على النسب الأكبر من مجمل المدفوعات طيلة الفترة (1995-2003).

أما عن برنامج التعاون الجهوي فلم يتغير كثيرا حيث مثل نسبة 21.66% من مجمل مدفوعات البرنامج.

وفيما يتعلق بتطور نسبة المدفوعات إلى الالتزامات حسب الدول والموضحة في الجدول رقم (13) فنلاحظ أن كلا من السلطة الفلسطينية والأردن سجلا أعلى نسبة والتي قاربت 70%، ثم تلتهما تونس بنسبة 56%، أما بقية الدول فقد سجلت نسبا ضعيفة.

III-2- برنامج بنك الاستثمار الأوروبي (BEI)

III-2-1 تقديم عام

بنك الاستثمار الأوروبي مؤسسة مالية تابعة للاتحاد الأوروبي، أنشأ بموجب اتفاقية روما ويضم في عضويته جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد، حيث يرتكز على الموازنة المالية للاتحاد الأوروبي في تجميع رأس ماله، وضمن إطار الشراكة فهو يتمتع باستقلالية مالية، وتتمثل مهمته في تحقيق الأهداف المالية للاتحاد الأوروبي والمتمثلة في التمويل طويل الأجل للمشاريع الأوروبية داخل منطقة الشراكة وخصوصا الجهة الجنوبية لحوض المتوسط وذلك بإتباع القواعد المالية وقواعد التسيير البنكي بشكل صارم.[1]

ويعقد بنك الاستثمار الأوروبي العزم على دعم تجديد الشراكة الأورومتوسطية في إتجاه تقوية التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة، وإيجاد أدوات مالية جديدة، وينوي بالخصوص تعميق عمله في المجالات التالية:

أ. دعم عمل الاتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي لأجل تحقيق فضاء مشترك يعمه السلم والاستقرار.

ب. تسيير وتنمية التعاون بين إقليمي بواسطة دعم مشاريع ملموسة تقرب فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة (التعاون جنوب-جنوب) أو مع الاتحاد (شمال-جنوب).

ج. تعزيز الاستثمار الخارجي المباشر للاتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة وتنمية المقاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين ومحليين.

د. تعزيز التمويلات لفائدة مشاريع ذات طابع اجتماعي.

[1] موقع بنك الاستثمار الأوروبي: www.bei.org/ .

يقدم بنك الاستثمار مجموعة من الانتاجات المالية الموزعة حسب استحقاقها وحجمها إلى فئات مختلفة، واهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة ما يلي:[1]

1. قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر للمشاريع التي لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو.
2. تدعيم رأس مال الخطر Capital Risque.
3. قروض مباشرة (القروض الفردية) لتمويل المشاريع الخاصة التي تتجاوز مبلغ 25 مليون أورو.
4. آلية التمويل الهيكلي.

III-2-2 دور بنك الاستثمار الأوروبي في دعم الشراكة الأورومتوسطية

يعتبر بنك الاستثمار الأوروبي عامل أساسي للتنمية الاقتصادية والاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية منذ سنة 1974، ومنذ إعلان برشلونة 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة خاصة منها مشاريع الطاقة والاتصالات والبيئة، ... إلخ حيث خصص في إطار برنامج ميدا 2 ما قيمته 7425 مليار أورو، منها 6425 مليار كقروض ميسرة، و01 مليار لتمويل الأنشطة الاقتصادية (جنوب-جنوب)، والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] موقع بنك الاستثمار الأوروبي: www.bei.org/.

جدول رقم (15): تطور تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار وبنيتها القطاعية

	98-02 م. €	طاقة%	اتصالات%	طاء%	صناعة وخدمات%	أخرى%	%
تركيا	1628	5.53	18.24	36.12	12.29	27.83	100
تونس	977	24.56	26.41	19.45	7.06	22.52	100
المغرب	949	32.14	28.45	17.18	13.70	8.54	100
مصر	943	40.08	5.83	18.56	19.09	16.44	100
الجزائر	625	0.00	48.80	40.80	10.40	0.00	100
سوريا	290	65.52	0.00	0.00	34.48	0.00	100
الأردن	234	0.00	0.00	17.09	78.21	4.70	100
غزة	133	26.32	15.04	30.08	9.02	19.55	100
لبنان	105	0.00	42.86	0.00	0.00	57.14	100
بلدان الدول المتوسطية	0	0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	100
من المجموع%	5884	21.02	21.22	24.65	15.94	17.18	100
المجموع	5890	1238	1250	1452	939	1012	5890

المصدر: محمد بوهزة-كمال دمدوم، مرجع سابق، ص: 10.

من خلال هذا الجدول يتضح ان مجمل التمويلات المقدمة للدول الثمانية المستفيدة من برنامج ميدا ما يقارب 5.9 مليار أورو وهي لا تمثل إلا 43% من مجمل ما تحصلت عليه دول أوروبا الوسطى والشرقية(العشر المنضمة مؤخرا إلى الاتحاد الأوروبي) حيث تحصلت على 13435 مليار أورو.

إن توزيع هذه التمويلات حسب الدول نجد أنها مستقطبة في أربعة دول تركيا، تونس، المغرب ومصر بـــ76%، حيث تستحوذ تركيا لوحدها على 27%، أما الجزائر فلا تستحوذ إلا على 10.6%.

والشكل الموالي يوضح تتطور التمويلات المقدمة من طرف البنك خـــلال الفتـــرتين (1995-1999) و(2000-2004)

شكل رقم (06): تطور التمويلات المقدمة من طرف البنك خلال الفترتين (1995-1999) و(2000-2004)

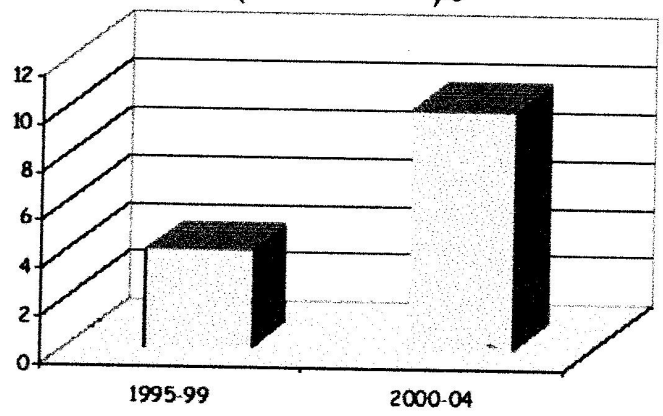

Source: Rapport femise 2005, Op-Cit, P: 12.

حيث نلاحظ أنه خلال الفترة 2000-2004 قد تضاعفت التمويلات المقدمة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي بما يفوق المرتين.

ومن خلال الجدول السابق وعلى مستوى كل الدول نلاحظ توزيعا منتظما بين أربع قطاعات: الطاقة 21.02%، الاتصالات 21.22%، الماء 24.65% والصناعة والخدمات 15.94%.

ومن خلال نشاطات البنك في المنطقة، ندرك انه يعد أداة فعالة لتنمية التعاون والترابط المالي بين الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة معه بعقد الشراكة الأورومتوسطية، وكذا التعاون جنوب-جنوب ودعم الاستثمار المباشر لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة لما له من آثار إيجابية هامة على طرفي الشراكة الجنوبي والشمالي.

III-3- المساعدات الثنائية المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

من خلال دراسة الموازنات العامة لأغلب دول الاتحاد الأوروبي نجد انها تخصص أجزاء هامة من مواردها لدعم التنمية الاقتصادية وتدعيم استثماراتها خارج أوروبا وفي مختلف أنحاء العالم ومنها المنطقة المتوسطية.

والجدول الموالي يوضح كمية الموارد المخصصة من ميزانيات دول الاتحاد الأوروبي والموجهة كمساعدات وتسهيلات نحو مختلف أنحاء العالم.

الجدول رقم (16): الشراكة الأوروبية في خدمة تنمية المنطقة المتوسطية والعالم

دول الاتحاد الأوروبي	الناتج المحلي الخام بملايير الدولارات لسنة 2001	المخصصات المالية الموجهة للتنمية نسبة الى الناتج المحلي الخام %		المخصصات المالية الموجهة للدول الأقل تقدما نسبة الى الناتج المحلي الخام %	
	2001	1990	2001	1990	2001
ألمانيا	1864.1	0.42	0.27	0.12	0.06
النمسا	188.5	0.25	0.29	0.07	0.05
بلجيكا	229.6	0.46	0.37	0.19	0.12
الدنمارك	161.5	0.94	1.03	0.37	0.33
اسبانيا	581.8	0.20	0.30	0.04	0.03
فنلندا	120.9	0.65	0.32	0.24	0.09
فرنسا	1309.8	0.60	0.32	0.19	0.08
اليونان	117.2	-	0.17	-	0.02
ايطاليا	1088.8	0.31	0.15	0.13	0.04
المملكة المتحدة	1424.1	0.27	0.32	0.09	0.11
هولندا	380.1	0.92	0.82	0.30	0.25
البرتغال	109.8	0.24	0.25	0.17	0.11
السويد	209.8	0.91	0.81	0.35	0.22
المجموع	**7786**	**0.47**	**0.42**	**0.17**	**0.15**

المصدر: إلياس بن ساسي-يوسف قريشي، المنظومة المالية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو-متوسطية، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، مرجع سابق، ص: 09.

ومن خلال الإحصائيات المدرجة في الجدول أعلاه يتبين ان للمساعدات المالية الاعتبار الأكثر فعالية في مخططات الدول الأوروبية لإقامة الشراكة الاقتصادية خاصة، لذلك خصصت لها موارد مالية معتبرة شكلت أجزاء هامة من الناتج المحلي الخام، والذي شكل نسبة 15% من النتاج المحلي الخام الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة سنة 2001.

وفي الجهة المقابلة نتساءل عن كمية المدخلات المالية التي تتلقاها دول جنوب وشرق المتوسط ومنها الدول العربية من دول الاتحاد الأوروبي ومن مختلف القوى الاقتصادية في العالم، هذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (17): تدفق المساعدات الموجهة نحو التنمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض دول الجنوب المتوسط

بعض دول جنوى المتوسط	المساعدات العمومية الموجهة نحو التنمية			المدخلات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة الى الناتج المحلي الخام %	
	المجموع بملايين الدولارات الأمريكية	لكل فرد بالدولار الأمريكي	نسبة الى الناتج المحلي الخام %		
	2001	2001	2001	1990	2001
الجزائر	182	5.9	0.3		2.2
الاردن	431.5	83.3	4.9	0.9	1.1
لبنان	240.8	68.1	1.4	0.2	1.5
المغرب	516.5	17.5	1.5	0.6	1.1
سوريا	152.9	9	5.6	0.6	2.3
تونس	377.7	39.2	1.9	0.6	2.3
تركيا	166.9	2.4	0.1	0.5	2.2
مصر	1255.2	27.9	0.2	0.3	3
الكائن الاسرائيلي	172.4	27.9	0.8	0.8	1.2
الدول العربية مجتمعة	**5049.9**	**17.9**	**0.8**	**0.8**	**1.2**

المصدر: إلياس بن ساسي-يوسف قريشي، مرجع سابق، ص: 10.

ونلفت الانتباه إلى أن هذه المساعدات والتسهيلات تركز على الجوانب الأساسية لتعزيز الشراكة الخارجية ومنها الأوروبية، كالتنمية والقواعد الهيكلية للاقتصاد، وتخفيف الأعباء الاجتماعية للانتقال الاقتصادي والتحولات الهيكلية العميقة في اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط.

في إطار اتفاقيات الشراكة تبرز أهمية التعاون المالي في تحقيق التوازن بين عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث خصص الاتحاد الأوروبي مبالغ هامة في صورة منح ومساعدات وقروض من خلال برنامج ميدا وقروض البنك الأوروبي للاستثمار، إضافة إلى المساعدات الثنائية التي تقدمها دول الاتحاد إلى دول وشرق المتوسط وذلك لمساعدة هذه الدول على الاستعداد وتحمل الأعباء الناجمة عن عملية إنشاء منطقة التبادل الحر.

وقد استحدث الاتحاد الأوروبي آلية خاصة لتخصيص وصرف مبالغ المساعدات، حيث تعتمد على معيار القدرة الاستيعابية لكل دولة من دول جنوب وشرق المتوسط وعلى مدى كفاءة استخدام هذه الدول للمساعدات، فكلما قطعت الدولة المتلقية للمساعدات شوطا

كبيرا في الإصلاح الاقتصادي تزايدت قدرتها على استيعاب المزيد من المساعدات واستخدامها بكفاءة أكبر، فشروط الاتحاد الأوروبي لتلبية المطالب المالية لدول جنوب وشرق المتوسط تعتبر قاسية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وتم بذلك تكريس علاقات الدائنية والمديونية دون البحث عن الحلول لها خارج تحويل المديونية إلى استثمارات أجنبية مباشرة، إضافة إلى تكريس سياسات التقويم الهيكلي التي تزيد من ضعف دول جنوب وشرق المتوسط في مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الأقل في المدى القريب.

ومن خلال التحليل السابق يتبين ضعف الموارد المالية المخصصة لدول جنوب وشرق المتوسط حيث لم تتجاوز في إطار ميدا (1995-2003) 2.5 مليار أورو أي ما يعادل 45% من مجمل الالتزامات، كما ان تمويلات البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة (1998-2002) لم تتجاوز 5.9 مليار أورو وهي ضئيلة مقارنة بتلك المخصصة لدول أوروبا الوسطى والشرقية.

وأخيرا يمكن القول بأن اتفاقيات الشراكة بكل ما تستند عليه من تحرير تجاري ومالي ونقدي لا يكون لها جدوى او معنى ما لم تؤد إلى تسريع عجلات التنمية والقضاء على الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد، وهذا يتطلب أن تدرك دول الاتحاد الأوروبي حاجة دول الضفة الجنوبية للمتوسط إلى المزيد من المساعدات المالية باعتبار أن الجانب المالي هو المحرك الأساسي لبقية محاور الشراكة.

المطلب الثالث: تحديات الشراكة الأورومتوسطية ومقومات نجاحها

إن إتجاه الشراكة الأورومتوسطية يسير نحو التكيف مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وهو اتجاه ذو أهمية فائقة يستحق من الدول المتوسطية الجنوبية عناء الاجتهاد لفهمه ولكيفية التعامل معه، وسيحمل معه في كل الأحوال عددا من التحديات التي ستواجهها خاصة بعد الانضمام إلى هذه الشراكة، وفي ضوء ذلك على هذه الدول أن تسعى من أجل الحصول على المقومات الضرورية لإنجاح هذه الشراكة وتقاسم إيجابياتها مع الطرف الأوروبي.

هذا ما سيتم التطرق له من خلال العناصر الآتية:

I. تحديات الشراكة الأورومتوسطية؛

II. مقومات نجاح الشراكة الأورومتوسطية.

I- تحديات الشراكة الأورومتوسطية

إن أبرز التحديات التي تواجه البلدان المتوسطية في إطار الشراكة الأورومتوسطية تتمثل في العناصر الآتية:

أ. لا بد من إدراك الفلسفة التي يتبناها الإتحاد الأوروبي في عملية الشراكة والتي يهدف من خلالها إلى تهيئة الشريك الضعيف بغية رفع مستواه حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدما، فتصفح تاريخ العلاقات العربية الأوروبية يجعلنا نشك في مصداقية الأوروبيين في تطبيق ذلك، ولعل من أبرز تلك التجارب في هذا المجال التعاون بين المجموعة الأوروبية وأقطار المغرب العربي الذي أسفر عن عدم قدرة هذه الأخيرة على مجابهة أسواق الأقطار الصناعية الشريكة المتقدمة، فإعلان برشلونة يمثل في مجمله رؤية أوروبية بحيث يعتبر الطرف المتوسطي فيها هدفا أكثر مما يعتبر فاعلا، حيث بدا في بعض الأحيان ان دوره يقتصر على الاختيار مما هو مطروح مع إمكانية التعديل أو الامتناع عن الاشتراك في مشروعات مطروحة.[1]

ب. تتضمن إحدى التزامات أعضاء الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ماستريخت عدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي، في وقت تلتزم فيه الأعضاء بمبادئ الـGATT المتضمنة عدم منح أية رعاية أو تفضيل لدولة أكثر من أخرى، وهذا ما يشكل خرقا واضحا لجوهر الشراكة الأورومتوسطية، فالاتحاد الأوروبي ينقض تعهداته تجاه شركائه من دول جنوب وشرق المتوسط التي تقوم بتصدير المنتوجات الزراعية، مقابل ذلك ستفتح الأقطار العربية المتوسطية أسواقها امام المنتجات السلعية والخدمية الأوروبية، مما سيترتب عليه محافظة الاتحاد الأوروبي على حصته في تلك الأسواق، الأمر الذي سيجعل الأقطار العربية تنظر

[1] سمير صارم، مرجع سابق، ص: 224.

إلى مستقبل شراكتها مع أوروبا بعين الترقب والحذر خوفا من ان تضطر إلى الخروج منها نتيجة عدم القدرة على المنافسة.[1]

ج. إن عدم التكافؤ او التوازن في المراكز التفاوضية لدى الجانبين وفي غير صالح الأطراف العربية عامة، وكذلك ضعف التحضيرات على مستوى معظم دول الطرف الجنوبي أدى إلى فرض أوروبا توجها معينا نحو النظرة الشمولية ظاهريا بينما هي محدودة وجزئية عمليا، إضافة إلى وجود تناقضات داخلية في صلبها، ويظهر هذا جليا في غلق حدودها من جهة، والإدعاء بالانفتاح من جهة اخرى، علاوة على تجاهلها الاعتراف بالخصوصية الثقافية العربية.

د. استخدمت الدول الأوروبية منطق الاستبعاد في تعاملها مع دول جنوب المتوسط، كما هو الحال مع ليبيا، وفي نفس الوقت ضمت دولا غير مشاطئة للبحر المتوسط مثل الأردن وموريتانيا لاعتبارات خاصة، وإن هذا الإطار الإقليمي الجديد من شأنه تقسيم المجموعة العربية إلى دول تدخل في المشروع وأخرى لا تدخل فيه وفق رؤية يفرضها الطرف الآخر وإعتبارات لا تخضع بالضرورة للإقليمية المتوسطية. وعلى الرغم من أن هناك ترتيبات أخرى تجرى لإقامة علاقات خاصة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية، وكل من اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى، فإن أطرافا عربية أخرى سوف تظل خارج مظلة الشراكة مع أوروبا رغم أهميتها من الناحية السياسية والإستراتيجية والاقتصادية مثل اليمن، العراق، السودان إلى جانب ليبيا. وهذا يؤكد على أن الاتحاد الأوروبي يوظف الشراكة توظيفا سياسيا من منظوره الخاص، لا يراعي الخارطة السياسية أو الجغرافية العربية أو حتى المتوسطية.[2]

ه. إن الأقطار العربية المتوسطية ستواجه مشكلة صعوبة الاندماج الاقتصادي المؤسسي فيما بينها وذلك بهدف تحقيق الجودة والنوعية المطلوبة التي تشترط الشراكة توفرها

[1] سمير صارم، مرجع سابق، ص: 224.
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص: 04.

عند التصدير إلى أوروبا، وعليه ستجابه هذه الأقطار منافسة شديدة إزاء المنتوجات الأوروبية.[1]

و. يحرص الإتحاد الأوروبي على التعامل مع الأقطار العربية المتوسطية بصورة إنفرادية من خلال الاتفاقيات الثنائية، وذلك بهدف تعطيل قيام تكتل اقتصادي عربي في المستقبل ما لم يع العرب جميع التبعات التي ستترتب على هذه المشاركة، وان تتعامل معها بحذر بما يحقق مصالحها.

ز. في مجال تحليل آثار منطقة التجارة الحرة المقترحة في السلع المصنعة يتعين التفريق بين حالتين: الأولى أثر منطقة التجارة الحرة في الصناعات التحويلية العربية القائمة والثانية أثرها على مقدرة العرب في المستقبل على إقامة صناعات متقدمة غير موجودة في الوقت الراهن. فإقامة منطقة تجارة حرة بين كتلة أوروبية ضخمة موحدة ومتقدمة جدا من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وأقطار عربية متوسطية صغيرة ومتفرقة وأقل تقدما بكثير من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى، سيؤدي إلى تكريس تخلف هذه الأخيرة وسيكون أثر منطقة التجارة الحرة في الصناعات العربية التحويلية القائمة إما القضاء على أغلبها او التأثير فيها سلبا نظرا لتقدم الصناعات التحويلية في الإتحاد الأوروبي، لأنها تستفيد من اقتصاديات الانتاج على نطاق واسع بسبب ضخامة سوق الإتحاد، وسيستفحل الأثر السلبي في الصناعات التحويلية في البلدان العربية المتوسطية لأن الفئات الميسورة فيها تتصف بثقافة استهلاكية تفاخرية تجعلها تفضل ما هو مستورد من أوروبا، حتى ولو كان أعلى سعرا (وربما في بعض الأحيان أقل جودة) مما هو منتج محليا، علما ان هذه الثقافة الاستهلاكية هي على طرفي نقيض من الثقافة الاستهلاكية في اليابان. ولكن الأثر الأخطر هو الحيلولة في المستقبل دون تطوير صناعات تحويلية عربية غير قائمة حاليا او قائمة على نطاق محدود. فانفتاح الأسواق العربية المتوسطية ومن دون حماية على استيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقانة عالية، يشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الأقطار العربية المتوسطية.[2]

[1] سمير صارم، مرجع سابق، ص: 225.
[2] محمد الأطرش، مرجع سابق، ص: 18.

ح. المعونات الأوروبية المخصصة ضمن برامج الشراكة هي معونات مشروطة سياسيا واقتصاديا، فمن الناحية السياسية فهي مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصاديا مرتبطة بالشروط نفسها التي يفرضها البنك والصندوق الدوليين، وكذلك فإنها غالبا ما تعتمد على مؤشر يرجح ان يكون غير موات لدول جنوب وشرق المتوسط، مثل عدد السكان حيث ستتضرر منه لبنان بوصفها أصغر بلدان المنطقة، ولا جدال في أن مثل هذه الشروط تقتضي تبني الدول الجنوبية لسياسات تقشفية وانكماشية.[1]

ط. وفي معرض الحديث عن الاستثمارات الأوروبية في الأقطار العربية المتوسطية، وما تحمله من تقانة وخبرات، فإنه من المتوقع ان تتجه صوب قطاعات محددة مثل النفط والصناعات الإستراتيجية، والقطاع المصرفي، لذلك على الدول العربية تحديد اتجاهات هذه الاستثمارات، فإذا تضمنت انتقال رؤوس أموال أوروبية بغرض شراء صناعات عربية قائمة وذلك ضمن برنامج الخصخصة، فإنها لا تشكل استثمارا بالمفهوم الاقتصادي أي أنها لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الطاقات الإنتاجية أو تعميقها، وإنما تتضمن نقل ملكية من العرب إلى الأجانب، وستؤدي على الأغلب إلى استفحال البطالة، وإذا توجهت الاستثمارات الأوروبية نحو قطاعات الصناعة الإستخراجية والزراعة والسياحة والخدمات الأخرى، بما فيها بناء المصارف الأجنبية، فسيكون من الصعب امتصاص البطالة الناجمة عن الأثر السلبي في الصناعات التحويلية، لن هذه البطالة تصبح ذات طبيعة بنيوية او هيكلية. أما إذا توجهت الاستثمارات الأوروبية نحو إقامة صناعات تحويلية جديدة يملكها الأوروبيين أو يملكون قسما منها، حينئذ يمكن امتصاص جزء من البطالة الناجمة عن القضاء على صناعات تحويلية عربية قائمة من قبل، غير أنه -كما تم ذكره- معظم الاستثمارات الأوروبية تنحصر في قطاعات محدودة بما يخدم مصالحها، وبالتالي فهي لا تلعب دورا بارزا في امتصاص البطالة.[2]

---

[1] – سمير صارم، مرجع سابق، ص: 225.
– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص: 05.
[2] – سمير صارم، مرجع سابق، ص: 226.
– محمد الأطرش، مرجع سابق، ص: 20.

ي. إن الاتحاد الأوروبي يشدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشيرات الدخول لمواطني دول جنوب وشرق المتوسط وخاصة أقطار المغرب العربي، في حين لا تزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المتوسطي الجنوبي، حيث يصل إلى حوالي عشرة أضعاف، وما يجري في ركاب ذلك من مشكلة البطالة، الضمان الاجتماعي... وعليه لا تزال الهجرة مشكلة مطروحة وخاصة وأن أوروبا تميز بين حرية تبادل السلع وحرية انتقال الأشخاص.

تلك هي اهم التحديات التي ستواجه الأقطار العربية المتوسطية بعد انضمامها للشراكة الأوروبية، وفي ضوء ذلك ينبغي عليها أن تتحمل تكاليف التحول كشروط لإنجاح الشراكة في المدى البعيد.

II- مقومات نجاح الشراكة الأورومتوسطية

إن نجاح أي مشروع يتطلب توفر عددا من الشروط والمقومات لذلك، وبالنسبة لموضوع الشراكة فإن أهم مقومات نجاحها باختصار أربعة عناصر هي كالآتي:[1]

1. الإرادة السياسية: إن الإرادة السياسية من أهم شروط نجاح أي شراكة، وتعد تجربة قيام السوق الأوروبية المشتركة خير دليل على ذلك، حيث ساهم هذا العامل في الوصول إلى تحقيق الوحدة النقدية، متجاوزا بذلك كل المعيقات والخلافات، لأن إنجاز الهدف كان يعلو على كل معيق او خلاف، وتجدر الإشارة إلى ان أوروبا في مجال الإرادة السياسية بحاجة إلى موقف حاسم تجاه الشراكة بعيدا عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.
2. القناعة بالمشروع: إذ من المهم جدا أن يكون أطراف الحوار على قناعة بضرورته أولا وأهميته وجدواه ثانيا، وأنه في حاجة ملحة لهذه الأطراف لمواجهة التحديات الراهنة أو للعبور نحو المستقبل بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية.

[1] سمير صارم، مرجع سابق، ص ص: 229-234.

3. ضرورة التعاون: لا بد من تعاون أطراف مشروع الشراكة من أجل تحقيق النجاح والوصول إلى أهدافهم في جميع مستويات المشروع، ولكل طرف مسؤولية كاملة تجاه تنفيذ التزاماته المتفق عليها، جاعلا بذلك المصلحة المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي.
4. التكافؤ في العلاقة: من الصعب توفير ضمانات النجاح لأي مشروع، إذا كان ثمة تباين بين أطرافه لأن مثل هذا التباين سيحقق امتيازات لطرف على حساب الطرف الأخر او الأطراف الأخرى، وتتناسب هذه الامتيازات طردا مع شدة التباين.

بناء على ما سبق يطرح التساؤل التالي نفسه: إلى أي حد تتوفر مثل هذه الشروط في مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية؟

للوهلة الأولى يمكن القول أن الإرادة السياسية هي الأكثر وضوحا إلى حد ما من جملة الشروط التي سبقت الإشارة إليها، خاصة عند الطرف الأوروبي الذي يعتبر الطرف الأكثر تمسكا بمشروع الشراكة، لكن تبقى قضية التكافؤ في العلاقة هي الشرط الذي لا يأخذ الحيز الأوسع من الحوارات والنقاشات من قبل الأطراف المعنية، نظرا لأهمية ذلك في تحقيق أهداف الشراكة في شتى مجالاتها السياسية، الاقتصادية والثقافية، والسؤال المطروح: ما هي السياسيات أو الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الطرفين (الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الجنوبية) لتحقيق التكافؤ في الشراكة الأورومتوسطية؟.

إن تحقيق شراكة اورومتوسطية متكافئة يستدعي تظافر جهود كل الأطراف، فبالنسبة للجانب الأوروبي: عليه إعادة النظر في النقاط التالية:

1. على الاتحاد الأوروبي العمل على الوصول بالمنطقة إلى وضع الاستقرار الذي يعتبر الشرط الأول لتكافؤ الشراكة، وبما أن قيام إسرائيل يعد السبب الدافع لحالة عدم الاستقرار في المنطقة، لذلك فلا بد من العمل الجاد والضاغط عليها (اسرائيل) للالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وقرارات مؤتمر مدريد القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام والتخلي عن السلاح النووي الذي يعتبر أفدح خطر أمني يواجه المنطقة، خاصة وأن أوروبا ذاتها هي المسئولة المباشرة عن إيجاد الكيان

الصهيوني على الأراضي الفلسطينية، وبالتالي تتحمل المسؤولية في وضع حد لعدوان هذا الكيان وانعكاسات ذلك على استقرار المنطقة والعالم.

2. احد اهم شروط التكافؤ هو الاعتراف الأوروبي بالمسؤولية عن التخلف الذي أصاب الوطن العربي واقتصادياته وتنميته... وهذا يستدعي بالضرورة وإضافة للاعتذار تقديم كل وسائل الدعم والمساندة من أجل ردم هوة التخلف التي خلقتها الحقبة الاستعمارية الطويلة.
3. الاحترام المتبادل، والذي لم تظهره وثيقة برشلونة التي تشدد على فكرة الشراكة المتوازية والمتساوية على كل الأصعدة، فإطار الشراكة الأورومتوسطية الذي يحدده الاتحاد للتعاون مع الدول العربية المتوسطية لا يعترف بالهوية الحضارية لهذه الدول، ولا بالرابطة العربية الإقليمية والقومية التي تجمع بينها.
4. عدم استبعاد الجامعة العربية من مفاوضات الشراكة خاصة وانها لعبت دورا فاعلا في الحوار العربي /الأوروبي.
5. التخلي عن المعاملة بمعيارين بالنسبة للشراكة الأوروبية سواء مع دول أمريكا اللاتينية التي تمد مشاريع التعاون الإقليمي معها بكل انواع الدعم، ومع إسرائيل التي تتمتع بامتيازات وتسهيلات وشروط تفضيلية لم تمنح لدول أخرى مثل المغرب، تونس.
6. عدم استبعاد أي دولة متوسطية او حتى عربية من مفاوضات الشراكة، وان يتم الحوار مع العرب كمجموعة لأن ميل الدول الأوروبية إلى التفاوض مع كل دولة على حدى يجعل الموقف العربي ضعيفا، فاستبعاد ليبيا خلال فترة العقوبات أثار قلقهم وتخوفهم من توجهات السياسة الأوروبية المستقبلية، فاستبعاد دول الخليج ودول عربية أخرى يمكن اعتباره محاولة لشق الصف العربي، فإذا كانت حجتهم في ذلك بعد هذه الدول عن البحر المتوسط، فكيف يمكن تبرير ضم دول أوروبية وعربية بعيدة أيضا عن هذا البحر؟

7. إلغاء فكرة الانتقاء في الشراكة، إذ أن أوروبا تميز بين حرية تبادل السلع وحرية انتقال الأشخاص، فتنزيل الحواجز أمام الأولى وتضعها أمام الثانية، وهذا أمر يدعو للريبة.
8. إن تعامل أوروبا فيما يخص السلع الصناعية (الصناعات التحويلية) واستبعادها المنتوجات الزراعية يعد تهميشا للزراعة العربية، وسعيا منها لتلبية حاجاتها ومصالحها فقط، لذلك عليها إعادة النظر في هذه النقطة كشرط لتحقيق الشراكة المتكافئة.
9. تشجيع التدفقات الاستثمارية من أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى الأقطار العربية، وتقديم الدعم الفني والمالي والتكنولوجي الكافي من اجل دعم برامج الإصلاح الهيكلي وتحقيق التطور الاقتصادي، وزيادة القدرات الإنتاجية، ورفع الطاقات التصديرية للسلع العربية.
10. دعم برامج تطوير الكفاءة البشرية وتحسين المهارات من خلال برامج تراعي الاحتياجات التنموية للتعامل الكفؤ مع تكنولوجيا العصر وثوراته المتلاحقة.
11. حاجة العرب إلى مواقف سياسية أوروبية مشتركة، إضافة إلى المواقف الاقتصادية، فعلى أوروبا أن تنتهج سياسة خارجية موحدة تجاه القضايا العربية.

أما بالنسبة للأطراف الأخرى للشراكة الأورومتوسطية (دول جنوب المتوسط) فعليها تحمل تكاليف التحول وانتهاج سياسات معينة سعيا إلى تحقيق التكافؤ في العلاقة، وبالتالي نجاح الشراكة، نذكر منها:[1]

1. استقرار الاقتصاد الكلي: تفضي إزالة الحواجز أمام الواردات عند تساوي الأوضاع الأخرى إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي المتوازن للبلد وتحتاج البلدان إلى إقرار سياسة متجاوبة لسعر الصرف تعززها سياسات نقدية ومالية سليمة، وبالإضافة إلى ذلك كلما كان عدم استقرار الاقتصاد الكلي لأحد البلدان أضخم كانت فجوة المصداقية التي ينبغي أن يتغلب عليها لجذب المستثمرين أوسع.

[1] Taous Hamdaoui, Le Partenariat Euro méditerranéen: l'attractivité des pays du Maghreb en question, colloque international: l'impact de l'élargissement de l'euro sur le projet euro méditerranéen, Annaba, Décembre 2003, P: 64.
- عبد اللالي جبيلي-كلاوس اندرس، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1996، ص ص: 22-23.

2. تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية: من المرجح ان تؤدي المشاركة في منطقة حرة إلى خفض الإيرادات التي تأتي من الضرائب التجارية، وعلى هذا فكلما زاد اعتماد بلد ما على الضرائب التجارية ازداد الجهد المطلوب لتغيير هيكل الضرائب لصالح ضرائب ذات أساس محلي وازدادت قيود الاتفاق المطلوبة للحد من التأثير المالي للدخول في منطقة حرة.
3. تقليل أعباء الدين الخارجي: يؤدي وجود دين خارجي ضخم عند بدء تحرير التجارة إلى تعقيد التصحيح الاقتصادي الكلي، كما قد يقلل من احتمالات جذب المستثمرين، ويرجع هذا إلى ان خدمة الدين المرتفعة تفرض عبء ثقيلا على الموازنة وميزان المدفوعات كما أن المستثمرين يشعرون بالقلق إذا كان عبء الديون يعكس اختلالات ضخمة في الاقتصاد الكلي في السابق، وإذا اعتقدوا انه يمكن ان يفضي إلى زيادة في فرض الضرائب مستقبلا او إلى إعادة العمل بفرض قيود على التجارة وسعر الصرف.
4. درجة عالية من الانفتاح: البلد الذي يبدأ الإصلاح الشامل للتجارة قبل دخوله في منطقة حرة بوقت طويل يقلل إلى الحد الأدنى من صدمة التصحيح الهيكلي التي تنتج عن هذا الدخول ويصبح من السهل إعادة تخصيص الموارد ويقلل آثار تحول المبادلات التجارية، وسيكون من اللازم أن يشمل إصلاح التجارة خفضا عاما للرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية والحواجز غير الجمركية.
5. الإطار التنظيمي الليبرالي: تعوق الرقابة على أسواق السلع وعوامل الإنتاج كفاءة إعادة التخصيص وتحد من انتشار الآثار الإيجابية لإصلاح التجارة، كذلك فإن الرقابة على الأسعار كثيرا ما تقتضي الدعم الصريح او الضمني في الموازنة مما يجعل الانضباط المالي أكثر صعوبة، فمن الضروري إذا استكمال إزالة القيود عن أسواق السلع وعوامل الإنتاج بإطار عمل تنظيمي ملائم ليس من شأنه ان يعوق إعادة الهيكلة الصناعية التي يحفزها إصلاح التجارة، ومزايا السياسات الليبرالية ذات المنحى التصديري يمكن تعظيمها عن طريق خصخصة المشروعات العامة والمدخرات بإضافة إلى توسيع المجال أمام القطاع الخاص في الاقتصاد.

6. توسيع شبكة الضمان الاجتماعي: على الأرجح أن تخصيص الموارد من القطاعات التي كانت محمية من قبل إلى قطاع التصدير وإلى أنشطة فعالة لإحلال الواردات سوف تستغرق وقتا مما يفضي إلى خسائر مؤقتة في التوظيف، وفضلا عن ذلك فقد يؤدي التصحيح الاقتصادي الكلي وتطبيق تدابير شاملة لتحرير الاقتصاد إلى انخفاض الدخول الحقيقية لبعض المجموعات الاجتماعية في الأمد القصير، وفي سبيل تقليل تكاليف الانتقال إلى حد أدنى فإن إقامة شبكة أمان اجتماعي تستهدف تحقيق مزايا لأولئك الأكثر تعرضا للضغوط الاقتصادية وتقدم العون وإعادة التدريب للعمال الذين يتم تسريحهم تعتبر شوطا جوهريا.

تلك هي السياسات اللازمة لتحقيق حد أدنى من تكافؤ الشركاء من أجل إنجاح الشراكة الأورومتوسطية، وهي سياسات تستغرق وقتا طويلا لتطبيقها.

انطلاقا من تحليل آثار وواقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، يتضح جليا عدم التكافؤ بين الطرفين مما إنعكس إيجابيا لصالح دول الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي تبقى مساهمته في دعم التعاون الاقتصادي والمالي مع الدول المتوسطية محدودة وضئيلة مقارنة مع تلك المقدمة لدول أخرى كدول أوروبا الوسطى والشرقية، مما يؤكد على ان دافعه في طرح هذا المشروع يعد سياسيا بالدرجة الأولى، وبما ان مزايا هذه الشراكة تتركز لصالح دول الاتحاد الأوروبي فعلى دول جنوب وشرق المتوسط ان تسعى للحصول على المقومات الضرورية لإنجاح هذه الشراكة ومواجهة التحديات والعقبات التي قد تعترضها.

خاتمة الفصل الأول

ظلت علاقات التعاون بين الدول الأوروبية ودول جنوب وشرق المتوسط تتراوح بين المد والجزر إلى أن اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير لربط المنطقة المتوسطية الجنوبية بمصالحها، مما دفع الاتحاد الأوروبي لتقديم عرضه في إطار إستراتيجية جديدة يطمح من خلالها إلى جعل أوروبا طرفا أساسيا في المنطقة المتوسطية، حيث أقيم في 27-28 نوفمبر 1995 مؤتمر برشلونة جمع دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر واثني عشرة دولة واقعة جنوب وشرق المتوسط، وتم خلاله وضع حجر الأساس لشراكة أورومتوسطية شاملة ترتكز على ثلاثة محاور أساسية:

- حوار سياسي مكثف وتعاون أمني منتظم.
- تطوير التعاون الاقتصادي والمالي.
- التثمين المتزايد للبعد الاجتماعي والثقافي.

أما الترجمة الميدانية لهذه المحاور الثلاثة فتتمثل فيما يلي:

- بناء منطقة إزدهار مشتركة.
- تقليص فوارق التنمية في المنطقة المتوسطية.
- تحسين التعاون والتكامل الجهوي.
- إقامة شراكة اقتصادية ومالية تستند بشكل خاص على زيادة في المساعدات المالية المقدمة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط.

وتسعى دول جنوب وشرق المتوسط إلى تجاوز تحديات التي قد تواجهها على إثر دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق، باحثة بذلك عن السبل الكفيلة لإنجاحها والرقي بهذه العلاقة إلى مستوى التكافؤ بين أطرافها، ويشكل الجانب الاقتصادي والمالي الركيزة الأساسية لهذه الشراكة ووسيلة فعالة لمكافحة اختلالات التوازن واللاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة المتوسط، حيث كان له الأثر البالغ على اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط بشكل إيجابي في أحيان وسلبي في أحيان أخرى.

وانطلاقا من تحليل واقع الشراكة الاقتصادية في هذه الدول (جنوب وشرق المتوسط) ما بعد برشلونة، نستشف عدم التكافؤ بين الطرفين في كل المجالات سواء تعلق ذلك بالمبادلات التجارية (سلعية أو خدمية) او بالاستثمار الأجنبي المباشر أو بأوجه التعاون المالي، كما تتضح أن مساهمة الاتحاد الأوروبي في هذا الجانب تبقى محدودة وضئيلة مما يؤكد تعارض المصالح بين الطرفين، ففي الوقت الذي تسعى فيه دول جنوب وشرق المتوسط إلى تعظيم مكاسبها الاقتصادية من خلال هذا الاتفاق يجتهد الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على منافع كبيرة في الجانب السياسي.

والجزائر كباقي الدول المتوسطية صادقت على ما جاء في إعلان برشلونة إلا أنها تأخرت في عقدها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك رغم العلاقات الاقتصادية التي تربط بينهما، وبالتالي سينجر عن ذلك عدة انعكاسات هذا ما سيتم التطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: الجزائر ومشروع الشراكة الأورومتوسطية.

- المبحث الأول: مسار التعاون الأوروجزائري.
- المبحث الثاني: الشراكة الأوروجزائرية.
- المبحث الثالث: أثر الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني: الجزائر ومشروع الشراكة الأورومتوسطية

تمهيـــــــد

سعت الجزائر في سبيل الانتقال إلى اقتصاد السوق ومواجهة التطورات العالمية التي ميزت فترة التسعينات إلى الارتباط بأحد أبرز التكتلات الإقليمية الموجودة وهـــو الاتحـــاد الأوروبي، حيث تمتد العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجزائر ودول الاتحاد إلى قـــرون خلت، لتتطور فيما بعد من مجرد اتفاق تعاون إلى مشروع شراكة من خلال موافقتها على ما جاء في مؤتمر برشلونة 1995، ونظرا لانفراد الجزائر من بـــين دول المغـــرب العربـــي باعتمادها الشبه كلي على المحروقات ودورها الأساسي في تموين دول الاتحاد الأوروبـــي بهذه الطاقة، من المتوقع أن تكون إستراتيجية الإتحاد في بناء الشراكة الأوروجزائرية مختلفة في هيكلها عن الشراكة مع باقي الدول، ومن اجل توضيح معالم هذا الاتفاق وأبرز انعكاساته على الاقتصاد الجزائري تتم دراسة المباحث الآتية:

- المبحث الأول: مسار التعاون الأوروجزائري؛
- المبحث الثاني: الشراكة الأوروجزائرية؛
- المبحث الثالث: أثر الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: مسار التعاون الأوروجزائري

إن الحديث عن التعاون في إطار التكتلات الإقليمية وضمن العلاقات الثنائية ما بين الدول كثير ومتواصل بسبب أهميته بالنسبة لمختلف الدول، وبالخصوص دول العالم الثالث. والجزائر باعتبارها بلدا ناميا فهي تعطي أهمية بالغة لموضوع التعاون مع دول العالم عامة ودول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، حيث يعد بالنسبة لها إطارا أمثلا لنقل التكنولوجيا والتقدم الصناعي وتبادل الخبرات... وفي هذا الإطار سعى الطرفان (الجزائر والاتحاد الأوروبي) إلى تطوير علاقتهما عبر مراحل عديدة من خلال إقامة صلات تعاقدية وثيقة إنتهت بقبول الجزائر مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وموافقتها عليه، وسيتم توضيح ذلك من خلال دراسة المطالب الآتية:

- المطلب الأول: أهم جسور التعاون الأوروجزائري؛
- المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الأوروجزائرية في إطار السياسة المتوسطية الشاملة؛
- المطلب الثالث: العلاقات الأوروجزائرية من التعاون إلى الشراكة.

المطلب الأول: أهم جسور التعاون الأوروجزائري

ارتبطت الجزائر بدول السوق الأوروبية المشتركة بأطر قانونية وتنظيمية مختلفة، يمكن حصر أبرزها في العناصر الموالية:

I. اتفاقية روما؛
II. العلاقات من خلال اتفاقية إيفيان 1962؛
III. اتفاق التعاون أفريل 1976.

I- اتفاقية روما

كما هو معلوم تأسست السوق الأوروبية المشتركة عام 1957 بروما، وقد حرصت اتفاقية التأسيس على الاعتناء بالدول المستعمرة أو التابعة للدول الأوروبية، وكان ذلك ينطبق

على الجزائر بصفتها كانت مستعمرة فرنسية، حيث وقعت الدول الأوروبية اتفاقا تنفيذيا من طرف واحد ينص على قواعد التبادل التجاري بينها وبين مستعمراتها، إضافة إلى إنشاء صندوق خاص لتقديم المساعدات الفنية والمالية لها.

وعند الاستقلال حرصت كل الدول الإفريقية على الحفاظ على روابط الانتساب التي نصت عليها اتفاقية روما، وذلك بسبب الصعوبات التي كانت تواجهها كدول حديثة الاستقلال، فلم تكن لها لا القدرات ولا الوسائل لمقاطعة الأسواق الأوروبية التي كانت تستوعب كل صادراتها مما دفع إلى الإبقاء على اتفاقية الانتساب، ويستثنى من ذلك غينيا والجزائر، حيث اعتبر ان نظام الانتساب يبقي على التبعية الاقتصادية ويعطي مجانا للدول الأوروبية مجالات نفوذ سياسية، حضارية وإستراتيجية إضافية داخل الدول المنتسبة للسوق الأوروبية المشتركة.

II- العلاقات من خلال اتفاقيات ايفيان عام 1962

كانت فرنسا تعتقد بعد توقيع اتفاقيات ايفيان 1962 أنها ستحتكر السوق الجزائري، وتكون لها اليد الطويلة في التأثير على السياسة الجزائرية، خاصة وان اتفاقية روما تسمح لها بذلك، حيث تلح الدول الأوروبية على عقد اتفاقيات منفردة لتطبيق فكرة الانتساب من اجل المحافظة على المصالح الخاصة والمشتركة، ولذلك حاولت فرنسا تطبيق نظام الانتساب على الجزائر، ومنه نستخلص أن أوروبا كانت تتعامل مع الجزائر عبر فرنسا كقناة اتصال كما حددته اتفاقيات ايفيان.

لكن الجزائر كانت تدرك ذلك وتعمل في الخفاء للتخلص من بعض القيود الخارجية إلى حين يتم تغيير هذه الوضعية، وهو ما حصل مع مطلع السبعينات عندما قررت الجزائر تأميم مناجمها ومحروقاتها.

وعلى إثر المواجهة الجزائرية الفرنسية عام 1971 اتجهت الجزائر إلى اعتماد سياسة تنويع صريحة في مبادلاتها التجارية وتوسيع نطاق تعاملها التجاري مع أوروبا والعالم، وتنشيط سياستها الاقتصادية والتجارية في العالم الثالث، وأمام هذا الأمر لجأت فرنسا إلى

محاصرة الجزائر تجاريا واقتصاديا، في حين سهلت اتفاقيات تجارية واقتصادية بين السوق الأوروبية وبعض الدول المغاربية كتونس والمغرب.

III- اتفاق التعاون 1976

تكتسي سنة 1976 أهمية كبرى بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين أقطار المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث وقعت أقطار المغرب العربي كل واحدة على حدى اتفاقيات تعاون مع المجموعة الأوروبية، فإذا كان الأمر بالنسبة للمغرب وتونس يتعلق بتحديد وضعية الشراكة التي تم تقنينها سنة 1969، فإن توقيع الجزائر على اتفاقية التعاون يعني اندماجها في محيط السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية.

حيث أبرمت الجزائر اتفاقية التعاون مع الإتحاد الأوروبي في 26 أفريل 1976 بعد أربع سنوات من المفاوضات، وقد كان هذا الاتفاق مبنيا على ثلاثة محاور هي:[1]

- توسيع المبادلات التجارية والمقيمة آنذاك بـ 190 مليار إيكو.
- التعاون الاقتصادي، التقني، المالي، وفي هذا الإطار تم التعاقد على أربعة بروتوكولات مالية منذ 1976.
- التعاون في مجال اليد العاملة من حيث عدم التمييز، الضمان الاجتماعي، المنح العائلية، ويعد هذا الاتفاق ذو طابع تجاري، وقد دعم بأربعة بروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات، ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار وفق ما يبينه الجدول الآتي:

[1] عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22-23 أفريل 2003، ص: 04.

جدول رقم (18): الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي

الوحدة: مليون إيكو

البروتوكولات المالية	مبلغ كل بروتوكول	مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار	
		قروض من البنك	رأسمال مخاطرة
البروتوكول الأول 78-81	95	70	19
البروتوكول الثاني 82-86	139	107	16
البروتوكول الثالث 87-91	224	187	04
البروتوكول الرابع 92-96	284	280	18
المجموع	742	640	57

المصدر: عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، مرجع سابق، ص: 03.

وتتوزع هذه المبالغ على شكل دعم مالي وهبات قابلة للتسديد، وقروض خاصة بشروط تفضيلية بمعدلات فائدة ميسرة في حدود 1% ومدة تسديد طويلة تصل إلى 40 سنة[1]، ورؤوس أموال مخاطرة مقدمة للمتعاملين الخواص في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أعطى هذا الاتفاق للعمال الجزائريين بأوروبا نفس الحقوق والمزايا والضمانات الاجتماعية الجاري العمل بها في الدول الأوروبية، كما سمح بانتقال المواد الصناعية الجزائرية إلى السوق الأوروبية دون قيود جمركية.

ولقد سجل اتفاق التعاون لسنة 1976 نتائج تجارية صافية للإتحاد الأوروبي مع الإشارة إلى تواضع ومحدودية الموارد المالية التي تم رصدها لتحديث القاعدة الاقتصادية وتطوير الإنتاج وعصرنة الزراعة.

ورغم هذه النقائص يمكن القول أن الجزائر قد نجحت في إقامة علاقات تجارية واقتصادية ومالية مع السوق الأوروبية المشتركة مبنية على أساس قانوني يخص الاحترام المتبادل لمصالح الطرفين، رغم اختلافها جوهريا من حيث درجة النمو الاقتصادي ناهيك عن اختلاف الأهداف السياسية.

وعند اقتراب وصول الاتفاق إلى نهايته، تحركت دول أوروبا تجاه بلدان المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة سنة 1993 أي قبل انعقاد مؤتمر برشلونة، بهدف قطع

[1] عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، مرجع سابق، ص: 03.

الطريق أمام الولايات المتحدة الأوروبية التي طرحت آنذاك مشروع الشرق الأوسط والـذي احتضنت إحدى الدول المغاربية فعاليات قمته الأولى (قمة الدار البيضاء 1994).

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية الأوروجزائرية في إطار السياسة الشاملة

انحصرت العلاقات الاقتصادية الأوروجزائرية في إطار السياسة المتوسطية الشـاملة في جانبين إثنين أحدهما تجاري والآخر مالي.

I- الجانب التجاري

نذكر في هذا الشأن أن الإتحاد الأوروبي هو اكبر واهم شريك اقتصـادي للجزائـر، حيث تمتص دول الإتحاد الأوروبي ما يقارب 62.7% من الصـادرات بالمقابـل تسـتورد الجزائر 58% من السلع والمنتجات من دول الإتحاد الأوروبي/ مـع العلـم أن الاقتصـاد الجزائري يعتمد بصفة أساسية على انتاج النفط (البترول والغاز) والذي يشـكل 97% مـن الصادرات و30% من الناتج الخام و65% من الميزانية العامة للدولة.

I-1- أهمية الاتحاد الأوروبي في مبادلات الجزائر الخارجية

بعد استقلال الجزائر بقي اقتصادها مرتبطا ارتباطا وثيقا بفرنسا، حيـث أنـه فـي 1964، 77% من صادرات الجزائر توجه نحو فرنسا، و80% من واردات الجزائر تـأتي من نفس البلد، وبقي هيكل المبادلات التجارية الجزائرية محافظا على نفس الاتجـاه سـواء بالنسبة للمناطق الاقتصادية او لمجموعة المنتجات. وبـين 1983 و1987 كانـت واردات الجزائر من المجموعة الأوروبية تتراوح بين 54.6 إلى 60.3%.

أما فيما يخص الصادرات فبقيت مقتصرة على المحروقات 98%، أي أنها لم تتغير. وكانت المجموعة الأوروبية تمول 59.8 إلى 69.4% لنفس الفترة.[1]

أما خلال التسعينات، فقد بقي هيكل التجارة الخارجية ثابتا تقريبا مع بعض التغيرات الطفيفة التي لم تؤثر عليه كثيرا.

[1] فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص ص: 153-154.

جدول رقم (19): نتائج التجارة الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية 1998-2001

الواردات	سنة 1998		سنة 1999		سنة 2000		سنة 2001	
المناطق الاقتصادية	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الاتحاد الأوروبي	5397	47.40	5274	58.48	5050.3	56	2849	56.8
منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية	2320	24.67	2107	23.36	2164	24	1163.7	32.2
دول أوروبية أخرى	400	4.25	441	4.89	413.94	4.59	236.25	4.71
أمريكا الجنوبية	185	1.39	269	2.98	324.96	3.6	149.97	2.99
آسيا	643	6.84	638	7.07	711.09	7.88	421.34	8.4
الدول العربية	365	2.82	176	1.95	198.56	2.2	115.36	2.3
دول المغرب	24	0.26	23	0.26	61.92	0.7	15.04	0.3
دول إفريقيا	109	1.80	90	1.00	92.7	1.03	65.20	1.3
المجموع	**1403**	**100**	**9018**	**100**	**9210**	**100**	**5016**	**100**

المصدر: فطيمة حفيظ، الشراكة الأورومتوسطية وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2003، ص: 154.

جدول رقم (20): نتائج التجارة الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية 1998-2001

الصادرات	سنة 1998		سنة 1999		سنة 2000		سنة 2001	
المناطق الاقتصادية	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الاتحاد الأوروبي	6643	65.4	7720	67.81	13882.28	64	7030.74	65.19
منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية	2538	24.85	2585	22.71	5596.53	25.8	2685.74	24.9
دول أوروبية أخرى	109	1.07	114	1.00	281.99	1.3	117.55	1.09
أمريكا الجنوبية	729	7.11	772	6.78	1477.22	6.81	715.04	6.63
آسيا	34	0.33	43	0.38	84.59	0.39	43.14	0.4
الدول العربية	22	0.22	23	0.20	54.23	0.25	37.74	0.35
دول المغرب	136	1.33	125	1.10	273.31	1.26	142.36	1.32
دول إفريقيا	5	0.05	3	0.03	41.21	0.19	12.94	0.12
المجموع	**10213**	**100**	**11385**	**100**	**21692**	**100**	**10785**	**100**

المصدر: نفس المرجع، ص: 155.

والأرقام التالية توضح توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية والجغرافية ومكانة الاتحاد الأوروبي فيها.

جدول رقم (21): توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية والجغرافية (2000-1996)

	1996	1998	1999	2000
منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية	%82.25	%82.95	%81.95	%80.96
الاتحاد الأوروبي	%58.72	%51.70	%56.75	%56
الولايات المتحدة الأمريكية	%10.35	-	%17.00	%13.3

المصدر :فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص: 155.

إن المبادلات التجارية للجزائر لا تمثل سوى 2% بالنسبة للإتحاد الأوروبي مقارنة مع باقي دول العالم، رغم أهمية علاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي فمثلا في 1994-1995-1996 سجل الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي فائضا تعدى من33000 مليون دينار جزائري إلى 135000 مليون دينار جزائري، هذا ما يوضح مصلحة الجزائر في تقوية علاقة التعاون مع الإتحاد الأوروبي، ففي سنة 1990 امتصت 67.8% من الصادرات الجزائرية ومول 58.5% من البضائع المستوردة مع رصيد لصالح الجزائر قدر بحوالي 2.283 مليون أورو.

I-2- أهم المتعاملين التجاريين مع الجزائر

جدول رقم (22): الحصة النسبية للعملاء الرئيسيين لسنة 1993.

العميل	%
إيطاليا	22
فرنسا	17
الأراضي المنخفضة	7.7
اسبانيا	6.7
بلجيكا	6.2
ألمانيا	4.3
المملكة المتحدة	1.9
النمسا	0.6

المصدر: فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 1997، ص: 153، بتصرف.

إن من بين العملاء العشر الأوائل للجزائر يمثلون أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم (23): الحصة النسبية للموردين الرئيسيين لسنة 1993

المورد	%
فرنسا	25.3
إيطاليا	11
اسبانيا	10.5
ألمانيا	5.1
النمسا	2
الأراضي المنخفضة	2
المملكة المتحدة	1.3

المصدر: فتح الله ولعلو، مرجع سالق، ص: 153، بتصرف.

سبعة أقطار من الاتحاد الأوروبي مرتبة ضمن العشر المـزودين الأوائـل للسـوق الجزائرية، إن هذا الترتيب لأهم الشركاء التجاريين يخص فقط مجال التعاون الإقليمـي، أي مع الإتحاد الأوروبي، غير أنه لا يمكن إهمال المعاملات مع الدول الأخرى التي لا تنتمـي إلى الاتحاد الأوروبي كالولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المورد الثاني قبـل إيطاليـا 16%، والعميل الثالث بعد فرنسا بنسبة 96%.

I-3- الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي للفترة 1990-1993

سيتم تناول هذا العنصر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (24): الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي للفترة 1990-1993

	1990	1991	1992	1993
الصادرات	6952	7615	6881	6322
الواردات	4958	4382	3984	4131
الميزان التجاري	1994	3233	2897	2191

المصدر: نفس المرجع، ص: 152، بتصرف.

لقد كانت الجزائر دوما المتعامل الأول مع الاتحاد الأوروبي مقارنة مع دول المغرب العربي، وذلك بسبب أهمية مبيعاتها من المحروقـات وتمركـز مشـترياتها مـن الاتحـاد الأوروبي، لكن صعوباتها الاقتصادية في النصف الأول من التسعينات فرضت عليها تقليص مشترياتها خاصة من المواد التجهيزية. وهكذا أصبح المغرب أول منفـذ مغـاربي للسـلع الأوروبية (بلغت وارداته من الاتحاد الأوروبي سنة 1993 قيمة 4233 مليون ايكو). لكـن

رغم الانخفاض النسبي للمبادلات الجزائرية مع أوروبا ما تزال السوق الأوروبية هي المتعامل الأول مع الجزائر حيث تتدخل في 70% من صادراتها و59% من وارداتها (1993).

I-4- بنية المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي لسنة 1993

تتكون الغالبية المطلقة للصادرات الجزائرية إلى أوروبا من المحروقات بنسبة (95%)، ويتكون الباقي من أنصاف المواد والمنتوجات الغذائية والمواد الخام كذلك.

وتتسم بنية الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بتنوعها كما يلي:

- مواد التجهيز 30%، منتوجات غذائية 26%، مواد استهلاك 15%.
- مواد مختلفة أخرى 29%.[1]

أن بنية المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي تبين أن الجزائر لم تستطع تنويع صادراتها، فهي تقتصر على المحروقات، مما يدفعنا إلى الحكم على هشاشة اقتصادها.

ونشير إلى ان التطور الحاصل في العلاقات الجزائرية الأوروبية والملاحظ من خلال المبادلات التجارية بينهما، ورغم اتفاق التعاون لعام 1976، فإن نتائجه اختلفت من دولة لأخرى، غير أن الجزائر لم تستفد من التفضيلات التجارية الممنوحة لها، أي أنها لم تستطع استغلال الفرصة لتجعل منها أفضل اندماج إقليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا تقتصر على الجانب التجاري فقط ولكن إضافة إلى ذلك هناك تعاون مالي وتقني.

II- الجانب المالي

بعد استفادة الجزائر من أربعة بروتوكولات تعاون مالية مكملة خلال الفترة الممتدة من 1978 إلى 1996، وضع الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار أداة مالية جديدة، الهدف منها تأهيل الاقتصاديات المتوسطية غير الأوروبية والتأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات

[1] Fathallah Oualalou, Après Barcelone... le Maghreb est nécessaire, édition Toubkal, Maroc, 1er édition, 1996, P: 164.

الشراكة. وهذه الأداة هي برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون والذي يضم MEDA1 وMEDA2.

ويختلف برنامج MEDA للتعاون عن البروتوكولات المالية السابقة من حيث خضوع تمويلات هذا البرنامج إلى مبدأ السنوية، حيث أن المبالغ المخصصة للعام إذا لم تستهلك في نهايته يتم توزيعها كليا أو جزئيا على باقي الدول المتوسطية. كما يهدف البرنامج إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول موضوع التحول وفقا لبرنامج زمني محدد بصفة مشتركة بين الدولة ودول الاتحاد الأوروبي في حين كانت البروتوكولات الأخرى تتجه لتمويل مشاريع معينة.

يهتم برنامج MEDA1 بتهيئة اقتصاديات الدول في الفترة الممتدة من 96-99، وكان حظ الجزائر من البرنامج 164 مليون اورو إضافة إلى 30 مليون أورو تم تقديمها سنة 2000، مما يجعل المبلغ في الفترة 1996-2000 هو 194 مليون أورو.

ونشير إلى ان حصة الجزائر مثلت 5% فقط من المبلغ المخصص لبرنامج MEDA1 ككل وهو 3435 مليون اورو.

وتشكل أهم القطاعات التي تم تمويلها ما يلي:[1]

- تسهيلات التعديلات الهيكلية بـ125 مليون أورو.
- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 57 مليون أورو.
- عصرنة القطاع المالي والمصرفي 23 مليون أورو.
- دعم إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرامج الخوصصة بـ 38 مليون أورو.
- تقديم قرض مسهل لمكافحة التلوث الصناعي بـ 10.75 مليون أورو.

اما برنامج MEDA2 فهو يغطي الفترة 2000-2006 ويعمل على ضمان أفضل وأحسن السبل لتنفيذ اتفاقية الشراكة، والمبلغ المخصص للجزائر ضمنه هو 90.2 مليون أورو، ويهدف إلى:

---

[1] Document de stratégie 2002-2006, programme indicatif national 2002-2004, P: 15.
– ابراهيم بورنان وآخرون، التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في إطار اتفاق الشراكة، ملتقى حول اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18-20 أفريل 2005، ص ص: 226-228.

1. التحكم في النمو الاقتصادي.
2. تحقيق الاستقلالية عن قطاع المحروقات.
3. معالجة البطالة والأوضاع الاجتماعية.
4. العودة إلى السلم المدني وتحقيق الأمن والاستقرار.

ويوضح الجدول الموالي مجموع الالتزامات المالية المبرمجة في ميدا I وII.

جدول رقم (25): الالتزامات المالية المبرمجة في ميدا I وII

الوحدة: مليون أورو

السنوات	ميـــــدا I				ميـــــدا II				المجموع	
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	1995	2002
الجزائر	-	-	41	95	28	30.2	60	50	304.2	
Σ البرنامج	173	403	481	941	937	852.3	710.6	620.8	5618.7	

المصدر: رضوان سواس ، الآثار الاقتصادية والنقدية لتوسع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري، ندوة دولية حول أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي، عنابة، 07 ديسمبر 2003، ص: 180.

هذا بالإضافة إلى مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار انطلاقا من سنة 1996، ويمكن تبيين بعض التدخلات المالية لهذا البنك في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (26): النشاطات التمويلية لبنك الاستثمار الأوروبي في الجزائر

السنة	الميادين	قيمة القرض مليون اورو	المنطقة
2001	قطاع المياه الصالحة للشرب	225	تكسبت-الجزائر العاصمة
2002	الطريق السريع شرق-غرب	70	الجزء الجديد من الطريق
	تنمية المناطق الريفية	50	الجزائر العاصمة
	تمويل اعادة بناء المناطق المتضررة من الفيضانات	45	الجزائر العاصمة
	تمويل المؤسسات الصغيرة	61.8	الجزائر
2003	تمويل اعادة بناء المناطق المتضررة من الزلزال	408.6	الجزائر
	تمويل المؤسسات الصغيرة	4.2	الجزائر
	المجموع	864.6	

المصدر: إلياس بن ساسي-يوسف قريشي، مرجع سابق، ص: 07.

وفي الأخير يمكن القول أن التعاون المالي لم يكن كافيا بالنظر إلى التحولات الاقتصادية السريعة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري منذ التسعينات والذي يتطلب زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية وتوسيع حجم المساعدات المالية والتقنية خاصة بالنسبة للقطاعات خارج المحروقات.

المطلب الثالث: العلاقات الأوروجزائرية من التعاون إلى الشراكة

مرت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية بالعديد من الجولات التي تخللتها العديد من المفاوضات، قصد تدارس مختلف المواضيع التي تهم الطرفين سواء ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي، التجاري، المالي، السياسي او الاجتماعي.

وهو ما سيتم التطرق له من خلال العناصر الموالية:

I. المفاوضات الجزائرية الأوروبية؛

II. المصادقة على اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية.

I- المفاوضات الجزائرية الأوروبية[1]

أعطت الجزائر موافقتها على مشروع تأسيس شراكة أورومتوسطية سنة 1993، ليتأكد ذلك في مؤتمر برشلونة (نوفمبر 1995) والذي جمع 15 دولة من الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية نامية.

ورغم المجهودات المبذولة إلا ان الجزائر قد تأخرت في توقيع اتفاقية الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، عكس ما حدث مع تونس والمغرب.

حيث تم تشكيل لجنة مكلفة بالمفاوضات في أكتوبر 1996، وسبق ذلك بفترة قصيرة الرد الرسمي على الاقتراح الأوروبي وكان ذلك في شهر ديسمبر من نفس السنة، وقد بدأت هذه المفاوضات في 04 مارس 1997 ببروكسل، حيث أعلنت الجزائر مطالبها في الدورة

[1] – فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص ص: 164-167.
– عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، مرجع سابق، ص ص: 03-04.

الأولى واستمر طرحها في الجولة الثانية التي تمت في غضون شهر ماي من سنة 1997 بنفس المكان ببروكسل.

وتمثلت هذه المطالب في نقطتين أساسيتين هما:

- دعم أكثر لتقدم مسار الانفتاح الاقتصادي، شريطة أن يكون أكثر تدريجية وتبرر هذا بخصوصية اقتصادها.
- عدم حصر التعاون مع الاتحاد الأوروبي في المجال التجاري فقط، ولكن يجب توسيعه في سبيل تحقيق تعاون ذو أكثر إنتاجية.

كما ان الجزائر ودون أي اعتبار للآجال المحددة لبناء منطقة للتبادل الحر في مدة أقصاها 12 سنة، رفضت كل طرق التدخل في رفع الحماية عن صناعتها المنصوص عليها في مبدأ التخفيض المتواصل للتعريفات الجمركية وهو المبدأ الذي تضمنه إعلان برشلونة، وتدافع الجزائر على مبدأ المراجعة الدورية للاتفاق (من03 إلى 05 سنوات) بدلا من الإسهام في إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري.

واستنادا إلى عدة مقتضيات ومتطلبات قامت الجزائر بتوضيح خصوصية اقتصادها خاصة ما يتعلق بالتعديل الهيكلي لمؤسساتها الذي جاء في سياق الانفتاح الاقتصادي، كما بينت عدم التوازن والتكافؤ في العلاقات القائمة مع الاتحاد (الاختلال الحقيقي لمبادلاتها التجارية معه والوزن الثقيل لمديونية الجزائر)، وهو ما يتعارض إلى حد ما مع الوعود الأوروبية. إن التقدم الذي سجلته الجزائر في مسار المفاوضات يهدف إلى إقامة علاقة مشروطة بين التدخل المتزايد للطرف الأوروبي في رفع الحماية عن صناعتها من جهة والتدابير المنتظر اتخاذها من طرف الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية.

هذه التدابير التي يبررها اهتمام الجزائر بضمان تأييد حقيقي لجهودها في إصلاحاتها الاقتصادية وتتشكل هذه التدابير من ثلاث مطالب رئيسية هي:

- الالتزام من طرف الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجزائر من أجل إعادة تأهيل القطاع الصناعي.
- التزام الاتحاد الأوروبي ببرنامج خاص للحفاظ على صادراتها (خارج قطاع المحروقات).

- توسيع التعاون المالي المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي والأخذ بعين الاعتبار النقائص في هذا المجال كمبلغ المساعدة الممنوحة مثلا.

من جهة أخرى لم يلق الملف الزراعي للشراكة قبولا من طرف المفاوضين الجزائريين،حيث أصر الاتحاد الأوروبي على غلق أسواقه في وجه المنتجات الزراعية لباقي دول المتوسط،كما أبعد القطاع الزراعي من مبدأ الحماية عكس ما هو منصوص عليه بالنسبة للقطاع الصناعي، ولكن يبقى ذلك مبدئيا على الأقل في الأجل المتوسط (05 سنوات)، والإبقاء على هذا الوضع لا يشكل عائقا بالنسبة للاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر مستوردا هاما للسلع الغذائية ومن دون صادرات معتبرة من هذه السلع، حيث لوحظ عدم وجود حصص للصادرات الجزائرية الفلاحية يتم التفاوض بصددها مقابل قائمة حصص الصادرات الأوروبية المقدمة من طرف الاتحاد، وهي القائمة التي قوبلت بالرفض من طرف المفاوضين الجزائريين، كما طلبت الجزائر تسجيل برنامج يعمل على رفع مستوى إنتاجها الزراعي في الاتفاق.

هذا ما تمت مناقشته في آخر اجتماع ببر وكسل في ماي 1997، وبقيت الجزائر في انتظار الرد الأوروبي على مطالبها، حيث يمكن القول أن مسيرة المفاوضات الجزائرية تحاول تطبيق الضغط على الالتزام الأوروبي من اجل تكييفه مع احتياجات الاقتصاد الجزائري وذلك مع مراعاة مصالح دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن تحفظ الاتحاد الأوروبي تجاه المطالب الجزائرية ما هو إلا تعبير عن إصراره على سياسة الاتفاقية النموذجية، دون الأخذ بعين الاعتبار خصائص الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي تسبب في عرقلة مسار المفاوضات لوقت طويل، لتستأنف المفاوضات بعدها في سنة 2000، لتنتهي بالمصادقة المبدئية مع نهاية سنة 2001.

II- المصادقة على اتفاق الشراكة

صادقت الجزائر على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، وبعد 17 جولة من المفاوضات، والتي استمرت تارة وانقطعت تارة أخرى.

وقد تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر رسميا بفلنسيا في 22 أفريل 2002، وقد شكل هذا الاتفاق تحولا في مسار خروج الجزائر من بوتقة العزلة التي كانت تعانيها، حيث يعتبر خطوة هامة نحو إنشاء منطقة للتبادل الحر تغطي الفترة 2002-2010، كما يعد خطوة تعاون مستديمة في مجالات المن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث غطت المواد الواردة به جميع الجوانب المختلفة التي جاءت بها إعلان برشلونة.[1]

[1] - عبد اللطيف بلغرسة ، دراسة حالة اتفاق فلنسيا بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة والمشروعات المشتركة، ندوة دولية حول أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي، مرجع سابق، ص: 167.

– فاروق تشام ، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار، الندوة العلمية الدولية حول التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية.، مرجع سابق، ص: 06.

المبحث الثاني: الشراكة الأوروجزائرية

تنفرد الجزائر من بين دول المغرب العربي الموقعة على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي باعتمادها الشبه كلي على المحروقات وبالأخص الغاز الطبيعي، حيث تعتبر الجزائر إحدى الدول الأكثر إنتاجا لهذه الطاقة في العالم، فهي الممون الأساسي لأوروبا عن طريق أنبوبي إيطاليا عبر تونس وإسبانيا عبر المغرب.

ونظرا لذلك فمن البديهي أن تكون استراتيجية الاتحاد الأوروبي في بناء الشراكة مع الجزائر تختلف في هيكلها عن باقي دول المغرب العربي، ولتأكيد ذلك أو نفيه سيتم دراسة الشراكة الأوروجزائرية من خلال التركيز على المطالب الموالية:

- المطلب الأول: دوافع الشراكة الأوروجزائرية؛
- المطلب الثاني: أهم محاور الشراكة الأوروجزائرية؛
- المطلب الثالث: فرص وتحديات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: دوافع الشراكة الأوروجزائرية

إن الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن وليدة الصدفة، لأنها سبقت بعدة حوارات ومفاوضات بين الطرفين قبل الوصول إلى الاتفاق النهائي، فلكل جانب جملة من الدوافع تمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة نوجزها في النقاط الآتية:[1]

1. تعتبر الجزائر سوقا جديدة مربحة تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية خاصة منها الصناعية.
2. طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، واحتضان إحدى الدول المغاربية فعاليات قمته الأولى (قمة الدار البيضاء 1994).
3. خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات.
4. التحولات العالمية الهامة نحو التكتلات الاقليمية والحرية الاقتصادية وحاجة الجزائر إلى الارتباط بأحد أبرز هذه التكتلات.

[1] فاروق تشام ، مرجع سابق، ص: 05.

5. تفاقم الأزمة في الجزائر، لتشمل كل الميادين اقتصادية، سياسية، أمنية واجتماعية.
6. حاجة الجزائر للتكنولوجيات الحديثة.
7. التعاون في مجالي الأمن وتبادل المعلومات.

وإن تعددت الدوافع واختلفت بالنسبة للطرفين، والتي يمكن حصرها في جانبين، الأول سياسي والثاني اقتصادي، إلا أنها تصب في مصب واحد ألا وهو ضـــرورة إبـــرام اتفـــاق الشراكة.

المطلب الثاني: أهم محاور اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية

يشمل الاتفاق المصادق عليه 110بندا، حيث غطت المواد الواردة به جميع الجوانب المختلفة لتصريح برشلونة، غير أن الجديد فيه هو إدماج التعاون في مجال الداخلية والعدالة والقضايا الأمنية، وقد تضمن الاتفاق العديد من المحاور نوجزها في العناصر الموالية:[1]

I- المحـــور الاقتصادي

نال المحور الاقتصادي النصيب الأوفر من اهتمامات الطرفين، تجسد ذلك في المواد من 38 إلى 66 من اتفاق الشراكة، تم من خلالها تجديد أهداف التعاون الاقتصادي في النقاط الآتية:

- على الأطراف المعنية أن تلتزم بتعميق التعاون الاقتصادي في ظل الشراكة التي تمثل الاتفاق الجديد.
- يهدف التعاون الاقتصادي إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصـــورة شـــاملة ومستمرة.
- يطبق هذا التعاون بشكل خاص في النشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التـــي تتأثر بتجديد الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بتحرير المبادلات بين الجزائـــر والاتحاد الأوروبي.

[1] - عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة، مرجع سابق، ص: 05.
- إبراهيم بورنان وآخرون، مرجع سابق، ص: 224.

- تمنح أولويات التعاون بين الطرفين للقطاعات التي من شأنها تسهيل تقارب الاقتصاد الجزائري من اقتصاد الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص القطاعات التي يمكنها تحقيق النمو وتوفير مناصب شغل وتنمية المبادلات بين الطرفين.
- تشجيع تكامل الدول المغاربية من خلال توطيد العلاقات فيما بينها.
- اعتماد مبدأ حماية البيئة كعنصر أساسي في التعاون، ووعيا منها بأهمية هذا العنصر وخطورة الوضع وانعكاساته على مجموع البلدان، ضبطت اللجنة الأوروبية برنامجا خاصا من أجل حماية البيئة في حوض البحر المتوسط.
- يمكن للأطراف المتعاقدة (الجزائر والاتحاد الأوروبي) تحديد مجالات اقتصادية أخرى مشتركة للتعاون.

ورغم كل هذه الأهداف التي يسعى الاتفاق لتحقيقها، يبقى تخوف الجزائر واضحا من فتح سوقها أمام المنتجات الصناعية الأوروبية، ذلك لضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الجزائرية، مما سيخلف آثارا سلبية كبيرة لن تتمكن الجزائر من مواجهتها على الأقل في المدى القصير والمتوسط.

II- محور حرية انتقال السلع

تناول المحور الثاني حركة تنقل السلع، فبالنسبة للمنتجات الصناعية يتعلق الأمر بالمنتجات الأصلية للطرفين المتعاقدين: الجزائر والاتحاد الأوروبي، والخاصة بالفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء المنتجات الواردة في الملحق 01.

فالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي او أي إجراء له أثر مكافئ.

وبالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد صنفت إلى 03 أصناف:

- الصنف الأول من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق 02) فإن الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المكافئ المطبقة تلغى عند بدء سريان الاتفاق.

- الصنف الثاني من المنتجات ويشمل قائمة المنتجات الواردة في الملحق 03 تلغى تدريجيا، تبعا للجدول الزمني الآتي:

الجدول رقم (27): الجدول الزمني للتفكيك الجمركي الخاص بالقائمة رقم 03

السنوات	02	03	04	05	06	07
نسبة التفكيك الجمركي	%80	%70	%60	%40	%20	الإلغاء الكلي

المصدر: عبد الحميد زعباط ، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، السداسي الثاني 2004، ص ص: 57-58، بتصرف.

تتمثل القائمة رقم 03 في المنتجات المصنعة والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية والتي تخضع لحقوق جمركية مرتفعة، تبدأ عملية التفكيك الجمركي الخاصة بها من السنة الثانية من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بنسبة 80% من النسبة الأصلية، ثم تستمر في الانخفاض بمعدل 10% خلال السنتين الثالثة والرابعة، لينتقل معدل التفكيك الجمركي إلى نسبة 20% خلال السنتين الخامسة والسادسة، ويتم في السنة السابعة الإلغاء التام للحواجز الجمركية، ليتحقق بعدها التحرير التام لمكونات القائمة رقم 03.

- الصنف الثالث: ويشمل المنتجات غير الواردة في الملحقين 02 و03 والتي تتشكل أساسا من المنتجات نصف المصنعة والتي لا تنتج محليا والتي تخضع لتعريفة جمركية قدرها 05%، فعملية التفكيك الجمركي المتعلقة بها تظهر من خلال الجدول الزمني الموالي:

الجدول رقم (28): الجدول الزمني للتفكيك الجمركي الخاص بالقائمة رقم 01

السنوات	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
نسبة التفكيك الجمركي	%90	%80	%70	%60	%50	%40	%30	%20	%10	%05	الإلغاء الكلي

المصدر: نفس المرجع، ص: 58، بتصرف.

يتم التفكيك لمنتجات القائمة رقم 01 بمتوسط 10% سنويا، ليبدأ مع السنة الثانية من الدخول حيز التنفيذ في تطبيق الاتفاقية بمعدل 90%، ليتناقص بمعدل 10% سنويا وصولا

إلى المعدل 5% مع السنة الحادية عشر، ليتم مع نهاية الفترة الانتقالية (12 سنة) الإلغاء التام لجميع الحوافز الجمركية.

بالنسبة للصنفين الثاني والثالث فإن التخفيضات المرتقبة ينبغي أن تتم على أساس المعدل الفعلي المطبق إزاء الجماعة في 01 جانفي 2002 (المادة 18 من الاتفاق)، يمكن مراجعة الرزنامة الخاصة بالصنفين الثاني والثالث بالنسبة لمنتج معين إذا تعرض لصعوبات خطيرة، وهذا بطلب من الجزائر على ألا يتجاوز التمديد المدة القصوى للفترة الانتقالية.

إن مقارنة عملية التفكيك الجمركي للقائمتين رقم 03 ورقم 01 توحي بأن القائمة رقم 01 تمثل نمط أكثر تدرجا في عملية التفكيك الجمركي من القائمة رقم 03، كما أن الفترة الزمنية تختلف فيما بينها، فالقائمة رقم 03 تمتد عملية التفكيك الجمركي بها على فترة 05 سنوات فقط بداية من السنة الثانية إلى غاية السنة السابعة، أما بالنسبة للقائمة رقم 01 فتمتد الفترة الزمنية للتفكيك الجمركي الخاصة بها على مدى 10 سنوات، بداية من السنة الثانية إلى السنة الحادي عشر، وهو ما يمثل جانبا إيجابيا لمنتجات المجموعة الثانية حتى تتأقلم مع عملية التحرير التدريجي على عكس القائمة رقم 03 التي تقتصر فيها الفترة الزمنية على 05 سنوات، الأمر الذي سينعكس سلبا على منتجات هذه المجموعة من حيث عدم قدرتها على التأقلم مع عملية التحرير السريعة، هذا من جهة، وعدم قدرتها على تدارك الوضع حتى تتفادى سلبيات التحرير او المنافسة الشديدة من جهة ثانية.

وبذلك تصبح عملية التفكيك الجمركي من المسائل الهامة، نظرا لما ستخلفه من آثار سلبية على إيرادات الميزانية العامة للدولة بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فالفترة الزمنية غير كافية لتسهم في اكساب المنتجات الصناعية الجزائرية القدرة التنافسية التي تلزمها لمنافسة نظيرتها الأوروبية، ومن جهة ثالثة فالأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية للجزائر لا تمكنها من تشكيل عامل جذب بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن ان تستعيض به الجزائر كمصدر تمويل لمواجهة الخسائر التي ستحيق باقتصادها، والتي من دون شك ستمتد آثارها إلى مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة، وبهذا يصبح التحدي قائم أمام الجزائر متمثلا في البحث عن موارد جديدة لتمويل الخزينة العامة للدولة والحفاظ على توازنها.

III- محور الزراعة والصيد البحري

بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد والمنتجات الزراعية المحولة المستوردة من قبل أحد الطرفين: الجماعة أو الجزائر، من بعضها البعض، والمتعلقة بالفصول من 01 إلى 24 للمدونة المنسقة للجماعة والتعريفة الجمركية الجزائرية، فقد تم الاتفاق على تحريرها تدريجيا وتقديم تنازلات تبادلية.

حيث استطاعت الجزائر إقناع الطرف الأوروبي بقبول الاتفاق التفضيلي الذي أبرم في 26 أفريل 1976، فبالنسبة للمجال الزراعي فلم يحدد الاتفاق التحرير التام للمبادلات، وتم التطرق لهذا القطاع منتجا بمنتج حسب المصالح المشتركة بين الطرفين، ففيما يخص طبيعة التنازلات المقدمة في المجال الزراعي تخص بعض المنتجات وليس كلها، أما في مجال الصيد البحري فاتفاق الشراكة يحافظ على التفضيلات الواردة في اتفاق سنة 1976، والمتعلق بتصدير السمك الحي إلى السوق الأوروبية دون قيود جمركية، وتلتزم الجزائر برفع الحواجز الجمركية على السمك الحي أو المجمد بنسبة تتراوح بين 25% و100%.

وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المحولة فالاتحاد الأوروبي يرفع القيود الجمركية على المواد المستوردة حاليا من الجزائر بنسبة 95%، كما تقدم الجزائر تنازلات لدخول المواد الزراعية المحولة المستوردة من بلدان الاتحاد الأوروبي عن طريق تقليص التسعيرة الجمركية ما بين 75% و85%.

IV- محور الخدمات، التجارة، حرية انتقال رؤوس الأموال

أما في مجال الخدمات والتجارة، فالاتفاق وبانتظار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني أفضلية أكبر بالنسبة للجزائر لدى المجموعة الأوروبية، ويدعم موقفها في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة، وتلك من خلال تقديم الاتحاد الأوروبي للتقنيين المختصين في التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة، كما تقدم الجزائر بدورها مكانا تفضيليا لدول الاتحاد الأوروبي يخص الخدمات الدولية وكذلك لتواجد الشركات التجارية فوق

أراضيها، ولها الحق بموجب الاتفاق ان تتعامل حسب قوانينها الداخلية مع فروع البنك والشركات الأوروبية المتواجدة فوق أراضيها.

وفيما يتعلق بحرية انتقال رؤوس الأموال فقد تم تناولها في المحور الرابع المتعلق بالمدفوعات، رؤوس الأموال، المنافسة والأوضاع الاقتصادية الأخرى، حيث تضمن البند 39 حرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وذلك بتعاون الطرفين من أجل توفير المناخ الملائم للاستثمار وتنقل رؤوس الأموال والأشخاص ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- وضع الجزائر لإطار قانوني محفز للاستثمار، وكذا إقامة إجراءات منسجمة وتبسيط آليات الاستثمار المشترك لاسيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد مناخ ملائم لتدفق الاستثمارات.
- إعادة تأطير قانون الاستثمار والقانون الضريبي ومحاربة الازدواج الضريبي.
- التعاون العلمي والفني والتكنولوجي من خلال:
- تدعيم طاقة البحث لدى الجزائر، والاستغلال الأفضل لسياسات البحث والإبداع والتطوير التكنولوجي، من اجل تثمين القدرة الصناعية الجزائرية الكامنة.
- تثمين الموارد البشرية.
- ترقية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع وتهيئة محيط ملائم للمبادرة الفردية بغية حث وتنويع الانتاج الموجه للسوقين الوطني والدولي.
- موافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرامج إعادة التأهيل، بغية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

V- المحور السياسي والأمني

ولقد تم في هذا الصدد الاتفاق على تمكين الطرفين من حرية اختيار نظمها السياسية في ظل سيادة القانون، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز بين الأفراد على أساس العرق او الدين، مع إقامة تعاون بين المجتمع المدني في الجهتين، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من التسلح وجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار.

وبعد التطرق لمضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يمكننا القول ان المشكل الأساسي المطروح يكمن في مصير الصناعة الجزائرية، التي يحاول الاتحاد الأوروبي المساهمة في إطار التعاون المالي بتقديم كافة الإعانات المالية والتقنية الكفيلة بإعادة تأهيل هياكلها الاقتصادية وتدعيم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، إضافة إلى النشاطات التي تعمل على التخفيف من الآثار السلبية التي ستحدثها منطقة التبادل الحر.

المطلب الثالث: فرص وتحديات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

I- فرص الاقتصاد الجزائري من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

في البداية لا بد من الإشارة إلى حالة عدم التكافؤ بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، والتي تعكسها المعطيات الآتية:

الجدول رقم (29): مقارنة بين الاقتصادين الجزائري-الأوروبي في بعض المجالات

البيان	الجزائر	الاتحاد الأوروبي
عدد السكان	30.8 مليون	390 مليون
الناتج المحلي الخام	54.65 مليار دولار	8530.7 مليار دولار (1997)
متوسط دخل الفرد (2001)	1650 دولار	20000 دولار
البطالة	(2002) %29	(2001) %7.7
التضخم	(2002) %0.43	(2001) %2.6

المصدر: عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة، مرجع سابق، ص: 06.

يتضح من المعطيات السابقة بعض جوانب التفاوت بين الطرفين في مستويات التطور الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الخام ومتوسط دخل الفرد، والقوة البشرية، ومعدلي البطالة والتضخم، فتتجلى القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والتي ازدادت أكثر سنة 2004 بانضمام عشر دول من أوروبا الشرقية.

فمثل هذه المعطيات من شأنها أن تعكس الوضع السيئ للاقتصاد الجزائري أمام الاقتصاد الأوروبي، إلا ان ذلك لا يمكنه ان يحجب بعض الفرص المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، نذكر منها العناصر الآتية:

1. إن انخفاض الجباية على الواردات قد يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك العائلي، وسيتم بذلك توسيع وعاء الضرائب على الاستهلاك، الأمر الذي يحسن الوضع الموازي، ويقلص من تبعية الإيرادات الميزانية للجباية النفطية.
2. انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة وتعريتها من كل حماية، من شأنه ان يحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيا.
3. تطوير القطاع الخاص الوطني نتيجة لبرامج المساعدة الفنية المقدمة، بما في ذلك القطاع المصرفي، وتحديث وإدخال عليه أساليب تسيير جديدة تتفق مع المعايير المعمول بها عالميا، وذلك من خلال الاستفادة من التجربة الأوروبية، وإقامة شراكات وتحالفات بين البنوك الجزائرية ومثيلاتها في دول الاتحاد الأوروبي.
4. يؤدي تحرير الواردات إلى التأثير الإيجابي في المدى الطويل على الرغم من ارتفاع تكاليفه، وهو ما يمكن أن يساهم في تشجيع ودفع الصادرات، مما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم خاصة إذا كان ذلك مدعوما بالجوانب النوعية للتنافسية، ذلك أن هذا التحرير قد يعمل على الاستفادة من التحول التكنولوجي، يمكن من العمل وفق القواعد والمعايير الصحية والأمنية المعتمدة في الضفة الشمالية من المتوسط، ولا يتم ذلك إلا إذا كان هناك تبادل للمعلومات بخصوص القواعد التقنية وقواعد حفظ الصحة والأمن وحماية المستهلك.[1]

[1] عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة، مرجع سابق، ص: 06.

5. الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية كمحرك للتنمية الاقتصادية، إضافة لما توفره هذه الشراكة من تأمين وضع تفضيلي للمنتجات الجزائرية في أسواق دول الاتحاد الأوروبي.
6. الاستفادة من المساعدات المالية والفنية والاستثمارات الأوروبية المقدمة لتطوير مقتصداتها، وذلك لتسريع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي المتواصل وكذلك تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخفيف فوارق النمو.
7. من المنتظر ان يغير هذا الاتفاق من نظرة العالم الخارجي إلى الجزائر، إذ يعد بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الأمدين القصير والمتوسط.
8. إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة، وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل تجاه الالتزامات الضريبية، مما يمكن الاقتصاد من الاستفادة في ذات الوقت من زيادة مستوى الانتاج، الاستهلاك وكذلك الموارد الجبائية. وفي هذا الإطار لا بد من تكييف النظام الجبائي بشكل يجعله قادرا على الاستفادة من هذا الوضع وتحسين عملية تحصيل الضريبة بإصلاح الإدارة الضريبية.[1]
9. الشراكة مع المؤسسات الأوروبية، والاستفادة من الخبرات في مختلف المجالات التسييرية والتكنولوجية والتسويقية.
10. تأهيل المؤسسات التي لم يطلها الإفلاس، والعمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية "ISO" وحثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
11. نتيجة لظهور الأورو وما يتمتع به من خصائص، فإن ذلك من شأنه أن يجعل من أوروبا منطقة مثلى للاستثمار نتيجة التقلبات التي يعرفها الدولار، وقد يدفع هذا الوضع إلى إعادة تكوين او على الأقل تنويع احتياطات الجزائر من العملات الصعبة

[1] عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة، مرجع سابق، ص: 06.

لامتصاص تقلبات الدولار، كما يعمل ظهور الأورو على تبسيط إجراءات الصفقات والعقود والعمليات الخاصة بالعملة الصعبة التي كانت تتم بأكثر من عملة مع مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث سيسمح ذلك للبنوك الجزائرية بإعداد فواتير بعملة واحدة، الأمر الذي سينعكس ايجابيا على آجال إنجاز العمليات البنكية المرتبطة بالصفقات والعقود.[1]

12. الإسراع في تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية لزيادة الكفاءة الإنتاجية، والتمكن من التعامل مع شروط منظمة التجارة الدولية.

II- التحديات المستقبلية للاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

ستواجه الجزائر العديد من التحديات في إطار انضمامها إلى مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يمكن تبيان أبرزها من خلال العناصر الموالية:

1. التحديات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الكلية؛
2. التحديات المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسية.

II-1- التحديات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الكلية

ستواجه الجزائر تحديات اقتصادية على المستوى الكلي مرتبطة بخصائص اقتصادها، وبطبيعة الترتيبات الجارية في إطار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال النقاط الموالية:

1. التحديات المتعلقة بخصائص الاقتصاد الجزائري؛
2. التحديات المتعلقة بآثار تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

II-1-1 التحديات المتعلقة بخصائص الاقتصاد الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري بالعديد من الاختلالات الاقتصادية سواء فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية، المالية أو النقدية وعجز في الموازين التجارية، وارتفاع في معدلات

[1] عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة، مرجع سابق، ص: 07.

البطالة، وضعف في مستوى الإنتاجية وتدهور في المستويات التنافسية، مع تزايد تكاليف الأداء الاقتصادي في إطار منظومة إدارية بطيئة، ونظم قضائية ضعيفة، ومؤسسات مصرفية غير مؤهلة- إضافة إلى نسيج صناعي ضعيف. وذلك على الرغم من الإجراءات المتخذة من قبل السلطات في إطار إعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري.

إن وجود هذه الإختلالات في الاقتصاد الجزائري يفسر نسب المؤشرات المدرجة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (30): بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر للأعوام 2000-2001

البيان	إجمالي الديون الخارجية	الديون إلى إجمالي الناتج المحلي	خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات	معدل البطالة	معدل النمو السنوي	معدل التضخم
الجزائر	28 مليون دولار	%60	%30	%30	%4.2	%4

المصدر: صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 02، 2003، ص: 35.

كما يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه نفطي بالدرجة الأولى، الأمر الذي جعل الهيكل الاقتصادي ممهورا بهذه الخاصية، حيث مثلت المحروقات 22.5%، 25.5% و28.5% من الناتج المحلي الخام على التوالي للسنوات 94-95-96، والباقي موزع على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى من صناعة، زراعة، خدمات وأشغال عمومية، نقل ومواصلات، حيث أصبح القطاع النفطي متحكما إلى حد كبير في النمو الاقتصادي، وتزداد صورة هذا الاختلال وضحا على مستوى هيكل الصادرات، إذ تسيطر المحروقات على النصيب الأكبر بنسبة تزيد عن 95%، مما سينعكس بصورة مباشرة على الجباية وعلى مستوى مصادر العملة الصعبة، ومن ثمة الاحتياطي منها.[1]

وتعود مشكلة هذا الاختلال إلى طبيعة السوق النفطية في تقلباتها المستمرة، خاصة وأن موقع الجزائر ضمن منظمة الأوبيك لا يسمح لها بالتأثير الكبير في القرارات بالنظر إلى تواضع حصتها في الإنتاج، كما يعد التذبذب في الدولار الذي يمثل عملة التسعير النفطية سبب آخر في وجود هذا الاختلال.

[1] عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، مرجع سابق، ص: 05.

ومن ناحية أخرى أدى الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات إلى إهمال بقية القطاعات الصناعية، الزراعية، والخدمية الأمر الذي سيعمل على زيادة الثقل على الاقتصاد الجزائري إثر عملية التحرير التجاري، وإصلاح هذا الوضع لا يكون إلا بمحاولة التأثير على هيكل الناتج المحلي الخام، وزيادة حصة الصادرات غير النفطية، مما يجعل مستويات الاحتياطي والميزانية العمومية أقل حساسية لتقلبات سوق النفط.

كما عرفت الجزائر تجربة خاصة في مجال تسيير المديونية الخارجية، إذ اعتبرت من الدول ذات المديونية المرتفعة وذلك انطلاقا من معطيات الجدول الموالي:

جدول رقم (31): تطور المديونية ومؤشراتها 1990-2004

الوحدة: مليار دولار أمريكي، %				
البيان	المديونية الخارجية	حجم الدين/PIB	حجم الدين/الصادرات	خدمة الدين كنسبة من الصادرات (%)
1990	28.40	47.90	2.11	66.40
1991	27.90	65.30	2.16	73.90
1992	26.70	62.80	2.20	76.50
1993	25.70	52.10	2.34	82.20
1994	29.48	69.90	3.07	47.10
1995	31.57	76.10	2.85	38.80
1996	33.65	73.50	2.43	30.90
1997	31.22	66.40	2.12	30.30
1998	30.47	64.80	2.80	47.50
1999	28.31	58.90	2.15	39.05
2000	25.26	47.23	1.11	19.80
2001	22.57	41.92	1.12	22.21
2002	22.64	42.05	1.18	21.68
2003	23.35	35.03	0.94	17.70
2004	21.82	26.40	0.60	12.60

المصدر: بنك الجزائر على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

حيث عرفت الجزائر منذ سنة 1990 ارتفاعا في نسبة خدمة الدين التي ما فتئت تتفاقم إلى أن وصلت إلى نسبة 82.2% من الصادرات سنة 1993، ويؤدي ارتفاع هذا المعدل إلى تقليص النشاط الاقتصادي الداخلي لارتباطه بالمدخلات المستوردة، مما يجعل جزء كبيرا من جهود التنمية يوجه لتغطية أعباء الدين.

وتعود جذور ارتفاع هذه المديونية إلى الانهيار الحاد في أسعار البترول في السوق العالمية، بحيث بدأ ثقل المديونية يطرح مشكلا للسلطات، مما دفعها سنة 1994 إلى التفاوض لإعادة جدولة ديونها مقابل الالتزام ببرنامج استقرار وتعديل هيكلي مدعوم من قبل المنظمات الدولية وذلك قصد التخفيف من ضغط المديونية ، بالإضافة إلى ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على تعبئة الموارد بسبب غياب المنافسة بين البنوك، كذلك تفشي آليات الفساد الاقتصادي والإداري التي أضحت من أكبر المعوقات التي تقف حائلا دون تطبيق إجراءات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية اللازمة للتأهيل الاقتصادي.

كما تميزت فترة التسعينات بتراجع الإيديولوجيات المركزية ونمو منطق السوق الذي سمح بإعادة تعريف ادوار الدولة الاقتصادية، حيث أصبح تدخلها يشكل استثناء أمام مساهمة متواضعة من قبل القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة الصناعية.

وبالنظر إلى العناصر المذكورة -سالفا- تسعى الجزائر إلى تجاوز الاختلالات المميزة لاقتصادها ومواجهتها من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة أمامها في ظل شراكتها مع الاتحاد الأوروبي.

II-1-2 التحديات المتعلقة بآثار تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

ارتبطت الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، باتفاق الشراكة الذي تمت المصادقة عليه في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل بعد 17 جولة من المفاوضات، لتتحدد صيغته النهائية بتاريخ 22 أفريل 2002، حيث يعتبر خطوة هامة نحو إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين. إن هذا الاتفاق يدفع الجزائر إلى تنفيذ التزاماتها بدءا من التقيد بجدول زمني للتخفيضات الجمركية أمام واردات الأطراف الشريكة، والتخلي عن القيود والقواعد الحمائية والتحفيزات الانتقالية للمنتجات الوطنية وللصادرات منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، هذه الأوضاع ستخلق مصاعب اقتصادية أمام الجزائر وبالتحديد فيما يتعلق بمحدودية وضعف المقدرة التعويضية للخسائر المتوقعة في حصيلة الإيرادات من الرسوم الجمركية، إضافة إلى التكاليف التي تتحملها الدولة سواء تلك الناتجة عن انخفاض حصيلة الضرائب بسبب الآثار السلبية لتدهور القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية وانعكاساتها على عوائدها ونتائج أعمالها، او تلك المتوقعة المرتبطة بتدهور الأوضاع الاجتماعية.

والجدول الآتي يبين أهمية الخسائر المتعلقة بالرسوم الجمركية بالنسبة للجزائر وعدم وجود بدائل تعويضية في المدى القصير والمتوسط.

الجدول رقم (32): حصة الإيرادات الجمركية ضمن مجموع الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي

البلد	التعريفات الجمركية على واردات الاتحاد الأوروبي	
	% من مجموع الإيرادات	% من الناتج المحلي الاجمالي
الجزائر	15.2	1.8

المصدر: صالح صالحي، مرجع سابق، ص: 36.

كما قد تتزايد الأعباء الاجتماعية الناتجة عن احتمالات تزايد مستويات الفقر وتطور معدلات البطالة وارتفاع تكاليف الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتماسك الثقافي، تشير الاحصائيات المتعلقة بمؤشرات التنمية البشرية إلى تراجع ترتيب معظم الدول المغاربية بما فيها الجزائر وفشلها في تحسين اوضاعها الاجتماعية كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (33): دليل التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2001

الدولة	قيمة الدليل	الترتيب العالمي
الجزائر	0.693	100

المصدر: نفس المرجع، ص: 36.

إن تحسن هذه الأوضاع يعتبر من التحديات التي تواجه الجزائر، لما يتطلبه من تكاليف وجهود.

II-2- التحديات المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسية

لقد دخلت المؤسسات الجزائرية إلى القرن الواحد والعشرون فوجدت نفسها في عالم تغير كثيرا عن ذلك الذي كان في الربع الأخير من القرن، عالم مسطر تبعا لخريطة سياسية، اقتصادية، تكنولوجية وسوقية جديدة، تحتاج لمن يحسن قراءتها والتكيف معها في تعامل ترتهن فاعليته لحد كبير بالقدرة التنافسية للمنتجات وللمؤسسات.

وسيعاني بذلك الاقتصاد الجزائري العديد من التحديات المتعلقة بمستويات تنافسية مؤسساته الاقتصادية، خاصة بعد المصادقة الرسمية على اتفاق الشراكة مع الاتحاد

الأوروبي، وذلك في إطار علاقة تتميز منذ الوهلة الأولى بعدم التكافؤ، فالمؤسسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي يزيد عددها عن 7.9 مليون مؤسسة منها 31000 مؤسسة يزيد عدد عمالها عن 250 عامل، وتتميز بمستوى كفاءة عالية وانتاجية مرتفعة وقدرات تقنية وتكنولوجية وإدارية وتسويقية كبيرة، وبين مؤسسات محدودة الفعالية على كافة المستويات السابقة، مما سيجعل نتائج المنافسة الاقتصادية لصالح الطرف الأقوى، ويفرض على المؤسسة الجزائرية اتباع السياسات التأهيلية اللازمة لتجاوز هذه التحديات.[1]

لقد تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام بالعوامل المساعدة والمؤدية إلى إحراز الدول لقوة المنافسة في الأسواق العالمية خاصة بعد تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي، والملاحظ ان القدرات التنافسية بين الطرفين الأوروبي والجزائري متباينة بدرجة كبيرة، فالدول الأوروبية دخلت مؤشر التنافسية الدولية من خلال تحقيق مستويات مرتفعة من التنافسية على كل الأصعدة والمجالات، في حين لم تنجح الجزائر في أخذ موقع تنافسي مناسب لها بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتعددة التي انتهجتها، وذلك حسب ما يبينه مؤشر التنافسية العالمية.

فالقدرات التنافسية بين الطرفين متباينة ويمكن ملاحظتها من خلال العناصر الموالية:

- تباين مستويات الانتاجية؛
- تباين العوامل النوعية للقدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

II-2-1 التباين في مستوى الانتاجية

تتباين القدرة التنافسية بين الاقتصاديات تبعا لتباين مستويات انتاجياتها، ويعد مؤشر الانتاجية الشاملة أحد أبرز المؤشرات التي تقيس القدرة التنافسية والذي تم استخدامه في الجدول الموالي.

[1] صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 02، 2003، ص: 37.

الجدول رقم (34): مؤشر الانتاجية الشاملة خلال سنة 2002

الدولة	إجمالي الناتج المحلي للفرد المستخدم بالدولار	المؤشر بريطانيا=100	المؤشر: الناتج المحلي العالمي للعامل كأساس
الو.م.أ	66317	127	8.26
سويسرا	64615	124	8.04
بلجيكا	62602	121	7.80
فرنسا	61137	118	7.60
ألمانيا	58435	113	7.27
إيطاليا	56506	109	7.03
بريطانيا	51590	100	6.4
الجزائر	2612	0.050	0.325

المصدر: صالح صالحي، مرجع سابق، ص: 38.

تتضح من خلال هذا الجدول مدى التباين في مستوى الانتاجية بين بعض دول الاتحاد الأوروبي وبين الجزائر، وذلك بالاعتماد على المؤشرات الدولية في مجال قياس الانتاجية وعلى المقارنة بين إجمالي الناتج المحلي للفرد والمستخدم، وهو ما يبرز الهوة الموجودة بين اقتصاديات الطرفين الأوروبي والجزائري، ومن ثمة يدل على حجم التحديات المستقبلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري بصفة عامة ومؤسساته الاقتصادية بصفة خاصة.

II-2-2 تباين العوامل النوعية للقدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية

تتميز الاقتصاديات الأوروبية بمستويات فائقة من استخدام التقنيات التكنولوجية في النشاط الاقتصادي، التي أصبحت تساهم بنسبة هامة في نمو الانتاجة، حيث تولي دول الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة لمجالات البحث والتطوير.

فالمجموعات المؤسسية العشر الكبرى بالاتحاد الأوروبي أنفقت لوحدها أكثر من 58 مليار أورو خلال سنة 2001، أدى ذلك إلى ارتفاع مؤشرات التنمية التكنولوجية والتي أضحت تشكل عاملا نوعيا في القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

كما تتميز تلك الاقتصاديات بعوامل نوعية هامة نذكر منها:

- الكفاءة التنظيمية والإدارية على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية.
- موارد بشرية على درجة عالية من المهارة والتدريب والإعداد.

- مسويات قياسية في الالتزام بالمواصفات والتقيد بمقاييس الجودة.
- موارد رأسمالية ترتكز على الكثافة واقتصاد المعرفة.
- امتلاك قدرات تسويقية كبرى.
- قدرات مجالية للحركة الاقتصادية المؤسسية في إطار التجمعات الإقليمية والأسواق المتكاملة معها.
- امكانيات مالية ومادية كبيرة مرتبطة بتطوير أشكال الاندماجات المؤسسية وما رافقها من نمو سريع للشركات متعددة الجنسيات وكذا تطور فروعها.

فقد انتقل عدد الشركات متعددة الجنسيات في بداية السبعينات من 7000 شركة إلى أكثر من 36000 شركة فرعية ومع مطلع التسعينات إلى حوالي 63000 شركة بعدد فروع تفوق 690000 شركة فرعية مع مطلع الألفية الجديدة، الأمر الذي يجعلها تؤثر في حركية السلع والخدمات وتتحكم في تدفقات رأس المال في العالم، حيث تشير الاحصائيات المتوفرة بين سنوات 1994 و1999 إلى ان 343613 مؤسسة من المؤسسات الدولية تحصلت على شهادة ISO 9000، من بينها 8700 شركة اسبانية، 16000 شركة فرنسية و21000 شركة إيطالية.[1]

في حين تتميز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعوامل نوعية نذكر منها:

- عدم القدرة على إدخال التكنولوجيات الحديثة نتيجة لعدم توفر البيئة الملائمة.
- بعدها عن الالتزام بالمواصفات الدولية في الجودة في الانتاج.
- عدم القدرة على توفير المعلومات الضرورية والسريعة التي تعد مطلب أساسي لترشيد عمليات صنع القرار، كما تساهم في وضع خطط مستقبلية ملائمة تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة بيسر.
- افتقارها إلى قيادة إدارية ناجحة والتي تعتبر مطلبا إجباريا لتحقيق التنمية الإدارية.
- غياب الرقابة الإيجابية والتي تسمح بالقضاء على جميع الاختلالات والانحرافات التي يواجهها الجهاز الإداري والإنتاجي.

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص: 39.

- غياب الشفافية (كمفهوم إداري) حيث تساعد على إزالة العوائق البيروقراطية وتعمل على تبسيط الإجراءات والتوسع في اللامركزية والعمل على توضيح خطوط السلطة من خلال وضوح الاتصالات الإدارية وإحداث هياكل تنظيمية تتمتع بدرجة كبيرة من المرونة، كل هذا سوف يخلق ميزات تنافسية.
- موارد رأسمالية محدودة وموارد بشرية غير مؤهلة.

تشكل هذه العوامل تحديات للتنمية في الجزائر والتي تتميز بنسيج مؤسساتي ضعيف لا يقوى على مواجهة هذه الأوضاع الجديدة، التي لا يمكن التخفيف منها إلا في إطار تعديل محتوى وأهداف الشراكة الأوروجزائرية، بحيث تعكس التوازن في المصالح بشكل يجعل ذلك التباين مساهما في ترقية أشكال من الشراكة الاستثمارية كبديل للتوسع التجاري الحالي بغية التقليص من حجم الآثار على اقتصاديات الطرفين على المدى الطويل.

لم تكن الجزائر سباقة كغيرها من الدول المغاربية إلى التوقيع على اتفاقية الانتساب، قد يعود ذلك إلى السيطرة الذهنية الاشتراكية على نظام الحكم، إلا ان اشتداد الأزمة بها وتسارع التحولات العالمية وما تبعها من تزايد التكتلات الإقليمية أدى بالسلطة الحاكمة إلى التنازل عن المبادئ التي يعتقد أنه لا يجوز التساوم عليها، لينتهي بها المطاف إلى التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي لا يبتعد في جوهره عن الاختيار الليبرالي السائد في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية الراهنة، ويستند في كثير من أحكامه على الأحكام الواردة في الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفة GATT واتفاقية انشاء المنظمة العالمية للتجارة، كما ان المتمعن في مضمون اتفاقيات الشراكة المبرمة مع كل من تونس، المغرب، الأردن وكذلك الجزائر يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يملك نموذجا واحدا يطبقه على مختلف الدول العربية، خاصة المتوسطية منها، فعلى الرغم من خصوصية الاقتصاد الجزائري يبقى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مماثلا لما سبق ابرامه مع بقية الدول.

والجزائر تسعى جاهدة من أجل انتهاج الاستراتيجية المناسبة لانجاح هذه الشراكة وتعظيم مكاسبها من خلال العمل على استغلال الفرص التي يتيحها هذا الاتفاق خاصة في

جانبه الاقتصادي متجاوزة بذلك التحديات التي قد تواجهها سواء تعلق الأمر بالجوانب الاقتصادية الكلية أو بالقدرات التنافسية المؤسسية، كما تجدر الإشارة إلا ان انضمام الجزائر إلى هذه الاتفاقية يقودها إلى تحمل العديد من الآثار خاصة ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي.

المبحث الثالث: أثر الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري

إن تحليل الآثار المنتظرة من الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري يرتكز على مجموعة كبيرة من المعطيات التي ستحدد نوعية وحجم هذا التأثير، ذلك على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، كما انه يعتمد في استهلاكه من البترول والغاز على ما يستورده من العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، فمن المنتظر ان يؤدي دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التطبيق إلى التخفيف من الحواجز والعراقيل الجمركية ما بين الطرفين بشكل يدعم اكثر فأكثر التعامل بينهما.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم التأثيرات المرتقبة من اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري، والتي قد تشتمل على جوانب إيجابية وأخرى سلبية، وذلك انطلاقا من دراسة المطالب التالية:

- المطلب الأول: الآثار المرتقبة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية؛
- المطلب الثاني: الآثار المرتقبة على المستوى القطاعي.

المطلب الأول: الآثار المرتقبة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية

تظهر الآثار المتوقعة على موارد الموازنة العامة كتأثيرات مباشرة لعملية التفكيك الجمركي على إثر دخول اتفاق الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ، وذلك بسبب المكانة الهامة التي تحتلها الرسوم الجمركية ضمن إيرادات الخزينة العمومية، حيث تمثل هذه الرسوم ما مقداره 10% من إيرادات الخزينة، أي ما يعادل 2.9 %من الناتج المحلي الإجمالي، فهي بذلك تمثل موردا جبائيا تتجاوز أهميته المصادر الأخرى.

فالتخلي عن الحماية الجمركية على الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة المبرم سيؤدي إلى خسارة مالية معتبرة في إيرادات الميزانية، ويعود إلى سببين هما:

- حصة الإيرادات المرتكزة على المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح العالية.

- الحصة العالية من مبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي (تفوق نسبة 60%) حيث قدرت هذه الخسارة بحوالي مليار دولار سنويا (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) أي ما يعادل 5.4% من إيرادات الخزينة و1.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (35): حساب الخسارة الجبائية

	الجزائر
الحقوق والرسوم على الواردات % من إيرادات الخزينة	10.2
% من الناتج المحلي الإجمالي	2.9
الواردات التي تعرضت للتدمير % من الواردات الإجمالية	53.2
الخسارة الجبائية:	
% من إيرادات الخزينة	5.4
% من الناتج المحلي الإجمالي	1.5

المصدر: عبد القادر دربال – بلقاسم زايري ، تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 01، 2002، ص: 21.

وتعد هذه الخسارة مؤشرا هاما حول التوترات التي يتوقع حدوثها على إثر دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وليس هناك إمكانية لتعويض هذه الخسارة في الموارد عن طريق التخفيض في النفقات لأهمية الاحتياجات في الهياكل القاعدية والنفقات الإضافية من اجل تمويل آثار التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية المتزايدة.

أما فيما يخص الآثار الايجابية المتوقعة فتتمثل في انخفاض الأسعار في السوق المحلية، وبالتالي سيرتفع الاستهلاك، في حين تشهد المكونات الصناعية المستوردة انخفاضا في الأسعار بما يمكن من تحقيق سعر تنافسي للمنتج المحلي في السوق الوطنية والدولية، مما يؤدي إلى ارتفاع في الإيرادات الجبائية المتأتية من زيادة أرباح مداخيل المستثمرين المحليين.

ويمكن الحصول على الموارد المالية اللازمة للتخفيف من حجم الخسائر الناجمة عن التفكيك الجمركي من خلال:

- الاسراع في إصلاح النظام الجبائي وتحسين عملية التحصيل وعصرنة الإدارة الجبائية.
- تحفيز الاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية باعتبارها موردا لتمويل الميزانية.

- إصلاح النظام المالي مما يساهم في الرفع في الادخـــار المحلـــي وتســـهيل تمويـــل المؤسسات.
- التطبيق الموسع للرسم على القيمة المضافة.

المطلب الثاني: التأثيرات المرتقبة على المستوى القطاعي

من المرتقب أن يكون لاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر أثـــارا عديـــدة تنعكس على كافة القطاعات الاقتصادية سواء بشكل ايجابي أو سلبي، وسيتم دراســـة ذلـــك بالتركيز على اهم هذه القطاعات وفق العناصر الموالية:

I. التأثيرات المرتقبة على بنية التجارة الخارجية؛
II. التأثيرات المرتقبة على القطاع المالي؛
III. التأثيرات المرتقبة على القطاع الصناعي.

I- التأثيرات المرتقبة على بنية التجارة الخارجية

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر إذ يساهم بأكثر من 60% من التجارة الخارجية الجزائرية، ومن الطبيعي أن تتأثر علاقات التجارة الخارجية للجزائر على إثر تطبيق اتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي، ولتوضيح هذه الانعكاسات ســـيتم عرض العناصر الموالية:

1. التأثيرات المرتقبة في مجال تجارة السلع؛
2. التأثيرات المرتقبة في مجال تجارة الخدمات.

I-1- التأثيرات المرتقبة في مجال تجارة السلع

لقد توسعت العلاقات التجارية المتعددة الأطراف في مجال تجـــارة الســـلع لتشـــمل مجالات عديدة، منها التجارة في السلع الصناعية، السلع الزراعية...، ومن أجل معرفة الآثار المتوقعة للشراكة في هذا المجال سنتناول العناصر الآتية:

1. الآثار المتعلقة بالصادرات؛
2. الآثار المتعلقة بالواردات.

I-1-1 الآثار المتعلقة بالصادرات

إن الاقتصاد الجزائري يمر بمرحلة إعادة الهيكلة، ونظرا لكون هذه العملية تراكمية وتتطلب فترة زمنية طويلة، لا يمكن توقع آثارا واضحة لاتفاق الشراكة على تركيبة وطبيعة الصادرات الجزائرية في المدى القصير، وبالتالي تبقى الموارد الطاقوية الأولية هي التي تشكل النسبة الكبرى من حصيلة الصادرات الجزائرية كما هي مبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (36): تطور الصادرات الجزائرية

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي الصادرات	8.9	10.3	13.2	13.8	10.1	12.3	22	22.4
صادرات المحروقات	8.6	9.7	12.7	13.21	9.8	11.9	21	22
باقي الصادرات	0.28	0.53	0.57	0.64	0.37	0.41	0.62	0.40

المصدر: صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 01، 2002، ص: 52.

نلاحظ أن حصة المحروقات استأثرت نسبة تتراوح بين 97% إلى 98% في سنة 2000 من إجمالي صادرات السلع والخدمات، وهي تزيد عن 98% ضمن إجمالي صادرات السلع[1]، وهذا يعني بأن الجزائر لا تستفيد من خلال توقيعها لاتفاق الشراكة من المزايا التي يتيحها الإنتاج التجاري أمام السلع والخدمات بسبب محدودية وضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 1.8% من إجمالي صادرات السلع، هذه الصادرات التي يتوقع أن تواجه صعوبات عديدة متعلقة بالمواصفات القياسية، معايير الصحة والسلامة ومواعيد دخول السلعة... مما سيجعلها في موقف تنافسي ضعيف امام مثيلاتها الأوروبية.

وبالنظر إلى بعض التوقعات المتعلقة بالعشرية الأخيرة، والتي تؤكد إنخفاض أسعار البترول إلى أقل من 20 دولار للبرميل، وأيضا الإنتاج المستقبلي للعراق ومنطقة بحر قزوين[2]، فإن التأثيرات السلبية ستزداد حدة مما يؤدي إلى المزيد من الاستنزاف لهذه

[1] صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 01، 2002، ص: 52.

[2] نفس المرجع، ص: 53.

الثروات الطاقوية من أجل الحفاظ على إيرادات للصادرات عند المستويات التي تؤمن سداد الديون وتغطية الواردات الأساسية، وهذا الوضع يستدعي ضرورة وضع إستراتيجية لتنمية بدائل للصادرات تمكن الاقتصاد الجزائري من تعظيم مكاسب توقيع اتفاق الشراكة.

I-1-2 الآثار المتعلقة بالواردات

إن لاتفاق الشراكة أثرين مزدوجين على الواردات هما:[1]

- الآثار المتعلقة بتدفق الواردات؛
- الآثار المتعلقة بإرتفاع أسعار بعض الواردات.

فالتفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على الصادرات الصناعية الأوروبية إلى الجزائر واستبعاد كل التقييدات الكمية إزاءها سيؤدي حتما إلى دخول المزيد من المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية، وهو ما يعقد الأمر أمام الصناعة الجزائرية التي ظلت تشتغل بأقل من نصف طاقتها وبأجهزة متقادمة ومستوى انتاجية ضعيف، مقدمة بذلك منتجات تتسم بالرداءة وبارتفاع التكاليف رغم استفادتها من تقييم مبالغ فيه لمعدل الصرف، وحماية جمركية وغير جمركية مكنتها من احتكار السوق المحلية لمدة طويلة.[2]

وباعتبار ان الواردات الجزائرية تتشكل أساسا من السلع الغذائية فقد تصل نسبتها إلى الثلث أي حوالي 03 مليار دولار، واتفاق الشراكة يقضي بالتحرير التدرجي لهذه السلع، ويتطلب ذلك رفع دول الاتحاد الأوروبي دعمها للمنتوجات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وستتحمل معظم البلدان المستوردة للغذاء بما فيها الجزائر خسارة سنوية كبيرة.

I-2 التأثيرات المرتقبة في مجال تجارة الخدمات

شهدت التجارة العالمية تركيزا خاصا على تجارة السلع بسبب وزنها في بنية الصادرات والواردات العالمية من جهة، وبسبب وزنها في بنية الناتج الوطني الخام لكل دولة وفي القيمة المضافة لديها. إلا أنه وبعد السبعينات في هذا القرن لوحظ تراجع واضح لبنية السلع في التجارة العالمية لصالح بنية الخدمات، هذه الأخيرة التي باتت ذات قيمة متزايدة في

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص: 54.

[2] عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، السداسي الثاني، 2004، ص: 63.

بنية الناتج الوطني الخام للدول الصناعية، فخلال الفترة الممتدة بين العامين 1982-1992 تطورت الزيادة في التجارة العالمية من الخدمات بنسبة 9.5%، بينما تطورت الزيادة في تجارة السلع بنسبة 7.1% خلال نفس الفترة على عكس المرحلة التي سبقت الثمانينات، وعلى العموم فلقد بلغت الصادرات العالمية من الخدمات سنة 1995 قيمة 1000 مليار دولار، بينما صادرات السلع بلغت 5000 مليار دولار.[1]

وقد تشمل هذه الخدمات الأنواع الآتية: خدمات المواصلات، السياحة والأسفار، البنوك، التوزيع، الإشهار، الدراسات الفنية، الاستثمار والانتاج، التأمين بأنواعه والخدمات المهنية والمعلوماتية، أي أن هناك خدمات قابلة لعبور الحدود مثل التحويلات من العمالة بالخارج وبرامج الكمبيوتر والخدمات البنكية، وهناك خدمات ذات طابع استهلاكي قومي محلي مثل الخدمات الفندقية والسياحية، كما أنه هناك خدمات مغروسة في البلد مثل فروع البنوك العالمية والمؤسسات الخدماتية الدولية (مكاتب الاستشارة والدراسات)، وأخيرا هناك خدمات ذات طبيعة بشرية فكرية مثل الكفاءات ورجال الخبرة.

وفي ظل التحرير التدريجي لقطاع الخدمات في إطار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية -لا يزال محل التفاوض- يطرح السؤال الموالي نفسه: ما هي آثار اتفاق الشراكة على تجارة الخدمات في الجزائر؟

والإجابة على التساؤل المطروح تدفعنا إلى التطرق أولا إلى قيمة ووزن الخدمات في الاقتصاد الجزائري ثم تعداد الآثار المرتقبة على هذا القطاع على إثر البدء في تحرير هذا القطاع.

يتميز قطاع الخدمات في الجزائر بالضعف والهشاشة، نتيجة ما يعانيه الميزان التجاري لهذا القطاع من العجز، فحسب أرقام وزارة المالية الجزائرية لسنة 1993 سجل الميزان التجاري الخدماتي عجزا بقيمة 780 مليار دولار، حيث بلغت الصادرات الخدماتية 393 مليار دولار، وبلغت وارداتها آنذاك 1173 مليار دولار. والجدول الآتي يبين وزن هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري وذلك مع مقارنة بسيطة مع جيراننا في المغرب العربي ومصر بمليارات الدولارات.

[1] بشير مصطفى، الشراكة الأوروجزائرية: أي موقع للجزائر في جانب تجارة الخدمات، الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الأوروجزائرية، جمعية المعرفة العلمية الثقافية، الجزائر، 06 جوان 2001، ص: 14.

جدول رقم (37): معطيات حول وزن قطاع الخدمات في الجزائر، المغرب، تونس ومصر

الوحدة: مليار دولار			
- وضعية الميزان التجاري الخدماتي			
الجزائر	المغرب	تونس	مصر
- 780	+ 843	+ 1080	+ 2830
- وضعية الصادرات الخدماتية			
الجزائر	المغرب	تونس	مصر
393	2379	2011	8197
- وضعية تحويلات العمالة من الخارج			
الجزائر	المغرب	تونس	مصر
269	2169	612	5664
- مداخيل السياحة			
الجزائر	المغرب	تونس	مصر
84	/	1200	1900
- مداخيل النقل الجوي			
الجزائر	المغرب	تونس	مصر
86	131	413	3160

المصدر: بشير مصطفى، الشراكة الأوروجزائرية: أي موقع للجزائر في جانب تجارة الخدمات، الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الأوروجزائرية، جمعية المعرفة العلمية الثقافية، الجزائر، 06 جوان 2001، ص: 16.

يتضح من الأرقام السابقة أن وضعية الانتاج والتصدير للخدمات في الاقتصاد الوطني جد متدهورة، حيث تهيئ هشاشة الظروف الخدماتية الوطنية -في ظل اتفاق الشراكة- الجو المناسب لتحويل المزيد من الفائض التجاري والناجم عن الاستهلاك في الخدمات التجارية المختلفة نحو الدول الموردة بما يعيق تطور القطاعات الخدماتية المحلية لاسيما الناشئة والخاصة منها (القطاع الخاص) في مجال النقل، السياحة والبنوك...

فعلى المدى القصير والمتوسط ستخضع السوق الوطنية -على إثر التحرير التدريجي للخدمات- إلى منافسة شديدة وضغوطات من الشركات الأجنبية مما لا يسمح برفع الصادرات الخدماتية بسبب ضعف مزاياها التنافسية وضعف إنتاجها كما ونوعا في بنية الصادرات، وتشهد بذلك الجزائر مزيدا من تفاقم عجز الميزان التجاري الخدماتي مما سيؤثر سلبا على الميزان التجاري ككل.

أما على المدى البعيد، فعلى الجزائر استغلال اتفاق الشراكة في هذا المجال ومحاولة جعل آثاره إيجابية بالدرجة الأولى من خلال القيام بما يلي:[1]

أ. استغلال واردات الخدمات في إطار إستراتيجية مدروسة الغرض، منها خدمة صادرات السلع في القطاعات ذات القدرة التنافسية المناسبة ولاسيما السلع خارج المحروقات، مثل استغلال التحكم الأجنبي في تكاليف الخدمات البنكية والسياحية قصد الرفع من القدرة التنافسية للقطاعات المتعلقة بها.

ب. ادماج القطاع الخاص المهيأ للمنافسة الدولية في شبكات التسويق العالمية سواء على مستوى السلع او الخدمات.

ج. تشخيص ناجح لآفاق الموارد البشرية الخدماتية في البلد ومحاولة الحصول على مزايا تنافسية أفضل تسمح في إطار معايير دولية من الاقتراب من المعدل العالمي للتكاليف في قطاع الخدمات على المدى البعيد.

د. مراجعة الإجراءات التشريعية والإدارية وإتباع طريقة الإصلاحات في قطاع الخدمات على قدم المساواة مع الإصلاحات في قطاع الصناعة.

ه. الاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرة لاسيما في قطاع المعلوماتية.

و. الاستفادة من الشريك الأوروبي في دعم التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة.

فعلى صعيد المعاملات الخارجية (السلعية، الخدمية) فإن اتفاق الشراكة لا يقدم شيئا إضافيا للمنتجات الجزائرية، بل على العكس فالأوضاع الجديدة في أوروبا والظروف التي خلقتها جولة الأوروجواي ستزيد من تعقيد الأمور أمام المنتجات الجزائرية التي ستجد نفسها في مواجهة منتجات دول أوروبا الوسطى والشرقية التي انضمت مؤخرا إلى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى منتجات بقية دول العالم.

II- التأثيرات المرتقبة على القطاع المالي

إن أفاق العلاقات المالية ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المكثفة ستطرح مسألة الارتباط النقدي. فبالنسبة للدول التي قامت بربط عملاتها بسلة من عملات أوروبية (تونس، المغرب) فإن الأورو سيصبح حتما العملة المرجعية، أما الدول الأخرى فستكون من

[1] بشير مصطفى، مرجع سابق، ص: 17.

مصلحتها أن تتبنى هذا النوع من الارتباط أو الارتباط بسلة من العملات يكون فيها وزن الأورو قويا.

وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى دراسة الآثار المتوقعة على القطاع المالي من خلال التعرض للعناصر الموالية:

1. التأثيرات المرتقبة على النظام البنكي والمصرفي؛
2. التأثيرات المرتقبة على احتياطي النقدي؛
3. التأثيرات المرتقبة على المديونية الخارجية.

II-1- التأثيرات المرتقبة على النظام البنكي والمصرفي

قبل الحديث عن تأثير الشراكة الأورومتوسطية عن النظام المصرفي الجزائري لا بد من التعرف في مرحلة أولى على واقع هذا النظام، حيث لا يزال القطاع البنكي العمومي يمارس احتكارا شبه كلي على نشاطات الوساطة والخدمات المصرفية المرتبطة بالتجارة الخارجية، بالإضافة إلى عجزه عن التكيف مع شروط ومتطلبات اقتصاد السوق، خصوصا أن أصوله لا تزال تحتوي على مئات الملايير من الدينارات من ديون غير مضمونة التسديد.

وباعتبار أن الاتحاد الأوروبي أول شريك تجاري للجزائر، يتوقع أن ترتفع حجم استثماراته بها بعد تطبيق اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، خاصة بعد التعامل الفعلي بالوحدة النقدية الأوروبية (الأورو)، مما سينعكس إيجابا من خلال تبسيط الصفقات والعقود والعمليات الخاصة بالعملة الصعبة والمرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات مع دول الإتحاد الأوروبي وذلك بدلا من اللجوء إلى الدفع بـ 15 عملة مختلفة، فالبنوك الرئيسية الجزائرية ستقوم بإعداد الفواتير بعملة واحدة، وبالتالي فإن مثل هذا التبسيط يمكن أن يطور مهلة إتمام أو انجاز العمليات المرتبطة بالصفقات والعقود، حيث تم إقرار نظام تحويل الصرف من وإلى منطقة الأورو بسرعة، وبالتالي يتم تخفيض التكاليف الذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار زيادة تنافسية المؤسسات.[1]

[1] بلقاسم زايري ، انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، 21-22 ماي 2002، ص: 05.

كما أن حالة التغيير في عملة تسوية التجارة الخارجية وتحولها نحو الأورو سيؤثر على نوعية الاحتياطات لدى بنك الجزائر والبنوك الأخرى لصالح هذه العملة وبالتالي سيزداد الطلب عليها.

وعلى هذا الأساس على البنوك الجزائرية الاستعداد ومن الآن إلى إعادة هيكلة حساباتها، بما يقلل من الحسابات لديها من 15 عملة أوروبية إلى عملة واحدة وذلك قبل إنشاء منطقة التبادل الحر المتفق عليها، والتي ستؤدي بالضرورة إلى زيادة المعاملات الجزائرية الأوروبية وبالتالي بروز الأورو بشكل كبير.

فالبنوك الجزائرية مطالبة بضرورة الإسراع في ضخ أموال لإعداد برامج تدريبية للكوادر العاملة فيها لتكون مؤهلة للتعامل والتكيف مع التغيرات الحاصلة إثر تطبيق اتفاقية الشراكة وبروز الأورو كعملة اوروبية موحدة.

II-2- التأثيرات المرتقبة على الإحتياطي النقدي

يتشكل الاحتياطي النقدي للجزائر بالأساس من الدولار الأمريكي، ويعتبر هذا الوضع طبيعيا نظرا لإن تكوين احتياطي الصرف يتأثر عادة بتوجيه التيارات التجارية وبالعملة التي يحرر بها الدين الخارجي، وكذلك بطبيعة أنظمة الصرف. فإيرادات الجزائر بالعملة الصعبة تمثل 95% بالدولار الأمريكي، إذ أي انخفاض في سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح.

والجزائر تعتمد على احتياطات صرف مكونة من عدة عملات أهمها الدولار حسب ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (38): احتياطات الصرف الأجنبي (حسب بنك الجزائر سنة 1996)

طبيعة العملات	النسبة المئوية %
عملات دول الاتحاد الأوربي	20
الدولار الأمريكي	64
الين الياباني	06
عملات أخرى	10

المصدر: بلقاسم زايري ، انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، 21-22 ماي 2002، ص: 05.

ولكن من المنتظر أن يتم تغيير بنية احتياطي الصرف الجزائري لحساب الأورو خاصة وأن المبادلات مع الاتحاد الأوروبي ستتجه للتزايد والتكثف مع إنشاء منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية.

فإذا ما استعمل الأورو كأساس وكمحك لبلورة السياسة النقدية، فهذا يساهم في تقوية وزنه النسبي ضمن مكونات احتياطي الصرف[1]. فإذا افترضنا أن الجزائر تقرر فوترة صادراتها من المحروقات بالأورو، وكون سعر هذه المواد في السوق الدولية لا يزال يحدد بالدولار الأمريكي فإننا سنخلق بالتالي سوقا خاصة بنا للمحروقات، مع إمكانية حصول خسارة كبيرة في حال عدم نجاح الأورو في فرض نفسه كعملة مهيمنة في نظام الدفع الدولي وتحديد أسعار المواد الأولية، زيادة على ذلك قد تجد الجزائر نفسها أكثر اندماجا وتبعية للسوق الأوروبية دون أي تأثير إيجابي على بنية الصادرات.

على المدى القصير لن يكون للأورو تأثيرا في سعر صرف العملة الجزائرية، وأي تعامل تقوم به الجزائر مع الاتحاد الأوروبي يمكنها أخذ جزء من احتياطاتها المسعرة بالدولار وتحويلها فقط إلى الأورو دون اعتماده كوحدة دفع، حيث يجب التأكد من مدى قدرة الأورو على فرض نفسه في الأسواق المالية والنقدية الدولية، خصوصا قدرته على تقليص تذبذب سعر الصرف الدولي قبل ان يصل إلى مرحلة تجعله يحتل مكان نظام الدفع الدولاري وينافس الدولار الذي يلعب دورا أساسيا في هذا المجال.[2]

ويرتكز تدبير الممتلكات من العملة الصعبة على الأولويات المعطاة لمقاييس الأمن من أجل تقييم مخاطر الصرف، القرض والتسديد، مع الحرص على إيجاد سيولة ملائمة تمكن من تغطية الحاجيات من عملات التسديد من جهة والحصول على مردودية مواتية من جهة ثانية.

فالبحث المستمر على توازن على مستوى العملات وأدوات التوظيف والمواعيد والمجالات قد يملي إن صح التعبير السلوك المتعين إتباعه من طرف البنوك المركزية الأوروبية، ففي الماضي القريب تقلصت مخاطر الصرف الناجمة عن تموجات عملات

[1] فارس ثابت بن جرادي، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2000، ص: 192.

[2] بلقاسم زايري ، مرجع سابق، ص: 05.

التوظيف المعتمدة من طرف الدول المغاربية بواسطة مقاصة العملات الأوروبية فيما بينها وذلك بفضل آلية معدل تسعير العملات المغاربية، فمع إدخال الأورو سيكون على البنوك المركزية إجراء توظيفاتها بالأورو كإحلال محل العملات المشاركة وسينجم عن هذا التغيير في تكوين الممتلكات والتوظيفات بالعملة الصعبة تقليص أكبر لمخاطر سعر الصرف على هذه الاستثمارات، كما انه سيبسط من ثمة سياسة تدبيرها.[1]

فالملاحظ ان معظم الاحتياطي الجزائري مقوم بالدولار رغم أن اكثر من 60% من تجارة الجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي، ففي الوقت الحالي ليست هناك أية مشكلة في تقويم الاحتياطي بالدولار وذلك لأن تجارة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي تقوم به (الدولار) كسائر دول العالم، ولكن مع بداية تسعير دول الاتحاد لصادراتها وارداتها بالأورو ستكون الجزائر بحاجة إلى هذا الأخير لتسوية قيمة وارداتها من الاتحاد الأوروبي خاصة بعد الدخول الفعلي في تطبيق اتفاق الشراكة.

ومن ثمة سيكون على بنك الجزائر توزيع احتياطاته بين الدولار، الأورو والين حسب توزيع التجارة الخارجية الجزائرية، والذي قد لا يكون في صالح الجزائر نتيجة التذبذبات التي قد تحدث، ليكون ذلك دافعا للسلطات النقدية إلى ربط الدينار بسلة من العملات حسب نسب توزيع التجارة وتوزيع الاحتياطات لدى بنك الجزائر مع مراعاة تكثف المبادلات التجارية بالأورو، نتيجة تجسيد اتفاقية الشراكة وإنشاء منطقة التبادل الحر تجدر الإشارة إلى ان تنويع الاحتياطي مع توجه تفضيلي للأورو سيقلل من مخاطر الصرف المتأتية من تقلبات العملات وأسعار صرفها إذا ما أثبت الأورو استقراره وجدارته كعملة دولية.

II-3- التأثيرات المرتقبة على المديونية الخارجية

توضح المعطيات المتوفرة في الجدول الموالي المديونية الخارجية الجزائرية على المدى المتوسط والطويل مشكلة من عملات مختلفة.

[1] فارس ثابت بن جرادي، مرجع سابق، ص: 193.

جدول رقم (39): توزيع الديون متوسطة وطويلة الأجل حسب العملات إلى غاية 2004/12/31

الوحدة:(%)

العملة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدولار الأمريكي	51.3	47.2	42.1	44.8	42.2	42.1	42.5	43.9	42.0	39.0	39.0
الأورو	–	–	–	–	–	–	–	–	30.0	35.0	39.9
الفرنك الفرنسي	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1	12.9	11.8	10.6	–	–	–
الين الياباني	15.6	13.6	12.7	11.5	12.2	13.4	12.6	11.8	12.0	12.0	10.6
المارك الألماني	6.8	6.5	6.4	6.2	6.3	5.6	5.2	4.9	–	–	–
عملات مختلفة	11.0	16.4	22.9	22.8	25.2	26.3	27.9	28.8	16.0	14.0	10.5

المصدر: بنك الجزائر على الموقع: www.bank-of-algeria.dz

فالدولار يحدد الحجم الحقيقي لمديونيتنا الخارجية خصوصا وان مصدرها الأساسي هو الواردات الناتجة عن الصادرات وبالتالي فهي غير مكلفة من حيث نسب الفائدة وإذا تم توظيفها يمكن ان نجني منها نسب فائدة صافية أعلى من العملات الأخرى المتحصل عليها بواسطة الاقتراض.

فقد عرفت الجزائر منذ سنة 1990 ارتفاعا في نسبة خدمة الدين التي ما فتئت تتفاقم إلى ان وصلت إلى 82.2% سنة 1993، مما انعكس سلبيا على النشاط الاقتصادي الداخلي، حيث جعل جزء كبير من ثمار جهود التنمية لتغطية اعباء الدين في ظل سيطرة الدولار الأمريكي على بنيتها حيث تراوحت حصته ما بين 42% و51% للفترة 1994-2001، حيث يعتبر الدولار عملة كثيرة التقلب وهذا ما يؤدي إلى زيادة أعباء تسيير المديونية ضمنيا، وبعد الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي و إعادة الجدولة للديون أصبحت السلطات الجزائرية جد حذرة في لجوؤها إلى الاقتراض الأجنبي ورأت في الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية بدائل بالإمكان استخدامها للوفاء باحتياجات الاقتصاد الوطني.

ونشير إلى أن الدول الأوروبية تعتبر من أهم الدول الدائنة والمتعاملة مع الجزائر خاصة على إثر تطبيق اتفاق الشراكة الذي سيكون له حتما تأثيرا على المديونية الخارجية

لها، فهناك مفارقة بين الإيرادات الناتجة عن التصدير والتي أغلبها دولارات والمديونية بالعملات الأوروبية التي سوف تحول كمية منها إلى الأورو، هذا يؤدي إلى عدم اليقين حول القيمة الفعلية لخدمة الديون وإمكانية إرتفاع المديونية، وذلك ناتج عن تقلبات سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية والأورو مستقبلا، حيث سوف تنخفض لأننا بحاجة إلى دولار أقل لدفعها، اما إذا انخفض معدل سعر صرف الدولار مقابل الأورو فإن قيمة المديونية سترتفع.

فسعر صرف الدولار/الأورو له أثر معتبر على المديونية الخارجية للجزائر لذا لا ينبغي مراقبته، فقيام الوحدة النقدية الأوروبية وما ستخلقه من سوق مالية عالمية جديدة سيوفر فرصة جديدة لهذه البلدان للقضاء على حالة عدم التطابق بين الميزان التجاري وديونها الخارجية، فأي زيادة في قيمة الأورو ستفيد البلدان التي تربط عملاتها به لن ذلك سيقلل من التكلفة التي تتحملها بالعملة المحلية لقاء خدمة الديون المقومة بالدولار والعكس صحيح، وعليه يمكن القول بأن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ستؤثر لا محالة على المديونية الخارجية للجزائر، هذا ما تؤكده معطيات الجدول السابق، حيث انطلاقا من سنة 2002 أصبحت مديونية الجزائر بالأورو تنافس الدولار، فقد سجلت ارتفاعا مستمرا من سنة إلى أخرى لتصل سنة 2004 إلى نسبة39.0 مقابل 39.9 بالدولار.

بعد استعراض اهم الآثار المتوقعة للشراكة الأورومتوسطية على القطاع المالي الجزائري تبين لنا ان الأثر سيتطور عبر الزمن مما يستدعي من السلطات النقدية الجزائرية ضرورة الاستعداد والتكيف مع التطورات التي قد تحدث في هذا المجال، كما تجدر الاشارة إلى ان التعاون المالي والتقني الأوروبي يمكن أن يشجع في إطار اتفاقية الشراكة هذا المجال من أجل تصور ووضع حيز التطبيق إصلاحات حسب احتياجات وإمكانيات الجزائر.

III- التأثيرات المتوقعة على القطاع الصناعي

إن إقامة منطقة تبادل حر يترجم الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التوازنات التجارية من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة من الجيل الجديد، مما يؤدي إلى وضع تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق،

أي أن هذا الانفتاح سيكون لصالح فتح السوق الجزائرية امام السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد الجزائري من العديد من المشاكل والاختلالات الهيكلية مع انخفاض رهيب في مستوى تنافسية المنتجات الوطنية امام نظيراتها الأوروبية، إضافة إلى الاعتماد على سياسة الاستيراد من الخارج وانعدام سياسة فعالة لترقية الصادرات خارج المحروقات مع ضعف شديد في القطاع الزراعي والسياحي الوطني.

من ناحية أخرى ستتضاعف المنافسة من خلال المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات الأوروبية بغية الدفاع عن حصصها السوقية، كما تسعى الجزائر إلى فتح تدريجي للسوق المحلية أمام السلع الصناعية الأوروبية على اساس المعاملة بالمثل بما سيرفع من إمكانيات دخول هذه السلع إلى السوق الوطنية، هذا التوسع سيخص القطاعات التي تكون فيها حصة الواردات محدودة أو معدل الحماية الجمركية عاليا أو التي يتجه فيها المعدل إلى الانخفاض ويكون فيها مستوى التنافسية للصناعات المحلية ضعيفا.

إن نظام الانتاج الحالي لا يملك قدرة تنافسية عالية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية، كما ان حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق يمثل تحديا حقيقيا أمام الصناعة الجزائرية، ولكن الوضعية تختلف من نشاط إلى آخر وحسب درجة الانفتاح ومستوى الكفاءة في الأداء. فالصناعة هي القطاع الذي سيظهر فيه تأثير منطقة التبادل عند دخول الاتفاق حيز التطبيق، فأغلب السلع الصناعية هي الآن محمية وآثار نزع الحماية ستكون مختلفة من منتوج إلى آخر وحسب الأهمية النسبية للانتاج المحلي المعني بالحماية، كما ان الصعوبات التي يمكن إظهارها من الانخفاض الجمركي تقع في قطاعات السلع الوسيطية وسلع الاستهلاك وقطاع سلع التجهيز.

أما فيما يتعلق بموضوع حماية الإنتاج الوطني فقد تم تأطير أبعاده في إعلان برشلونة بمجموعة معايير تتعلق بما يلي:[1]

- اعتماد إجراءات في مجال الشهادات الفنية للمنتوجات كشهادة المنشأ، حماية الملكية وحقوقها، شهادات التقييس العالمي ISO وشروط المنافسة.

[1] بشير مصطفى، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني، الملتقى الاقتصادي الثامن: الجزائر والشراكة الأجنبية، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية ، الجزائر، 09-10 ماي 1999، ص: 16.

- تطوير السياسات المتعلقة بنظام اقتصاد السوق إضافة إلى سياسة الاندماج التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- تطوير الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع تحديث القطاع الخاص من الناحية التشريعية.

من خلال هذه العناصر الأساسية لوثيقة برشلونة يبرز التحدي الكبير الذي ستدخله الجزائر من أجل ضمان موقع جيد وإيجابي بالنسبة لمصالحها داخل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، بما يعني العمل على تحسين الانتاج الوطني ورفع قدرته التنافسية تبعا للمقاييس الدولية، بما يضمن المنتج الوطني التكيف مع نظيره الأوروبي من جهة والعالمي من جهة اخرى، هذا من ناحية اما من الناحية المقابلة تظهر ضرورة العمل على تكييف المنظومة الجبائية والجمركية مع الاجراءات الجديدة المتعلقة بالتحليل التجاري، إصلاح السياسة التجارية، ميكانيزمات الأسعار، مع إعادة برمجة وظيفة الدولة مع متطلبات إقتصاد السوق بما يساهم في تقليص جميع القيود الجمركية وغير الجمركية أمام المنتجات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي ويعمل على زيادة تدفقات البضائع، الخدمات ورؤوس الأموال.

أما على صعيد تحديث القطاع الخاص وتشجيعه يظهر التناقض بين الطرفين، ففي الوقت الذي يتم فيه تشجيع القطاع الخاص بمنح تخفيضات وإعفاءات جمركية مباشرة أو في إطار وكالة دعم وترقية الاستثمار APSI والتي تصل أحيانا إلى 33% من إجمالي الرسوم الجمركية، وهو الأمر الذي يحرم خزينة الدولة من مبالغ مالية هامة لو كان توجيهها إلى عملية التنمية لكان ذلك أجدى من الناحية الاقتصادية، كما يتوقع أن يؤدي العجز التمويلي إلى صعوبة تطوير الهياكل القاعدية المطلوبة ماعدا في إطار الإعانات المالية بالعملة الصعبة التي تقدمها دول الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا، إضافة إلى المساعدات المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار.

ويتم الوصول بالإنتاج الوطني إلى مستوى التنافسية في السوق الوطنية من خلال العمل على اختبار قدراته التنافسية على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي، ومن ثمة العمل على تحديث القطاعات المهيأة كما ونوعا للمنافسة من حيث إسهامها في تلبية الطلب الكلي أي قدرتها على توفير العرض المناسب.

وتبقى مسألة حماية الإنتاج الوطني مرهونة بالقدرة التفاوضية للجزائر ضمن الفضاء التجاري الأورومتوسطي وكذلك بالمستوى الكمي والفني للإنتاج الوطني وكذلك التحكم في تكاليف الإنتاج وهو ما يعني التأثير في الاقتصاد الوطني ككل، بمختلف جوانب سياسته التجارية، المالية، الجبائية وكذلك الإدارية.

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12سنة كحد أقصى بدءا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ومن الواضح والجلي لأي باحث في مجال الشراكة عدم التكافؤ الاقتصادي في جميع النواحي بين الطرفين،مما سينعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري بدرجة أولى،حيث من المنتظر أن يؤدي ذلك إلى انخفاض كبير في الإيرادات الجبائية التي تعد موردا هاما ضمن إيرادات الخزينة، إضافة إلى تزايد العجز التجاري بسبب زيادة الواردات دون زيادة مماثلة في الصادرات الصناعية هذا فيما يخص جانب التجارة الخارجية، أما بالنسبة للقطاع المالي فالأثر موجود لا محالة، إيجابيا أحيانا وسلبيا في أحيانا أخرى ويظل المشكل الأساسي المطروح يكمن في مصير الصناعة الجزائرية، هذه الأخيرة التي يسعى الطرفان من أجل رفع قدرتها التنافسية العالمية، وذلك من خلال إعادة تأهيلها للتكيف مع الظروف الراهنة.

خاتمة الفصـــل الثانـــي

لم تكن الجزائر سباقة كغيرها من دول المغرب العربي إلى التوقيـــع علـــى اتفـــاق الانتساب، قد يكون ذلك بسبب سيطرة الذهنية الاشتراكية على نظـــام الحكـــم فيهـــا، إلا ان تسارع التحولات العالمية خاصة منها تزايد التكتلات الإقليمية دفع السلطات إلـــى ضـــرورة توطيد علاقاتها مع إحدى هذه التكتلات وهو الاتحاد الأوروبي، حيـــث توقفـــت العلاقـــات الأوروجزائرية عند العديد من المحطات التاريخية لعل أهمها التوقيع على اتفاق التعاون سنة 1976، ليتدعم ذلك أكثر من خلال انضمامها لمشروع الشراكة بعد مرحلة من المفاوضـــات تخللتها جولات عديدة وصل عددها إلى 17 جولة، وكان ذلك في 22 أفريل 2002 بفلنسيا، وقد شكل هذا الاتفاق تحولا جذريا في مسار خروج الجزائر من بوتقة العزلة التـــي كانـــت تعانيها.

فالدارس لمضمون هذه الشراكة يلاحظ أنه لا يختلف على ما تم إبرامه مع باقي الدول على الرغم من خصوصية اقتصاد الجزائر، مما يدل على ان الاتحاد الأوروبي يملك نموذجا واحدا يسقطه على كل الدول المشاركة في هذا المشروع.

ونتيجة لعدم التكافؤ الاقتصادي بين الطرفين، من المتوقع ان يكـــون لهـــذا الاتفـــاق انعكاسات بالغة الأهمية على الاقتصاد الجزائري لعل أبرزها انخفاض في مستوى الإيرادات الجمركية وبالتالي تراجع إيرادات الخزينة، إضافة إلى تزايد العجز التجاري، كما قد يحمـــل هذا الاتفاق في طياته آثارا إيجابية كنقل التكنولوجيا وتأهيل الموارد البشرية وتنمية مختلـــف القطاعات... لكن يظل المشكل الأساسي المطروح كامنا في مصير الصناعة الجزائرية، هذه الأخيرة التي تسعى الجزائر جاهدة إلى رفع قدراتها التنافسية العالمية من خلال إعادة تأهيلها كحتمية لمواكبة التغيرات المستمرة التي يشهدها الاقتصاد الوطني والعالمي.

الفصل الثالث : إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- المبحث الأول: المراحل التاريخية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية والإصلاحات المواكبة.
- المبحث الثاني: إعادة تأهيل المؤسسات كمرحلة من الإصلاحات.
- المبحث الثالث: أثر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على دعم عملية إعادة التأهيل.

الفصل الثالث: إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تمهيـــــد

في ظل التحولات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر على غـرار بـاقي دول العـالم، خاصة بعد المصادقة على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما سينجر عنه من أثار بالغة على مستوى مؤسساتنا الاقتصادية، فإن هذه الأخيرة مدعوة لتلعب الدور المحرك في وتيرة التنمية ومواكبة هذه التحولات للرفع من مستواها التنافسي في الأسواق المحلية والدولية.

وقد خضعت هذه المؤسسات إلى جملة من الإصلاحات عبر مراحل عديـدة جعلتهـا تقفز من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، واجدة نفسها في مستوى من التنافسية لا يسـمح لها بالوقوف والصمود أمام مثيلاتها من الدول الأجنبية، الأمر الذي دفـع بالسـلطات إلـى التفكير في إعادة تأهيلها كمرحلة جديدة من مراحل الاصلاحات المتواصلة، وذلك من خلال تسطير برامج وطنية تهدف إلى تحسين كفاءة وتنافسية هذه المؤسسات وكذلك محيطها.

أما في مجال التعاون الدولي، فقد سعت الجزائر جاهدة إلى استغلال الفـرص التـي تتيحها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، خاصة في مجال ترقية المؤسسات الاقتصادية وتحسين وضعيتها الحالية وذلك من خلال الاتفاق على برامج دعم تقنية إضافة إلى الدعم المالي.

وفي سبيل دراسة وتوضيح المحطات الإصلاحية التي واكبت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وصولا إلى طرح فكرة إعادة تأهيلها ودور الاتحاد الأوروبي في إطار شراكته مع الجزائر في دعم هذه العملية بالنسبة للمؤسسة ومحيطها. تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحـث التالية:

- المبحث الأول: المراحل التاريخية للمؤسسة الاقتصـادية الجزائريـة والإصـلاحات المواكبة؛
- المبحث الثاني: إعادة تأهيل المؤسسات كمرحلة جديدة من الإصلاحات؛
- المبحث الثالث: أثر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على دعم عملية إعادة التأهيل.

المبحث الأول: المراحل التاريخية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية والإصلاحات المواكبة

شهدت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية منذ نشأتها إلى يومنا هذا العديد من التغيرات على مستوى وظيفتها، هيكلها التنظيمي، تسميتها، ... تخللتها جملة من الإصلاحات بكل ما تحمله من ايجابيات وسلبيات. ويمكن القول أن هذه الإصلاحات لم تكن وليدة الصدفة، بل هي نتيجة حتمية أوجبتها التحولات العالمية.

فاستعراض الواقع الحالي والأفق المستقبلية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية يستوجب علينا الرجوع إلى الحقبة التاريخية الماضية حتى نتمكن من تفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا.

وفي هذا الإطار سيتم التطرق للمطلبين الآتيين:

- المطلب الأول: تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه؛
- المطلب الثاني: الإصلاحات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه

في ظل الاقتصاد الموجه، مرت المؤسسة الجزائرية بالمراحل التالية:

I. مرحلة التسيير الذاتي؛
II. مرحلة الشركات الوطنية؛
III. مرحلة التسيير الاشتراكي؛
IV. مرحلة إعادة الهيكلة.

I- مرحلة التسيير الذاتي (1962-1965)

يشكل التسيير الذاتي تجربة مفروضة من الواقع والظروف التي ميزت الجزائر بعد الاستقلال، حيث وجدت هذه الأخيرة (الجزائر) نفسها في وضعية أقل ما يقال عنها أنها أزمة

متعددة الأوجه، شملت كل المستويات سواء اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او غيرها[1]، فقد قام المعمرون الأوروبيون بمغادرة الجزائر تاركين وراءهم المزارع والمؤسسات التي كانوا يديرونها وذلك بعد تخريبها وتعطيل الآلات وحرق المستندات والوثائق بهدف خلق مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة حديثا.

وأمام هذا الوضع المتأزم تحرك العمال الجزائريون بصورة تلقائية نحو المزارع والمؤسسات الشاغرة بهدف مواصلة الإنتاج وتسيير المؤسسات رغم المصاعب التي تعترضهم، مما أدى إلى تجسيد نمط جديد للتسيير يعرف "بالتسيير الذاتي"، هذا الأخير الذي تمت تزكيته من قبل القيادة السياسية آنذاك من خلال مرسوم 22 مارس 1962[2]، هذا الأخير تولد نتيجة انعكاسات الوضعية السائدة، كما منع تحويل ملكية ممتلكات المعمرين سواء كانت مؤسسات أو مزارع أو أموال أو عقارات، ... إلى الملكية الخاصة، وذلك حفاظا على الاقتصاد الوطني ككل وتكريسا للقطاع العمومي.[3]

وفي هذا الإطار أصدرت عدة قرارات تحدد الصيغة التنظيمية للمزارع والمؤسسات المسيرة ذاتيا والتي تمثلت في:[4]

- قرار 23 نوفمبر 1962 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرفية.
- قرار 18 مارس 1963 الخاص بحماية الأملاك السائبة من النهب.
- قرار 28 مارس 1963 الذي ينص على تأسيس الهيئات التالية: مجلس العمال، المجلس العام العمالي، لجنة التسيير، المدير.

وقد انحصرت القرارات السابقة في الوحدات الصغيرة الحجم، حيث أنه من بين 1586 مؤسسة كانت موجودة قبل الاستقلال تشغل 96000 عاملا لا يمس التسيير الذاتي سوى 345 مؤسسة تشغل 9500 عامل[5]، حيث بقيت الصناعات التحويلية بمؤسساتها الكبيرة

---

[1] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998، ص: 167.

[2] محمد بوهزة، الاصلاحات في المؤسسات العمومية الجزائرية: بين الطموح والواقع، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 03-07 أكتوبر 2004، ص: 02.

[3] نفس المرجع، ص: 02.

[4] لعلى بوكميش، التجربة الجزائرية في مجال إصلاح المؤسسات العمومية الاقتصادية، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة: واقع ورهانات، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، المكتبة الوطنية بالحامة، الجزائر، 11-12 جوان 2005، ص: 03.

[5] تيجاني بالرقي، المؤسسات العمومية بين إمكانات البقاء واحتمالات الخوصصة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، مرجع سابق، ص: 04.

الحجم بعيدة عن هذا النمط من التسيير، ويمكن القول أن التجربة الجزائرية في التسيير الذاتي لم تكن تطبيقا لإيديولوجية واضحة المعالم مسبقا بقدر ما كانت أمرا واقعيا أملته مجموعة من العوامل لعل أهما الخروج الجماعي والمكثف للعمال الأوروبيين وإخلاء المزارع والمؤسسات الانتاجية الجزائرية، إضافة إلى الوقوف الجاد في وجه أطماع البورجوازية الجزائرية التي نمت أثناء الثورة والتي سعت إلى الاستيلاء على الممتلكات الشاغرة، أما عن تسيير المؤسسات في إطار نظام التسيير الذاتي، فقد كان يتم بواسطة لجنة التسيير التي يقوم العمال بانتخابها، ثم يتم اختيار رئيسا لها من قبل أعضائها بطريقة ديمقراطية، وتتدخل الوزارة الوصية بتعيينها لمدير إلى جانب رئيس لجنة التسيير، هذا ما يشكل تناقضا جوهريا في مضمون التسيير الذاتي[1]، وذلك لوجود حالة من الازدواجية مكونة من مدير معين وهيئة منتخبة، هذا يعني أن التسيير الذاتي منظم على أساس تمثيل من القاعدة لكن بإرادة الدولة[2]، مما يدل على تكريس المركزية في التسيير لأن المدير هو المسيطر على لجنة التسيير. ولقد ظهرت صراعات عديدة داخل المؤسسات المسيرة ذاتيا، يمكن عرض الأسباب المؤدية إليها في النقاط التالية:[3]

- ظهور المدير كسلطة أقوى من سلطة مجلس العمال، مما أنجر عنه سوء الاتصال التنظيمي بين العمال والقاعدة.
- شعور العمال بالغبن نتيجة سوء أوضاعهم المعيشية.
- انخفاض الروح المعنوية للعمال وضعف أدائهم.
- فقدان الثقة في مبادئ التسيير الذاتي.
- إقصاء العمال من المشاركة في صنع القرار.
- افتقار المؤسسات للكفاءات البشرية ونقص الخبرة والتجربة العملية.

وكون المؤسسة المسيرة ذاتيا –كغيرها من المؤسسات– في علاقة تأثير وتأثر مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي، يمكن القول أن لهذا الأخير دور هام فيما آلت إليه وضعية هذه المؤسسات، حيث أصيب الاقتصاد الوطني بالركود والجمود مما أدى إلى انخفاض

---

[1] لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص: 04.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962–1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص: 25.

[3] – مصطفى عشوري، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص: 230.
– تيجاني بالرقي، مرجع سابق، ص: 04.

الإنتاج بالقيمة الحقيقية بحوالي 35%، إضافة إلى احتكار الشركات الأجنبية الاستثمار في القطاعات الحساسة وعلى رأسها قطاع المحروقات وذلك بموجب اتفاقية إيفيان، مما جعل القطاع المسير ذاتيا لا يشارك بصورة فعالة في تنمية الاقتصاد الوطني.

وعليه فقد عرفت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في هذه المرحلة أسلوبا جديدا عرف بالتسيير الذاتي، هذا الأخير الذي لم يدم طويلا نتيجة بروز العديد من الصراعات بين العمال والإدارة، حيث بدأ العمال على التقليل من انتشاره وما قرارات التأميم إلا تأكيدا على ذلك.

II- مرحلة الشركة الوطنية (1965-1971)

يعد التصحيح الثوري -19 جوان 1965- بمثابة نقطة انعطاف وتحول حذري في كيان المجتمع الجزائري، وقد كان منصبا في بدايته على الجانب السياسي، ليتحول فيما بعد إلى تصحيح اقتصادي واجتماعي يهدف إلى تحقيق حاجات الشعب بمختلف فئاته، وقد تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من القوانين منها:[1]

- الأمر رقم 66-183 المؤرخ في 21 يونيو 1966 الخاص بتعويض إصابات العمل والأمراض المهنية.
- النصوص التطبيقية في 27 ديسمبر 1966 وفي 19 مارس 1966.

حيث سعت الدولة من خلال هذه القوانين إلى محاولة خلق منظومة قانونية جزائرية تنظم مجال العمل وغيره من المجالات الأخرى، وتحد من القوانين الفرنسية التي كانت سارية المفعول.

ومع بداية هذه المرحلة لجأت الدولة إلى تأميم بعض الشركات الكبيرة التي تركت شاغرة، شملت العديد من القطاعات كالمناجم والبنوك والتأمين ومختلف الصناعات، ولتسيير هذه الخيرات المؤممة عملت على إنشاء العديد من الشركات الوطنية كما هو مبين في الجدول الموالي:

[1] لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص: 05.

جدول رقم (40): أسماء الشركات وتواريخ تأميمها

إسم الشركـــــة	تاريخ التأميم
شركة التبغ والكبريت	04 نوفمبر 1963
شركة النقل البري بالطرق	07 نوفمبر 1963
المؤسسات الصيدلانية للجملة	23 أفريل 1965
شركات المناجم	27 ماي 1966
الصحافة والنشر	27 جانفي 1966
شركات التأمين والبنوك	27 ماي 1966
تأميم قطاع المحروقات	24 فيفري 1971

المصدر: تيجاني بالرقي، المؤسسات العمومية بين إمكانية البقاء واحتمالات الخوصصة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، من 03 إلى 07 أكتوبر 2004، ص: 05.

وقد شهدت سنة 1966 ميلاد نموذج جزائري للتنمية يعتمد على المخططات المتتالية والمتجسدة في سياسة استثمارية متناسقة، أدت لإبراز دور مركزي لأجهزة الدولة في تحقيق عملية التنمية وطرح ضرورة تطوير قطاع صناعي عمومي قوي، حيث اعتبرت الصـــناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل ومتكامل.[1]

كما عملت السلطة على الحد من مجالات التراكم للبورجوازية الخاصـــة مـــن جهـــة ووضع القطاعات المسيرة ذاتيا تحت سيطرتها من جهة ثانية، هذا ما يدل علـــى أن نظـــام التسيير الذاتي لا يزال قائما في هذه المرحلة. وعلى إثر الشروع في المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) وضعت الدولة العديد من المؤسسات المسيرة ذاتيا تحت وصايتها مباشرة، مما أدى إلى تناقص عدد العمال في القطاع المسير ذاتيا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (41): تناقص العمالة في القطاع الصناعي المسير ذاتيا

السنة	1969	1970	1971	1972	1973
عدد العمال	18492	15927	12202	10763	9903
النسبة المئوية للاستخدام الصناعي	12.8	10.2	7.1	5.8	4.7

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص: 28.

ونظرا لما تتميز به الشركات الوطنية من حجم عملاق وقدرة على اســـتيعاب أعـــداد كبيرة من العمال، إضافة إلى الحوافز والرواتب الشهرية المغرية المقدمة لهم، أدى ذلك إلى

[1] زين الدين بن لوصيف، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص: 176.

إقبال عدد كبير عليها على حساب القطاعات الأخرى لاسيما القطاع المسير ذاتيا الذي بدأ في التراجع خلال هذه المرحلة.

ولقد أنشأت هذه الشركات لتحقيق العديد من الأهداف من بينها:[1]

1. تلبية حاجات الاستهلاك الوطني.
2. لايجاد سوق واسعة لتعريف منتجات الصناعة.
3. ايجاد أقصى ما يمكن من الوظائف لامتصاص البطالة.

أما بخصوص تسيير هذه الشركات فقد تم إحداث منصب مدير عام على رأس كل شركة على غرار منصب المدير في المؤسسة المسيرة ذاتيا، وإلى جانبه توجد هيئة استشارية تساعد في تسيير شؤون الشركة، تتألف من ممثلين عن بعض الوزارات والحزب[2]. حيث يعتبر المدير الرجل الوحيد المسير للمؤسسة في هذه المرحلة وذلك في ظل غياب تنظيم يسمح بمشاركة العمال في عملية اتخاذ القرار بهذه المؤسسات، مما قد يؤدي إلى فتح المجال للصراعات حول مسألة مشاركة العمال في التسيير.

وإضافة إلى ما سبق فإن الأهداف العامة للاقتصاد الوطني لم تكن تحدد حسب قانون العرض والطلب، وإنما حددت حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعة، مما جعل عملية صنع القرار واتخاذه تتم خارج الشركات الوطنية وذلك من طرف الجهاز المركزي للتخطيط.

إن الحجم العملاق للشركات الوطنية والسلطات المطلقة التي منحت للمسيرين بها أدى إلى بروز المشاكل البيروقراطية المرتبطة بسوء الاتصال العمودي وبحجم السلطة التي اكتسبها بعض المسيرين الإداريين، مما أدى إلى إثارة العديد من الصراعات بداخلها نتيجة لسوء العلاقة بين الإدارة والعمال بسبب تدهور ظروف العمل والمطالبة برفع الأجور وتحسين الخدمات خاصة في ظل غياب المشاركة العمالية وإلحاق النقابة بالحزب خلال المؤتمر الثالث له (حزب جبهة التحرير الوطني)، أين تحولت النقابة إلى وسيلة لتدعيم سياسة الدولة وتحقيق أهدافها، وقد شهدت هذه المرحلة عدة إضرابات، إذ جاء في التقرير المقدم لمؤتمر الاتحاد النقابي المحلي لمنطقة الجزائر الوسطى في جوان 1966 ان هناك

[1] لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص: 06.
[2] - تيجاني بالرقي، مرجع سابق، ص: 05.
- لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص: 07.

3377 عامل في حالة إضراب و10428 ساعة عمل ضائعة من جراء الإضـــراب خـــلال الثلاثي الأول من سنة 1966.

وبغية التقليل من الإضرابات أو القضاء عليها قامت السلطة بفرض حصار إعلامـــي على كل المعلومات الواردة بشأنها ليتدعم ذلك أكثر من خلال المـــادة "171" مـــن قـــانون العقوبات والتي تمنع اللجوء للإضراب، متضمنة العقوبات الواردة بشأن المخالفين لذلك.[1]

وعليه يمكن القول أن هذه المرحلة تميزت بإنشاء الشركات الوطنية كأسلوب جديـــد لتنظيم وإدارة المؤسسات العمومية الجزائرية، إلا انه أدى إلى بروز مشـــاكل وإضـــرابات عديدة، مما دفع بالسلطات إلى إصدار ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

III- مرحلة التسيير الاشتراكي (1971-1980)

لقد تبنت الجزائر الاشتراكية كوسيلة لتحقيق التنمية الوطنية وتحسين ظروف الشعب وإلغاء التفاوت الطبقي بين أفراده وذلك من خلال القضاء على النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال، وقد تحددت معالم هذا الاتجاه قبل الاستقلال من خلال مؤتمر الصومام فـــي 20 أوت 1956 وبرامج طرابلس جوان 1962، وبعد الاستقلال في ميثاق الجزائر 1964.[2]

وتقوم الاشتراكية على الملكية العامة لوسائل الانتاج ونبذ الاستغلال، وتهـــدف إلـــى تذويب الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع، كما تسعى إلى النهوض بالطبقة العاملة وتحسين عيشها.

ويتميز النظام الاشتراكي بمركزية التخطيط الشامل وإتخاذ القرارات، كما توجد هيئة مركزية في هذا النظام تتمثل في الحزب الواحد، هذا الأخير الذي توكل إليه مهمـــة إعـــداد سياسة البلاد ومراقبة تطبيقها هذا بصفة عامة، أما بالنسبة للجزائر، فالنظام الاشتراكي الذي تقرر انتهاجه فهو يحمل صفات خاصة تجعله ينفرد عن الأنظمة الاشتراكية الأخرى سواء في البلدان النامية او البلدان الأوروبية الشرقية، وذلك راجع لخصوصيات المجتمع الجزائري التي تضرب جذورها في عمق التاريخ، ومن هذه المميزات ما يلي[3]:

[1] لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص: 07.
[2] نفس المرجع، ص: 09.
[3] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: 169.

أ. هو نظام اشتراكي مبتكر، إذ يسمح بوجود قطاع خاص جد هام، ويرفض الصراع بين طبقات المجتمع.

ب. يتميز بواقعيته، فهو ممارسة قبل أن يكون نظرية.

ج. هو نظام وطني وعاطفي.

د. هو نظام مطابق للقيم الإسلامية، وهذا ما نجده واضحا في الدستور المصادق عليه رسميا من طرف المجتمع في سنة 1976، حيث ذكر في المادة الثانية منه أن :" الإسلام هو دين الدولة" وكثيرا ما استعملت الاشتراكية الجزائرية كمرادف للنظام الإسلامي أو الاشتراكية الإسلامية، أو عبارة لا شرقية ولا غربية.

ولقد دخل النظام الاشتراكي في الجزائر حيز التطبيق في 16 نوفمبر 1971 من خلال صدور وثيقة رسمية لتسيير المؤسسات العمومية بصورة جماعية وفقا للمنهج الاشتراكي وهي "ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات" وكان القصد من ورائه تطبيق المبادئ الاشتراكية في تسيير المؤسسات العامة، خاصة منه مبدأ اشتراك العمال في الإدارة والتسيير[1]، وبالتالي أصبح العامل يتمتع بصفة المنتج المسير. وقد صاحب صدور هذا القانون إتخاذ عدة قرارات منها قرار التخطيط الإجباري وقرار تأميم المحروقات الصادر في 24 فيفري 1971، ومجموعة النصوص الخاصة بالثورة الزراعية في 08 نوفمبر 1971 وكان ذلك في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الشيء الذي جعله (ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات) الركيزة الأساسية التي راهنت عليها القيادة السياسية من أجل التكفل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.[2]

أما عن المؤسسة الاشتراكية فيمكن تعريفها بأنها المؤسسة التي يتكون مجموع تراثها من الأموال العامة، وهي ملك للدولة التي تمثل الجماعة الوطنية وتسيير حسب مبادئ التسيير الاشتراكي، فهي شخصية معنوية لها الشخصية المدنية والاستقلال المالي، وتضم وحدة أو عدة وحدات، تحدث بموجب مرسوم، باستثناء المؤسسات التي لها أهمية وطنية والتي تحدث بموجب قانون.[3]

---

[1] لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص: 09.

[2] – محمد بوهزة، مرجع سابق، ص: 02.
– لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص: 09.

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: 173.

ويتخذ تسيير ومراقبة المؤسسة الاشتراكية وجهان أحدهما يتم من قبل جهات خارجية طبقا لنظام التسيير والتوجيه المركزي في الاقتصاد الموجه، والثاني داخلي ويشترك فيه العمال، وتكون المؤسسة القاعدة النظامية لسياسة التنمية المحددة والمتابعة من طرف الدولة. وعليه فإن تسيير المؤسسة الاشتراكية يتميز بلامركزية الإدارة ومشاركة العمال، حيث ظهرت عدة هيئات تتقاسم تسيير المؤسسة وإدارتها وهي: مجلس العمال، مجلس المديرية، المدر العام للمؤسسة، اللجان الدائمة.

وبالنظر إلى مهام كل من مجلس العمال ومجلس المديرية يتضح ان سلطة هذا الأخير أكبر من سلطة مجلس العمال، حيث يتمثل دور الأول في اتخاذ القرارات الهامة والحاسمة المرتبطة بنشاط المؤسسة ككل، أما الثاني فيبقى دوره استشاري ولا يشارك بصورة فعلية في صنع القرارات وشتان بين الهيئات التنفيذية والهيئات الاستشارية.

ومن جهة أخرى يحظى العمال بعضوية مجلس المديرية عن طريق ممثل او ممثلين أمام سبع او تسع أعضاء يمثلون مختلف إدارات الدولة المتخصصة والوزارة الوصية.

وبالنظر إلى الهيئات التي تسير المؤسسة بصورة إجمالية نتساءل عن كيفية الجمع بين المركزية واللامركزية في آن واحد[1]، وقد ترتب عليه عدم قيام مجالس العمال بدور أساسي في تسيير هذه المؤسسات، وذلك لبروز عدة عراقيل منها:[2]

- اقتصار دور العمال على المشاورة والإبداء بالرأي.
- ضعف مستوى التعليم والتكوين لدى العمال.
- تكون حواجز نفسية تفصل بين الإداريين والعمال بسبب الاتجاهات السلبية لبعض المسيرين، مما يضعف التعاون بين الطرفين.

وعليه فالمؤسسات الجزائرية عرفت نوعا جديدا من التسيير في هذه المرحلة يسمى التسيير الاشتراكي والذي جاء بنوع من التنظيم الرسمي للدولة، بهدف القضاء على البيروقراطيين الذين يتمتعون بسلطات شبه مطلقة في المؤسسات الوطنية وفتح المجال أمام المشاركة العمالية في التسيير، إلا أنه تعرض للعديد من العوائق والمشاكل أبرزها

[1] لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص: 12.
[2] - مصطفى عشوري، مرجع سابق، ص ص: 135-145.
- تيجاني بالرقي، مرجع سابق، ص: 05.

الصراعات بين العمال والإداريين، وزيادة العبء المالي للمؤسسة العامة على خزينة الدولة، الأمر الذي دفع بالدولة إلى البحث عن أسلوب جديد لإدارة هذه المؤسسات.

IV- مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1988)

لقد قامت الجزائر في سبيل مواجهة الصعوبات الاقتصادية التي ازدادت حدة خلال الثمانينات بسبب تراجع أسعار النفط وارتفاع أعباء المديونية الخارجية، بإتخاذ العديد من الإجراءات التصحيحية في مجلات عديدة، منها المؤسسات العمومية حيث برزت إعادة الهيكلة كإصلاح شامل يهدف إلى التحكم في جهاز الانتاج وتحسين شروط عمل الاقتصاد، إضافة إلى ضرورة تطابق النتائج مع الأهداف المسطرة من اجل تقويم الوضعية السابقة للمؤسسات. وقد انطلقت عملية إعادة الهيكلة في الواقع بعد صدور المرسوم المتعلق بها في 04 أكتوبر 1980 ضمن المخطط الخماسي للتنمية (1980-1984)[1]، والذي تلاه نص تطبيقي مؤرخ في 27 فيفري 1980[2]، أما عن الأسباب التي أدت إلى عملية إعادة الهيكلة فيمكن حصرها في النقاط التالية:[3]

- ضخامة المؤسسات وتعدد مهامها مما خلق صعوبة في تسييرها والرقابة عليها.
- مركزية بحتة، جعلت الجهاز المركزي للتخطيط يتدخل بصورة مباشرة لاتخاذ القرار بدلا عن المسيرين الحقيقيين للمؤسسة، كما ادى ذلك إلى صعوبات في تبادل المعلومات بين المؤسسة الأم والوحدات التابعة لها.
- الثنائية في التسيير مما نجم عنها ظهور توترات أخلت بحسن تسيير المؤسسات.
- العجز المالي الكبير الذي أصبحت تعاني منه جل المؤسسات العمومية، مما ادى إلى تراكم الخسائر وبطء في النمو وضعف طاقتها الإنتاجية وتدهور مردوديتها، مع عدم قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة لها.
- بروز البيروقراطيين وإتساع سلطاتهم مما أدى إلى ضعف سلطة المؤسسة.

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص: 188-189.

[2] لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص: 14.

[3] - سعيد أوكيل وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية: تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص: 45.

- تيجاني بالرقي، مرجع سابق، ص: 06.

- تزايد حجم المديونية الخارجية.
- عدم اهتمام المؤسسة بنوعية وتطوير المنتجات بسبب سياسة الأسعار المحددة مركزيا.

ولقد جاءت عملية إعادة الهيكلة من اجل رفع الانتاج وتحسين التسيير، وذلك من خلال:[1]

- التقليص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاطات المؤسسة وتقتل روح المبادرة والإبداع.
- تحميل مسيري هذه المؤسسات النتائج التي تحصلت عليها مؤسساتهم.
- التخلص من نموذج تنمية مركز لمرحلة السبعينات، الذي يكلف الدولة مبالغ ضخمة خاصة في ظل تراجع إيراداتها النفطية.

وتمر عملية إعادة الهيكلة على مرحلتين:[2]

IV-1- المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة العضوية

وتشكل هذه المرحلة القاعدة الأساسية في تطبيق عملية إعادة الهيكلة، وذلك من خلال تجزئة وتقسيم المؤسسات الكبيرة وفقا لنشاطاتها إلى عدة مؤسسات صغيرة، حيث تعنى كل واحدة منها بجزء من النشاط العام الذي كانت تقوم به المؤسسة الأم سابقا، وقد أعطيت الأولوية في هذا الشأن للمؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الإنتاجي والكبيرة الحجم التي تحوي على قوى بشرية هائلة، ومن بين المؤسسات التي طبقت عليها هذه العملية مؤسستي "سوناطراك" و"سوناكوم" حيث قسمت الأولى إلى 13 مؤسسة والثانية إلى 11 مؤسسة.

IV-2- المرحلة الثانية: إعادة الهيكلة المالية

تأتي هذه المرحلة بعد إعادة الهيكلة العضوية، وتتمثل في منح إستقلالية مالية للمؤسسة وبالتالي رفع العراقيل المالية المتمثلة في الديون والخسائر المالية. ولتحقيق الرقابة المالية على المؤسسات بادرت الدولة إلى إدخال نظام لمراقبة النشاط المالي للمؤسسات الصناعية بهدف تحسين مردوديتها.

---

[1] سعيد أوكيل وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 37-38.

[2] لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص: 14.

وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة فإن المؤسسات العمومية الاقتصادية قد واجهتها صعوبات بعد عملية إعادة الهيكلة، مما عرقل سير الإصلاح فيها، تمثلت فيما يلي:[1]

- صعوبة تأقلم العمال مع الوضع الجديد ويعود ذلك إلى تحول وبعد مراكز العمل إلى جانب نقص الإطارات والتقنيين الأكفاء.
- ظهور النزاعات نتيجة تقسيم الهياكل والأجهزة.
- صعوبة الرقابة على المؤسسات العمومية المجزأة بسبب تعدد هذه المؤسسات.
- إرتفاع التكاليف الخاصة بالقيام باستثمارات إضافية نتيجة تجزئة وتقسيم المؤسسات مما أدى إلى تفاقم العجز المالي بها.
- ثقل الأحكام القانونية والتنظيمية وعدم تكيفها مع الوضع الجديد.
- عدم تلاؤم المؤسسات مع محيطها الاقتصادي الجديد نتيجة لضعف اللامركزية.

ويتضح مما سبق انه على الرغم من الأهداف التي كانت ترمي إليها عملية إعادة هيكلة المؤسسات، إلا أنها زادت من تعقيد الوضعية، فسرعان ما اصطدمت هذه المؤسسات بالعديد من العراقيل مثل الوصاية، السلطة والتمويل وما انجر عنه من عجز كبير، وأمام تفاقم مشاكل هذه المؤسسات وانهيار أسعار البترول مع بداية النصف الثاني من عشرية الثمانينات وامتداد الأزمة لكل القطاعات وعلى جميع الأصعدة ارتأت الدولة إصدار مرسوم سنة 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات والذي جاء لدعم مقولة الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الإصلاحات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

عرفت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إصلاحات عديدة في سبيل توفير آليات اقتصاد السوق، لعل أبرزها ما يلي:

I. استقلالية المؤسسات؛

II. خوصصة المؤسسات.

III.

[1] تيجاني بالرقي، مرجع سابق، ص: 07.

I- استقلالية المؤسسات (1988-1995)

إن عملية إعادة الهيكلة التي طبقت على المؤسسات العمومية في مطلع الثمانينات لم تأت بثمارها فيما يتعلق برفع مردوديتها، رغم التخلص من المركزية والعراقيل البيروقراطية والدخول في مرحلة اللامركزية، حيث لم تتمكن المؤسسات من التخلص من عجزها بالرغم من إجراءات التطهير المالي التي قامت بها الدولة عدة مرات، مما ساعد على إضفاء نوع من الفوضى في التسيير خاصة وأن معايير اختيار المسيرين في غالبيتها سياسية.

وأمام هذا الوضع المتأزم، عمدت الدولة إلى البحث عن إستراتيجية جديدة للنهوض بمؤسساتها الاقتصادية وتحسين مردوديتها، وقد تم اللجوء إلى الاستقلالية كوسيلة لتحقيق ذلك، والتي تعني حرية التصرف من قبل إدارة المؤسسة حسب نظرتها بكل ما يتعلق بكل أمورها ونشاطاتها المختلفة وبالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، أي أن الاستقلالية هي الإعداد الذاتي للقوانين أو القواعد.[1]

وتعد الاستقلالية خطوة هامة ضمن الإصلاح الاقتصادي الذي شرعت فيه مع مطلع الثمانينات وقد تقرر تطبيقها طبقا للمرسوم رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 والذي ينص في المادة الرابعة منه على أن الاستقلالية تخص المؤسسات العمومية المتمتعة بالشخصية المعنوية والخاضعة للقانون العام والمكلفة بتسيير الخدمات العمومية وكذلك الجمعيات والتعاونيات وكل التجمعات.

ويمكن حصر أهم الهياكل والإجراءات التي تنظم عملية إجراء الاستقلالية فيما يلي:[2]

- تسيير المؤسسة من طرف مجلس يتكون من 07 إلى 12 عضو.
- وضع ثمانية صناديق المساهمة تقوم بتسيير ومراقبة أموال الدولة لدى المؤسسات المستقلة.
- لامركزية التخطيط وذلك عن طريق إعداد مخططات سنوية للمؤسسات بالتنسيق مع مخطط القطاع والاقتصاد الوطني ككل.
- توزيع العملة الصعبة عن طريق الغرفة التجارية.

[1] لعلى بوكميش، مرجع سابق، ص: 16.
[2] نفس المرجع، ص: 16.

- إلغاء ممارسة وصاية التسيير على المؤسسة سواء كانت بشكل مباشر او غير مباشر، بحيث تصبح لها الحرية في تنظيم علاقاتها التجارية والاقتصادية، وكذلك في إختيار عملاءها الداخليين والخارجيين.
- تغير مختلف الرقابات مسبقا.

هذا بالإضافة إلى خضوع هذه المؤسسات للقانون التجاري وبالتالي لميكانيزمات السوق من ربح وخسارة.

وخلال هذه المرحلة شهدت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العديد من الصراعات تولدت عنها جملة من الإضرابات سنة 1988 وعمت الفوضى كافة القطاعات كما تعرضت إلى عمليات شغب وتخريب، وجاء كل ذلك تعبيرا عن الوضع المزري الذي آلت إليه البلاد، مما أنجر عنه تدهور المستوى المعيشي للعمال، وتسريح أعداد كبيرة من مناصب عملهم، وانعكس ذلك سلبا على ميزانية الدولة، هذه الأخيرة التي سجلت عجزا كبيرا بلغ مائة مليار دينار جزائري.

وعليه يمكن القول ان استقلالية المؤسسات لم تحقق نتائج إيجابية على مستوى تنظيم وإدارة المؤسسة العامة، وإنما ساهمت بشكل ملموس في بروز مشاكل عديدة انعكست آثارها على جل الأصعدة والمستويات، مما دفع المسئولين إلى ضرورة البحث عن سبل جديدة للإصلاح الاقتصادي للمؤسسات.

II- خوصصـــــة المؤسسات (1995- إلى اليوم)

نتيجة تأثر الجزائر بعبء المديونية الخارجية وشروط المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وفشل الإصلاحات الاقتصادية في المراحل السابقة والتي هدفت إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين أداء المؤسسة، لجأت الدولة إلى تبني سياسة الخوصصة وذلك من خلال صدور المرسوم رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 وهذا القانون الخاص بخوصصة المؤسسات العمومية، هذا الأخير المراجع والمعدل

بالقرار رقم 96-10 في جانفي 1996، والذي سمح بتوضيح طرق الخوصصة وكذلك الفروع التي تخضع لذلك ومختلف الإجراءات المتعلقة لهذه العملية.[1]

بينما القانون الساري حاليا هو الأمر (01-04) الصادر في 20 أوت 2001 يعرف الخوصصة على أنها كل صفقة تتجسد في نقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين او معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية، وتشمل هذه الملكية:[2]

- كل رأسمال المؤسسة او جزء منه، تحوزه الدولة مباشرة او غير مباشرة و/أو الأشخاص المعنويين الخاضعون للقانون العام، وذلك عن طريق التنازل عن أسهم أو حصص اجتماعية أو اكتتاب لزيادة الرأسمال.
- الأصول التي تشكل وحدة استغلال مستقلة في المؤسسات التابعة للدولة.

وعليه فالخصخصة في الجزائر تتم بنقل ملكية كل او جزء من رأسمال المؤسسة العمومية او أصولها إلى اشخاص طبيعيين او معنويين خاضعين للقانون الخاص.

وتسعى الخصخصة إلى تحقيق الأهداف التالية:[3]

- فسح المجال للمبادرة الخاصة والتقليل من تحكم الدولة في النشاط الاقتصادي العام.
- البحث عن مجالات تنموية خارج مجال قطاع المحروقات.
- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية.
- توسيع نطاق مشاركة العمال والمواطنين.
- تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محليا.
- ترشيد الإنفاق العام والتخفيف عن كاهل ميزانية الدولة بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها.
- زيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى العاملة.

وقد حدد الأمر رقم (01-04) المؤسسات القابلة للخصخصة بأنها تلك المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لمجموع قطاعات النشاط الاقتصادي.[1]

---

[1] محمد بوهزة، مرجع سابق، ص: 08.

[2] محمد يوسفي، مفهوم الخوصصة وارتباطها بسياسات الاصلاح الاقتصادي، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة: واقع ورهانات، مرجع سابق، ص: 10.

[3] تيجاني بالرقي، مرجع سابق، ص: 08.

ومن اجل تطبيق الخصخصة وضعت مجموعة من الأجهزة لتتولى القيام بذلك وهي مجلس مساهمات الدولة، الوزير المكلف بالمساهمات ولجنة المراقبة.

وفي إطار الخوصصة تم تكييف المؤسسات العمومية الاقتصادية وفق مقتضيات هذه العملية وذلك للمزاوجة بين عملية الخصخصة وبين صفة العمومية (المؤسسة العامة ملك الدولة).

وتجدر الإشارة إلى ان تحسين الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات لا يقتضي فقط نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص عن طريق خوصصتها بل يتعدى ذلك إلى زيادة فعالية هذه المؤسسات من خلال تحسين قدرتها التنافسية.

من خلال العرض السابق يتبين ان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مرت بالعديد من المراحل، فالمرحلة الأولى تمثلت في فترة الاقتصاد المخطط والتي إحتوت ثلاث عشريات، ظهر خلالها كل من التسيير الذاتي والشركات الوطنية في الحقبة الأولى، ثم التسيير الاشتراكي فيما بعد، وفي الحقبة الثالثة أي في فترة الثمانينات فقد عرفت فيها مرحلة إعادة الهيكلة العضوية منها والمالية.

ولقد تسارعت وتيرة الإصلاحات فيما بعد بداية من الثمانينات من خلال صدور قوانين 1988، ثم صدور قانون الخوصصة في منتصف عام 1995، لتنتقل بذلك المؤسسات الجزائرية من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. ولقد عرفت المرحلة الانتقالية تحديات كثيرة أهمها إشتداد حدة المنافسة الدولية، مما انعكس سلبا على المؤسسات سواء العامة منها او الخاصة، ولمواجهة هذه التنافسية الدولية تم طرح برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية.

[1] محمد يوسفي ، مرجع سابق، ص: 10.

المبحث الثاني: إعادة تأهيل المؤسسات كمرحلة جديدة من الإصلاحات

لقد كانت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ولفترة طويلة تسير وفق مبادئ الاقتصاد الموجه القائم على الاحتكار وعدم المنافسة، ونتيجة للتحولات الدولية والوطنية ضمن إطار العولمة والتحول إلى اقتصاد السوق، خاصة بعد الدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وجدت هذه المؤسسات نفسها عاجزة وغير مؤهلة للصمود في وجه المنافسة الدولية، خاصة ما تعلق منها بالقطاع الصناعي.

وعلى هذا الأساس بادرت الحكومة إلى طرح برامج لإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية قصد الرفع من قدرتها التنافسية وتحسين طرق تنظيمها وإدارتها. ولتوضيح ذلك اكثر سيتم التطرق إلى المطلبين الآتيين:

- المطلب الأول: مفهوم إعادة تأهيل المؤسسات؛
- المطلب الثاني: البرامج الوطنية لإعادة تأهيل المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم إعادة تأهيل المؤسسات

تعتبر إعادة التأهيل من المصطلحات الكثيرة التداول في اقتصاديات الدول النامية، ولقد اعطيت لها تعاريف عدة من بينها:

تعريف 01: عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) سنة 1995 بأنه:" مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي في مرحلة الانتقال، من اجل تسيير اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات".[1]

تعريف 02: هو عبارة عن تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها، حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية.[2]

تعريف 03: هو استراتيجية جديدة لدعم المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة.[1]

---

[1] نصيرة قريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص: 1048.

[2] كمال رزيق، تأهيل المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 06، 2004، ص: 44.

تعريف 04: هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية اداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق.[2]

تعريف 05: يعني الانضمام إلى مسار شامل لتطوير التنافسية الصناعية.[3]

إذا فإعادة التأهيل تمثل استراتيجية لتحقيق الأداء المتميز لا لمجرد ضمان البقاء (كإعادة الهيكلة).[4]

وإجمالا يمكن القول أنه مهما تعدت المفاهيم المعطاة لإعادة التأهيل نجدها تصب في مصب واحد، كونها استراتيجية جديدة تسعى إلى تحسين وتطوير التنافسية الصناعية للمؤسسات سواء العمومية منها أو الخاصة قصد ضمان شروط البقاء والاستمرارية.

المطلب الثاني: البرامج الوطنية لإعادة تأهيل المؤسسات

إن التحولات الحاصلة في الاقتصاد العالمي حاليا وما انجر عنها من انفتاح للاقتصاد الوطني دفع بالسلطات السياسية إلى التفكير في مسألة تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال توفير إمكانيات إنشائها وتدعيم نموها، إضافة إلى تحسين محيطها بكل أبعاده، وتجسد ذلك من خلال طرح برنامجين لإعادة تأهيل المؤسسات، تتولى وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الإشراف على البرنامج الأول، في حين تشرف على البرنامج الثاني وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، وهو ما يمثل محتوى هذا المطلب المترجم في العنصريين:

I. برنامج إعادة التأهيل الصناعي؛

II. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] F.SEMID (directrice de la mise a niveau des entreprises), Mise a niveau des entreprises : programme et bilan d'étape, ministère de l'industrie (document interne), Alger, 15 Février 2005, P : 04.

[2] رتيبة عروب-كريمة ربحي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص: 724.

[3] F.SEMID, Op-Cit, P: 04.

[4] Amer Yahia. H, L'accord d'association avec l'union européenne, nécessite d'une mise a niveau, Profils revue, N : 01, Sep-oct et Nov 2002, P : 05

I- برنامج إعادة التأهيل الصناعي

بدأت فكرة إيجاد آلية لإعادة تأهيل المؤسسات في التبلور عام 1996، وهو التاريخ الذي بدأ فيه التفاوض مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث شرعت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في إطلاق مشروع تم تمويله بتخصيص من الميزانية العامة ومساعدة كل من مخطط الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)، بالإضافة إلى بعض الدول المانحة وذلك في إطار ما يعرف بالبرنامج المندمج لدعم ومساعدة إعادة الهيكلة وتقويم المؤسسات الصناعية في الجزائر، كما عمل قانون المالية لسنة 2000 على إيجاد حساب تخصيص خاص يسمى بـ "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" وذلك قصد تغطية المساعدات المالية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصناعية أو خدمات ملحقة بالصناعة في إطار برنامج لإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية، وسيتم توضيحه أكثر من خلال العناصر الآتية:

1. مفهوم برنامج إعادة التأهيل؛
2. أهداف برنامج إعادة التأهيل؛
3. هيكلة برنامج إعادة التأهيل؛
4. إجراءات برنامج إعادة التأهيل؛
5. نتائج برنامج إعادة التأهيل.

I-1- مفهوم برنامج إعادة التأهيل

أخذ برنامج إعادة التأهيل تعاريف عديدة لعل أبرزها ما يلي:

تعريف 01: هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أداءها الاقتصادي والمالي على المستوى الدولي[1].

[1] حياة نجار-مليكة زغيب، إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة والعولمة: نظرة مستقبلية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، مرجع سابق، ص: 131.

تعريف 02: هو عبارة عن مسار دائم او إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص او الصعوبات التي تصطدم بها المؤسسة قصد تحسين وضعها التنافسي في محيط الأسواق المحلية والدولية وخاصة في ظل عولمة المبادلات التجارية.[1]

وعليه فالسلطة تتولى عملية إعادة التأهيل في إطار برنامج يسمى ببرنامج إعادة التأهيل، والذي يهدف إلى تحسين الوضع التنافسي للمؤسسة في الأسواق المحلية والدولية، فهو لا يعد إجراءا قانونيا تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط فيه.

وبرنامج إعادة التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات الإنتاجية، التنظيمية، الاستثمارية والتسويقية، وهو لا ينحصر في الجوانب السابقة فحسب، بل يتعداها ليخص كل الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة سعيا منها لتحقيق التنافسية في الأسواق المحلية والدولية، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] كمال رزيق، مرجع سابق، ص ص: 46-47.

الشكل رقم (07): برنامج إعادة التأهيل

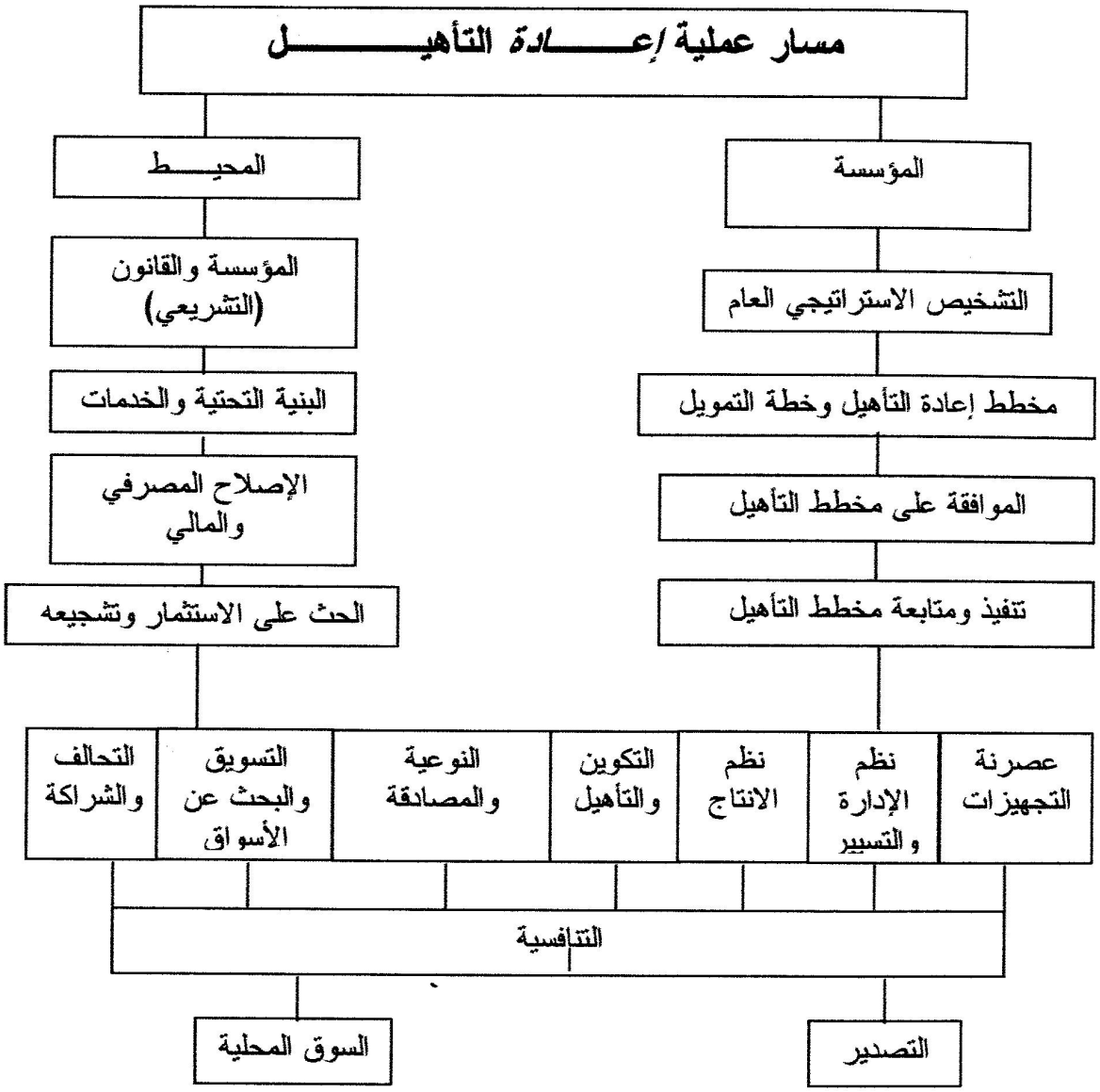

Source: Dispositif de mise a niveau, fonds de promotion de la competivite industrielle, ministère de l'industrie et de la restructuration sur le site www.mir-algeria.org .

I-2- أهداف برنامج إعادة التأهيل

يمكن تجسيد أهداف برنامج إعادة التأهيل عموما من خلال الرسم الموالي:

الشكل رقم (08): أهداف برنامج إعادة التأهيل

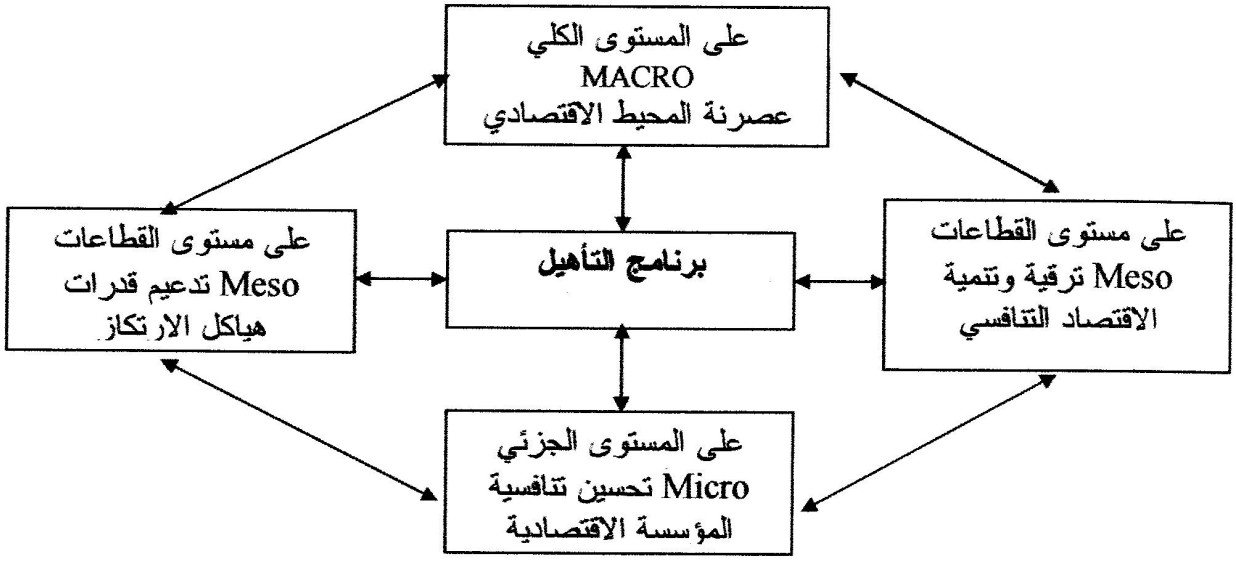

Source: Dispositif de mise a niveau, Op-Cit.

انطلاقا من الشكل أعلاه يتضح ان أهداف برنامج التأهيل يمكن النظر إليها من خلال ثلاث مستويات:[1]

أ- على المستوى الكلي (au niveau Macro)

تقوم كل من الحكومة ووزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بتسطير توجهات السياسة العامة فيما يتعلق بتأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق النقاط التالية:

- إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث على رفع المستوى التأهيلي مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل الطاقات الوطنية والدولية.
- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية بالقيام بإجراءات على المستوى الاقتصادي الوسيطي والجزئي.
- إعداد برنامج التأهيل للمؤسسة الاقتصادية ومحيطها.

[1] Boualem Abassi, le secteur industriel et la problématique de sa modernisation, colloque international sur mondialisation et modernisation des entreprises : enjeux et trajectoires, Ghardaia, 26-27 Janvier 1999, PP : 144-147.
عبد اللطيف بلغرسة-رضا جاوحدو، أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص ص: 218-219.

- إعداد برنامج تحسيسي وإعلامي لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقة الوسائل المتاحة للمؤسسات.

ب- على المستوى القطاعي (au niveau meso)

إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشتركة في تنفيذه، وبهذا فالبرنامج يهدف في هذا الإطار إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكاناتها، والتي من أهمها:

- جمعيات أرباب العمل.
- المؤسسات شبه العمومية.
- معاهد ومراكز تكنولوجية وتجارية.
- هيئات التكوين المتخصصة.
- البنوك والمؤسسات المالية.
- هيئات تسيير المناطق الصناعية.

ومن هنا يتضح ان هدف برنامج إعادة التأهيل على هذا المستوى هو تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة (محيطها) بما يؤدي إلى تحسين تنافسيتها الصناعية.

أما الإجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم تتمثل في:

- التكوين في مجال منهجية تقييم المشروعات.
- منهجية تقييم ومتابعة برامج إعادة التأهيل.
- دعم عملية إعادة التأهيل عن طريق اللامركزية في تحديد المهام والتنظيم وذلك بغرض إدماجها في إعادة الهيكلة الصناعية.
- تحديد وتشخيص وإعادة تأهيل ما هو موجود.
- إفتراضات ودراسات جدوى للهياكل الجديدة.
- المساعدة على إرساء هياكل جديدة.

ج- على المستوى الجزئي (au niveau Micro)

إن برنامج إعادة التأهيل هو عبارة عن مجموع الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة، وهو مستقل عن سياسات ترقية الاستثمار والحفاظ على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة.

فمن وجهة نظر المؤسسة يعتبر هذا البرنامج مسار تحسين دائم وإجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم نقاط الضعف والصعوبات التي قد تصطدم بها، كما أنه برنامج طوعي لا تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية بها، كما أنه برنامج طوعي لا تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية بل تلعب فيه دور المدعم للمؤسسات المستجيبة لمعايير القبول.

I-3- هيكلة برنامج إعادة التأهيل

يتطلب برنامج إعادة تأهيل المؤسسات تدخل عدة هيئات أهمها: المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية، اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، صناديق ترقية التنافسية الصناعية وصناديق أخرى خاصة بالمؤسسة، وسيتم توضيحها كما يلي:[1]

I-3-1 المديرية العامة لاعادة الهيكلة الصناعية (DGRI)

هي هيئة تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، مكلفة بتسيير برنامج إعادة التأهيل تتمثل مهامها فيما يلي:

- وضع وتنسيق الوسائل القانونية والمالية المخصصة لترقية التنافسية الصناعية.
- تبيان الشروط التقنية، المالية، التنظيمية الخاصة بالسير الحسن لبرنامج إعادة التأهيل.
- إبراز الهيئات المختلفة المشاركة في عملية إعادة التأهيل.
- وضع برنامج إعلامي تحسيسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج.
- إبراز الاحتياجات في مجال المعلومات بالنسبة للمؤسسات.
- إقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.

---

[1] اسماعيل بوخاوة-عبد القادر عطوي، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص ص: 849-850.
- فاروق تشام-كمال تشام، دور واهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص ص: 66-67.

- توجد على مستواها الأمانة التقنية والتي يقع على عاتقها دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك قبل إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

I-3-2 اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI)

يرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، وهو المانح للقروض الموجهة لترقية التنافسية الصناعية، وتظم ممثلي عدة وزارات أهمها:

- ممثل عن وزارة المالية.
- ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.
- ممثل عن وزارة المساهمات وتنسيق الإصلاحات.
- ممثل عن وزارة التجارة.
- ممثل عن وزارة الخارجية.
- ممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

وقد حددت مهام هذه اللجنة في المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 192-2000 الصادر بتاريخ 16 جويلية 2000 والتي تمثلت في:

- وضع اتفاق نموذجي بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمؤسسة المستفيدة.
- اقتراح أي عملية او نشاط تراه مناسبا يساعد في تحسين التنافسية الصناعية.
- تقييم ومراقبة برنامج عملية صناديق ترقية التنافسية الصناعية.
- دراسة الطلبات المقدمة من طرف المؤسسات المرشحة للحصول على مساعدات مالية في إطار العمليات الخاصة بتحسين قدراتها التنافسية.
- تحديد وضبط شروط قبول المؤسسات، معدلات وقيم الدعم.
- تشخيص طلبات تمويل النفقات المتعلقة بتحسين محيط المؤسسة الإنتاجية والخدمات المتعلقة بالصناعة.

I-3-3 صناديق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI)

يعرض قانون المالية لسنة 2000 الدعم المالي الأساسي للعمليات الخاصة بإعادة التأهيل عن طريق خلق صناديق ترقية التنافسية الصناعية، وتوجه مساهمات هذه الصناديق إلى المؤسسات في شكل مساعدات مالية تغطي غالبا ما يلي:

- دعم مالي للمؤسسات: ويتمثل في دعم مالي متاح لتغطية المصاريف التي أنفقتها المؤسسة للأغراض التالية:
- التشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط إعادة التأهيل.
- الاستثمارات اللامادية.
- الاستثمارات المادية.
- دعم مالي لهياكل الارتكاز (structures d`appuis) ويمثل المساعدات المالية المقدمة للهيئات المرافقة لتغطية النفقات المتعلقة بـ:

- العمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسة سواء كانت إنتاجية او خدمية مرتبطة بالصناعة مثل: تحسين المنتوج الصناعي والتكوين والبحث وتطوير الاستراتيجية الصناعية...
- كل النشاطات المتعلقة بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى.
- كل النشاطات التي تهدف إلى تطوير التنافسية الصناعية.
- مباشرة تنفيذ برامج التكوين والتأهيل الموجهة للمسيرين.

I-3-4 صناديق أخرى خاصة بالمؤسسة

إن الصناديق التي تهتم بصفة مباشرة ببرنامج إعادة التأهيل والمرتبطة بالمؤسسة هي كالتالي:

- صندوق التهيئة العمرانية.
- الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب.

- الصندوق الوطني للبيئة.
- صندوق الضبط والتنمية الفلاحية: يرى انه من المناسب للمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة ان تتدخل في أنشطة الإنتاج الزراعي، التحويل، التسويق وتصدير المنتجات الفلاحية والغذائية الزراعية.
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.
- صندوق ترقية التكوين المهني المتواصل.
- صندوق ترقية المكونين.
- الصندوق الخاص بترقية الصادرات.
- الصندوق الوطني للمحافظة على مناصب الشغل.
- الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي.

وتسعى المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية مع مسيري هذه الصناديق إلى البحث عن الوسائل التي تجعل المؤسسات المترشحة تستفيد من الأموال المخصصة في إطار هـذا البرنامج وذلك بعد استفاءها لكل الشروط المطلوبة.

I-4- إجراءات عملية إعادة التأهيل

تمر عملية إعادة تأهيل المؤسسة بمرحلتين أساسيتين همـا: مرحلـة التشـخيص الاستراتيجي ومرحلة القبول والتنفيذ.

I-4-1 مرحلة التشخيص الاستراتيجي

يتم في هذه المرحلة إجراء تشخيص إستراتيجي شامل وإعداد مخطط التأهيل وذلـك بالاستعانة بمكتب دراسات أو مستشارين خارجيين مختارين من قبـل المؤسسـة بحريـة، ويرسل التقرير (تقرير التشخيص الاستراتيجي ومخطط التأهيل) إلى صندوق ترقية التنافسية الصناعية بحيث يكون مرفقا بطلب المساعدة المالية في إطار إحترام قواعد الأحقيـة (Les regles d'eligibilité) والمحددة في وثائق وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

وفيما يلي شكل توضيحي لعملية التشخيص الاستراتيجي.

شكل رقم (09): التشخيص الاستراتيجي الشامل

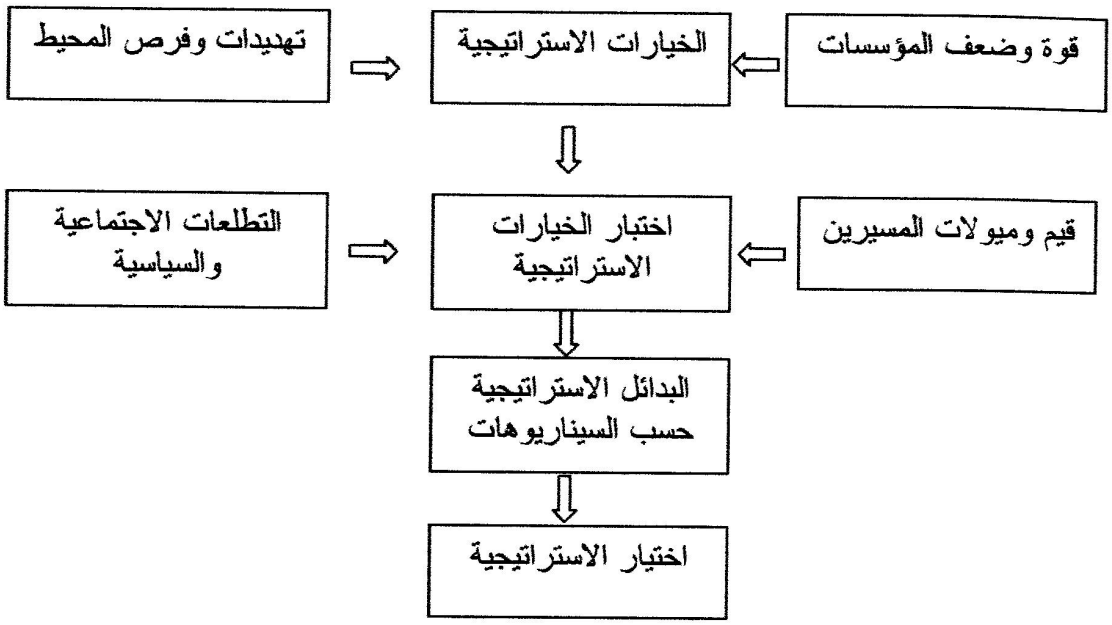

Source: Dispositif de mise a niveau, Op-Cit.

حيث يتم تحديد الخيارات الاستراتيجية بعد تشخيص كل من المحيط الداخلي والمحيط الخارجي لاستنباط نقاط القوة والضعف، الفرص والتحديدات، وانطلاقا من البدائل المتاحة يتم اختيار الاستراتيجية المثلى.

I-4-2 مرحلة القبول والتنفيذ

لقد حددت اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية شروط قبول المؤسسات للاستفادة من المساعدات المالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية بشكل فردي، نوجزها في النقاط الآتية[1]:

- المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والمنشأة بشكل قانوني والتي تعمل في الجزائر منذ اكثر من ثلاث سنوات.
- المؤسسات التابعة للقطاع الصناعي او مورد للخدمات ذات علاقة بالصناعة مهما كان نظامها القانوني.

[1] Dispositif de mise a niveau, fonds de promotion de la competivité industrielle, ministère de l'industrie et de la restructuration sur le site www.mir-algeria.org .

- تمتلك إمكانيات اداء معترف بها من خلال النتائج المالية ونتائج السوق الواعدة.
- تشغل أكثر من 20 عامل بشكل دائم.
- تقدم طلب مع دراسة تشخيص استراتيجي وخطة إعادة التأهيل مرفقة بموافقة البنـــك على التمويل.

وبعد الاطلاع على تقرير التشخيص الاستراتيجي الشامل ومخطط إعادة التأهيل تقوم الأمانة التقنية بإشعار المؤسسة بقرار اللجنة وتقدم لها نص المعاهدة للإمضـــاء عليـــه مـــع الوزارة في حالة قبول ملفها، وبموجب هذه الاتفاقية تحدد حقوق وواجبات كـــل الأطـــراف المعنية بالمساهمة المالية الممنوحة من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

ويمكن توضيح المراحل المذكورة سابقا من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): إجراءات إعادة التأهيل

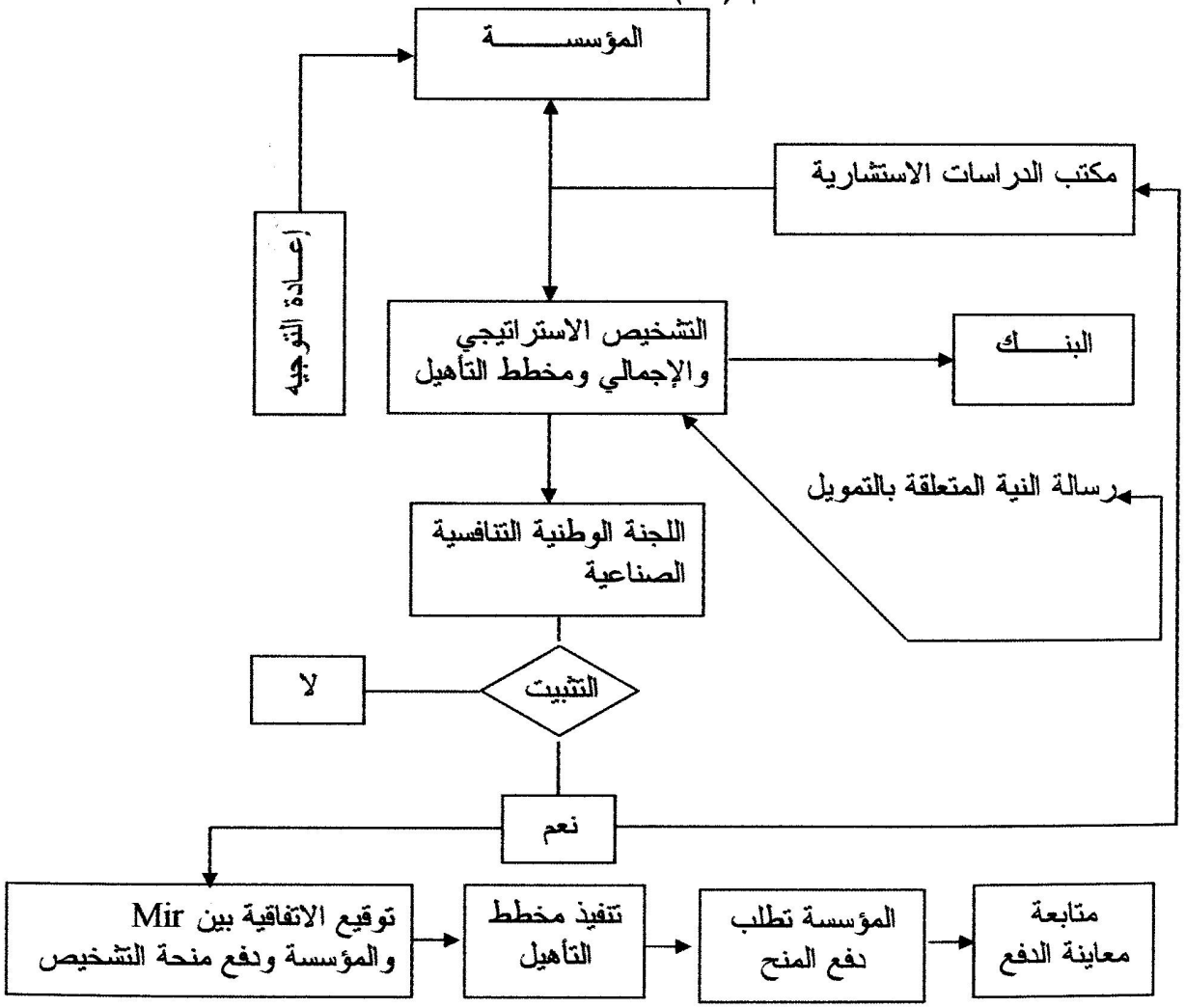

Source : Dispositif de mise a niveau, Op-Cit..

وعلى إثر توقيع الاتفاقية مع وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تقوم بتنفيذ مخطط إعادة التأهيل إنطلاقا من العمليات الآتية:[1]

- دراسات التشخيص بداية إعادة التأهيل: حيث تتحصل المؤسسات في هـذه المرحلـة على منحة مالية تقدر بـ 70% من تكلفة الدراسة المنجزة، في حدود 3 مليون دينار، ولا توجد هناك علاقة مباشرة بين منحة التشخيص وإنجاز المراحل اللاحقة للدراسة المحددة والموجودة في خطة إعادة التأهيل، ورغم ذلك يبقى للتشخيص الاسـتراتيجي دور كبير في تنفيذ خطة إعادة التأهيل وتقوم المؤسسة بالبدء بالإنجاز للسنة الموالية للاستفادة من المنحة.
- الاستثمارات اللامادية: تتمثل فيما يلي:
  - دراسات البحث والتطوير.
  - الدعم التقني، الملكية الصناعية.
  - البرمجيات.
  - إيجاد نظم للجودة والتقييس.
  - التنميط.
  - وضع نظم الإعلام والتسيير (كيفية الدخول إلى أسواق رأس المال والحصول على المعلومات التجارية والصناعية).
  - كل استثمار لامادي يهدف إلى تحسين التنافسية الصناعية.
- الاستثمارات المادية: ويمكن حصرها فيما يلي:
  - تجهيزات الانتاج.
  - معدات المخابر.
  - تجهيزات مساعدة للانتاج.
  - هياكل التخزين.
  - معدات الإعلام الآلي.

[1] اسماعيل بوخاوة-عبد القادر عطوي، مرجع سابق، ص ص: 846-849.

- Boualem Abassi, OP-Cit, P: 155.

ويمكن تحقيق هذه الاستثمارات في خطة إعادة التأهيل باتباع الخطوات التالية والمتمثلة في تحديد أقساط ونسب مئوية من قيمة الاستثمار:

- القسط الأول: 30 كحد أدنى للاستثمار المادي و30 للاستثمار اللامادي.
- القسط الثاني: 60 كحد أدنى للاستثمار المادي و60 للاستثمار اللامادي.

كما يمكن للمؤسسة أن تختار جدولة التمويل عن طريق 3 او 2 او قسط واحد وعادة ما تكون العلاوات على النحو التالي:

- 50 للاستثمارات اللامادية.
- 15 للاستثمارات المادية الممولة عن طريق الأموال الخاصة.
- 10 للاستثمارات المادية الممولة عن طريق القروض.

ويجب إنجاز الاستثمارات المقبولة للحصول على المساعدات المالية في مدة سنتين كحد أقصى بعد التوقيع على المعاهدة، ويمكن للمؤسسة الاستفادة من سنة إضافية بعد الحصول على رخصة.

I-5- نتائج برنامج إعادة التأهيل

لقد انطلق هذا البرنامج في بداية سنة 2000 تحت اسم "برنامج الاندماج لتحسين التنافسية الصناعية وتدعيم إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية" بمبلغ إجمالي قدره 11.4 مليون دولار، وفي نهاية السنة منحت إيطاليا دعما قدره 1 مليون دولار لعشر مؤسسات، 08 خاصة و02 عمومية تنشط في مجال النسيج والصناعات الغذائية و03 مراكز مرافقة، حيث كان من المقرر الانتهاء من هذا المشروع في السداسي الثاني من سنة 2001.

وقد كانت هناك مرحلة ثانية انطلقت من السداسي الثاني من 2001 ممولة من طرف إيطاليا ومنظمة الأمم للتنمية الصناعية بمبلغ وصل 200 ألف دولار لفائدة 11 مؤسسة صناعية منها 08 خاصة و03 عمومية، وتقرر الانتهاء من هذه المرحلة في السداسي الأول من سنة 2002، كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بمرافقة 21 مؤسسة صناعية 16 منها خاصة و05 عمومية، دون أن ننسى مساهمة كل من فرنسا ومنظمات عالمية أخرى في تمويل مشاريع تأهيل لفائدة مؤسسات جزائرية بمبالغ قدرها على التوالي:

9.5 مليون فرنك فرنسي و258 ألف دولار موجهة أساسا للحصول على شهادة المقاييس العالمية (ISO).

وشهدت سنة 2002 عملية إنطلاق مشروع إعادة التأهيل مسجلا ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي بغلاف مالي بلغ 04 مليار دينار منها 02 مليار وضعت تحت تصرف صندوق ترقية التنافسية ممتد على مدى ثلاث سنوات، و02 مليار الأخرى موجهة لتحديث المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الكبرى.[1]

وإلى غاية سبتمبر 2002 شهد برنامج إعادة التأهيل الصناعي انضمام 89 مؤسسة منها 45 خاصة، وقد سجلت مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية النسبة الأكبر حيث جاوزت 19% كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (42): تطور قبول ملفات الانضمام إلى برنامج التأهيل الصناعي(سبتمبر 2002)

القطاع	صناعات غذائية	الميكانيك	مواد البناء	البلاستيك	الورق	الكيمياء	خدمات	نسيج	كهرباء	Σ
عدد المؤسسات	17	12	11	10	09	08	08	07	07	89
النسبة%	19.101	13.483	12.359	11235	10.112	8.988	8.988	7.865	7.869	100

المصدر: فاروق تشام-كمال تشام، دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص: 69.

وتفيد الحصيلة المسجلة أنه إلى غاية جوان 2005استفادت من البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي 218 مؤسسة من القطاعين العمومي والخاص وذلك فيما يتعلق بالدراسة التشخيصية و82 مؤسسة تقوم حاليا بإنجاز مخطط التأهيل في حد ذاته[2]، علما أن هذا البرنامج تم وضعه لفائدة ألف مؤسسة عمومية وخاصة، على أساس إعادة تأهيل 100 مؤسسة على الأقل كل سنة[3]، وعلى المستوى القطاعي تم الانطلاق في برنامج لإعادة تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وقد شمل هذا البرنامج 27 منطقة وخصص له مبلغ 1100 مليون دينار، كما تمت المصادقة (مارس 2000) على برنامج لتطوير نظام وطني

[1] فاروق تشام-كمال تشام، مرجع سابق، ص ص: 68-69.
[2] حديث السيد محمود خذري وزير الصناعة لصحافة صوت الأحرار، 11 أوت 2005 على الموقع: www.mir-algeria.org
[3] Mise a niveau des entreprises publiques, LICCAL REVUE, N: 165, Décembre 2004, P: 17.

للتقييس ودعم المؤسسات الراغبة في تبني نظام الجودة إيزو 9000 ونظام الجودة المتعلقة بالبيئة إيزو 14000 للحصول على شهادة المطابقة ولقد شمل 64 مؤسسة قدرت تكلفته بـــ 67 مليون دينار[1].

وعلى المستوى الكلي تم تنظيم ملتقيات حول سياسة الدعم التقني لإعادة التأهيل والتنافسية الصناعية، بالإضافة إلى تكوين مكثف لمستشاري التشخيص الاستراتيجي لإعادة تأهيل المؤسسات وذلك في المجالات التالية: التسيير، التسويق، المراقبة المالية والجبائية، ... فعلى الرغم من أن طرح فكرة إعادة التأهيل الصناعي كان مبكرا إلا أن النتائج المحققة تبقى غير كافية ومحدودة، خاصة وأن هذا البرنامج قد أهمل جزءا كبيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي تشغل أقل من 20 عامل، مما جعل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبادر بطرح مشروع لتأهيل هذا النوع من المؤسسات بحيث يكون مكملا لبرنامج وزارة الصناعة.

II- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

شرعت الجزائر في إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق برنامج اعد خصيصا لذلك من طرف الوزارة الوصية، وفقا للمادة 18 من القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتوجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تنص على أنه: " في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية"[2]، ويتمثل البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر الموجه للمؤسسة ومحيطها وتقدر قيمته بـــ 01 مليار دينار سنويا يمتد لفترة 12 سنة أي إلى غاية في 2013، وهو يشتمل على مرحلتين هما:

- مرحلة التكييف: تمتد على مدار 05 سنوات.

[1] Hocine IRKI-Omar BEZAZI, la mise a niveau des entreprises algérienne et l'amélioration de leurs compétitivité, 1er colloque national, l'entreprise économique algérienne face aux défit du nouveau environnement économique, université de Ouargla, 22-23 Avril 2003, P : 186.

[2] المادة 18 من المرسوم 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتوجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد رقم 77، ص: 04.

- مرحلة الضبط: تمتد على مدار 07 سنوات.

وستتم دراسة هذا البرنامج بالتركيز على العناصر التالية:

1. أهداف البرنامج؛
2. المحاور الأساسية للبرنامج؛
3. محتوى (مضمون) البرنامج؛
4. شروط الاستفادة من البرنامج؛
5. هيكلة البرنامج؛
6. إجراءات عمل البرنامج.

II-1- أهداف البرنامج

يمكن تقسيم أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أهداف عامة وأخرى خاصة.

II-1-1 الأهداف العامة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على مكانتها في السوق الوطنية وكسب حصة في السوق الدولية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف المرحلية التالية:[1]

1. تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير والإدارة، والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية.
2. ضمان استمرار وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. الحفاظ على العمالة الموظفة والتخفيف من البطالة بخلق مناصب شغل جديدة.

[1] محمد فرحي-سلمى صالحي، المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص: 748.

II-1-2 الأهداف الخاصة

تتمثل فيما يلي:[1]

1. تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات حسب الأولوية عن طريق إعداد دراسة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي.
2. تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة ومكونات محيطها القريب.
3. إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها.
4. المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المؤدية لتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية ومخططات التسويق.
5. تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

وعموما ينتظر من هذا البرنامج تحقيق تنمية سوسيو-اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي وإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات تنافسية وفعالية في سوق مفتوحة وإنشاء قيم مضافة جديدة ودائمة، بالإضافة إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات ...

II-2- المحاور القيادية للبرنامج

نلخصها فيما يلي:[2]

- عصرنة التجهيزات والآلات.
- تطوير نظام الإنتاج.

---

[1] مداخلة السيد مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصة منتدى التلفزيون، على الموقع: www.pmeart-dz.org/qr/discours.php

[2] Programme national de mise a niveau de la PME algérienne, ministère de la PME et de l'artisanat sur le site : www.pmeart-dz.org.

- تطوير التسيير.
- تطوير كفاءات الموارد البشرية.
- العمل على تحسين النوعية من خلال إقامة نظام لتسييرها.
- الاهتمام بالبحوث التسويقية.
- تطوير الشراكة الأجنبية.
- الاهتمام بالتكوين والمنهجية في إطار تقييم المشروعات.
- العمل على التقييم المستمر لعملية التأهيل.

II-3- محتوى البرنامج

يعمل هذا البرنامج على أربعة مستويات:[1]

II-3-1 عمليات موجهة لقطاعات النشاط الأكثر تمثيلا

وتتم عن طريق:

- تعريف الفروع أو القطاعات المستهدفة لدراسة تموقعها.
- دراسة التموقع الاستراتيجي للفروع أو للقطاعات.
- وضع خطة عملية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل فرع.
- وضع خطة عملية خاصة بإعادة تأهيل محيط كل فرع.

II-3-2 عمليات جهوية

تتمثل في تجسيد دراسات وتحاليل شاملة بغية تعريف خصوصيات نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحالية حسب كل ولاية للعمل على ترقيتها وذلك انطلاقا من:

- تحديد وضع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات من أجل استنتاج نقاط القوة والضعف وتحديد الإمكانات المتاحة وغير المستغلة.
- تحديد الأنشطة التي تمكن من زيادة النمو، التصدير وخلق مناصب الشغل حسب الولايات.
- وضع مخطط إعادة تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل ولاية.
-

[1] Programme national de mise a niveau de la PME algérienne, Op-Cit, PP : 04-05.

II-3-3 عمليات خاصة بإعادة تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات تعمل في محيط تتأثر وتؤثر فيه، لذلك أستوجب إعادة تأهيله والعمل على البحث والتطوير في مجال إدماج وتلائم هذه المؤسسات معه، لذا فبرنامج إعادة التأهيل لا يتعلق بالمؤسسة لوحدها بل يمتد ليشمل محيطها (القانوني، التنظيمي، المصرفي، الجبائي...)، ويتم ذلك عن طريق:

- خلق مصالح خاصة في البنوك لدعم إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير التعاون مع مراكز البحث والجامعات في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء مراكز تكوين مهنية خاصة حسب إحتياجات القطاع في كل ولاية.
- تطوير هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: المراكز التقنية، مكاتب الدراسات، ...
- خلق مراكز خاصة لرصد تنافسية المؤسسات ومدى كفاءتها مثل: بنوك المعلومات، مراكز الإحصاءات، ...
- إصلاح المنظومة الجبائية والقانونية بما يتوافق وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

II-3-4 عمليات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وذلك في إطار تحسين تنافسيتها من خلال القيام بما يلي:

- إعداد تشخيص استراتيجي شامل ومخطط لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع عمليات هيكلية مبوبة حسب الفروع و/أو حسب الولايات المتعلقة بالتكوين، دراسة السوق، ...
- المساهمة في تمويل مخطط إعادة التأهيل من خلال: تحسين كفاءة الموارد البشرية، تنظيم العمل ضمن مقاييس الجودة، الاهتمام بالخطط التسويقية، تحسين وسائل الانتاج

II-4 شروط الاستفادة من البرنامج

إن عملية إعادة التأهيل لا تشمل كل أنواع المؤسسات الناشئة، وإنما تنحصر في المؤسسات التي تتوافر لديها مقومات النجاح في المستقبل إذا ما تمت مساعدتها، بالإضافة إلى استفاء الشروط التالية:[1]

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتنشط منذ سنتين.
- أن تكون تابعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية.
- أن تكون ذات هيكلة مالية متوازنة.
- أن تمتلك القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.
- ان تمتلك قدرات تنموية و/أو معايير التنمية التكنولوجية.
- أن تكون قادرة على خلق مناصب عمل دائمة.

II-5- هيكلة البرنامج

لوضع برنامج إعادة التأهيل حيز التنفيذ تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165-05 الصادر في 03 ماي 2005 إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND-PME) لتتولى المهام التالية:[2]

- وضع استراتيجية قطاعية لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع البرنامج الوطني للتأهيل حيز التنفيذ وضمان متابعته.
- ترقية الخبرة والاستشارة فيما يخص إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم فعالية تنفيذ البرنامج وإقتراح التعديلات اللازمة.
- متابعة المؤسسة من حيث الانشاء، التخلي وتغيير النشاط.
- ترقية البحث في مجال الإعلام والاتصال.
- جمع، استغلال، ونشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] Programme national de mise a niveau de la PME algérienne, Op-Cit, P : 05.

[2] كلمة الوزير السيد مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية أثناء عرض مشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بانشاء الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 20 أفريل 2005، على الموقع: www.pmeart-dz.org.

- التنسيق مع الهيئات المعنية فيما يخص مختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم الدعم التقني والتكنولوجي للمستثمرين و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

II-6- إجراءات عمل البرنامج

يتم تنفيذ البرنامج عبر الخطوات التالية:[2]

أ. التشخيص الاستراتيجي الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وضع خطة إعادة التأهيل: تبد العملية بإجراء تشخيص استراتيجي شامل لتحديد وضعية المؤسسة وإعداد مخطط إعادة التأهيل، هذا الأخير الذي يتوقف تنفيذه على مدى إحترام المؤسسة للإجراءات والتعليمات الموضوعة من قبل الوزارة، كما أن للوكالة الحرية المطلقة في اختيار مكاتب الدراسات والمستشارين شريطة أن يكونوا ذوي خبرة لإعطاء آراءهم فيما يخص المحاور التالية:

- التنظيم، الإدارة، المالية والموارد البشرية.
- التموقع الاستراتيجي للمؤسسة وطنيا وإن أمكن دوليا.
- التموين، المبيعات والتسويق.
- التكنولوجيا، الإنتاج وبحوث التطوير.

يتم إعداد هذا التشخيص اعتمادا على المعايير العالمية للوقوف على نقاط القوة والضعف الخاصة بالمؤسسة ثم يتم وضع مخطط إعادة التأهيل بحيث يكون واضحا يتناسب واحتياجات المؤسسة المتمثلة في:

ب. استثمارات مادية: والمرتبطة بعصرنة التجهيزات من خلال إدخال تكنولوجيا جديدة.

ج. استثمارات لامادية: تؤدي أساسا إلى:

- تطوير الموارد البشرية والتكوين.
- ترقية التسيير الإداري.
- تطوير التسويق وزيادة الصادرات.

---

[1] Ahmed.G, Agence nationale pour le développement de la PME, PME- Magazine, Algérie, N : 31, Juillet- Août 2005, P : 11

[2] رتيبة عروب-كريمة ربحي، مرجع سابق، ص ص: 726-727.
Programme national de mise a niveau de la PME algérienne, Op-Cit, PP : 06-09.

- تقديم مفاهيم جديدة للتسيير.
- إنشاء نظام تأمين فعال.
- البحث عن شراكة تقنية، تجارية ومالية.
- حماية المحيط.

وقبل إرسال التقرير إلى صندوق إعادة تأهيل المؤسسات يتوجب على المؤسسة تقديمه للبنك للاطلاع عليه وإبداء وجهة نظره.

- موافقة الوكالة على الخطة وذلك بعد الإطلاع على الملف المتكون من:
  - تقرير التشخيص الاستراتيجي ومخطط إعادة التأهيل.
  - طرق تمويل مخطط إعادة التأهيل مرفقة موافقة البنك المعتمد.
  - فواتير أولية تخص الاستثمارات المادية (تجهيزات، آلات، ...) الضرورية في إطار مخطط إعادة التأهيل.
  - قيمة الاستثمارات اللامادية اللازمة ضمن مخطط إعادة التأهيل.
- التنفيذ والمتابعة.
- تقديم المنح: إن عمليات الدعم تحث المؤسسات على التأهيل حيث هناك منح تقدم لهم عبر ثلاث فترات مرتبطة بدرجة إنجاز البرنامج كما يلي:
  - المنحة الأولى بعد تحقيق على الأقل 40% من مجموع الاستثمارات المادية واللامادية.
  - المنحة الثانية بعد تحقيق على الأقل 70% من مجموع الاستثمارات المادية واللامادية.
  - المنحة المتبقية بعد الانجاز الكامل لمخطط إعادة تأهيل المؤسسة.

ويعد هذا البرنامج تكميليا لبرنامج التأهيل الصناعي حيث يشمل المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 20 عامل، هذه الأخيرة التي أهملت في برامجها الأخرى على الرغم من

أهميتها في الاقتصاد الوطني[1]، إذ تمثل فيه 97% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفيلا بالرفع من قدرتها التنافسية وإكسابها سمعة جديدة من أجل إدماجها بشكل احسن في الاقتصاد العالمي المتعدد الأطراف، خاصة إذا كان مقرونا ببرامج إصلاحية على مستوى محيطها (القانوني، الجبائي، المصرفي، ...).

نستخلص مما سبق ان إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر أصبح اكثر من ضرورة في ظل الواقع الاقتصادي الجديد الذي تفرضه التحولات العالمية خاصة منها دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق، وترتكز عملية إعادة التأهيل على تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة حتى تستطيع التكيف مع الأوضاع الجديدة، ولن يتحقق ذلك إلا إذا تطوعت هذه المؤسسات إلى تبني إصلاحات داخلية على مستوى كل الوظائف الأمر الذي دفع بالسلطات إلى الإهتمام بهذه العملية وذلك بتطبيق برامج لتأهيل المؤسسة من جهة وتأهيل محيطها من جهة أخرى، سعيا منها إلى إزالة العراقيل التي تواجه القطاع الصناعي لتمكينه من العودة ثانية وبشكل دائم إلى المسيرة التنموية.

وترمي برامج تأهيل المؤسسات إلى تحسين وتقوية تنافسيتها في إطار إنفتاح الحدود وتصاعد وتيرة المنافسة خاصة الأوروبية منها، غير أن النتائج المتحصل عليها تبرز ان عملية إعادة التأهيل لم تتقدم بشكل قوي وذلك لبعض العراقيل والشروط التي تبدو طويلة نظرا لتعقيد الإجراءات الإدارية. وتبقى برامج إعادة التأهيل حلقة من سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها ومازالت تشهدها المؤسسات الجزائرية يتعاظم فيها دور الرجل السياسي في حين يتغيب مدير المؤسسة عن تحديد مصيرها، لتحل محله مكاتب الدراسات والمستشارين.

[1] Abdelkrim Boughedou, Projet du programme national de mise a niveau de la PME Algérienne, revue espaces, N: 62, 2003, P: 07.

المبحث الثالث: أثر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على دعم عملية إعادة التأهيل

تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وضعية صعبة جراء انفتاحها على الأسواق الدولية، خاصة بعد دخولها في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما دفع بالسلطات إلى السعي في إطار تعظيم مكاسب هذه الشراكة وجعلها فرصة أكيدة لتنمية مؤسساتها ووسيلة ينبغي تفضيلها نظرا لامتيازاتها العديدة في مجال نقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية، إضافة إلى الدعم المالي المقدم في إطار تأهيل المؤسسات.

وللوقوف على أثر هذه الشراكة على إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سيتم دراستها بالتركيز على جانبين أساسيين، الأول مالي والثاني تقني وذلك من خلال المطلبين المواليين:

- المطلب الأول: الدعم المالي؛
- المطلب الثاني: الدعم التقني.

المطلب الأول: الدعم المالي

سيتم دراسة انعكاس الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على دعم إعادة تأهيل المؤسسات من الناحية المالية من خلال التركيز على الهيئات المالية التالية:

I. المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP؛
II. الوكالة الفرنسية للتنمية AFD؛
III. البنك الإيطالي.

I- المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة Financiere algero europeenne de participation (FINALEP)

سيتم عرض هذه الهيئة من خلال مفهومها، إجراءات عملها ونشاطاتها.

I-1- مفهوم الـ FINALEP

تعد شركة FINALEP أول تجربة في مجال رأس مال المخاطرة أو رأس مال الاستثمار، وهي عبارة عن شركة مالية تخضع للقانون الجزائري يعود إنشاءها إلى فترة التسعينات، حيث اقدمت السلطات الجزائرية ممثلة في بنك الجزائر ووزارة المالية على دعوة كل من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والصندوق الألماني للتعاون (DEG) إلى تقديم دعم لتنمية الاستثمار في الجزائر ودراسة إمكانية خلق شركة مالية مختلطة تعمل على إنشاء وترقية مؤسسات تجمع متعاملين جزائريين وأوروبيين.

وبعد إنعقاد عدة إجتماعات تم إمضاء اتفاقية مشتركة بتاريخ 1990/11/16 والتي إنجر عنها تأسيس الـ FINALEP يوم 1991/04/30، حيث بلغ رأسمالها الاجتماعي آنذاك 73750000 دينار جزائري موزعة على النحو الآتي[1]:

- بنك التنمية المحلية (BDL) بنسبة 40%.
- القرض الشعبي الجزائري (CPA) بنسبة 20%.
- الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بنسبة 40%.

ويتمثل الهدف الأساسي لشركة FINALEP في ترقية الشراكة الأوروبية الجزائرية من خلال خلق مؤسسات إنتاجية تخضع للقانون الجزائري وتجمع متعاملين جزائريين وأوروبيين، وبانضمام البنك الأوروبي للاستثمار إلى FINALEP بلغ رأسمالها الاجتماعي 159750000 دينار جزائري موزعة كما يلي:

- بنك التنمية المحلية (BDL) بنسبة 40%.
- القرض الشعبي الجزائري (CPA) بنسبة 28.74%.
- الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بنسبة 20%.
- البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) بنسبة 11.26%.

[1] منير نوري، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص: 871.

I-2- إجراءات عمل FINALEP

تعمل الـــFINALEP على استلام ودراسة الملف من طرف المكلف بالأعمال، وفي حالة قبوله يتم تقديمه للجنة التنفيذية لمعاينته ثم لمجلس الإدارة بعد رفع كل التحفظات والملاحظات، وإذا قرر مجلس إدارة الـــFINALEP المساهمة في المشروع تقوم هذه الأخيرة بإمضاء القانون الأساسي والموافقة على ميثاق المساهمين الذي يحدد توزيع رأس المال والتنظيم وتعيين اعضاء الإدارة وطريقة خروج الـــFINALEP من الشركة المستثمر فيها، وتختلف طريقة تمويل الـــFINALEP بالمقارنة مع البنوك الجزائرية، فهذه الأخيرة تتدخل بصفتها مقرض للأموال بينما تتصرف الـــFINALEP بصفتها شريك حقيقي، وفيما يخص طريقة خروجها وسعر التنازل أو البيع لأسهمها فقد حددت ما بين 05 و10 سنوات، وبالنسبة لشروط الخروج فيتم تدوينها في ميثاق المساهمين بحيث يحدد الأطراف التي يمكن التنازل لها، مدة مساهمة الـــFINALEP في الشركة، سعر التنازل، وقد تتم عملية الخروج بشكل كلي او جزئي.

ونشير إلى ان الـــFINALEP تعطي أولوية للمشاريع ذات الأثر على التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، إضافة إلى تلك المؤدية إلى خلق مناصب شغل جديدة وجلب العملة الصعبة من خلال تصدير السلع والخدمات. وقد انصب اهتمامها على المشاريع التي تتميز بالكفاءات والمهارات التي يقدمها صاحبُ المشروع، التمويل الذاتي بنسبة 30% من القيمة الإجمالية للمشروع والتي يقدمها صاحبة، نسبة المردودية العالية، أن تكون المنتوجات التي يوفرها المشروع ذات طلبات متزايدة في السوق، جودة الهياكل القاعدية والتكنولوجية المستخدمة، ...[1]

I-3- نشاطات الـــFINALEP

بدأ نشاط الـــFINALEP الفعلي في الجزائر سنة 1992، ولكنه لم يعرف تطورا ملموسا نظرا لتدهور الوضع الاقتصادي والأمني آنذاك، ومع بداية سنة 1997 عرفت الوضعية الاقتصادية تحسنا ملحوظا حيث بدأ تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية

[1] Azzedine.O, FINALEP: an service du partenariat algero-européen, le phare revue, N: 15, Juillet 2000, P: 45.
منير نوري، مرجع سابق، ص: 871.

وانخفض معدل التضخم ونسبة الفوائد البنكية، مما انعكس بشكل إيجابي على المحيط الداخلي للـــFINALEP حيث تم تكوين إطاراتها وهيكلة المؤسسة بشكل مناسب مع التحكم في طريقة التسيير واكتساب احترافية تمكنها من أخذ القرار التمويلي بسرعة، أدت هذه العوامل إلى إقناع المستثمرين الأوروبيين بالعودة إلى الاستثمار في الجزائر، وهو ما تحقق ميدانيا بحيث أن 70% من مجمل استثمارات الـــFINALEP تعد شركات أوروبية جزائرية تساهمية يذكر منها:[1]

- الشركة الجزائرية الأوروبية للأدوية والأجهزة الطبية (SOMEDIAT): وهي شركة مختلطة بين مجمع صيدال وهيئة أوروبية تضم عدة مخابر، تم إبرام العقد في 1998/09/17 وعرف هذا المشروع سرعة كبيرة في الانجاز واحتراما لمواعيده، حيث اعتبر أول مشروع مشترك بدأ في الانتاج الفعلي في ماي 2001، مقرها بواد السمار الجزائر العاصمة.
- الشركة الجزائرية اليونانية لزراعة التبغ (Atlas Tobacco-SPA): تأسست سنة 1995 في ولاية تيبازة.
- شركة صناعات المركبات الصناعية الغذائية (CEMI): التي بدأت النشاط في أفريل 2000 مقرها في عنابة، وهي شركة جزائرية-فرنسية-ألمانية.
- الشركة المتوسطية للعمران: وهي شركة جزائرية-فرنسية للإنشاء والإنتاج العقاري أنشأت في أفريل 2000 لتنطلق في النشاط في أفريل 2001.
- الشركة الجزائرية الفرنسية لصناعة الأجهزة الإلكترونية (EIS): تأسست في 1991 وتنتج تجهيزات إلكترونية كهربائية كالمحولات الكهربائية والمكيفات، توقفت عن النشاط لتعود سنة 1999 بواسطة دعم الـــFINALEP .
- مشتلة بعين تيموشنت وهي شركة جزائرية فرنسية تأسست في 2000 لإنتاج الكروم.
- شركة RECTA-FONDRIE لصناعة البرونز مقرها بحسين داي، نتجت عن شراكة بين RECTA INDUSTRIE وهو خاص جزائري وشريك فرنسي متخصص في صناعة المضخات، بدأت نشاطها 2001.

[1] منير نوري، مرجع سابق، ص ص: 871-872.

- شركة تحويل المعادن METAL MODA CREATION: وهي شركة جزائرية إيطالية لصناعة لواحق وإكسسوارات دباغة الجلود.
- الشركة الكيمائية المغربية COCHIMA SPA.
- الشركة الجزائرية الفرنسية لانتاج الياغورت والمشروبات SOYAMIN.

بالإضافة إلى ما سبق تعد الـــFINALEP ومنذ سنة 1998 وسيطا معتمدا للجزائر في إطار برنامج المجموعة الأوروبية لاستثمار الشركاء PARTNERS EUROPEIN COMMUNITY INVESTISMENT، ويخص الأمر أداة مالية مخصصة لتشجيع عملية إنشاء مؤسسات جزائرية مع شركاء أوروبيين، كما تقدم الوحدة الأوروبية تمويل ومساعدة مالية مكيفة مع كل مراحل المشروع، إضافة إلى التكوين والإعانة التقنية، وقد كلفت الـــFINALEP بوضع التمويلات لصالح المؤسسات الجزائرية الأوروبية المقترنة، حيث تتجه النظرة المستقبلية للسلطات الأوروبية الجزائرية نحو تطوير رأس مال الاستثمار (المخاطر) كأداة لتمويل الشراكة الأوروجزائرية وإعادة تأهيل الصناعات الوطنية.

II- الوكالة الفرنسية للتنمية Agence francaise de developpement (AFD)

سيتم عرضها هي الأخرى من خلال مفهومها، مجالات تدخلها ونشاطاتها.

II-1- مفهوم الـــAFD

عبارة عن مؤسسة متخصصة في المساعدة على التطور، تمثل بالنسبة للسلطات العمومية الفرنسية محور وقوام الشراكة والتعاون الثنائي، تتدخل الوكالة في إفريقيا الوسطى وغرب إفريقيا وشمالها، حوض المتوسط، جنوب شرق آسيا، المحيطين الهادي والهندي وجزر الكراييب، وهي مؤسسة عمومية فرنسية ذات طابع صناعي تجاري تخضع للقانون المصرفي الفرنسي والأوروبي، وهي ممثلة في الجزائر منذ 1967 حتى 1991، وكانت نشاطاتها ممولة من موارد الحكومة الفرنسية، ومنذ سنة 1991 رخص لمجمع الوكالة الفرنسية للتنمية بالتدخل في المغرب العربي بناء على مواردها بإجراءاتها الخاصة، وهذا

بمنح قروض سواء للمستفيدين في القطاع العمومي بواسطة الـ AFD او القطاع الخاص بواسطة فروعها PROPARCO.[1]

II-2- مجالات تدخل الـ AFD

تتمثل فيما يلي:[2]

- تسهيل تمويل الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة.
- المساهمة في ترميم السكنات بتمويل من وزارة السكن والعمران، وذلك بإعادة تهيئة الأحياء المتضررة من زلزال 21 ماي 2003 بمساهمة البنك العالمي.
- ضمان على المدى المتوسط تزويد العاصمة بالماء بتمويل هياكل التحويل بين السدود وشبكة المياه الصالحة للشرب، وهذا بمساهمة البنك الأوروبي للاستثمار (BEI).

II-3- نشاطات الـ AFD

شهدت سنة 1999 عودت الـ AFD إلى النشاط في الجزائر خلال الفترة من 1999-2002 تم تمويل 05 مشاريع بموافقة لجنة المتابعة للوكالة تمثل ما قيمته 111.5 مليون اورو، منها 110 مليون أورو لتمويل أربعة مشاريع للتنمية على شكل قروض بالتزام، و1.5 مليون اورو كإعانة لإقامة دراسات تحضيرية لالتزاماتها والأرقام الممثلة للفترة ما بين 1997-2002 موضحة في الجدول التالي.

[1] منير نوري، مرجع سابق، ص: 872.
[2] نفس المرجع، ص ص: 872-873.

الجدول رقم (43): التزامات ومدفوعات الـ AFD في الفترة (1997-2002)

الوحدة: مليون أورو

السنة	الالتزامات	المدفوعات
1997	11.4	-
1998	-	-
1999	15	3.1
2000	26.5	4.4
2001	30	6.4
2002	40	9.9

المصدر: منير نوري، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص: 873.

حيث يلاحظ من خلال معطيات الجدول وجود تباين كبير بين الالتزامات والمدفوعات الفعلية.

أما فيما يخص نشاطات التكوين فقد وضعت الـ AFD ما يسمى بمركز الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية (CEFEB) تحت تصرف الشركاء وبطلب من السلطات او التنظيمات الشريكة، حيث يقوم بتنظيم ندوات لصالح الإطارات التي تحوز على تجربة مهنية وتتطلع إلى تعميق معارفها في الميادين الاقتصادية والمالية، وقد وصل عدد المتربصين الجزائريين لدى المركز أكثر من 135 متربص.

وتهدف الـ AFD إلى:

- دعم السياسات الهيكلية القطاعية للدولة بالمساهمات بالخبرة والمساعدة التقنية بالإضافة إلى موارد تمويل الاستثمارات وتقترح الـ AFD تدخلاتها في بعض القطاعات، وذلك قصد الوقوف على أثر ملموس للسياسات المطبقة.
- ترقية وتطوير القطاع الخاص لتحضيره لمرحلة انفتاح السوق، ولهذا تختبر الوكالة مختلف التوجهات الممكنة من منح قروض للبنوك إلى تعبئة الإدخار المحلي لتمويل القطاع على المدى الطويل وتحسين مساهمات القطاع البنكي.

وفي مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية منحت الوكالة الفرنسية للتنمية قرضا بقيمة 15 مليون أورو للقرض الشعبي الجزائري يمتد من 1999 إلى 2003،

والجدول الموالي يوضح النتائج المحققة من خلال هذا القرض الذي ساهم في تمويل 07 مشاريع منها 03 تنتمي إلى قطاع الزراعة الغذائية و04 لفائدة الأشغال العمومية.

جدول رقم (44): أثر الشراكة بين الـــAFD وCPA

القطاع الاقتصادي	مناصب الشغل الدائمة	رقم الأعمال السنوي	القيمة المضافة للسنة	الربح الصافي للسنة
الزراعة الغذائية (03 مشاريع)	123	1553130	399457	134917
النسبة من مجموع الاستثمار	-	%51	% 37	%12
الأشغال العمومية (04 مشاريع)	235	1311364	764094	240398
النسبة من مجموع الاستثمار		% 49	% 39	% 13

المصدر: منير نوري، مرجع سابق، ص: 873.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان مساهمة الـــAFD في تمويل بعض المشاريع أدت إلى خلق مناصب شغل بلغ عددها 358 منصب، كما سمحت بظهور قيمة مضافة قدرت بـــ 1163551دج، وربح صافي سنوي قدر بـــ 375315دج. وتجدر الإشارة إلى ان وكالة الـــAFD منحت قرضا آخرا بقيمة 40 مليون أورو للقرض الشعبي الجزائري منذ جوان 2003.

III- البنك الإيطالي Medio Credito Central

تقوم إيطاليا منذ 1991 بتمويل مشاريع شراكة من قبل بنك عمومي يدعى Medio Credito Central، حيث يوجد خط قرض بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) والبنك الإيطالي بموجب القانون 27-2000 المؤرخ في 2000/01/13 يسمح البنك الإيطالي بمنح قرض لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية بمبلغ 52500 مليون ليرة إيطالية (27113987.20 أورو) وذلك بالشروط التالية:[1]

- مدة التمويل تتراوح ما بين 05 إلى 07 سنوات.
- يخص هذا القرض تمويل السلع والخدمات لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة.
- تكون عملية التسديد بالأورو.

[1] منير نوري، مرجع سابق، ص: 874.

ويهدف هذا الاتفاق إلى:

- الحيازة على التجهيزات الإيطالية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- التحويل التكنولوجي.
- التكوين والمساعدة التقنية.

ويمول هذا القرض 35 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، 80 إلى 90% من المشاريع الممولة هي في مرحلة الانتاج والباقي سجلت انطلاقتها مؤخرا ولقد سمحت بخلق حوالي 1000 منصب شغل.

المطلب الثاني: الدعم التقني

تعد الشراكة بصفة عامة وسيلة فعالة في نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات الفنية والتقنية، بما يضمن تحقيق مزايا تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي، ولتسليط الضوء على الدور التقني للشراكة مع الاتحاد الأوروبي في دعم إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية سيتم التطرق إلى البرنامجين الآتيين:

I. برامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GTZ؛

II. برنامج اللجنة الأوروبية MEDA.

I- برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GTZ

في مقدمة برامج التعاون الثنائي نجد التعاون مع ألمانيا، حيث تنشط برامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني في الجزائر في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، وتكمن مساهمتها في مرافقة عملية تحول الاقتصاد والمؤسسة الجزائرية في المجالات التالية:[1]

أ. السكن والعمران: مساهمتها في هذا القطاع تكمن في التشجيع على خلق واستعمال المساحات كأداة أساسية لتحرير سوق العقار، تكييف بحوث اكبر مدرسة عليا للهندسة المعمارية بالجزائر مع المتطلبات الجديدة للسكن والعمران، بالإضافة إلى انطلاق

[1] منير نوري، مرجع سابق، ص: 877.

عملية إعادة تهيئة التجمعات السكنية وفقا لاقتراحات المواطنين طبقا للضوابط القانونية.

ب. الفلاحة والصيد البحري: يرافق مستشاري البرامج التحول الحاصل في القطاع الفلاحي والإنتاج الموجه للنشاط التجاري والخصخصة.

ج. حماية المحيط وتسيير الموارد المائية: تعطي البرامج أولوية خاصة بهذا القطاع حيث تهدف إلى تقوية الطاقات المؤسسية في مجال المحيط على جل المستويات البلدية والجهوية والوطنية، من خلال خلق إطار للقانون وإقامة أنظمة للمراقبة والإعلام خاصة بالمحيط لاستخلاص إجراءات وأدوات جديدة تساعد المؤسسات على دراسة محيطها وتحليل آثاره على المستوى المحلي، كما يهدف البرنامج القطاعي الخاص بالقطاع إلى مساعدة المساهمين على إرساء سياسة جديدة للمياه في الجزائر.

د. ترقية النشاط الاقتصادي والشغل: تركز البرامج إهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات عديدة جراء انفتاح السوق الوطنية وتعمل على تطوير هذا القطاع من خلال نشاطات التكوين المستمر والاستشارة الموجهة لمراكز الترقية التجارية المحلية، وبواسطة الجمعيات المهنية للحد من ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط الشباب، بالإضافة إلى توجيه النظام الجزائري الخاص بالتكوين المهني الهادف إلى التعرف وبدقة على احتياجات المؤسسات، وفي هذا الإطار (دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وضعت الهيئة الألمانية للتعاون التقني برنامج PME/CONFORM.

وبغية التوصل إلى مساهمة هذا البرنامج في إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية سيتم دراسته بالتركيز على العناصر التالية:

1. المساهمين في البرنامج؛
2. أهداف البرنامج؛
3. مراحل ونشاطات البرنامج.

I-1- المساهمين في البرنامج

تعتبر وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصية أو الهيئة المنفذة إلى جانب الوكالة الجزائرية لتنفيذ البرنامج وهي عبارة عن هيئة تنفيذية مكونة من خمسة مراكز دعم قائدة مع إمكانية التوسع، تكون مزودة بعدد من الموظفين موزعين عبر هذه المراكز، تشارك مع لجنة تسيير البرنامج (CGP) في متابعته طوال الفترات التحضيرية، التنفيذية وكذا التقييمية، أما عن معاهد التكوين في التسيير نجد مراكز الدعم الجهوية (CAR)، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، المعهد الدولي للمناجمنت (INSIM)، المعهد العالي للتسيير (ISG)، هذا بالنسبة لوسط البلاد، أما بالنسبة للجهة الغربية فنجد معهد تطوير الموارد البشرية (IRDH) والمركز الدولي CINAF بوهران، وفي الشرق نجد المعهد العالي للتسيير بعنابة (ISGA)، أما في الجنوب نجد المعهد العالي للتسيير بورقلة (ISGO)، كما اعطت الوزارة الوصية والمساعدة التقنية (PME/GTZ) موافقتها على انضمام معاهد أخرى من بينها "MBI" (Management Business Institut) المتواجد بسطيف.

اما فيما يخص الجمعيات ذات الطابع المهني فنجد نادي المقاولين والصناعيين بالمتيجة بالبليدة (CEIMI)، وجمعية صناعيي العتاد الإلكتروني بالرويبة (AIMEL)، الجمعية المهنية بوادي ميزاب بغرداية (APIVM)[1]. وبالنسبة للمساعدة التقنية نجد الهيئة الألمانية للتعاون التقني (GTZ).

I-2- أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج في العمل على:[2]

1. الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
2. تأهيل المؤسسات لاقتحام الأسواق الأجنبية.
3. إنشاء نوع من المهنية والإتقان من خلال التوجيه والتكوين في مجال التسيير.

[1] منير نوري، مرجع سابق، ص: 877.
[2] رتيبة عروب-كريمة ربحي، مرجع سابق، ص: 725.

I-3- مراحل ونشاطات البرنامج

تم انطلاق البرنامج في الجزائر سنة 1997 في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، حيث تمثل هدفه الأساسي في العمل على الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، للحفاظ على حصتها في الأسواق المحلية واقتحام الأسواق الدولية.

ولتنفيذ وتمويل هذا البرنامج تم تقسيمه إلى ثلاث مراحل، تمتد الأولى من أكتوبر 1997 إلى ديسمبر 1999، والمرحلة الثانية من جانفي 2000 إلى جويلية 2003، أما المرحلة الثالثة فتمتد من أوت 2003 إلى جانفي 2006، وقد خصصت الهيئة الألمانية لتمويل هذه المراحل المبالغ التالية على التوالي: 1250000 أورو ، 2560000 أورو، 1350000 أورو[1]، مع الإشارة إلى ان المرحلة الأخيرة مازالت قيد التنفيذ.

ففي المرحلة الثانية شمل برنامج (PME/CONFORM) المؤسسات الصناعية التي تتكون من 50 إلى 250 عامل في الفروع التالية: صناعة الحديد والصلب، الصناعات الفلاحية الغذائية، الصناعات الكيماوية الصيدلانية، صناعة مواد البناء، الصناعة الميكانيكية، المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ENSEJ) والمكون من 01 إلى 10 عمال، وبالنسبة لخدمات مراكز الدعم للمؤسسات الصناعية المتوسطة، يتم إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات في ميدان التسيير وتتعلق أساسا بالوظائف الحيوية بالمؤسسة والمتمثلة في: الإدارة العامة، الانتاج والتموين، التسويق، التوزيع والبيع، تسيير الموارد البشرية، إدارة المالية.

كما أقامت هذه المراكز ملتقيات من أجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة (200 ساعة من المحاضرات و09 أشهر من الملتقيات) يتعلق ذلك بتقنيات وطرق التسيير، التفكير الاستراتيجي، تطوير ثقافة التسيير ...

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة تم تقديم دروس تكوينية في إنشاء المؤسسات عن طريق برنامج CEFE (Competence economique par la formation de l`esprit)

[1] N.B, le projet allemand PME-CONFORM apporter un soutien au PME-PMI algeriennes,PME magazine d' Algérie, N : 32, Sep-Oct 2005, P : 31.

بالنسبة للشباب المشرف على المشروع او المؤسسة والمستفيد من القروض المصغرة، كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بوضع فرق مساعدة وتكوين مرشدين.[1]

كما شملت نشاطات هذه المرحلة تكوين مستشارين في التسيير وذلك بانشاء مجموعات ذات كفاءة عالية من المستشارين في تسيير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من 04 إلى 05 مستشارين في كل مركز دعم وذلك من خلال تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار، تحسين الأداء والتوجيهات، متابعات لمهام المستشارين ووضع برنامج نموذجي، تكوين المكونين عن طريق تحسين للتقنيات البيداغوجية للمكونين المكلفين بإقامة الملتقيات والمحاضرات لمسيري المؤسسات، ويتم ذلك من خلال تحضير مواضيع التكوين ومتابعة المكونين، التنشيط المشترك للمحاضرات والدروس عن طريق إنشاء فريق من المنشطين المساعدين يضم من 02 إلي 03 مساعدين لكل مركز بهدف تكوين قاعدي يعتمد على منهجية CEFE وتنظيم شراكة دولية مع هذا البرنامج، وتحسين قدرات مسيري الدعم فيما يخص التخطيط وتسيير أطوار المشروع وتقنيات الاتصال وتسيير وفرز التوصيات عن طريق دعم وظائف التسويق والعلاقات العامة ومراكز الدعم، إضافة إلى تطوير الهياكل الوسيطية عن طريق دعم الهياكل والمبادرات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا جمعيات المستشارين والمكونين.

ويمكن تلخيص نتائج المرحلة الثانية في: توفير عروض استشارة على مستوى مراكز الدعم، اختتام تكوين 30مستشار في إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلاق منتجات الاستشارة الخاصة التي تتماشى مع العجز المسجل لدى التشخيص العام لعشرين مؤسسة متوسطة، اختتام مشروع يتضمن 12 ملتقى عالجت محاور التصدير والشراكة ونظام المعلومات والجودة وغيرها تهم مسيري المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أما في المرحلة الثالثة فإن النشاط الاستشاري الموجه لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة هامة وسيعرف تطورا بإدخال أدوات استراتيجية عديدة تتمثل في التخلي عن التوجه الأحادي الخاص بتحسين ورفع قدرات الاستشارة والتكوين بطريقة أحادية من خلال مراكز الدعم الجهوية (CAR)، هذه الأخيرة التي أظهرت

[1] منير نوري، مرجع سابق، ص: 878.

محدوديتها بالمقارنة مع الاحتياجات والقدرات المتاحة، حيث خصص البرنامج للمدراء والإطارات التسييرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي تشغل ما بين 20 إلى 250 عاملا، كما يخدم أصحاب المؤسسات المصغرة التي يتراوح عدد عمالها من 01 إلى 20 عامل، وفي سبيل تقديم الخدمات اللازمة تم وضع مجالس للتسيير من أجل تمكين المدراء والمسيرين من تطوير الوظائف الأساسية للمؤسسة والمتمثلة في الانتاج، التوزيع والبيع، التسويق، التموين، التسيير المالي والموارد البشرية، كما اهتم في هذه المرحلة بتحسين التحكم في نظام تسيير النوعية والتموقع الاستراتيجي للمؤسسة، إضافة إلى إعادة تأهيلها وتطوير صادراتها، ويساهم البرنامج في التكوين في مجال التسيير بالرفع من القدرات التسييرية للمدراء وأصحاب المؤسسات المصغرة[1]، ويمكن عرض نتائج برنامج PME/CONFORM في هذه المرحلة كما يلي:[2]

بلغ عدد العمليات المخططة للثلاثي الأول لسنة 2005، 25 عملية منها 11 تم تحقيقها و12 قيد التنفيذ، كما قام بنشاطات مع نادي المقاولين والصناعيين بالمتيجة (CEIMI) في إطار تنظيم يوم دراسي حول التقييس والتنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتاريخ 08 فيفري 2005، وقد تم خلاله الإعلان عن انطلاق برنامج لتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متعلق بالمواضيع التالية: التقييس، التنافسية، الجودة... ولا يزال الحوار مستمرا مع المجلس الوطني للمستشارين (CNC) من اجل تحقيق نشاطات لفائدة اللجنة المسؤولة عن استراتيجية الدراسات وتطوير المجلس. وفي إطار توسيع وزيادة التكوين القاعدي المعتمد على منهجية CEFE تم القيام بنشاطات لصالح المركز الدولي بوهران (CINAF) (استفادة 72 مترشح من المرحلة الأولى للتكوين) والشباب المؤهل للتكوين المهني بتيارت (استفادة 59 مترشح)، كما ساهم البرنامج في تكوين عشر مستشارين في المعهد العالي للتسيير بعنابة (ISGA) حول معايير إيزو 14001، وذلك في إطار دعم مراقبة نظام التسيير البيئي في الجزائر، تكوين إطارات فيما يتعلق بأدوات التخطيط حيث

[1] N. B, Op-Cit, P: 31.

[2] Note de synthèse sur les programme de coopération d'appui au développement des PME, ministère de la PME et de l'artisanat sur le site : www.pmeart-dz.org.

استفادة 13 إطار من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكوين لمدة 03أيام حول استعمال أدوات تحليل وتخطيط المشروعات.

وفي إطار تطوير البنية التحتية الحالية لمراكز الدعم وإعادة تأهيلها طرح برنامج جديد في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية يدعى (برنامج دعم الجمعيات المهنية وجمعيات أرباب العمل) والذي يهدف أساسا إلى تطوير هذه الجمعيات والتنظيمات مما يجعلها تساهم بشكل فعال في ترقية الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وتمتد المرحلة الأولى لهذا البرنامج من جانفي 2005 إلى ديسمبر 2007، وفي هذا الإطار قام مدير وحدة تسيير هذا البرنامج بالتوقيع على أولى اتفاقيات الشراكة مع رؤساء ثلاث جمعيات مهنية هي:[1]

- الجمعية العامة للمقاولين الجزائرين (AGEA).
- جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات (APAB).
- الجمعية المهنية لواد ميزاب.

ومن المنتظر انطلاق برنامج ثالث يدعى "الدعم لتحديث المؤسسات الصغيرة" ضمن الهدف الأساسي المتمثل في تحسين تنافسية هذا النوع من المؤسسات.

وعليه فإن الهيئة الألمانية للتعاون التقني تساهم بشكل فعال وكبير في تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية وإعادة تأهيلها من خلال برامج تقنية مخصصة لدعم المؤسسة ومحيطها، وتجدر الإشارة إلى ان دور الشراكة الأورومتوسطية لا ينحصر في التعاون الثنائي مع ألمانيا بل هناك برامج أخرى سيتم مباشرتها بالتعاون مع بعض الدول الأوروبية كفرنسا، إسبانيا، إيطاليا ... في إطار دعم برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية وتحسين وضعها التنافسي على المستويين المحلي والدولي.

II- برنامج اللجنة الأوروبية "MEDA"

في إطار سعي الاتحاد الأوروبي لإنجاح الشراكة الأورومتوسطية بكل أبعادها خاصة الاقتصادية منها، تم توسيع نطاق التعاون بخلق آلية جديدة متمثلة في برنامج MEDA، هذا

[1] Présentation du projet 'appui aux associations professionnelles et organisation patronales, coopération technique algero-allemande, ministère de la PME et de l'artisanat sur le site: www.pmeart-dw.org.

الأخير الذي عوض البروتوكولات السابقة، وقد ركز هذا البرنامج على ضرورة تأهيل القطاع الخاص بما يسمح له بالتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق، ونظرا للأهمية المتزايدة لقطاع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري تم تخصيص جزء هام من برنامج MEDA لدعم هذا القطاع في إطار ما يعرف بـــ " البرنامج الأوروبي لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ED PME (Euro Developpement PME)، هذا الأخير الذي ستتم دراسته للتوصل إلى تقدير مساهمته في إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية، وذلك من خلال العناصر الآتية:

1. تعريف البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDPME)؛
2. أهداف البرنامج؛
3. المستفيدين من البرنامج؛
4. شروط الاستفادة من البرنامج؛
5. أشكال المساعدة؛
6. إجراءات تسيير البرنامج؛
7. نتائج وآفاق البرنامج.

II-1- تعريف البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDPME)

هو عبارة عن برنامج ثنائي ممول بالتعاون بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، يمتد على فترة قدرها خمس سنوات ويسهر على تجسيده فريق مختلط بين خبراء أوروبيين وجزائريين دائمين يستقرون بالجزائر العاصمة، ولهم خمس مراصد (ANTENNE) موزعة في كل من عنابة، سطيف، غرداية، وهران والجزائر العاصمة وذلك في إطار الميزانية المخصصة له والمقدرة بـــ 66.445 مليون أورو.

II-2- أهداف البرنامج

إن الهدف الأساسي يكمن في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وذلك للمساهمة اكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وفي هذا الإطار يرتكز البرنامج على ثلاثة محاور:[1]

II-2-1 تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويتم ذلك من خلال تقديم دعم فردي لكل مؤسسة أو الدعم حسب مجموعة المؤسسات التي لها مشاكل مشتركة، حيث ينتظر منه القيام بعمليات تخص التشخيص الاستراتيجي لهذه المؤسسات، وذلك قصد رفع قدرتها التنافسية في كل وظائفها: الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الموارد البشرية، نظام المعلومات... بالإضافة إلى العمل على تحسين مستوى كفاءة وتأهيل العمال والمديرين من خلال دورات تكوينية متعددة وتقديم الدعم للمؤسسات في إطار البحث عن المعلومة.

II-2-2 ترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وذلك من خلال:

- دعم إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على خلق مؤسسات مالية تساهم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: شركات رأسمال المخاطر، صناديق ضمان القروض.
- تشخيص وتأهيل البنوك الخاصة.
- إعداد ملتقيات للتكوين.

II-2-3 تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وذلك عن طريق دعم قدرات وإمكانات هياكل الدعم المتمثلة في: غرف التجارة والصناعة، جمعيات أرباب العمل والجمعيات المهنية، بورصات معالجة المعلومات، معاهد التكوين، دعم إنشاء شبكة وطنية للمعلومات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] منير نوري، مرجع سابق، ص: 875.

II-3- المستفيدين من البرنامج

يستفيد من البرنامج كل من:

- الأعوان الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقصد بها المؤسسات الصناعية الخاصة التي تمارس نشاطات في القطاعات التالية: المواد الغذائية والفلاحية، الصناعات الغذائية، الصيدلة والصناعات الكيمائية، مواد البناء، السلع المصنعة، الصناعات الميكانيكية، صناعة الجلود والأحذية، الصناعة الإلكترونية، الصناعات النسيجية وصناعة الألبسة.
- الهيئات المالية والمشرفين الخواص: تتمثل في البنوك وغيرها من الهيئات المالية التي تهدف إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، باستخدام أدوات جديدة مثل قرض الإيجار، رؤوس الأموال ذات المخاطر...
- هيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة: وهي كل الوحدات العمومية والخاصة التي لها القدرة على الترقية والتأطير والمساندة المنطوية تحت الأشكال التالية: أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي، الإدارات المركزية الاقتصادية، الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات، غرف التجارة والصناعة، بورصة المناولة والشراكة، جمعيات أرباب العمل، مراكز ومعاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.
- التنظيمات العمومية للتأطير: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

II-4- شروط الاستفادة من البرنامج

II-4-1 بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يجب ان تتوفر على الشروط التالية:[1]

- ان تمارس إحدى النشاطات المشار إليها سابقا.
- مزاولة النشاط لمدة ثلاث سنوات على الأقل.
- أن يكون عدد العمال فيها ما بين 10 إلى 250 عامل.

[1] نصيرة قريش، مرجع سابق، ص: 1056.

- حفظ على الأقل 60% من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي او معنوي جزائري الجنسية.
- ان تكون منخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة.
- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل إعادة التأهيل (80% المتبقية تمول من طرف الاتحاد الأوروبي).

II-4-2 بالنسبة للهيئات المالية

يجب أن تتوفر على الشروط التالية:[1]

- تقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية.
- المطابقة مع التشريعات والتنظيمات السارية المفعول.
- أن تكون مسجلة على المستوى الجبائي والاجتماعي.
- الالتزام بدفع 20% من التكلفة الإجمالية.

II-4-3 بالنسبة لهيئات وأجهزة الدعم

يجب ان تتوفر الشروط التالية:[2]

- تقديم مشروع موجه لتحسين دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قانوني، تجاري، إداري، نقابي او متخصص).
- تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية وغير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الالتزام بالتشريعات والتنظيمات السارية المفعول.
- الالتزام بدفع مشاركة 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة.

II-5- أشكال المساعدة

يتدخل البرنامج في شكل حصري للتمويل بـــ 80% من تكلفة التدخلات تخص ما يلي:

[1] رتيبة عروب-كريمة ربحي، مرجع سابق، ص: 725.
[2] منير نوري، مرجع سابق، ص: 876.

- خبرات إدارية، تقنية، تسويقية ومالية.
- مساعدة تقنية رفيعة المستوى.
- التزويد بالمعلومات فيما يخص: المنتجات، التكنولوجيات، الموردين، الأسواق...
- المساعدة في البحث عن الشركاء.

هذا يعني أن البرنامج لا يتدخل على شكل مساعدات في رأس المال أو عمليات خاصة بالتمويل والتجهيزات أو المعدات.

II-6- إجراءات تسيير البرنامج

يملك البرنامج وحدة تنفيذية ، تقنية وإدارية مكلفة بالإشراف على إجراءات وتنظيمات اتفاق التمويل النوعي الممضي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تدعي وحدة تسيير البرنامج (UGP) وهي مكونة من خبراء أوروبيين وجزائريين وتتدخل هذه الوحدة على مستوى التراب الوطني، بالإضافة إلى 12 ملحقة إقليمية تسهر على تحقيق بعض المهام كالإعلام والتكوين لفائدة المؤسسات، كما تقدم الدعم أيضا للمستفيدين من البرنامج وهذا بتحضير مخطط عملي إجمالي (POG) يغطي فترة 05 سنوات ومخططات عملية سنوية (POA) في نهاية كل سنة من النشاط، بالإضافة إلى تقارير نشاطات اخرى تقدم إلى الهيئات الرقابية والسلطات الوزارية.

ويستفيد من هذا البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا، وذلك بعد الاتصال بمقر الـUGP والقيام بالزيارة الميدانية للمستفيد، حيث يقدم تقييما بالأرقام لتكلفة الإجراءات المتوقعة والمطلوبة من طرف المستفيد، ويتم وضع شروط مرجعية للإجراءات المطلوبة والمصادق عليها من طرف المستفيد ثم تتم دراسة ملف طلب التدخل من طرف اللجنة وبعد الموافقة يوجه إلى مكاتب الاستشارة الأوروبية وذلك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة للشروط المرجعية، ثم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عرض واستقبال من أجل الشروع في عرض الالتزام.

وتقدر الميزانية المخصصة لتنفيذ البرنامج على مدى 05 سنوات بـ66.445 مليون أورو في شكل مساهمات موزعة كما يلي: الاتحاد الأوروبي 57 مليون أورو، الحكومة

الجزائرية 5.32 مليون أورو، اما المستفيدين من البرنامج فمساهمتهم تتمثل في 4.125 مليون أورو.

II-7- نتائج وآفاق البرنامج

بالنسبة للنتائج المحققة فإلى غاية 31 ماي 2005 (أي خلال عامين و08 أشهر من بدأ النشاط) تم القيام بحوالي 1186 تدخل او عملية على مستوى التراب الوطني موزعة كمـــا يلي: [1]

أ. بالنسبة للدعم المباشر للمؤسسات (المحور الأول):

- 289 تشخيص اولي.
- 273 تشخيص.
- 309 عملية إعادة تأهيل.
- 144 عملية تكوين.
- 06 عمليات متنوعة.

ففي إطار الدعم المباشر للمؤسسات تمت 1021 عملية او تدخل أي ما يضاهي 86% من مجموع نشاطات البرنامج.

ب.بالنسبة للهيئات والمؤسسات المالية (المحور الثاني):

- 03 عمليات تشخيص.
- 48 عملية إعادة تأهيل.
- 36 عملية تكوين.
- عمليتين متنوعتين.

بمعنى إجراء 89 عملية أي ما يعادل 08% من مجموع نشاطات البرنامج.

ج. بالنسبة لمحيط المؤسسات وهياكل الدعم (المحور الثالث):

- 26 تشخيص.
- 27 عملية إعادة تأهيل.
- 15 عملية تكوين.

[1] Programme euro développement PME, ministère de la PME et de l'artisanat sur le site : www.pmeart-dz.org.

- 08 دراسات وبحوث.

أي إجراء 76 عملية بما يعادل 06% من مجموع نشاطات البرنامج.

وفي إطار تقييم هذا البرنامج (EDPME) وحسب تصريحات مديره السيد Olivier develp فإن ذلك يعتمد على جانبين أساسيين، الأول كمي مرتبط بعدد المؤسسات التي شملها البرنامج وعدد التدخلات والعمليات المتعلقة بإعادة تأهيلها، والثاني نوعي مرتبط بأثر هذه التدخلات والعمليات على المؤسسات المعنية والذي يبرز من خلال طرق التسيير ومؤشرات التنافسية فيها.

فبالنسبة للجانب الكمي بلغ عدد المؤسسات التي شملها هذا البرنامج 550 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، يمكن تمثيلها على أساس الشكل القانون، عدد العمال، المنطقة الجغرافية،قطاع النشاط بالأشكال التالية:

شكل رقم (11): توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج EDPME حسب الشكل القانوني

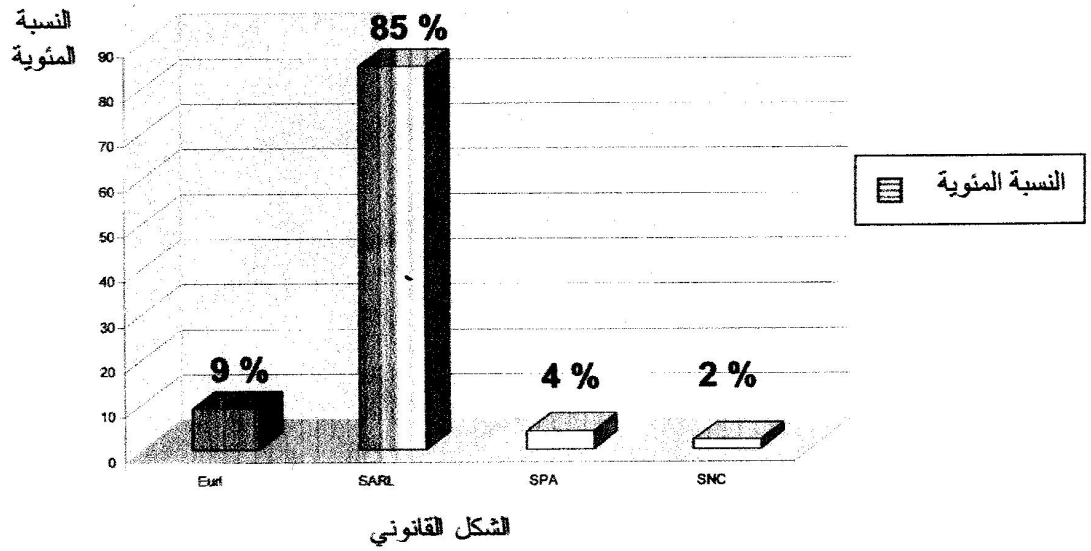

Source: programme d'appui aux ME/PMI Algériennes, ministère de la PME et de l'artisanat, document interne.

شكل رقم (12): توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج EDPME حسب عدد العمال

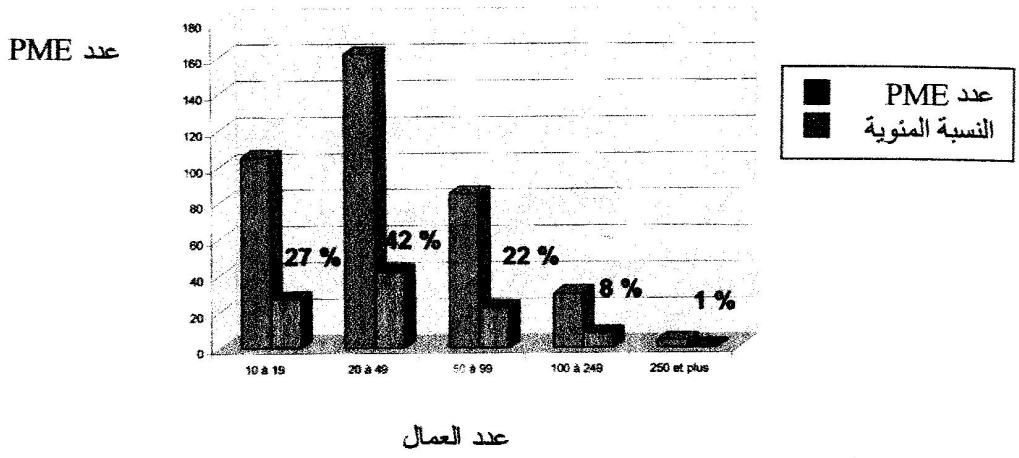

Source: programme d'appui aux ME/PMI Algériennes, Op-Cit.

شكل رقم (13): توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج EDPME حسب المناطق

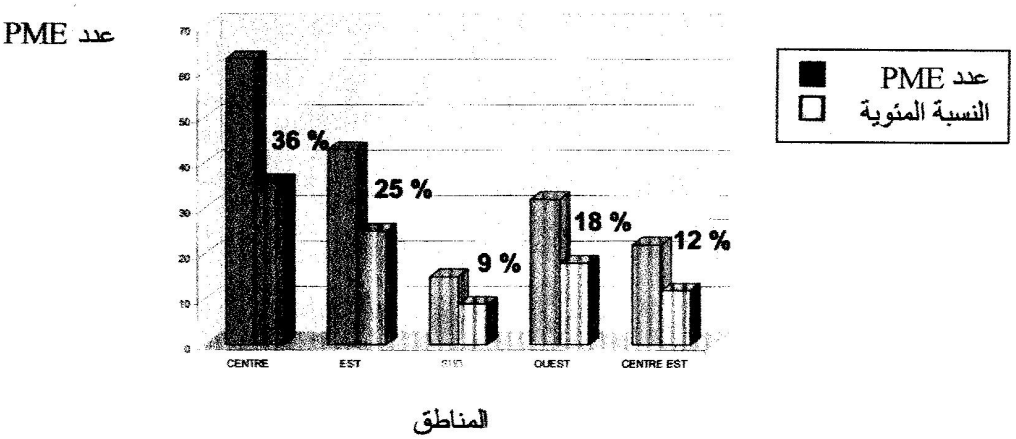

Source: IBID.

شكل رقم (14): توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج EDPME حسب قطاع النشاط

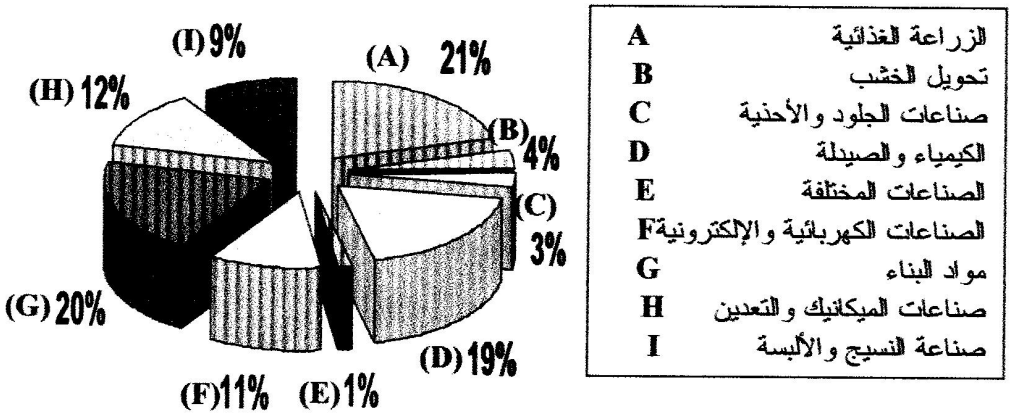

Source: programme d'appui aux ME/PMI Algériennes, Op-Cit.

انطلاقا من الأشكال السابقة يمكن القول ان المؤسسات (550) التي شملها البرنامج في مجملها عبارة عن مؤسسات ذات مسؤولية محدودة (بنسبة 85%)، تتواجد خاصة في وسط وشرق البلاد بنسبة 36%، 25% على التوالي، يتراوح عدد العمال فيها بين 20 و49 عامل بنسبة قدرها 42% تتوزع بنسب أكبر في القطاعات التالية: الصناعة الغذائية والفلاحية (21%)، الصيدلة والصناعات الكيمائية (19%)، مواد البناء (20%)، الصناعة الميكانيكية وصناعة المعادن (12%)، الصناعة الإلكترونية (11%).

أجري على مستوى هذه المؤسسات (550) أكثر من 1450 تدخل أو عملية في إطار إعادة تأهيلها خلال أزيد من 03 سنوات من بدأ نشاط البرنامج، وتخص هذه التدخلات ما يلي: التشخيص الأولي، التشخيص، عملية إعادة التأهيل، عمليات التكوين... ويوضح الشكل الموالي توزيع هذه المؤسسات حسب درجة تقدمها في إجراءات إعادة التأهيل وهذا إلى غاية 15 فيفري 2005.

شكل رقم (15): توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج EDPME حسب درجة التقدم في إجراءات إعادة التأهيل.

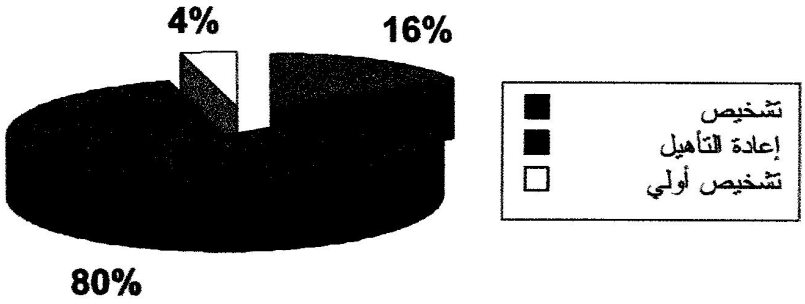

Source: programme d'appui aux ME/PMI Algériennes, Op-Cit.

أما الجانب النوعي فهو جد مرضي إنطلاقا من النتائج المحققة في الـــ40 مؤسسة الأولى التي باشرت مشروع إعادة التأهيل، حيث بمقارنة بعد المؤشرات المتحصل عليها في سنة 2002 بمثيلاتها في سنة 2004 تم التوصل لما يلي: عرف رقم أعمال هذه المؤسسات تطورا بنسبة 73%، كما تزايدت اليد العاملة بنسبة 29% مما يؤكد أن هذا البرنامج عامل أساسي للمساهمة في خلق مناصب شغل جديدة، كما ارتفع مؤشر رقم الأعمال/عدد العمال بنسبة 34% (مؤشر قياس التنافسية). وقد برزت ثمار هذا البرنامج بصفة اوضح من خلال نتيجة الاستغلال التي عرفت نمو في هذه المؤسسات بنسبة 100% بالمقارنة بسنة 2002[1]، هذا بالإضافة إلى نتائج أخرى متعلقة بنوعية التسيير داخل هذه المؤسسات أهمها:[2]

- حوالي 50% من هذه المؤسسات أدخلت المحاسبة كأداة للتسيير.
- 40% من المؤسسات تحلل بصفة صحيحة حصتها السوقية.
- 25% منها ادخلت المعلوماتية في التسيير.

وعلى الرغم من أن النتائج المحققة تعد ضعيفة بالمقارنة مع دول أخرى إلا أن المسؤولين (خاصة مدير البرنامج) أبدوا تحمسه إليه.

[1] Entretien avec M. Olovier develp (directeur de euro développement PME), PME magazine, N : 35, Janvier-Février 2006, P : 22.
[2] IDEM, P: 22.

إن هذا البرنامج في السنة الأخيرة او ما قبلها، حيث يفترض ان ينتهي مع حلول شهر سبتمبر 2006، لكن تم الاتفاق على تمديده لسنة كاملة (سبتمبر 2007) ومن هذا المنطلق يتم طرح التساؤل التالي: ما هي أفاق برنامج EDPME في الجزائر؟

ولقد أجاب مدير البرنامج عن هذا التساؤل في النقاط التالية:[1]

- إن الطرق والأدوات التي استعملت في دعم المؤسسات الجزائرية في إطار هذا البرنامج ستستثمر بطريقة او بأخرى من قبل هياكل دعم أخرى، قد تكون الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، او مصالح خاصة ضمن الجمعيات المهنية، أو غرف التجارة والمراكز التقنية... بمعنى كل ما لدينا من خبرات وتكنولوجيا في هذا المجال سيتم نقله إلى المعاهد والهياكل المتواجدة بالجزائر.
- العمل بالتعاون مع كل من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجلس الاستشاري والجمعيات المهنية على التحضير لبرنامج آخر متمم في إطار السعي إلى تحديث الصناعة الجزائرية وتحسين تنافسيتها، حيث ساهم تطبيق هذا البرنامج في التعرف على خصائص النسيج الصناعي بالجزائر وطرق التسيير في المؤسسات، مما يضمن القدرة على إرساء برنامج مستقبلي فعال.
- لفت انتباه السلطات إلى ضرورة إعادة تأهيل محيط المؤسسات في كل الجوانب (المالية، التشريعية، الجبائية...) وذلك لعرقلته لعملية إعادة تأهيل المؤسسات في الوقت الحالي حيث أن هذه العملية لا يجب ان تنحصر في المؤسسة بل تتعداها إلي محيطها.
- تطوير صندوق لضمان القروض باعتباره آلية هامة لتمويل الاحتياجات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتعاون مع الوزارة المعنية.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤسسات التي شملها هذا البرنامج، يبقى هذا الأخير غير كاف لكونه يمس عددا محدود من المؤسسات الجزائرية، فأكثر من 90% من هذه المؤسسات لا يعنيها البرنامج ويعود ذلك أساسا لعدم إستيفاءها الشروط المطلوبة، حيث تشغل أقل من 10 عمال وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

[1] Entretien avec M. Olovier develp, Op-Cit, P : 23.

جدول رقم (45): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب عدد عمالها

المستخدمين	عدد المؤسسات	%	الأجراء	%
09-01	148725	93.24	221975	34.9
19-10	5778	3.62	77082	12.15
49-20	3322	2.08	99649	15.7
99-50	997	0.62	67664	10.66
100 وأكثر	685	0.42	168005	26.28
الإجمالي	159507	100	634375	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص: 18.

يتضح من الجدول أعلاه ان عدد المؤسسات التي لـــم يشملها البرنامـــج الأوروبـــي [01-09عمال] تمثل نسبة 93.24% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتشغل اكثر من 34% من العمال، ويدل ذلك على أن البرنامج مخصص لإعادة تأهيل حوالي 07% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، هذا بالإضافة إلى انه وبالرجوع إلى الإحصائيات الخاصة ببرنامج MEDA انطلاقا من 1995 إلى غاية 2001 نلاحظ أن الجزائر وبالرغم من الجهود المعتبرة والمتواصلة لترقية مؤسساتها الاقتصادية في إطار الاستفادة من هذه البرامج لم تحظ سوى بجزء قليل، حيث أنه من مجموع 194.2 مليون أورو تحصلت على 30.4 مليون أورو فقط.

من خلال ما سبق نستشف حرص الاتحاد الأوروبي على إرساء الاستراتيجية لتطوير وإعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية خاصة الصناعية الخاصة منها، وتترجم ذلك في الجانبين، الأول مالي يتمثل في القروض والمساعدات المقدمة للمؤسسات في إطار تفعيل الشراكة الأوروجزائرية من قبل هيئات متخصصة لعل أبرزها المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP، الوكالة الفرنسية للتنمية AFD والبنك الإيطالي، هذه الأخيرة وعلى الرغم من إسهاماتها في مجال تطوير المؤسسات إلا أنها تبقى غير كافية، وذلك لبعد الالتزامات عن المدفوعات في أغلب الأحيان، إضافة إلى أنها منحصرة في تمويل نشاطات محدودة، كما تتميز بشروط صارمة متعلقة إجمالا بمردودية المؤسسة ومكانتها من حيث

النتائج المحققة، وعن الجانب التقني ركزت على برنامجين هما: الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية وبرنامج اللجنة الأوروبية ميدا، هذا الأخير الذي يساهم في دعم المؤسسات الجزائرية من الناحية التقنية من خلال تكوين المؤطرين والمشرفين والعمال، إضافة إلى التزويد بالمعلومات وتقديم مساعدة تقنية رفيعة المستوى... إلا ان النتائج المتوصل إليها تؤكد ان هذا البرنامج (ميدا) يشمل عدد ضئيل ومحدود من المؤسسات، بالإضافة إلى حصول الجزائر في إطار هذا البرنامج على مبلغ زهيد لا يتماشى ومتطلبات عملية إعادة التأهيل.

وخلاصة يمكن القول أن البرامج السابقة تعد طموحة إلى حد ما، تستطيع من خلالها ترقية النسيج الصناعي بالجزائر وذلك إذا ما دعمت ببرامج فعالة في إطار تحسين المحيط الذي يعبر عن اكبر العراقيل التي تواجه عملية إعادة التأهيل.

خاتمـــــة الفصـــــل الثالث

من خلال العرض السابق يتبين أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مرت بالعديد من التجارب والمحطات الإصلاحية الأمر الذي يعبر عن غياب منهجية واضحة لإدارة وتسيير هذه المؤسسات، حيث بقي القطاع الإنتاجي الوطني وحتى بعد تعرضه لمختلف مراحل التطهير وإعادة الهيكلة غير قادر على منافسة المنتجات الأجنبية مما أدى إلى بروز فكرة إعادة تأهيل المؤسسة والمحيط، والتي تعد السبيل الأمثل لرفع و تحسين التنافسية من اجل الحفاظ على حصة المؤسسة في الأسواق المحلية و ضمان التميز في الأسواق الدولية، وفي سبيل إنجاح ذلك بادرت الدولة بطرح برنامجين لإعادة تأهيل المؤسسات، الأول تشرف عليه وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والثاني مكمل له تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من مرور عدة سنوات على إنطلاق هذين البرنامجين إلا أنهما لم يعرفا تقدما ملحوظا وقد يعود ذلك لعدة أسباب من بينها عدم توفر الشروط المطلوبة، إضافة إلى تعقد الإجراءات الإدارية وعدم تكييف محيط هذه المؤسسات مع المرحلة الجديدة.

وقد سعت الدولة جاهدة إلى إستغلال فرصة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتحويل آثارها السلبية إلى مكاسب لصالح المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال الاستفادة من دعمها في مجال إعادة التأهيل، والذي إنقسم إلى جانبين تمثل الأول في دعم مالي تمت دراسته بالتركيز على ثلاث هيئات هي: المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الإيطالي، أما الجانب الثاني من الدعم يكمن في المساعدة التقنية والتي تمثلت بالخصوص في برنامج اللجنة الأوروبية ميدا، إضافة إلى برامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني.

وبالنظر إلى النتائج المحققة يمكن القول أن استمرارية المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة لا تبنى على درجة تقدم برامج الدعم بقدر ما ترتبط بنجاعتها (المؤسسة) من جهة، ومدى استعدادها وسرعتها في التفاعل مع محيطها، هذا الأخير الذي يعد عقبة كبيرة أمام نجاح البرامج المذكورة، الأمر الذي يستدعي من السلطات التركيز على تأهيله بشكل يتماشى والتطورات الوطنية والدولية.

الخاتمة العامة

الخاتمـــــة العامـــة

إن التحولات الكبرى الإقليمية والدولية قد ترافقت مع تنامي التكـــتلات الاقتصـــادية، حيث أضحت فرص التقدم الاقتصادي على مستوى الدولة الواحدة ضئيلة بل مستحيلة، الأمر الذي يبرز أهمية الانضواء ضمن إحدى هذه التكتلات لضمان البقاء والطموح إلى التطور، ويعد الاتحاد الأوروبي احد أبرز هذه التكتلات في العالم، حيث يمثل قطبا فاعلا في توجيـــه العلاقات الدولية نظرا لمكوناته سواء تعلق الأمر بأعضائه أو بحجـــم مبادلاتـــه التجاريـــة وتأثيراته على التجارة العالمية بشكل عام، وأصبح بذلك مسار التكتلات الجهوية والإقليميـــة سلوكا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تسعى أغلب دول العالم إلى انتهاجه.

وتعتبر مناطق جنوب وشرق المتوسط والشرق الأوسط بمجموعها منطقة ذات اهمية إستراتيجية حيوية للاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي سعى إلى توسيع نفـــوذه فـــي هـــذه المناطق من خلال إقامة صلات تعاقدية وثيقة مع دولها، وتجسد ذلك بطرح مشروع الشراكة الأورومتوسطية.

وعلى اعتبار الجزائر واحدة من بين هذه الدول (ج.ش المتوسط) وفي سبيل مواجهة التطورات الاقتصادية العالمية فقد بادرت بالالتحاق بهذا المشروع من خلال توقيعها للاتفاق في 22 أفريل 2002، ولكون هذا الأخير يحمل في طياته ضرورة إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع الصناعية الاوروبية الوازدة إلى الدول الشريكة بما فيها الجزائر من المنتظر أن ينعكس ذلك على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الصناعي بصـــفة خاصة، فالتحدي الأساسي يكمن في ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية للتكيف مـــع هذه التطورات والعمل على الاستفادة قدر الإمكان من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، وضمن هذا الإطار طرحت إشكالية بحثنا والتي تمثلت في محاولة لتقدير انعكاسات الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية.

حيث ظلت علاقات التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط تتراوح بين المد والجزر منحصرة في الجانبين التجاري والمالي، إلا ان طرحت الولايـــات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير، هذا الأخير الذي اعتبر دافعا أساسيا جعل

الشراكة، وعلى الرغم من خصوصية الاقتصاد الجزائـري باعتمـاده الشـبه كلـي علـى المحروقات إلا أن الاتحاد الأوروبي حافظ على النموذج المطبق مع باقي الدول.

ونتيجة لعدم التكافؤ الاقتصادي ولخصوصية الاقتصاد الجزائري -المذكورة سـالفا- ينتظر أن ينعكس ذلك عليه بصفة عامة وعلى القطاع الصناعي بشكل خاص نظرا لهشاشته وعدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلـى الإسراع في إرساء إصلاحات هيكلية قصد التصدي للآثار السلبية المنتظرة من وراء اتفـاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وقد مرت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعدة مراحل إصلاحية جعلتها تنتقـل مـن اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق، وبالنظر إلى واقع الصناعة الجزائرية تم طرح فكرة إعادة تأهيلها كمرحلة جديدة ضمن الإصلاحات المتواصلة، حيث تمثل إعادة التأهيل إسـتراتيجية جديدة لدعم المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة قصد الرفع من قدرتها التنافسـية وتحسين مستواها في الأسواق الوطنية واقتحام الأسواق الدولية، ولتحقيـق ذلـك اقترحـت السلطات برنامجين لإعادة التأهيل، الأول تشرف عليه وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والثاني مكمل له تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث لا يقتصر كـل منهمـا على إعادة تأهيل المؤسسة بل يتعداها ليشمل محيطها أيضا.

وعلى الرغم من مرور عدة سنوات على الانطلاق الفعلي في تنفيذ البرنامجين، إلا أن النتائج المحقق تظل محدودة وغير مشجعة، قد يعود ذلك إلى عدم توفر الشروط المطلوبـة بالإضافة إلى ثقل الإجراءات الإدارية المواكبة ونقص الوعي بضرورة هذه البرامج...

أما في إطار التعاون الدولي فقد عملت الجزائر جاهدة على استغلال اتفاق الشـراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجال إعادة تأهيل مؤسساتها الصناعية وتجسد ذلك فـي جـانبين أساسيين الأول مالي والآخر تقني. فعن الجانب المالي نسجل مساهمة عدة هيئات أوروبيـة في دعم القطاع المؤسساتي الجزائري خاصة الصناعي الخاص منه، لعل أبرز هذه الهيئات: المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الإيطالي، أما الجانب التقني فتمت دراسته بالتركيز على برامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني وبرنـامج اللجنـة الأوروبية ميدا، وعلى الرغم من مساهمة هذه الهيئات والبرامج سواء في الجانب المـالي أو التقني إلا ان النتائج المحققة لم تكن في المستوى المرجو لأسباب عدة، مما يؤكـد علـى ان

الاتحاد الأوروبي يعيد النظر في سياسته تجاه مناطق نفوذه خاصة على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، ليقترح خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995 مشروع الشراكة الأورومتوسطية، الذي يعد تجمعا إقليميا يجمع بين جميع الدول الواقعة على البحر المتوسط، ويقوم على مبدأ المصالح المشتركة ودمج أوجه التعاون في كافة المجالات، بما يضمن تنشيط اقتصاديات دول الضفة الجنوبية للمتوسط وتضييق الهوة الموجودة في مستويات النمو والمعيشة، حيث ارتكز هذا المشروع على عدة محاور سياسية وأمنية، اقتصادية ومالية، اجتماعية وثقافية، ترجمت ميدانيا في العمل على جعل هذه المنطقة مزدهرة اقتصاديا وسياسيا، إضافة إلى تقليص فوارق التنمية وضرورة تحسين التعاون الجهوي.

أما دول الضفة الجنوبية فقد سعت إلى تجاوز التحديات المنتظرة على إثر تنفيذ هذا المشروع من خلال البحث عن السبل الكفيلة لإنجاحه والرقي بهذه العلاقة إلى مستوى التكافؤ بين أطرافها. وقد اعتبر الجانب الاقتصادي والمالي لهذه الشراكة الركيزة الأساسية لها، حيث يهدف بشكل خاص إلى إرساء منطقة تبادل حر في غضون 12 سنة، مما انعكس سلبا وإيجابا على اقتصاديات الدول المتوسطية الشريكة.

وبالنظر إلى واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية ما بعد برشلونة، تتضح جليا حالة عدم التكافؤ بين أطرافها في كل المجالات، وقد تم التركيز على كل من المبادلات التجارية، الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون المالي، حيث لوحظ أن الأطراف المعنية لم تحقق النتائج المرجوة في الجانب الاقتصادي لكون مساهمة الاتحاد الأوروبي ضئيلة ومحدودة خاصة بالمقارنة مع مساهماته المقدمة لدول أوروبا الوسطى والشرقية، مما يؤكد ان أهدافه من وراء هذا المشروع سياسية بالدرجة الأولى، لتتحول دول الضفة الجنوبية للمتوسط من دول شريكة للاتحاد الأوروبي إلى مجرد دول مجاورة في إطار إستراتيجيته الأخيرة والمتمثلة في سياسة الجوار.

أما الجزائر وعلى اعتبار الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول لها فقد سعت جاهدة لتوطيد علاقاتها به ليتجسد ذلك من خلال توقيعها لاتفاق تعاون سنة 1976، بيد انها لم تكن سباقة لذلك كغيرها من دول المغرب العربي بسبب سيطرة الذهنية الاشتراكية على نظام الحكم آنذاك، وقد تدعمت هذه العلاقة بشكل أوضح بعد مصادقتها على مشروع

إعادة التأهيل لا تنبنى على درجة تقدم البرامج فقط بل تستدعي نجاعة المؤسسة في حد ذاتها وقدرتها على التفاعل مع محيطها في ظل التحولات الحاصلة.

ولقد تشكلت لدينا أثناء الدراسة وبعد الانتهاء منها جملة من النتائج اهمها:

- إن المفهوم المطروح للشراكة الأورومتوسطية هو مفهوم أوروبي بحت ليس ناتجـا عن اتفاق مختلف أطرافه، فهو يتجه إلى تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي مع جيرانه المتوسطيين في ظل المتطلبات السياسية والأمنيـة لـه والتـي تولدت عند نهاية الحرب الباردة.
- يحرص الاتحاد الأوروبي على التفاوض مع الأقطاب العربية المتوسـطية بصـورة انفرادية من خلال الاتفاقيات الثنائية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل قيام تكتل اقتصادي عربي.
- تتضح حالة التنافس القائم بين المشروع الأورومتوسطي والمشروع الشرق الأوسطي، حيث يعتبر الأول ردا أوروبيا على التواجد الكثيف في حوض المتوسط لقـوة غيـر متوسطية.
- يتميز المشروع الأورومتوسطي بانتقائية في التعامل مع القطاعات والمواضيع، حيث نلاحظ تركيزه على القطاعات التي يستفيد منها الجانب الأوروبي بالدرجـة الأولـى كقطاع الصناعة، في حين يهمل القطاعات التي تملك فيهـا دول جنـوب المتوسـط قدرات تنافسية كقطاعي الفلاحة والنسيج، نفس المنطق ينطبق على المواضيع.
- تغيير الاتحاد الأوروبي لإستراتيجيته في الآونة الأخيرة في إطار ما يعرف بسياسـة الجوار، والتي كان لها الأثر الكبير على المشروع الأورومتوسطي من خلال تحـول دول جنوب وشرق المتوسط من دول شريكة إلى مجرد دول مجاورة.
- إن المفاضلة بين بلدان الحوض وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية في شـراكتها مـع الاتحاد الأوروبي تبدو محسومة لصالح هذه الأخيرة (دول أوروبا الوسطى والشرقية) نظرا للتقارب الجغرافي والثقافي والتاريخي، ويظهر ذلك جليا في المساعدات المالية المقدمة لها وحجم المبادلات التجارية وتدفق الاستثمارات الأوروبية المباشرة إليها.

- تعد أوجه الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية محدودة، مما يؤكد أن هدف الاتحـــاد الأوروبي من وراء هذا المشروع سياسيا بالدرجة الأولى.
- يملك الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية نموذجا واحدا طبقه علـــى جل الدول المعنية بما فيها الجزائر.
- إن الشراكة بشكلها المفروض ستؤدي إلى القضاء على أغلب الصناعات الجزائرية.

وفي إطار الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية تم التوصل للنتائج التالية:

- أضحت إعادة التأهيل أكثر من ضرورة في ظل الواقع الاقتصادي الجديد.
- نظريا إعادة التأهيل كفيلة برفع القدرة التنافسية للمؤسسات لإدماجها فـــي الاقتصـــاد العالمي، أما تطبيقها على أرض الواقع يشكل مهمة الجميع، بداية برغبة المؤسســـات في تحسين وضعها، بالإضافة إلى مساندة هياكل الدعم والدور الهام الـــذي يجـــب أن تلعبه الوزارات المعنية بالأمر.
- كل برامج إعادة التأهيل تحمل شروط عديدة، قد يصعب على المؤسسات تحقيقها.
- لا يمكن الحكم المسبق على نتائج إعادة التأهيل لأن العملية مازالت مستمرة وقد تأخذ وقتا.

ويمكن تلخيص أبرز الاقتراحات والتوصيات التي يرى بأنها مهمة وضرورية لإتمام هـــذه الدراسة في النقاط التالية:

- التأكيد على أهمية التنسيق العربي عن طريق توحيد قواعد التكامل لمجموعة الـــدول العربية مع الاتحاد الأوروبي والتغلب على الآثار والمصالح الذاتية لصالح المجموعة، إضافة إلى دعم التكامل جنوب-جنوب.
- ضرورة التنسيق بين الدول العربية المتوسطية للضغط على دول الاتحاد الأوروبـــي لإعادة النظر في الملف الزراعي وحرية إنتقال الأشخاص.
- يجب مراجعة النظام الحمائي للبلدان العربية مع باقي دول العالم والعمل على تخفيض التعريفة الجمركية للتقليل من الآثار السلبية للتحول فـــي التجـــارة لصـــالح الاتحـــاد الأوروبي.

- زيادة الدعم الأوروبي للدول المتوسطية بما فيها الجزائر في مجال البحـث العلمـي والتكوين والتطور التكنولوجي والتدريب بهدف الوصول إلى تحسين القدرات التنافسية لهذه الدول.
- على دول جنوب وشرق المتوسط بما فيها الجزائر القيام بإصلاحات اقتصادية ومالية عميقة بهدف زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي وتدعيم القدرات التنافسية للمؤسسـات خاصة الصناعية منها.
- تشجيع التعاون بين المؤسسات الإنتاجية العربية في ظل غياب التعاون بـين بلـدانها للوصول إلى منطقة التجارة العربية الحرة.
- على الجزائر أن تأخذ بعين الاعتبار تقييم تجربة المغرب وتونس باعتبارهما السباقتين لاتفاقية الشراكة من أجل استخلاص العبر وتحديد إستراتيجية مستقبلية.

وفي إطار تسهيل تطبيق برامج إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية، لإفراز فـرص نجاحهـا ندرج جملة من الاقتراحات التي نراها كفيلة بتحقيق ذلك:

- إصلاح الجانب المؤسساتي والقانوني بما يتلاءم وأهداف سياسة إعادة التأهيل.
- دعم الهياكل الارتكازية.
- إصلاح النظام المصرفي والمـالي وتحسـين دور البنـوك فـي دعـم الاسـتثمار والمؤسسات.
- تقليص الإجراءات المعرقلة للاستفادة من برامج إعادة التأهيل.
- حتمية بعث برامج لإعادة التأهيل الكلي للاقتصاد على جل الأصعدة الإدارية، المالية، الجبائية، التشريعية، ... وكذلك المحيط المباشر للمؤسسات.
- إعداد حملة إعلامية واسعة للتحسيس بمخاطر عدم الاستجابة الفورية لمعايير التنافسية وبرامج إعادة التأهيل.
- تشجيع المؤسسات على تبني برامج إعادة التأهيل، وإعـادة النظـر فـي الشـروط الموضوعة.
- المتابعة المستمرة لعملية إعادة تأهيل المؤسسة ومحيطها.

- تحسيس مسيري المؤسسات بأهميتهم في تجسيد هذه البرامج وأن الدولة لا تتدخل إلا للتنسيق والمراقبة.
- الاستفادة من تجارب الدول في مجال إعادة تأهيل المؤسسات مع ضـــرورة مراعـــاة الجوانب الاجتماعية والثقافية للمؤسسات الجزائرية.
- الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهميته في الاقتصاد الـــوطني مـــن ناحية، ولكون أغلب برامج إعادة التأهيل في ظل الشراكة مـــع الاتحـــاد الأوروبـــي موجهة لهذا النوع من المؤسسات من ناحية أخرى.
- وكتوصية أخيرة لهذه الدراسة يكون من الضروري تتبع مسار هذا التوجه والانشغال الاقتصادي حول تبني الجزائر لسياسية إعادة تأهيل مؤسساتها الاقتصادية في إطـــار شراكتها مع الاتحاد الأوروبي لإمكانية إعطاء حكم وإرساء تقييم ولو شبه نهائي على المدى المتوسط فيما يتعلق بنجاح أو فشل هذا التوجه بصفة جازمة وقطعية، وذلك من خلال خلق مواضيع ودراسات جديدة مستقبلا.

الملاحق

إعلان برشلونة

التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي
27-28 نوفمبر 1995

إن مجلس الاتحاد الأوربى ويمثله رئيسه السيد خافير سولانا ، وزير الشؤون الخارجية بأسبانيا ، .

و المفوضية الأوروبية ، ويمثلها السيد مانوال مارين ، نائب الرئيس ،

وألمانيا ويمثلها السيد كلاوس كينكل ، نائب المستشار ، ووزير الشؤون الخارجية ،

والجزائر ، ويمثلها السيد محمد الصالح الدمبرى ، وزير الشؤون الخارجية ،

والنمسا ، وتمثلها السيدة بينيتا فيريرو- فالدنر ، وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية.

وبلجيكا ، ويمثلها السيد إيريك ديريك ، وزير الشؤون الخارجية ،

وقبرص ، ويمثلها السيد أليكوس ميكابيليداس ، وزير الشؤون الخارجية ،

والدنمارك ، ويمثلها السيد أول لونسمان بولسان ، وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية ،

ومصر ، ويمثلها السيد عمرو موسى وزير الشؤون الخارجية ،

وأسبانيا ، ويمثلها السيد كارلوس واستندورب وزير الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوربية

،

وفنلندا ، وتمثلها السيدة تاريا هالونين ، وزيرة الشؤون الخارجية ،

وفرنسا ، ويمثلها السيد هيرفى دى شاريت ، وزير الشؤون الخارجية ،

واليونان ، ويمثلها السيد كارلوس بابولياس ، وزير الشؤون الخارجية ،

وأيرلندا ، ويمثلها السيد ديرك سبرينق ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ،

وإسرائيل ، ويمثلها السيد إيهود باراك ، وزير الشؤون الخارجية ،

وإيطاليا ، وتمثلها السيدة سوزانا انيبلى ، وزيرة الشؤون الخارجية ،

والأردن ، ويمثله السيد عبد الكريم الكباريتى ، وزير الشؤون الخارجية ،

ولبنان ، ويمثله السيد فارس بويز ، وزير الشؤون الخارجية ،

ولوكسمبورج ، ويمثله السيد جاك ف . بوس ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية للتجارة الخارجية والتعاون ،

ومالطة ، ويمثلها السيد قويدى دى ماركو ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ،

والمغرب ، ويمثله السيد عبد اللطيف فيلالى ، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية ،

وهولندا ، ويمثلها السيد هانزفان ميرلو ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية

،

والبرتغال ، ويمثلها السيد خيم جاما ، وزير الشؤون الخارجية ،

والمملكة المتحدة ، ويمثلها السيد مالكولم ريفكيند ك س م ب ، وزير الشؤون الخارجية وشئون الكومنولث ،

وسوريا ، ويمثلها السيد فاروق الشرع ، وزير الشؤون الخارجية ،

والسويد ، وتمثلها السيدة لينا يالم – فالن ، وزيرة الشؤون الخارجية ،

وتونس ، ويمثلها السيد الحبيب بن يحيى ، وزير الشؤون الخارجية ،

وتركيا ، ويمثلها السيد دونير بايكال ، نائب رئيس الوزراء ، ووزير الشؤون الخارجية ،

والسلطة الفلسطينية ، ويمثلها السيد ياسر عرفات ، رئيس السلطة الفلسطينية ،

المشاركون في المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة :

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، ترتكز على تعاون شامل وتضامن تمشيا مع مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات اساسها الجوار والتاريخ؛
- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة ، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛
- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح الشراكة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛
- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف **كنظير** لتوطيد العلاقات الثنائية التى يجب حمايتها مع الاهتمام بطبيعتها؛
- مشددون على أن هذه المبادرة الأورومتوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في نجاحها. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛ **بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام بكل ما يعنيه ذلك.**
- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنها تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يتطلب توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا متوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للشراكة .

يوافقون على إقامة شراكة **شاملة بين المشاركين - الشراكة الأوروبية المتوسطية**- عبر حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي و تركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية .وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للشراكة الأورومتوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية:انشاء منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل امكانياتهم .من أجل هذا ،يوافق المشاركون علىاجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي .

و فى هذا السياق يتعهد المشاركون فى اعلان المبادئ التالي على :

- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة و الاعلان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك وفقا للإلتزمات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك الناجمة عن الإتفاقيات الإقليمية والدولية المشاركين فيها؛
- تنمية دولة القانون والديمقراطية في **نظامهم** السياسي مع الاعتراف فى هذا الإطار بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية نظامه السياسي والاجتماعي و الثقافى والاقتصادي و القضائى ؛
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية و ضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب الأصل أوالجنسية أواللغة أوالدين أوالجنس؛
- الأخذ بعين الإعتبار، عن طريق الحوار بين كل الأطراف،الى تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية و نبذ الأجانب
- احترام و تأكيد احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات فى المجتمع ومكافحة مظاهر التعصب و العنصرية وكره الأجانب. كما يشدد المشاركون على أهمية التعليم المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
- احترام سيادتهم المتساوية وكذلك كل الحقوق المتعلقة بسيادتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلعون بها بحسن نية وفقا للقانون الدولي؛
- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم و العمل داشما وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بالوحدة الأقليمية للدول كما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المعنية
- الإحجام طبقا للقانون الدولى عن التدخل المباشر أو الغير مباشر فى الشئون الداخلية لشريك آخر احترام وحدة الأرض ووحدة الشركاء الآخرين.
- حل الخلافات بالطرق السلمية و مناشدة كل المشاركين عدم اللجوء الى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأرض لشريك آخر بما فيها اكتساب الأرض بالقوة و التأكيد على الحق فى التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولى.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على و تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها ، وبالانضمام إلى تلك الاتفاقيات ، وكذلك باتخاذ التدابير الملائمة؛
- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها؛
- تشجيع الأمن الاقليمى بالعمل مثلا على عدم انتشار الاسلحة النووية و الكيمائية و البيولوجية و عن طريق الانضمام الى و التمسك بنظم الحد من التسلح الدولية و الإقليمية و الانضمام الى اتفاقيات و مراقبة التسلح ونزع السلاح مثل معاهدة الحد من الاسلحة النووية (NPT) و اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية (CWC) و اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC) و/أو الترتيبات الاقليمية مثل إقامة المناطق منزوعة

السلاح بما فيها نظم التحقق من ذلك و ايضا عن طريق تنفيذهم بحسن نية للإلتزامات التى تنص عليها مواثيق مراقبة و نزع و الحد من انتشار التسلح.

ستسعى الاطراف الى إيجاد منطقة بالشرق الأوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل النووية و الكيمائية و البيولوجية و نظم تسليمها.

بالإضافة الى ذلك ستتخذ الاطراف خطوات عملية لمنع انتشار الاسلحة النووية و الكيمائية و البيولوجية و كذلك التكديس الزائد للاسلحة التقليدية.

- عدم التجهز بقدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة بأدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح و الانضمام الى اتفاقية (CCW) ؛
- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف الى الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي؛
- الأخذ فى الاعتبار أية اجراءات لبناء الثقة و الأمن بين الاطراف بهدف خلق "منطقة سلام و استقرار فى البحر الابيض المتوسط" بما فيها احتمال تأسيس ميثاق أورومتوسطى على المدى البعيد

شراكة اقتصادية ومالية : بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتوازن من أجل تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يقر الشركاء بالمشاكل الناشئة عن مشكلة الدين في النمو الاقتصادي لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط .ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار في المنتديات الملائمة و بهدف تحقيق تقدم حول هذه المسألة.

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تفاوت درجاتها ، يحدد المشاركون الأهداف الأتية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التوظيف وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورومتوسطية؛
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين .

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تأخذ فى الاعتبار درجات النمو المختلفة و تعتمد على :

- التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة؛
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية؛

- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه .

أ) منطقة تجارة حرة :

سوف تنشأ منطقة التجارة الحرة عبر اتفاقيات أوروبية -متوسطية جديدة واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوروبي .حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن منظمة التجارة العالمية (WTO) .

بهدف الانشاء التدريجى لمنطقة التجارة الحرة، ستتم إزالة الحواجز التعريفية (الجمركية) و غير الجمركية تدريجيا فى تجارة المنتجات المصنعة وفقا لجداول زمنية يتم التفاوض عليها بين الشركاء و انطلاقا من حركة تدفق التجارة التقليدية و تبعا للحد المسموح به فى مختلف السياسات الزراعية و مع الالتزام بالنتائج التى تم التوصل اليها من خلال مفاوضات (الجات)، فسيتم التحرير التدريجى للتجارة فى المنتجات الزراعية من خلال المنافذ المفضلة و المتبادلة بين الأطراف، كذلك فإن تجارة الخدمات بما فيه خق التأسيس سوف تحرر تدريجيا طبقا للاتفاقية العامة لتحرير الخدمات (الجاتس) – (GATS)

قرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجى لمنطقة التجارة الحرة هذه عن طريق

- تبنى اجراءات مناسبة بشأن قواعد المنشأ و التصديق و حماية الملكية الفكرية و الصناعية و المنافسة.
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار؛
- تسوية وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ولرفع مستوى القطاع الإنتاجي ،و لتأسيس أطار مؤسسى ومنظم ملائم لاقتصاد السوق . إضافة إلى ذلك، سيحاولون تخفيف العواقب الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن هذه التسوية وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا؛
- تشجيع الأليات الهادفة إلى تنمية نقل التكنولوجيا .

ب) تعاون اقتصادى و عمل مشترك :

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر وفي هذا الصدد:

- يعترف المشاركون بأن النمو الاقتصادي يجب دعمه بالتوفير الداخلي،كقاعدة لكل استثمار، وبالاستثمار الخارجي المباشر معا .يشددون على أنه من المهم تهيئة مناخ مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير .

- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، على أساس ارادى وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تجارة حرة؛

- يشجع المشاركون الشركات على عقد اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بتهيئة مناخ وإطار قانوني مواتيين .يعتبرون ضروريا القيام ببرنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة؛

- يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحركا اقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة والتأكيد على تمسكهم باتفاقية برشلونة و خطة عمل البحر الابيض المتوسط يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج في مجال البيئة يتعهدون بإنشاء برنامج عمل ذو أولوية على المديين القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال؛

- يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل؛

- يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة مثلى، و التطوير للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة؛

- يعترف المشاركون بالدور المحورى لقطاع الطاقة في المشاركة الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة .يقررون أيضا خلق الشروط الملائمة للاستثمارات و أنشطة الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها؛

- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المثلى وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات؛

- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة هيكلة الزراعة وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة .سيركز هذا التعاون بالتحديد على المعونة الفنية والتأهيل، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع الزراعات صديقة البيئة .يوافقون أيضا على التعاون بهدف استئصال الزراعات غير الشرعية و تنمية الأقاليم التى تضررت من ذلك.

- يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى وفي هذا الصدد :

- يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات .في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات؛
- يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص التقديم الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛ و ستؤخذ فى الإعتبار عند الاتفاق عليه نتائج مفوضات التجارة متعددة الأطراف القائمة عن خدمات النقل البحرى و التى تعقد من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO).
- يتعهدون بتشجيع التعاون بين السلطات المحلية و دعم التخطيط الأقليمى؛
- يعترفون بأن العلوم و التكنولوجيا لها تأثير ملموس على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و يتفقون على تقوية القدرة على البحث العلمى و التنمية.
- يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية؛
- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق المستخدمة وتبادل المعلومات .

ج) تعاون مالي :

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تجارة حر ونجاح المشاركة الأورومتوسطية تحتاجان إلى زيادة كبيرة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع خصوصا التنمية المستديمة المحلية و تحريك المؤسسات الاقتصادية المحلية.

و يلاحظ المشاركون فى هذا الصدد:

- وافق المجلس الأوروبى المنعقد فى(كان) على تكوين احتياطي قدره 4685 مليون وحدة نقد أوروبية (ECU) لغرض المعونة المالية للفترة ما بين 1995 و1999، وذلك فى شكل اعتمادات مالية أوروبية و سوف يتم استكماله عن طريق البنك الأوروبى للاستثمار فى شكل زيادة فى القروض كذلك المساهمات المالية الثنائية من قبل الدول الاعضاء.
- أن هذا التعاون المالى ستتم ادارته فى إطار برنامج متعدد السنوات،تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية لكل من الشركاء.
- أن إدارة صالحة على مستوى الأقتصاد الجمعى تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل نجاح الشراكة و فى سبيل هذا، يوافقون على تشجيع الحوار حول سياستهم الأقتصادية و حول الأسلوب الأمثل للتعاون المالى.

الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية : تشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الانسانى والعلمي والتكنولوجي تشكل عاملا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين التقدير المتبادل .

في هذا السياق يوافق المشاركون على انشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية و في سبيل هذا:

- يؤكدون من جديد بان الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب .يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أن تلعبه أجهزة الإعلام بشأن الاعتراف والتفاهم المتبادل للثقافات كمصدر للإثراء المشترك؛
- يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة .يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية. و في هذا المجال، يتعهد المشاركون بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادل الإنساني و خاصة من خلال تحسين الاجراءات الإدارية؛
- يشددون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستديمة ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع فى تحسين الأحوال الصحية والمعيشية،
- يعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية الذي يجب حسب رأيهم،أن يواكب التنمية الاقتصادية و يعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية؛
- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة الأوروبية -المتوسطية و كعامل أساسي لتفاهم وتقارب أفضل بين الشعوب؛
- و تبعا لذلك، يوافقون على تقوية و /أو إدخال الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي بهدف تشجيع التبادل بين ممثلى التنمية و ذلك في إطار القوانين الوطنية مثل قادة المجتمع السياسي والمدني،و العالم الثقافي والديني، و الجامعات،المجتمع البحثى، الإعلام، المنظمات، النقابات التجارية والشركات الخاصة والعامة؛
- و على هذا الأساس، يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية؛
- سوف يشجعون كل الفعاليات لدعم المؤسسات الديمقراطية وإرساء دولة القانون والمجتمع المدني؛
- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا ذو أولوية يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة من أجل تسريع الانطلاق الاقتصادي؛

- يعترفون بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم .يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج للتأهيل مهني وبرامج تساعد على خلق فرص العمل وغيرها .يتعهدون بحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين قانونا على أراضيهم ؛ و فى مجال الهجرة غير الشرعية، يقررون زيادة التعاون فيما بينهم. و فى هذا الصدد، بالوعى الخاص عن مسئوليتهم فى أعادة قبول المهاجرين، فقد وافق المشاركون على تبنى الخطوات و الاجراءات اللازمة عن طريق الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية لاعادة قبول المواطنين الذين فى وضع غير شرعى. و لتحقيق ذلك، سيعتبر الاتحاد الاوزوبى مواطنى الدول الاعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية.
- يتفقون على أقامة تعاون وثيق فى مجال مكافحة الآرهاب و الفاعلية الجماعية لهذه المكافحة؛
- كذلك يعتبرون أنه من الضروري المكافحة الجماعية ضد تجارة المخدرات ،الإجرام الدولي و الفساد (الرشوة)؛
- يؤكدون على أهمية مكافحة العنصرية وكره الأجانب وعدم التسامح ويوافقون على التعاون في هذا السبيل .

متابعة المؤتمر

المشاركون :

- باعتبار أن مؤتمر برشلونة وضع أسس لعملية مفتوحة واجبة التطوير
- بتأكيدهم على تأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف تم تحديدها بهذا الاعلان؛
- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية -المتوسطية صيغة عملية؛
- بقناعتهم أنه – فى سبيل الوصول لهذا الهدف- يكون من الضروري متابعة الحوار الشامل وتحقيق مجموعة من الأعمال المحددة؛

يتبنون برنامج العمل المرفق:-

سيجتمع وزراء الشئون الخارجية دوريا من أجل متابعة تطبيق هذا الإعلان وتحديد البرامج التى تساهم في تحقيق أهداف الشراكة.

ستخضع الأنشطة المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات للوزراء و لكبار المسئولين و الخبراء، وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات مع المشاركين من المجتمع المدني و باستخدام أي وسائل مناسبة أخرى

وسوف يتم تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية و الشركاء المدنيين.

وستجتمع بانتظام لجنة مشكلة من كبار المسئولين ، تدعى" اللجنة الأورو متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية للمجلس الأوروبي (الترويكا) وممثل عن كل شريك من الشركاء المتوسطيين، و تكون مهمتها الاعداد لمؤتمر وزراء الخارجيه و تقدير وتقييم متابعة أنشطة عملية برشلونه علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا للأحوال .

وسوف تتولى الإدارات التابعة للمفوضية الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو متوسطية لعملية برشلونة.

وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطية الاثنى عشر الاعضاء الشريكة مع الاتحاد الأوروبي و التى سوف يتم تحديدها من خلال المشاورات القادمة.

ملحق : برنامج العمل

1- مقدمـة:

يهدف هذا البرنامج إلى تطبيق أهداف إعلان برشلونة واحترام مبادئه عن طريق برامج إقليمية ومتعددة الأطراف. يعتبر أيضا استكمالا للتعاون الثنائي المعمول به نتيجة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين والتعاون القائم فعلا من خلال التجمعات الأخرى متعددة الأطراف

.

سيتم التحضير والمتابعة لمختلف البرامج وفقا للمبادئ والأليات المشار إليها في إعلان برشلونة.

و فيما يلى البرامج ذات الأولوية، التى يجب اتخاذها لتنمية التعاون و هذا . لا يمنع من توسيع التعاون الأورو متوسطي ليشمل برامج أخري طبقا لاتفاق الشركاء.

يتم توجيه هذه البرامج إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني

كما تستطيع دول أخرى و المنظمات الانضمام إلي تلك البرامج وذلك بعد موافقة المشاركين .و يجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف .

كذلك في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأورو متوسطي بعين الاعتبار، و طبقا للاحوال، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات التي تمت على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد انتهاء مؤتمر برشلونة

كما سيتم مراجعته خلال المؤتمر الأورو متوسطي المقبل على شكل تقرير تعده دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف المجموعات المذكورة فيما بعد، و المعدة من قبل اللجنة المعنية وفقا لاعلان برشلونة .

2- مشاركة سياسية وأمنية: انشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بالانشاء التدريجي لمنطقة سلام واستقرار و أمن في حوض البحر الأبيض المتوسط ، سيجتمع كبار المسئولين دوريا وذلك اعتبارا من الربع الأول لعام 1996

- سيقومون باجراء حوارا سياسيا من أجل تحديد أفضل الأساليب و الطرق لتطبيق مبادئ اعلان برشلونة .
- سيقدمون اقتراحات عملية في الوقت المناسب للمؤتمر الأوروبي -المتوسطي لوزراء الشئون الخارجية المقبل

سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأورو متوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا من الممكن دخولها حيز العمل ابتداء من 1996

3- الشراكة الاقتصادية والمالية : بناء منطقة ازدهار متقاسمة

ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو المسئولين أو الخبراء بحسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية .من الممكن أن تكتمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تجارة حرة أورومتوسطية:

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في اعلان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تجارة حرة عنصرا رئيسيا في الشراكة الأورومتوسطية .

و سوف يركز التعاون على التدابير العملية التي تهدف إلى تشجيع التجارة الحرة وما ينتج عنها مثل:

- التوفيق بين القواعد والاجراءات الجمركية بهدف الإدخال التدريجي للمنشأ التراكمي و بالنسبة للوقت الحالى؛ سوف تعطى الأهمية لإيجاد الحلول المناسبة للحالات الخاصة.
- التوفيق بين المعايير و يشمل ذلك عقد اجتماعات بواسطه التنظيمات الأوروبية للمعايير (القياسات) ؛
- إزالة جميع العوائق الفنية التي لا حاجه لها في مجال تجارة المنتجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة فيما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية و أية تشريعات خاصة بالمواد الغذائية؛
- التعاون بين دوائر الإحصاء المختلفة بهدف تقديم معلومات صحيحة نتيجة استخدام قواعد متوافقة
- إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (دون المساس بالمبادرات المعمول بها ضمن الأطر الأخرى) .

الاستثمار :

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق مناخ إيجابي يؤدى الى إزالة الحواجز أمام الاستثمار،و ذلك عن طريق تحديد هذه الحواجز و إيجاد طرق لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيها القطاع المصرفي.

الصناعة :

تحديث الصناعة وتحسين المنافسة يشكلان عنصران رئيسيان في نجاح الشراكة الأورومتوسطية .في هذا الصدد، سوف يلعب القطاع الخاص دورا أكبر في التنمية الاقتصادية للمنطقة وخلق فرص العمل. و سوف يركز التعاون على :

- توافق البنية الصناعية مع المتغيرات الدولية و خاصة مع انبثاق مجتمع المعلومات؛
- وضع الإطار والتحضير لتحديث وإعادة هيكلة الشركات الموجودة وخاصة في القطاع العام بما في ذلك الخصخصة؛
- استخدام المعايير الدولية أو الأوروبية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق والاعتماد وكذلك معايير الجودة .

سيعطي اهتماما خاصا لأساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المواتية لنموها، بما في ذلك إمكانية تنظيم ورش العمل، أخذا فى الاعتبار الخبرة المكتسبة فى اطار برنامج MED INVEST وداخل الاتحاد الأوروبى.

الزراعة :

مع العلم بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، إلا أن التعاون في هذا المجال سوف يركز على :

- دعم السياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛
- تخفيض التبعية الغذائية؛
- تشجيع الزراعات صديقةالبيئة؛
- التقارب على أساس اختيارى بين الشركات والتجمعات والتنظيمات التجارية و المهنية فى الدول الشريكة ؛
- دعم الخصخصة
- المعونة الفنية والتدريب؛
- التوفيق بين معايير الصحة النباتية والحيوانية

- التنمية الريفية الشاملة بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها؛
- التعاون بين المناطق الريفية وتبادل الخبرة والمعرفة الفنية في مجال التنمية الريفية؛
- تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية

المواصلات :

ان ايجاد خطوط مواصلات فعالة و مترابطة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم بالاضافة الي النفاذ الحر إلى سوق الخدمات في مجال النقل البحرى الدولي يشكلان عاملين رئيسيين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير الشراكة الأورومتوسطية .

لقد تم خلال عام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية النقل البحرى في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للنقل عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

وسوف يركز التعاون على :

- وضع نظام فعال للمواصلات عبرالمتوسطية يقوم على النقل متعدد الوسائل (بحرى و جوى) من خلال تطوير وتحديث الموانى البحرية و الجوية، و الغاء القيود التي لا مبرر لها، وتبسيط الإجراءات وتحسين عنصر الأمان البحري والجوي، والتوفيق بين القواعد الخاصة بالبيئة على مستوى عالى و يشمل ذلك رقابة أكثر فعالية للتلوث البحرى وكذلك وضع نظام متوافق لإدارة النقل
- انشاء خطوط برية شرقية - غربية بين السواحل الجنوبية و السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط .
- ربط شبكات المواصلات المتوسيطة بالشبكة الأوروبية بطريقة تضمن عملهم المتداخل (المشترك) .

الطاقة :

على أثر المؤتمر رفيع المستوى الذي عقد في(تونس) عام 1995 واجتماع المتابعة الذى عقد في أثينا و كذلك مؤتمر الطاقة الذى عقد فى(مدريد) 20 نوفمبر 1995

من أجل خلق الجو الملائم للاستثمار فى شركات الطاقة أو لعمل تلك الشركات ، فإن التعاون المستقبلي سوف يركز على :

- تشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى معاهدة الطاقة الأوروبية؛

- التخطيط في مجال الطاقة؛
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛
- الكشف و التكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وعبر الإقليمية للنفط والغاز؛
- إنتاج و توزيع الفحم الجيري؛
- إنتاج الكهرباء ونقلها و توصيلشبكات الكهرباء و تنميتها .
- فعالية الطاقة؛
- مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- المسائل البيئية المتعلقة بالطاقة؛
- تنمية برامج مشتركة للبحث؛
- التدريب و تبادل المعلومات فى مجال الطاقة

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات :

من أجل تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة فإن التعاون سوف يركز على :

- البنية التحتية في مجال المعلومات والاتصالات (إطار تنظيمى مبسط، القياسات، تجارب المطابقة،التشغيل المتداخل للشبكات، الخ..)؛
- البنية التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛
- النفاذ إلى سوق الخدمات
- الخدمات الجديدة في مجالات التطبيق ذات أولوية.

إن وجود بنيات تحتية أكثر فاعلية في مجالي المعلومات والاتصالات سيسهل تعزيز التبادل الأورومتوسطي و النفاذ الي مجتمع المعلوماتيه تبعا لحاجات الدول و ذاتيتها .

من المخطط أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لبدء المشروعات الرائدة التي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية لمجتمع المعلوماتيه.

التخطيط الإقليمى :

سيركز التعاون على

- تحديد استراتيجية التخطيط الإقليمى في المنطقة الأوروبية -المتوسطية تبعا لحاجات الدول و ذاتيتها؛
- تشجيع التعاون عبر الحدود في المجالات ذات الفائدة المتبادلة .

السياحة :

اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في(الدار البيضاء) عام1995 ، المعاهدة المتوسطية للسياحة . و سوف يتناول التعاون علىالأخص مجالات الإعلام والترويج و التدريب.

البيئـة :

سوف يركز التعاون على :

- تقييم المشاكل البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد المبادرات التي يجب اتخاذها تبعا للاحوال؛
- تقديم مقترحات لتأسيس و لتطوير فيما بعد برنامج عمل أولوي في مجال البيئة على المدى القصير والمتوسط ، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية ويكمل بأعمال على المدى البعيد و يجب أن يشمل هذا البرنامج على :الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء و ضد تلوث البحر الأبيض المتوسط ومكافحة هذا التلوث، حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية وخصوصا الوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي
- حرائق الغابات ومكافحة التصحر، نقل خبرة المجموعة الأوروبية فيما يخص تقنيات التمويل والتقنين و الرقابة البيئية،الأخذ بالمشاكل البيئية بعين الإعتبار في كل السياسات؛
- انشاء حوار منتظم لمتابعة تطبيق برنامج العمل؛
- دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتقوية التنسيق مع خطة العمل المتوسطية؛
- تشجيع التنسيق بين الاستثمارات المختلفة و تطبيق المعاهدات الدولية في هذا المجال؛
- تبني و تطبيق التشريعات و التدابير القانونية عند الحاجة خاصة التدابير الوقائية والمعايير رفيعة المستوى.

العلوم وتكنولوجيا :

سوف يركز التعاون على:

- تشجيع البحث و التطوير و معالجة مشكلة الاختلال المتزايد للإنجاز العلمي مع الأخذ فى الحسبان مبدأ المنفعة المتبادلة
- تعزيز تبادل الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة مع جيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا؛

- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة .

على أثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في (صوفيا انتيبوليس) في مارس /آذار1995 ، تم تأسيس لجنة للمراقبة .سوف تعقد هذه اللجنة اجتماعها الأول بعد مؤتمر برشلونة مباشرة. و سوف تهتم بتقديم التوصيات من أجل التطبيق المشترك للسياسات ذات الأولوية المتفق عليها علىالمستوى الوزارى.

المياه :

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للمياه في روما عام 1992

تعتبر المياه مسألة ذات أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وسوف تزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية . و يهدف التعاون في هذا القطاع إلى :

- تقييم الوضع مع أخذ الاحتياجات الحالية و المستقبلية بعين الاعتبار؛
- تحديد طرق تقوية التعاون الإقليمي؛
- تقديم المقترحات من أجل التخطيط الأمثل والإدارة المثلى لمصادر المياه، على أساس مشترك متى كان ذلك ملائما؛
- المساهمة في ايجاد مصادر جديدة للمياه .

صيد الأسماك :

نظرا لأهمية الحفاظ على المخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط و الادارة المثلى له، سيتم تعزيز التعاون في إطار المجلس العام لصيد الأسماك .

و بناء علي المؤتمر الوزاري حول صيد الأسماك الذي عقد في (هيراكليون) عام1994 ، ستتم متابعة ملائمة في المجال القانونى من خلال اجتماعات سوف تعقد فى عام 1996

كما سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية الكائنات المائية و أيضا في مجالي التدريب والبحث العلمي .

4- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية : تنمية الموارد البشرية و تشجيع التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية

تنمية الموارد البشرية

يجب أن تساهم الشراكة الأورومتوسطية في تحسين مستوى التعليم في المنطقة باكملها مع الاهتمام الخاص بالشركاء المتوسطيين . و فى سبيل تحقيق ذلك، سيجري حوار منتظم حول السياسات التعليمية و يركز أساسا على التدريب و تقنية التعليم و الجامعات و غيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث. و في هذا الصدد، كما في مجالات أخرى، سوف يعطي أهتماما خاصا لدور المرأة. كذلك سوف تساهم فى التعاون كل من المدرسة الأوروبية -العربية لإدارة الاعمال في(غرناطة) و المؤسسة الأوروبية في" تورينو ".

سيعقد اجتماع لممثلي قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون، الخ...) بهدف اقتسام مفاهيم الإدارة الحديثة .

كما سيعقد اجتماع لممثلي الجامعات و مؤسسات التعليم العالي، و ستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها الحالى MED Campus

كذلك ستتم الدعوة لعقد الاجتماع حول موضوع (تقنية التعليم).

المحافظات و البلديات:

يجب أن تساهم المحافظات و البلديات في سير عملية الشراكة الأورومتوسطية. و سيشجع ممثلو المدن و المناطق علي عقد لقاءات سنوي لاستعراض التحديات المشتركة التي يتعين عليهم مجابهتها ومن أجل تبادل الخبرات و سيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية مع الاستفادة بالتجارب السابقة.

الحوار بين الثقافات والحضارات :

نظرا لأهمية تطوير التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات الثقافية و تعلم اللغات،سوف يجتمع المسئولين والخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية للتحرك فى مجالات عديدة منها :التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، الإنتاج المشترك (مسرح وسينما)، الترجمات و الوسائل الأخرى لنشر الثقافات و التدريب.

أن تفاهم أفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأورومتوسطية من شانه ان يساعد على التسامح المتبادل والتعاون . لذلك سوفتدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأدياتو المؤسسات الدينية وكذلك علماء الدين والجامعيين والأشخاص المهتمين بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون القاعدي. و يمكن اعتبار المؤتمرين المنعقدين في استوكهولم (من 15 إل17 يونيو /حزيران 1995) وتوليدو (من4 -7 نوفمبر /تشرين الثاني1995) أمثلة في هذا الصدد.

الإعلام :

ان التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام من شانه أن يدفع الي مزيد من التفاهم الثقافي و سيشجع الاتحاد الأوروبي هذا التفاعل و خاصة من خلال برنامجه الحالى MED Media . و سوف يعقد اجتماعا سنويا لممثلي أجهزة الإعلام في هذا الصدد.

الشباب:

يجب أن تساهم عملية تبادل الشباب في اعداد الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأورومتوسطيين .ومن ثم يجب وضع برنامج تبادل أورومتوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع الأخذ في الاعتبار احتياجات الشركاء كذلك يجب ان ياخذ البرنامج بعين الاعتبار أهمية التدريب المهني وبالأخص لغير ذوى المؤهلات و تدريب المنظمين و الاخصائيين الاجتماعيين فى مجال الشباب .ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة لذلك قبل الاجتماع الأورومتوسطي القادم لوزراء الشئون الخارجية.

التبادل بين المجتمعات المدنية :

سوف يجتمع كبار المسئولين دوريا لمناقشة التدابير التى من شأنها تسهيل التبادل البشرى نتيجة للشراكة الأورومتوسطية خاصة تبادل المسئولين،العلماء، الجامعيين، رجال الأعمال، الطلبة و الرياضيين و يشمل ذلك تطوير و تبسيط الاجراءات الادارية خاصة عند وجود عوائق إدارية غير ضروريه.

التنمية الاجتماعية:

يجب أن تساهم الشراكة الاورومتوسطية فى تحسين ظروف المعيشة و العمل و فى زيادة معدلات العمل للسكان في دول البحر المتوسط الشريكة و خاصة للمرأة و فئات السكان الأكثر فقرا و فى هذا الصدد، يولى الشركاء اهتماما خاصا لاحترام و تعزيز الحقوق الاجتماعية الاساسية. من أجل هذا، سوف يجتمع ممثلو السياسات الاجتماعية دوريا

الصحة:

اتفق الشركاء على تركيز تعاونهم فى هذا المجال عن طريق:

- زيادة التوعية و المعلومات و الوقاية
- تنمية خدمات الصحة العامة و خاصة خدمات المراكز و الوحدات الصحية، خدمات رعاية صحة الأم و الطفل، تنظيم الأسرة، نظم مراقبة الأوبئة و وسائل السيطرة على الأمراض المعدية.
- تدريب موظفى الصحة و الادارة الصحية
- التعاون الطبى فى حالة وقوع الكوارث الطبيعية.

الهجرة:

نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية، سيشجع علي عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تتعلق بموجات الهجرة والضغوط التي تحدثها .ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج الهجرة المتوسطية MED MIGRATION وبالخصوص فيما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المقيمين شرعيا في الاتحاد الأوروبي.

الارهاب ، تجاره المخدرات و الجريمة المنظمه

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الأطراف. في سبيل هذا، سيجتمع موظفون دوريا بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية و القضائية وغيرها.

و في هذا السياق ، سيأخذ بعين الأعتبار – علي وجه الخصوص – تكيف تبادل المعلومات و تحسين اجراءات الأبعاد و تسليم المجرمين . و سيعقد موظفون اجتماعات دوريه لتحديد التدابير العملية التي يمكن أتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها

من أجل مقاومة تجاره المخدرات و الجريمة المنظمه بما في ذلك تهريب البضائع ، و سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة

الهجرة غير الشرعية

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكنأتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية . و سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

5- الاتصال بين المؤسسات :

الحوار البرلمانى الأورومتوسطى

انعقد المؤتمر البرلمانى الخاص بالأمن و التعاون فى حوض البحر الأبيض المتوسط ب(فاليتا) فى الفترة من 1-4 نوفمبر(تشرين الثانى) 1995.

و على البرلمان الأوروبى المبادرة فى طرح الحوار البرلمانى الأورومتوسطى مع البرلمانات الأخرى و سوف يسمح ذلك للنواب المنتخبين فى الدول الشريكة بتبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات:

سوف تساهم الاتصالات المنتظمة فيما بين الأجهزة الأوروبية الأخرى و بالأخص المجلس الأقتصادي و الأجتماعي للمجموعة الأوروبية و نظرائها المتوسطيين فى تفاهم أفضل للموضوعات الرئيسية المتصلةبالشراكة الأورومتوسطية.

فى سبيل هذ، توجه الدعوة للمجلس الأقتصادي و الأجتماعي للمبادرة بتكوين روابط مع مثيلاتها المتوسطيين.

فى هذا الصدد،سوف تعقد قمة أورومتوسطية للمجالس الاقتصادية و الاجتماعية فى (مدريد) فى 12-13 ديسمبر / كانون الأول.

Tableau n°2a : Les échanges des PM

		Algérie	Egypte	Israël	Jordanie	Liban	Maroc	Syrie	Tunisie	Turquie	PM
Taux d'ouverture (X+M/PIB)											
	1990	35%	34%	52%	91%	67%	41%	30%	73%	23%	35%
	1995	48%	25%	52%	81%	53%	40%	61%	74%	34%	42%
	2003	58%	21%	60%**	89%	46%	51%	50%	72%	49%	50%
Echanges totaux (en millions de dollars)				*** PIB 2002*							
Importations											
totales											
	1990	8 777	10 419	15 324	2 603	1 629	5 785	1 848	5 476	22 301	74 161
	1995	10 782	11 739	28 039	3 696	5 260	8 540	3 765	7 903	35 707	115 433
	2003	13 533	10 893	34 211	5 653	7 167	13 731	5 111	10 147	69 340	169 784
du reste du monde											
	1990	2 904	5 881	9 562	1 667	813	1 990	1 057	2 313	16 469	42 657
	1995	3 784	6 890	13 045	2 168	1 779	3 433	1 585	1 811	17 582	52 076
	2003	4 712	7 443	19 237	4 225	3 357	4 773	3 579	2 424	35 237	84 985
de l'Union Européenne											
	1990	5 590	4 326	5 762	795	816	3 794	791	3 163	5 832	30 870
	1995	6 393	4 562	14 669	1 226	3 194	4 788	1 757	5 640	16 861	59 089
	2003	7 948	2 805	13 955	1 428	3 065	8 353	972	7 353	31 696	77 574
Exportations											
totales											
	1990	13 127	4 441	12 052	1 063	282	4 891	1 906	3 498	12 959	54 220
	1995	9 357	3 444	19 045	1 769	580	4 719	3 228	5 475	21 599	69 215
	2003	24 612	6 161	31 783	3 082	1 524	8 777	5 731	7 354	47 253	136 276
vers le reste du monde											
	1990	4 583	1 572	8 511	916	175	1 586	961	1 306	9 130	28 740
	1995	2 770	1 390	12 603	1 458	336	1 604	450	838	8 778	30 226
	2003	8 424	3 561	22 768	2 629	1 108	1 939	1 462	1 196	19 654	62 742
vers l'Union Européenne											
	1990	8 146	2 766	3 541	68	107	3 305	945	2 193	3 829	24 899
	1995	6 067	1 577	6 149	142	135	2 928	2 257	4 323	11 076	34 652
	2003	14 537	2 023	8 423	89	144	6 645	3 270	5 878	24 488	65 498
Taux de croissance annuels moyens des échanges totaux											
Importations											
totales											
	1990 - 1995	4%	2%	13%	7%	26%	8%	15%	8%	10%	9%
	1995 - 2003	3%	-1%	3%	5%	4%	6%	4%	3%	9%	5%
du reste du monde											
	1990 - 1995	5%	3%	6%	5%	17%	12%	8%	-5%	1%	4%
	1995 - 2003	3%	1%	5%	9%	8%	4%	11%	4%	9%	6%
de l'Union Européenne											
	1990 - 1995	3%	1%	21%	9%	31%	5%	17%	12%	24%	14%
	1995 - 2003	3%	-6%	-1%	2%	-1%	7%	-7%	3%	8%	3%
Exportations											
totales											
	1990 - 1995	-7%	-5%	10%	11%	16%	-1%	11%	9%	11%	5%
	1995 - 2003	13%	8%	7%	7%	13%	8%	7%	4%	10%	9%
vers le reste du monde											
	1990 - 1995	-10%	-2%	8%	10%	14%	0%	-14%	-8%	-1%	1%
	1995 - 2003	15%	12%	8%	8%	16%	2%	16%	5%	11%	10%
vers l'Union Européenne											
	1990 - 1995	-6%	-11%	12%	16%	5%	-2%	19%	15%	24%	7%
	1995 - 2003	12%	3%	4%	-6%	1%	11%	5%	4%	10%	8%
Echanges hors pétrole (en millions de dollars)											
Importations											
totales											
	1990	8 667	10 274	13 970	2 132	1 591	5 694	1 820	4 983	17 679	66 811
	1995	10 667	11 596	26 672	3 219	5 000	7 367	3 715	7 331	31 089	106 655
	2003	13425	10 330	30 452	4 720	6 047	11 515	4 924	9 454	57 765	148 632
du reste du monde											
	1990	2 856	5 826	8 216	1 200	799	1 962	1 056	2 116	11 975	36 006
	1995	3 729	6 778	11 684	1 706	1 764	2 522	1 584	1 642	13 930	45 340
	2003	4 675	7 218	15 531	2 692	2 830	3 361	3 483	2 199	25 664	67 653
de l'Union Européenne											
	1990	5 529	4 237	5 754	792	793	3 731	763	2 868	5 704	30 171
	1995	6 342	4 533	14 661	1 223	2 957	4 625	1 714	5 465	16 713	58 234
	2003	7 878	2 778	13 906	1 425	2 665	7 777	950	6 927	31 221	75 527
Exportations											
totales											
	1990	1 447	1 471	11 972	1 063	282	4 824	271	2 894	12 663	36 886
	1995	447	2 161	19 043	1 768	563	4 615	958	5 011	21 310	55 877
	2003	482	3 508	31 645	3 074	1 520	8 548	1 642	6 722	46 273	103 413
vers le reste du monde											
	1990	49	587	8 433	916	175	1 586	135	1 242	9 041	22 164
	1995	165	847	12 602	1 458	336	1 578	338	776	8 752	26 851
	2003	68	2 033	22 637	2 622	1 106	1 822	812	1 110	19 140	51 350
vers l'Union Européenne											
	1990	1 384	804	3 540	68	107	3 238	135	1 652	3 622	14 550
	1995	227	1 021	6 147	142	130	2 859	394	3 924	10 882	25 726
	2003	338	1 028	8 421	89	143	6 533	279	5 341	24 275	46 447
Taux de croissance annuels moyens des échanges hors pétrole											
Importations											
totales											
	1990 - 1995	4%	2%	14%	9%	26%	5%	15%	8%	12%	10%
	1995 - 2003	3%	-1%	2%	5%	2%	6%	4%	3%	8%	4%
du reste du monde											
	1990 - 1995	5%	3%	7%	7%	17%	5%	8%	-5%	3%	5%
	1995 - 2003	3%	1%	4%	6%	6%	4%	10%	4%	8%	5%
de l'Union Européenne											

Tableau n°2a : Les échanges des PM

		Algérie	Egypte	Israël	Jordanie	Liban	Maroc	Syrie	Tunisie	Turquie	PM
	1990 - 1995	3%	1%	21%	9%	30%	4%	18%	14%	24%	14%
	1995 - 2003	3%	-6%	-1%	2%	-1%	7%	-7%	3%	8%	3%
Exportations											
Totales											
	1990 - 1995	-21%	8%	10%	11%	15%	-1%	29%	12%	11%	9%
	1995 - 2003	1%	6%	7%	7%	13%	8%	7%	4%	10%	8%
vers le reste du monde											
	1990 - 1995	27%	8%	8%	10%	14%	0%	20%	-9%	-1%	4%
	1995 - 2003	-10%	12%	8%	8%	16%	2%	12%	5%	10%	8%
vers l'Union Européenne											
	1990 - 1995	-30%	5%	12%	16%	4%	-2%	24%	19%	25%	12%
	1995 - 2003	5%	0%	4%	-6%	1%	11%	-4%	4%	11%	7%
Soldes commerciaux (en millions de dollars)											
Avec le monde											
Total des échanges											
	1990	4 350	-5 977	-3 272	-1 540	-1 347	-894	58	-1 978	-9 341	-19 941
	1995	-1 426	-8 295	-8 994	-1 928	-4 680	-3 822	-537	-2 428	-14 109	-46 218
	2003	11 079	-4 732	-2 428	-2 572	-5 644	-4 953	620	-2 792	-22 087	-33 509
Echanges hors pétroles											
	1990	-7 221	-8 804	-1 998	-1 069	-1 310	-870	-1 549	-2 089	-5 016	-29 924
	1995	-10 219	-9 435	-7 629	-1 451	-4 437	-2 752	-2 757	-2 320	-9 778	-50 778
	2003	-12 943	-6 822	1 193	-1 646	-4 526	-2 967	-3 282	-2 733	-11 492	-45 219
Echanges de produits manufacturés											
	1990	-6 134	-6 238	-1 456	-772	-1 000	-2 026	-1 164	-1 553	-5 157	-25 500
	1995	-6 817	-5 683	-6 574	-1 312	-3 382	-2 437	-2 650	-1 487	-8 934	-39 276
	2003	-9 659	-3 414	1 871	-1 354	-3 561	-3 240	-3 083	-2 050	-7 046	-31 534
Avec l'Union Européenne											
Total des échanges											
	1990	2 555	-1 561	-2 221	-727	-709	-490	154	-970	-2 002	-5 971
	1995	-326	-2 985	-8 520	-1 084	-3 059	-1 860	500	-1 317	-5 786	-24 437
	2003	6 590	-782	-5 532	-1 339	-2 921	-1 707	2 298	-1 475	-7 208	-12 076
Echanges hors pétroles											
	1990	-4 145	-3 433	-2 215	-724	-686	-493	-628	-1 215	-2 082	-15 621
	1995	-6 115	-3 512	-8 514	-1 081	-2 828	-1 766	-1 320	-1 542	-5 831	-32 508
	2003	-7 540	-1 751	-5 485	-1 336	-2 522	-1 244	-671	-1 586	-6 946	-29 080
Echanges de produits manufacturés											
	1990	-4 008	-2 589	-2 503	-525	-525	-1 439	-430	-1 206	-2 127	-15 352
	1995	-4 644	-2 455	-8 258	-931	-2 349	-1 956	-1 269	-1 296	-5 919	-29 078
	2003	-6 046	-1 388	-5 500	-1 094	-2 038	-1 962	-626	-1 397	-6 341	-26 392
Avec le reste du Monde											
Total des échanges											
	1990	1 678	-4 308	-1 051	-751	-638	-404	-96	-1 007	-7 339	-13 917
	1995	-1 014	-5 500	-442	-710	-1 443	-1 829	-1 135	-973	-8 803	-21 850
	2003	3 713	-3 882	3 531	-1 596	-2 248	-2 834	-2 117	-1 227	-15 583	-22 242
Echanges hors pétroles											
	1990	-2 807	-5 239	217	-284	-624	-376	-921	-874	-2 934	-13 842
	1995	-3 564	-5 932	918	-248	-1 428	-944	-1 246	-866	-5 178	-18 489
	2003	-4 607	-5 185	7 105	-70	-1 724	-1 539	-2 670	-1 089	-6 524	-16 302
Echanges de produits manufacturés											
	1990	-1 936	-3 546	1 047	-195	-475	-587	-734	-348	-3 030	-9 804
	1995	-1 753	-3 222	1 665	-310	-931	-441	-1 112	-353	-4 039	-10 496
	2003	-2 925	-2 082	7 862	-192	-1 418	-1 065	-2 250	-626	-2 657	-5 353
Relations avec l'UE											
Part dans les importations de l'UE15											
	1993	1,5%	0,5%	0,8%	0,0%	0,0%	0,4%	0,4%	0,6%	1,4%	5,7%
	1995	0,9%	0,2%	0,9%	0,0%	0,0%	0,4%	0,3%	0,6%	1,6%	4,9%
	2003	1,3%	0,2%	0,8%	0,0%	0,0%	0,6%	0,3%	0,5%	2,2%	5,9%
Part dans les exportations de l'UE15											
	1993	1,0%	1,0%	1,9%	0,2%	0,4%	0,7%	0,3%	0,8%	2,5%	8,8%
	1995	0,9%	0,6%	2,0%	0,2%	0,4%	0,6%	0,2%	0,8%	2,2%	7,9%
	2003	0,7%	0,3%	1,3%	0,1%	0,3%	0,8%	0,1%	0,7%	2,9%	7,0%
Géographie des échanges											
Part dans les imporations											
des partenaires méditerranéens											
	1990	3%	2%	0%	5%	4%	1%	13%	5%	3%	3%
	1995	6%	2%	1%	8%	5%	4%	11%	5%	3%	4%
	2003	6%	6%	3%	4%	10%	4%	11%	4%	3%	4%
du reste du monde											
	1990	33%	56%	62%	64%	50%	34%	57%	42%	74%	58%
	1995	35%	59%	47%	59%	34%	40%	42%	23%	49%	45%
	2003	35%	68%	56%	86%	47%	35%	70%	24%	51%	52%
de l'Union Européenne (UE15)											
	1990	64%	42%	38%	31%	50%	66%	43%	58%	26%	42%
	1995	59%	39%	52%	33%	61%	56%	47%	71%	47%	51%
	2003	59%	26%	41%	10%	43%	61%	19%	72%	46%	43%
Part dans les exptorations											
des partenaires méditerranéens											
	1990	3%	2%	1%	7%	9%	3%	7%	5%	6%	4%
	1995	6%	13%	1%	10%	17%	4%	14%	6%	7%	6%
	2003	7%	9%	2%	12%	18%	2%	17%	4%	7%	6%
du reste du monde											
	1990	35%	35%	71%	86%	62%	32%	50%	37%	70%	53%
	1995	30%	40%	66%	82%	58%	34%	14%	15%	41%	44%
	2003	34%	58%	72%	85%	73%	22%	26%	16%	42%	46%
de l'Union Européenne (UE15)											
	1990	62%	62%	29%	6%	38%	68%	50%	63%	30%	46%
	1995	65%	46%	32%	8%	23%	62%	70%	79%	51%	50%

Tableau n°2a : Les échanges des PM

	Algérie	Egypte	Israël	Jordanie	Liban	Maroc	Syrie	Tunisie	Turquie	PM
2003	59%	33%	27%	3%	9%	76%	57%	80%	52%	48%
Indicateurs de compétitivité										
Indicateurs de structure										
Part des produits manufacturés (vers le monde)										
1990	1%	23%	92%	56%	67%	52%	5%	85%	69%	60%
1995	3%	43%	93%	55%	67%	47%	17%	72%	73%	70%
2003	1%	25%	96%	66%	51%	46%	21%	68%	82%	69%
Part des produits manufacturés (vers l'UE)										
1990	2%	23%	75%	55%	57%	58%	3%	60%	70%	38%
1995	3%	51%	84%	40%	65%	56%	6%	80%	78%	58%
2003	2%	39%	87%	42%	67%	75%	5%	84%	89%	62%
Commerce intra branche										
Part de commerce intrabranche (avec le reste du Monde) - Indicateur de Grubel et Loyd										
1990	3,0	10,5	28,5	27,5	19,6	7,6	9,1	22,8	18,2	33,4
1995	3,4	18,6	35,5	28,6	20,8	9,8	8,1	21,6	23,0	39,4
2003	0,9	13,4	37,0	29,5	14,9	9,8	18,9	17,8	22,8	38,6
Part de commerce intrabranche (avec l'UE)										
1990	3,2	12,0	26,2	17,6	10,5	12,1	9,0	21,6	13,9	20,1
1995	1,8	12,0	30,8	12,9	8,3	17,5	3,5	21,6	23,5	27,0
2003	3,7	12,0	31,6	4,4	6,7	18,7	10,2	20,4	20,9	26,3
Part de commerce intrabranche, produits manufacturés (avec le reste du Monde)										
1990	4,4	7,3	29,7	26,6	31,3	8,0	6,7	19,7	17,2	28,2
1995	3,9	11,2	34,4	32,5	19,1	9,1	5,2	19,5	22,9	34,2
2003	2,5	13,1	45,5	27,0	35,1	10,9	10,9	20,7	28,4	46,5
Part de commerce intrabranche, produits manufacturés (avec l'UE)										
1990	5,8	19,1	27,6	28,6	16,8	14,4	11,6	24,3	13,6	22,2
1995	1,9	6,0	32,9	15,1	7,4	10,5	5,0	24,0	15,2	25,2
2003	1,4	7,6	42,4	8,5	6,5	20,8	5,5	30,2	25,8	35,4
Concentration des exportations										
Indice de concentration des exportations (avec le Monde) [1]										
1990	0,50	0,57	0,27	0,34	0,19	0,17	0,77	0,20	0,12	0,20
1995	0,55	0,24	0,27	0,21	0,13	0,17	0,62	0,15	0,11	0,12
2003	0,60	0,32	0,34	0,10	0,21	0,16	0,61	0,17	0,09	0,13
Indice de concentration des exportations (avec l'UE) [1]										
1990	0,51	0,61	0,11	0,45	0,20	0,18	0,74	0,26	0,12	0,27
1995	0,56	0,26	0,11	0,45	0,16	0,16	0,78	0,18	0,16	0,16
2003	0,61	0,34	0,22	0,11	0,15	0,20	0,88	0,21	0,14	0,16
Similarité des structures d'échange										
Indice de similarité avec l'UE15 [2]										
1990	40,5	30,3	35,0	43,8	22,5	33,8	19,2	31,3	35,6	
1995	17,6	13,0	31,2	31,8	20,9	12,6	15,2	35,4	25,4	
2002	19,8	15,5	29,3	21,9	21,2	14,3	14,9	20,3	22,3	
Parts des catégories de produits dans les exportations selon leur intensité technologique										
avec l'UE										
Niveau de compétence et de technologie faible										
1995	24%	9%	4%	1%	6%	0%	0%	5%	6%	5%
2003	7%	20%	5%	1%	6%	2%	0%	2%	10%	7%
Niveau de compétence et de technologie fort										
1995	37%	6%	35%	26%	14%	13%	5%	12%	4%	14%
2003	53%	18%	32%	32%	22%	23%	3%	10%	4%	15%
Forte utilisation de la main-d'oeuvre et des ressources										
1995	7%	44%	22%	8%	33%	37%	27%	48%	56%	43%
2003	7%	35%	31%	12%	27%	29%	63%	50%	41%	38%
Niveau de compétence et de technologie moyen										
1995	1%	2%	18%	5%	6%	4%	2%	16%	11%	12%
2003	4%	2%	17%	5%	6%	13%	1%	26%	28%	22%
avec le reste du Monde										
Niveau de compétence et de technologie faible										
1995	2%	11%	2%	2%	2%	1%	1%	5%	17%	7%
2003	16%	18%	2%	2%	3%	1%	4%	7%	12%	6%
Niveau de compétence et de technologie fort										
1995	17%	13%	29%	33%	11%	33%	3%	37%	6%	21%
2003	28%	11%	35%	28%	8%	36%	5%	34%	8%	25%
Forte utilisation de la main-d'oeuvre et des ressources										
1995	16%	44%	44%	8%	26%	10%	13%	35%	38%	37%
2003	9%	27%	46%	26%	19%	6%	28%	22%	37%	39%
Niveau de compétence et de technologie moyen										
1995	15%	2%	14%	11%	4%	3%	2%	6%	9%	11%
2003	10%	4%	10%	8%	15%	3%	5%	13%	22%	13%

Source : Comtrade, calculs Institut de la Méditerranée

[1] Calculée selon l'indice de Herfindahl-Hirschmann qui permet d'avoir une mesure du niveau de la concentration des exportations d'un pays sur un petit nombre de produits.

$Hj = \sqrt{\sum i=1314 (xi/X)2} \; / \; \sqrt{(1/239)/(1 - \sqrt{(1/239)})}$

Hj étant l'indice du pays, Xi = valeur des exportations du produit i , X = valeur des exportations totales du pays j 239 =nombre de produits de la SITC rev 2 à 3 digit. L'indice est normalisé afin d'obtenir des valeurs comprises entre 0 et 1. Plus l'indice est faible, plus la structure d'exportation est diversifiée, lorsqu'il est égal à 1, la concentration maximale (le pays n'exporte qu'un seul produit).

[2] L'indicateur de similarité des structures de spécialisation que nous utiliserons, a été créé par le CEPII (Bensidoun I., Gaulier G. et Ünal-Kesenci D. [2001]) et propose une image complète de la similarité puisqu'il intègre à la fois les importations et les exportations. Nous appliquerons la même méthode aux PM et aux NMU 10 en prenant comme référent le groupe Europe des 15. L'indicateur est calculé en croisant les indicateurs de contribution au solde normalisés (CTB) des pays européens avec tous les pays méditerranéens et les NMU 10. L'indicateur SIM_{ij} représente la similarité de la structure d'échanges du pays i avec le référent (UE).

Sim_{ij} représente l'écart de structure de spécialisation entre les pays i et j. L'indicateur varie entre 0, dans le cas de structures de spécialisation totalement opposées, et 1(

Tableau n°2b : Les échanges des NMS

		Chypre	Estonie	Hongrie	Lettonie	Lituanie	Malte (*)	Pologne	Slovaquie	Slovénie	Tchéquie	NMS
Echanges totaux (en millions de dollars)												
Importations												
totales												
	1995	3 694	2 333	15 210	1 593	3 445	2 833	28 553	8 715	9 492	24 997	100 864
	2003	4 466	7 967	46 394	5 244	9 803	2 727	67 976	22 603	13 850	51 239	232 268
du reste du monde												
	1995	1 750	595	4 770	533	1 701	704	8 730	2 789	2 314	5 763	29 649
	2003	1 926	3 029	16 420	1 291	4 276	971	21 419	5 948	3 414	14 651	73 345
de l'Union Européenne												
	1995	1 904	1 604	9 438	837	1 298	2 112	18 129	3 028	6 529	15 314	60 193
	2003	2 494	4 135	26 139	2 673	4 366	1 735	41 200	11 612	9 281	30 359	133 993
Exportations												
totales												
	1995	528	1 781	12 549	1 296	2 472	1 785	22 732	8 251	8 316	21 565	81 274
	2003	923	5 623	42 309	2 894	7 162	1 959	53 539	21 958	12 767	48 720	197 853
vers le reste du monde												
	1995	210	561	3 629	567	1 187	486	5 444	1 434	2 322	3 742	19 582
	2003	384	1 523	7 890	600	2 766	1 169	10 680	3 378	4 227	6 671	39 288
vers l'Union Européenne												
	1995	311	976	7 868	573	981	1 296	15 765	3 141	5 573	13 158	49 641
	2003	520	3 275	31 243	1 788	3 012	809	36 596	13 322	7 457	34 021	132 044
Taux de croissance annuels moyens des échanges totaux												
Importations												
totales												
	1995 - 2003	2%	17%	15%	16%	14%	0%	11%	13%	5%	9%	11%
du reste du monde												
	1995 - 2003	1%	23%	17%	12%	12%	4%	12%	10%	5%	12%	12%
de l'Union Européenne												
	1995 - 2003	3%	13%	14%	16%	16%	-2%	11%	18%	4%	9%	11%
Exportations												
totales												
	1995 - 2003	7%	15%	16%	11%	14%	1%	11%	13%	6%	11%	12%
vers le reste du monde												
	1995 - 2003	8%	13%	10%	1%	11%	11%	9%	11%	8%	7%	9%
vers l'Union Européenne												
	1995 - 2003	7%	16%	19%	15%	15%	-6%	11%	20%	4%	13%	13%
Echanges hors pétrole (en millions de dollars)												
Importations												
totales												
	1995	3 408	2 267	13 666	1 433	2 941	2 826	26 368	7 733	8 868	23 323	92 832
	2003	4 024	7 495	43 741	4 751	8 158	2 500	61 776	19 883	12 780	47 411	212 520
du reste du monde												
	1995	1 539	537	3 447	408	1 205	699	6 924	2 101	1 876	4 296	23 033
	2003	1 556	2 690	14 569	953	2 654	883	16 159	3 769	2 962	12 019	58 214
de l'Union Européenne												
	1995	1 829	1 598	9 349	837	1 297	2 109	17 822	3 018	6 405	15 266	59 530
	2003	2 423	4 101	25 676	2 653	4 347	1 596	40 674	11 504	8 750	29 995	130 123
Exportations												
totales												
	1995	520	1 710	12 482	1 282	2 398	1 785	20 993	8 222	8 217	20 760	78 368
	2003	837	5 384	41 641	2 854	5 770	1 759	51 231	20 820	12 594	47 319	190 209
vers le reste du monde												
	1995	202	533	3 609	559	1 142	486	4 934	1 432	2 233	3 688	18 817
	2003	298	1 436	7 663	594	1 849	969	10 456	3 343	4 123	6 623	37 355
vers l'Union Européenne												
	1995	311	953	7 828	568	973	1 296	14 778	3 136	5 565	12 742	48 150
	2003	519	3 191	30 943	1 758	2 981	763	35 088	13 001	7 389	33 156	128 790
Taux de croissance annuels moyens des échanges hors pétrole												
Importations												
totales												
	1995 - 2003	2%	16%	16%	16%	14%	-2%	11%	13%	5%	9%	11%
du reste du monde												
	1995 - 2003	0%	22%	20%	11%	10%	3%	11%	8%	6%	14%	12%
de l'Union Européenne												
	1995 - 2003	4%	13%	13%	16%	16%	-3%	11%	18%	4%	9%	10%
Exportations												
Totales												
	1995 - 2003	6%	15%	16%	11%	12%	0%	12%	12%	5%	11%	12%
vers le reste du monde												
	1995 - 2003	5%	13%	10%	1%	6%	9%	10%	11%	8%	8%	9%
vers l'Union Européenne												
	1995 - 2003	7%	16%	19%	15%	15%	-6%	11%	19%	4%	13%	13%
Soldes commerciaux (en millions de dollars)												
Avec le monde												
Total des échanges												
	1995	-3 165	-552	-2 661	-297	-973	-1 048	-5 822	-464	-1 176	-3 431	-19 590
	2003	-3 543	-2 344	-4 085	-2 350	-2 641	-768	-14 436	-645	-1 083	-2 519	-34 415
Echanges hors pétroles												
	1995	-2 888	-557	-1 184	-151	-543	-1 041	-5 376	489	-651	-2 562	-14 464
	2003	-3 187	-2 111	-2 100	-1 898	-2 388	-741	-10 545	937	-186	-93	-22 310
Echanges de produits manufacturés												
	1995	-2 298	-624	-3 035	-442	-573	-722	-4 323	1 205	472	-2 183	-12 522
	2003	-2 864	-2 081	-3 135	-2 158	-2 338	-458	-10 415	1 514	628	756	-20 551
Avec l'Union Européenne												
Total des échanges												
	1995	-1 593	-628	-1 570	-264	-318	-816	-2 364	112	-956	-2 156	-10 552
	2003	-1 975	-860	5 104	-884	-1 353	-926	-4 603	1 710	-1 824	3 662	-1 949
Echanges hors pétroles												
	1995	-1 518	-645	-1 522	-268	-325	-814	-3 044	118	-840	-2 524	-11 380
	2003	-1 904	-909	5 267	-895	-1 366	-834	-5 585	1 497	-1 361	3 161	-1 333

Tableau n°2b : Les échanges des NMS

	Chypre	Estonie	Hongrie	Lettonie	Lituanie	Malte (*)	Pologne	Slovaquie	Slovénie	Tchéquie	NMS
Echanges de produits manufacturés											
1995	-1 348	-637	-2 486	-451	-447	-570	-3 222	166	-115	-2 595	-11 706
2003	-1 691	-958	4 528	-1 350	-1 455	-597	-6 037	1 659	-860	3 269	-3 492
Avec le reste du Monde											
Total des échanges											
1995	-1 540	-34	-1 140	34	-514	-218	-3 286	-1 356	8	-2 021	-10 066
2003	-1 542	-1 506	-8 530	-691	-1 510	197	-10 739	-2 570	813	-7 979	-34 057
Echanges hors pétroles											
1995	-1 338	-4	162	150	-63	-213	-1 990	-669	356	-608	-4 216
2003	-1 258	-1 254	-6 906	-359	-805	86	-5 702	-426	1 162	-5 396	-20 859
Echanges de produits manufacturés											
1995	-927	-79	-452	39	37	-140	-866	204	578	-38	-1 644
2003	-1 144	-1 186	-7 088	-362	-605	130	-4 810	-44	1 292	-4 569	-18 386
Relations avec l'UE											
Part dans les importations de l'UE15											
1995	0,00%	0,10%	1,10%	0,10%	0,10%	0,20%	2,20%	0,40%	0,80%	1,80%	7,00%
2003	0,00%	0,30%	2,80%	0,20%	0,30%	0,00%	3,30%	1,20%	0,00%	3,00%	11,70%
Part dans les exportations de l'UE15											
1995	0,30%	0,20%	1,30%	0,10%	0,20%	0,30%	2,40%	0,40%	0,90%	2,00%	8,00%
2003	0,20%	0,40%	2,40%	0,20%	0,40%	0,00%	3,70%	1,10%	0,00%	2,70%	12,00%
Géographie des échanges											
Part dans les imporations											
des NMS											
1995	1%	6%	7%	14%	13%	1%	6%	33%	7%	16%	11%
2003	1%	10%	8%	24%	12%	1%	8%	22%	8%	12%	11%
du reste du monde											
1995	47%	26%	31%	33%	49%	25%	31%	32%	24%	23%	29%
2003	43%	38%	35%	25%	44%	36%	32%	26%	25%	29%	32%
de l'Union Européenne (UE15)											
1995	52%	69%	62%	53%	38%	75%	63%	35%	69%	61%	60%
2003	56%	52%	56%	51%	45%	64%	61%	51%	67%	59%	58%
Part dans les exptorations											
des NMS											
1995	1%	14%	8%	12%	12%	0%	7%	45%	5%	22%	15%
2003	2%	15%	8%	17%	19%	1%	12%	24%	8%	16%	13%
du reste du monde											
1995	40%	31%	29%	44%	48%	27%	24%	17%	28%	17%	24%
2003	42%	27%	19%	21%	39%	57%	20%	15%	33%	14%	20%
de l'Union Européenne (UE15)											
1995	59%	55%	63%	44%	40%	73%	69%	38%	67%	61%	61%
2003	56%	58%	74%	62%	42%	41%	68%	61%	58%	70%	67%

Source : Comtrade, calculs Institut de la Méditerranée
(*) Malte données d'échanges 2001

Tableau n°3a : Flux d'investissements étrangers

	Algérie	Egypte	Israël	Jordanie	Liban	Maroc	Syrie	Tunisie	Turquie	PM*
Entrée Nettes d'IDE en millions de US $										
1990		734	101	38		165	71	76	684	1 084
1991	12	253	350	-12		317	62	125	810	757
1992	10	459	539	41		423	67	526	844	1 526
1993	-59	493	429	-34		491	176	562	636	1 629
1994	18	1 256	432	3		551	251	566	608	2 645
1995	5	596	1 337	13		335	100	378	885	1 427
1996	4	637	1 382	16		357	89	351	722	1 454
1997	7	888	1 622	361		1 079	80	366	805	2 781
1998	501	1 076	1 887	310	200	417	82	668	940	3 254
1999	507	1 065	3 111	158	250	850	263	368	783	3 461
2000	438	1 235	5 011	787	298	215	270	779	982	4 022
2001	1 196	510	3 549	100	249	2 825	110	486	3 266	5 476
2002	1 065	647	1 721	56	257	481	115	821	1 038	3 442
2003	634	237	3 745	379	358	2 279	150	584	575	4 621
Stocks d'IDE en millions de US $										
1980	1 320	2 260	3 181	155	20	189		3 341	8 845	
1990	1 355	11 043	4 476	615	53	917	374	7 615	11 194	
1995	1 465	14 690	5 844	627	138	3 032	915	10 967	14 977	
2000	3 441	19 589	24 319	2 258	1 116	6 023	1 699	11 545	19 209	
2002	5 702	20 746	24 807	2 514	1 623	9 329	1 924	14 061	17 621	
2003	6 336	20 983	31 827	2 793	1 981	11 608	2 074	16 567	18 196	
Participation des flux d'IDE aux investissements nationaux										
1985-1995	0,1	7,0	2,7	1,2	0,8	3,9	1,5	7,5	1,7	
2000	3,7	6,7	22,0	44,2	10,0	2,7	1,9	15,2	2,2	
2001	9,6	3,2	16,7	5,7	8,9	37,4	2,7	9,3	12,4	
2002	7,7	4,3	9,3	2,3	8,3	5,8	2,2	15,5	3,4	
2003	3,9	2,0	20,1	19,2	12,1	22,2	1,9	9,6	1,6	
Indice de performance en 2003 [1]										
Rang	91	123	60	84	90	32	121	58	110	..

	R. Tchèque	Estonie	Hongrie	Léthonie	Lituanie	Pologne	Roumanie	Slovaquie	Slovénie	NMS**
Entrée Nettes d'IDE en millions de US $										
1990	72	0	311	0	0	89	0	93	4	569
1991	523	0	1 462	0	0	291	40	81	65	2 462
1992	1 003	82	1 479	29	10	678	77	100	111	3 569
1993	654	162	2 350	45	30	1 715	94	179	113	5 342
1994	878	215	1 144	214	31	1 875	341	273	116	5 088
1995	2 568	202	5 103	180	73	3 659	419	258	152	12 613
1996	1 435	150	3 300	382	152	4 498	263	370	174	10 724
1997	1 286	267	4 167	521	355	4 908	1 215	231	332	13 281
1998	3 700	581	3 828	357	926	6 365	2 031	707	218	18 711
1999	6 310	305	3 312	347	486	7 270	1 041	428	106	19 605
2000	4 984	387	2 764	411	379	9 341	1 037	1 925	137	21 366
2001	5 639	542	3 936	163	446	5 713	1 157	1 584	369	19 550
2002	8 483	284	2 845	384	732	4 131	1 144	4 123	1 606	23 732
2003	2 583	891	2 470	360	179	4 225	1 566	571	181	13 025
Participation des flux d'IDE aux investissements nationaux										
1985-1995	9,0	27,0	15,0	19,0	3,0	4,0	3,0	4,0	4,0	
2000	33,0	30,0	25,0	22,0	18,0	23,0	15,0	36,0	3,0	
2001	34,0	37,0	32,0	8,0	18,0	15,0	14,0	26,0	8,0	
2002	45,0	15,0	19,0	18,0	25,0	11,0	12,0	62,0	32,0	
2003	12,0	35,0	14,0	14,0	5,0	11,0	12,0	7,0	3,0	
Indice de performance en 2003 [1]										
Rang	13	10	33	41	55	68	62	12	53	..

Source : CNUCED, World Investment Reports 1995 à 2004.

* : hors Israël et Turquie

** : hors Chypre et Malte

[1] : L'indice de performance d'un pays est le ratio de la part du pays dans les flux mondiaux de FDI sur sa part dans le PIB mondial

Tableau n°3b : Flux européens d'investissements étrangers

Flux d'IDE de l'Union à 15 vers (millions d'euros)

	Egypte	Israël	Maroc	Turquie	Maghreb	Machrek	PM*	NMS 10
1995	97	118	33	350	100	169	269	5 693
1996	61	199	154	405	201	80	281	5 260
1997	79	100	470	425	659	236	895	6 307
1998	346	225	113	1 013	520	546	1 066	9 235
1999	406	-227	91	944	-15	442	427	12 138
2000	1 387	653	215	1 424	872	2 312	3 184	15 191
2001	566	-329	235	3 013	778	600	1 378	18 969
2002	1 352	63	420	983	706	1 742	2 448	5 940
2003	968	74	1 635	917	1 393	1 252	2 645	5 854

Pour mémoire

	Amér. Latine	*Amérique Centrale*	*ASEAN ***	*NAFTA*	*Hors UE15*	*Monde*
1995	3 566	2 643	1 852	35 773	62 407	124 099
1996	8 727	3 398	4 004	27 386	68 665	143 393
1997	17 785	7 724	4 099	53 529	109 802	206 573
1998	26 253	5 852	-1 956	134 721	218 754	368 197
1999	37 539	6 888	8 620	197 499	320 307	747 623
2000	41 919	21 125	1 974	227 774	435 676	1 128 387
2001	29 085	23 694	9 851	151 801	304 466	623 107
2002	8 972	52 049	7 812	-3 062	133 453	482 521
2003	3 221	-1 970	3 249	58 327	130 767	383 342

Stock d'IDE de l'Union à 15 en (millions d'euros)

	Egypte	Israël	Maroc	Turquie	Maghreb	Machrek	PM*	NMS 10
1995	552	258	1 109	2 270	1 906	1 422	3 328	..
1996	548	434	1 264	2 619	2 188	1 328	3 516	..
1997	608	465	1 493	3 507	2 816	1 985	4 801	..
1998	1 381	989	1 872	4 049	3 787	2 349	6 136	..
1999	2 415	1 047	2 686	4 927	4 338	3 537	7 875	..
2000	5 688	1 570	2 391	6 299	5 147	7 944	13 091	71 409
2001	4 056	1 433	2 902	7 846	6 191	6 970	13 161	95 688
2002	4 307	1 136	3 284	7 118	7 897	7 116	15 013	103 984

Source : Eurostat, newcronos, fev. 2005

* hors Israël et Turquie

** BN, ID, KH, LA, MM, MY, PH, SG, TH, VN

Tableau n°4 : Les exportations de services en millions de dollars et en taux de croissance annuels moyens

Total services	Algérie	Egypte	Israël	Jordanie	Maroc	Syrie	Tunisie	Turquie	PM (*)
1990	479	4 813	4 546	1 430	1 871	740	1 575	7 882	23 334
1995	793	8 262	7 741	1 689	2 020	1 632	2 401	14 475	39 014
2000	910	9 687	15 079	1 599	2 854	1 480	2 680	20 177	54 465
2001	910	8 815	11 908	1 391	3 787	1 566	2 829	15 913	47 119
2002	1 300	9 127	10 825	1 473	4 098	1 347	2 603	14 724	45 498
2003	1 300	10 836	12 245	1 462	5 083	1 347	2 560	18 931	53 764
Croissance 90-95	11%	11%	11%	3%	2%	17%	9%	13%	11%
Croissance 95-03	6%	3%	6%	-2%	12%	-2%	1%	3%	4%
Voyages									
1990	64	1 100	1 396	511	1 280	320	1 020	3 225	8 917
1995	32	2 684	2 993	660	1 296	1 258	1 530	4 957	15 410
2000		4 345	4 152	723	2 039	1 082	1 682	7 636	21 659
2001		3 800	2 564	700	2 583	1 150	1 751	8 090	20 638
2002		3 764	2 103	786	2 646	970	1 523	8 481	20 274
2003	4 584	1 855	815	3 215	970	1 471	13 206	13 206	39 323
Croissance 90-95	-13%	20%	16%	5%	0%	31%	8%	9%	12%
Croissance 95-03		7%	-6%	3%	12%	-3%	0%	13%	7%
Transport									
1990	199	2 410	1 398	371	179	220	362	920	6 060
1995	442	3 202	2 014	419	410	237	598	1 712	9 034
2000		2 645	2 482	298	485	245	595	2 955	9 704
2001		2 738	2 122	257	660	255	638	2 854	9 524
2002		2 797	2 122	288	780	250	612	2 795	9 644
2003		3 298	2 633	298	908	250	613	2 184	10 185
Croissance 90-95	17%	6%	8%	2%	18%	1%	11%	13%	8%
Croissance 95-03		0%	3%	-4%	10%	1%	0%	3%	2%
Autres services commerciaux									
1990	215	1 303	1 751	548	412	200	192	3 737	8 358
1995	318	2 376	2 734	610	314	137	273	7 806	14 569
2000		2 697	8 445	578	330	153	403	9 586	22 192
2001		2 277	7 222	434	544	161	440	4 969	16 047
2002		2 566	6 600	399	672	127	468	3 448	14 280
2003		2 954	7 756	350	959	127	476	3 541	16 163
Croissance 90-95	8%	13%	9%	2%	-5%	-7%	7%	16%	12%
Croissance 95-03		3%	14%	-7%	15%		7%	-9%	1%

Total services	Chypre	Estonie	Hongrie	Lettonie	Lituanie	Malte	Pologne	Slovaquie	Slovenie	Tchéquie	NMS
1990	1 760 ..		2 677 ..	..		721	3 200 ..	..		2 563	10 921
1995	2 715	868	4 997	718	482	1 026	10 637	2 378	2 016	6 638	32 475
2000	2 936	1 495	5 981	1 193	1 052	1 087	10 385	2 218	1 882	6 751	34 981
2001	3 080	1 640	7 399	1 171	1 147	1 086	9 747	2 463	1 956	7 034	36 723
2002	4 193	1 705	7 726	1 235	1 451	1 119	10 030	2 757	2 286	7 024	39 526
2003	5 295	2 205	7 894	1 509	1 703	1 238	12 339	3 248	2 786	7 763	45 979
Croissance 90-95	9% ..		13% ..	..		7%	27% ..	..		21% ..	
Croissance 95-03	9%	12%	6%	10%	17%	2%	2%	4%	4%	2%	4%
Voyages											
1990	1 254 ..		985 ..	..		495	358 ..	..		472	3 565
1995	1 797	357	2 928	20	77	661	2 306	623	1 084	2 880	12 732
2000	1 938	504	3 444	131	391	610	5 678	433	961	2 973	17 063
2001	2 006	507	3 770	119	383	578	4 645	643	1 001	3 104	16 757
2002	1 924	555	3 274	161	505	571	4 314	726	1 083	2 964	16 078
2003	2 016	682	3 440	222	569	694	4 314	866	1 338	3 583	13 411
Croissance 90-95	0 ..		0 ..	..		0	0 ..	..		0 ..	
Croissance 95-03	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Transport											
1990	260 ..		42 ..	..		168	1 833 ..	..		1 440	3 744
1995	385	374	405	659	287	261	3 041	616	505	1 463	7 996
2000	403	724	521	796	492	301	2 434	995	492	1 390	8 547
2001	431	793	582	770	532	322	2 685	1 014	500	1 512	9 142
2002	878	803	685	772	654	338	3 270	1 163	600	1 732	10 893
2003	1 215	984	1 016	896	851	325	3 270	1 409	770	2 152	9 618
Croissance 90-95	8% ..		57% ..	..		9%	11% ..	..		0% ..	
Croissance 95-03	15%	13%	12%	4%	15%	3%	1%	11%	5%	5%	2%
Autres services commerciaux											
1990	246 ..		1 649 ..	..		58	1 009 ..	..		651	3 613
1995	534	138	1 664	38	118	105	5 290	1 140	426	2 295	11 747
2000	596	266	2 017	266	169	177	2 273	790	429	2 388	9 371
2001	643	340	3 047	282	232	185	2 417	805	455	2 419	10 824
2002	1 391	348	3 766	302	292	210	2 446	868	604	2 328	12 555
2003	2 064	539	3 438	390	282	219	2 446	972	679	2 027	10 611
Croissance 90-95	17% ..		0% ..	..		13%	39% ..	..		29% ..	
Croissance 95-03	18%	19%	9%	34%	12%	10%	-9%	-2%	6%	-2%	-1%

Les données pour le Liban sont manquantes
(*) Algérie 2002 et Syrie 2002 dans le total PM 2003
(**) Les totaux PM par sous secteurs ne comprennent pas l'Algérie et prennent les données 2002 pour la Syrie
Source : CNUCED 2004

Tableau n°6a : Exportations intra-PM, 1995-2003

Pays exportateur : Egypte

	Total des exportations		Total des exportations hors pétrole		% des exportations totales en provenance des pays sélectionnés		% des exportations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des exportations totales en provenance du monde entier		% des exportations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Liban	57 657	174 425	57 654	154 851	13,08	19,58	19,27	20,21	0,98	2,30	1,95	2,93
Libye	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Maroc	37 249	123 593	20 848	76 558	8,45	13,87	6,97	9,99	0,63	1,63	0,71	1,45
Tunisie	30 188	48 786	30 188	48 661	6,85	5,48	10,09	6,35	0,51	0,64	1,02	0,92
Algérie	58 818	136 727	58 699	136 205	13,34	15,35	19,62	17,78	1,00	1,80	1,99	2,58
Turquie	210 648	189 397	85 523	137 211	47,79	21,26	28,59	17,91	3,57	2,50	2,90	2,60
Syrie	..	100 114	..	98 709	..	11,24	..	13,02	..	1,32	..	1,89
Jordanie	46 247	117 890	46 247	112 838	10,49	13,23	15,46	14,73	0,78	1,55	1,57	2,13
TOTAL	440 807	890 932	299 159	766 031	100,00	100,00	100,00	100,00	7,48	11,74	10,13	14,49

Pays exportateur : Liban

	Total des exportations		Total des exportations hors pétrole		% des exportations totales en provenance des pays sélectionnés		% des exportations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des exportations totales en provenance du monde entier		% des exportations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Egypte	24 724	30 069	23 700	30 069	24,76	11,26	26,90	11,37	..	2,89	..	3,02
Libye	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Maroc	6 789	7 159	6 789	7 122	6,80	2,68	7,71	2,69	..	0,69	..	0,72
Tunisie	2 833	5 303	2 833	5 303	2,84	1,99	3,22	2,01	..	0,51	..	0,53
Algérie	3 032	25 166	3 032	24 915	3,04	9,42	3,44	9,42	..	2,42	..	2,51
Turquie	19 969	71 710	19 969	69 291	20,00	26,85	22,67	26,21	..	6,90	..	6,97
Syrie	..	80 883	..	80 883	..	30,28	..	30,59	..	7,78	..	8,13
Jordanie	42 493	46 814	31 769	46 814	42,56	17,53	36,06	17,71	..	4,50	..	4,71
TOTAL	99 840	267 104	88 092	264 397	100,00	100,00	100,00	100,00	0,00	25,70	0,00	26,59

Pays exportateur : Maroc

	Total des exportations		Total des exportations hors pétrole		% des exportations totales en provenance des pays sélectionnés		% des exportations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des exportations totales en provenance du monde entier		% des exportations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Egypte	4 165	9 442	4 165	9 442	2,25	4,52	2,25	4,45	0,06	0,09	0,06	0,10
Libye	9 606	20 048	9 606	20 048	5,20	9,59	5,20	9,45	0,14	0,20	0,14	0,20
Maroc	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Tunisie	59 740	46 802	59 740	49 990	32,31	22,39	32,31	23,55	0,85	0,47	0,86	0,51
Algérie	51 485	19 646	51 485	19 646	27,85	9,40	27,85	9,26	0,73	0,20	0,74	0,20
Turquie	52 476	76 990	52 476	76 990	28,38	36,83	28,38	36,28	0,75	0,77	0,76	0,79
Syrie	..	21 397	..	21 397	..	10,24	..	10,08	..	0,21	..	0,22
Jordanie	7 401	14 715	7 401	14 715	4,00	7,04	4,00	6,93	0,11	0,15	0,11	0,15
TOTAL	184 874	209 040	184 874	212 228	100,00	100,00	100,00	100,00	2,64	2,09	2,66	2,16

Pays exportateur : Tunisie

	Total des exportations		Total des exportations hors pétrole		% des exportations totales en provenance des pays sélectionnés		% des exportations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des exportations totales en provenance du monde entier		% des exportations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Egypte	12 383	9 823	12 383	9 823	5,06	3,46	5,21	3,58	0,24	0,12	0,26	0,13
Liban	9 635	7 973	9 635	7 973	3,94	2,81	4,06	2,91	0,19	0,10	0,20	0,11
Libye	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Maroc	32 933	70 692	32 933	70 692	13,46	24,94	13,87	25,77	0,64	0,87	0,69	0,95
Algérie	142 798	91 332	141 545	91 196	58,36	32,22	59,59	33,24	2,78	1,13	2,96	1,23
Turquie	46 334	98 140	40 430	89 154	18,94	34,62	17,02	32,49	0,90	1,21	0,84	1,20
Syrie	..	3 842	..	3 842	..	1,36	..	1,40	..	0,05	..	0,05
Jordanie	588	1 690	588	1 690	0,24	0,60	0,25	0,62	0,01	0,02	0,01	0,02
TOTAL	244 672	283 491	237 514	274 369	100,00	100,00	100,00	100,00	4,77	3,49	4,96	3,70

Pays exportateur : Algérie

	Total des exportations		Total des exportations hors pétrole		% des exportations totales en provenance des pays sélectionnés		% des exportations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des exportations totales en provenance du monde entier		% des exportations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Egypte	7 082	312 613	7 082	312 613	0,95	19,10	9,92	33,37	0,06	1,37	0,37	..
Liban	1 708	5 604	402	377	0,23	0,34	0,56	0,04	0,01	0,02	0,02	0,03
Libye	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Maroc	111 295	174 869	38 290	16 043	14,88	10,68	53,61	1,71	0,97	0,76	1,99	1,25
Tunisie	179 838	58 305	20 488	39 992	24,05	3,56	28,69	4,27	1,56	0,25	1,06	3,13
Turquie	447 970	1 081 586	5 159	564 076	59,90	66,08	7,22	60,20	3,89	4,73	0,27	..
Syrie	..	3 105	..	3 105	..	0,19	..	0,33	..	0,01	..	0,24
Jordanie	1	734	1	734	0,00	0,04	0,00	0,08	0,00	0,00	0,00	0,06
TOTAL	747 894	1 636 816	71 421	936 939	100,00	100,00	100,00	100,00	6,50	7,15	3,71	7,00

Pays exportateur : Turquie

	Total des exportations		Total des exportations hors pétrole		% des exportations totales en provenance des pays sélectionnés		% des exportations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des exportations totales en provenance du monde entier		% des exportations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1997*	2 003	1 997	2 003	1997	2003	1997	2003	1997	2003	1997	2003
Egypte	179 618	170 955	179 483	170 910	19,38	11,15	19,49	12,89	0,97	0,39	0,98	0,39
Liban	153 626	234 136	153 004	147 153	16,58	15,27	16,61	11,10	0,83	0,53	0,83	0,34
Libye	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Maroc	55 622	60 558	54 247	26 607	6,00	3,95	5,89	2,01	0,30	0,14	0,30	0,06
Tunisie	105 921	198 934	103 023	180 678	11,43	12,97	11,19	13,62	0,57	0,45	0,56	0,41
Algérie	305 038	437 778	304 314	436 812	32,91	28,55	33,04	32,94	1,64	0,99	1,66	1,00
Syrie	..	291 922	..	224 981	..	19,04	..	16,96	..	0,66	..	0,51
Jordanie	126 991	139 188	126 877	139 143	13,70	9,08	13,78	10,49	0,68	0,31	0,69	0,32
TOTAL	926 817	1 533 470	920 948	1 326 284	100,00	100,00	100,00	100,00	4,99	3,46	5,01	3,04

* Données non disponibles pour l'année 1995

Pays exportateur : Syrie

	Total des exportations		Total des exportations hors pétrole		% des exportations totales en provenance des pays sélectionnés		% des exportations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des exportations totales en provenance du monde entier		% des exportations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Egypte	11 787	75 085	11 787	75 085	1,49	7,26	2,17	11,91	..	1,26	..	4,27
Liban	325 853	259 287	320 443	177 463	41,08	25,06	58,89	28,15	..	4,34	..	10,08
Libye	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Maroc	42 329	16 727	42 329	10 192	5,34	1,62	7,78	1,62	..	0,28	..	0,58
Tunisie	45 629	5 773	32 728	5 752	5,75	0,56	6,01	0,91	..	0,10	..	0,33
Algérie	31 137	111 068	23 437	110 849	3,93	10,74	4,31	17,58	..	1,86	..	6,30
Turquie	258 101	413 349	35 018	98 020	32,54	39,96	6,44	15,55	..	6,92	..	5,57
Jordanie	78 431	153 245	78 431	153 169	9,89	14,81	14,41	24,29	..	2,57	..	8,70
TOTAL	793 268	1 934 534	544 174	630 531	100,00	100,00	100,00	100,00	0,00	17,32	0,00	35,82

Pays exportateur : Jordanie

	Total des exportations		Total des exportations hors pétrole		% des exportations totales en provenance des pays sélectionnés		% des exportations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des exportations totales en provenance du monde entier		% des exportations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Egypte	10 239	30 283	10 239	30 283	11,33	14,41	11,33	14,71	1,19	1,57	1,19	1,59
Liban	37 494	44 946	37 431	43 924	41,47	21,39	41,43	21,34	4,36	2,34	4,37	2,31
Libye	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Maroc	1 442	1 710	1 442	1 710	1,59	0,81	1,60	0,83	0,17	0,09	0,17	0,09
Tunisie	5 516	6 197	5 516	6 197	6,10	2,95	6,11	3,01	0,64	0,32	0,64	0,33
Algérie	14 354	51 594	14 354	51 594	15,88	24,55	15,89	25,06	1,67	2,68	1,67	2,71
Turquie	21 362	16 851	21 362	13 612	23,63	8,02	23,65	6,61	2,48	0,88	2,49	0,72
Jordanie	..	58 587	..	58 538	..	27,88	..	28,44	..	3,05	..	3,08
TOTAL	90 407	210 168	90 344	205 859	100,00	100,00	100,00	100,00	10,52	10,92	10,54	10,83

Tableau n°6b : Importations intra-PM, 1995-2003

Pays importateur : Turquie

	Total des importations		Total des importations hors pétrole		% des importations totales en provenance des pays sélectionnés		% des importations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des importations totales en provenance du monde entier		Pourcentage des importations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Liban	19 969	71 710	19 969	69 291	1,38	2,37	6,98	6,44	0,06	0,10	0,06	0,11
Libye	385 220	1 072 548	26 008	27 144	26,71	35,41	9,10	2,52	1,08	1,55	0,08	0,04
Maroc	52 476	76 990	52 476	76 990	3,64	2,55	18,35	7,16	0,15	0,11	0,15	0,12
Tunisie	46 334	98 139	40 430	89 154	3,21	3,25	14,14	8,29	0,13	0,14	0,12	0,14
Algérie	447 970	1 081 586	5 159	564 076	31,06	35,81	1,80	52,45	1,25	1,56	0,01	0,91
Egypte	210 648	189 397	85 523	137 211	14,61	6,27	39,91	12,76	0,59	0,27	0,25	0,22
Syrie	258 101	413 349	35 018	98 020	17,90	13,68	12,25	9,11	0,72	0,60	0,10	0,16
Jordanie	21 362	16 851	21 362	13 612	1,48	0,56	7,47	1,27	0,06	0,02	0,06	0,02
TOTAL	1 442 081	3 020 570	285 945	1 075 497	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	4,36	0,83	1,74

Pays importateur : Algérie

	Total des importations		Total des importations hors pétrole		% des importations totales en provenance des pays sélectionnés		% des importations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des importations totales en provenance du monde entier		Pourcentage des importations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Liban	3 032	25 166	3 032	24 915	0,50	2,87	0,51	2,85	0,03	0,19	0,03	0,19
Libye	1 993	2 245	1 993	2 245	0,33	0,26	0,33	0,26	0,02	0,02	0,02	0,02
Maroc	51 485	19 646	51 485	19 646	8,46	2,24	8,60	2,25	0,48	0,15	0,48	0,15
Tunisie	142 798	91 332	141 545	91 196	23,46	10,43	23,64	10,44	1,32	0,67	1,32	0,68
Turquie	305 038	437 778	304 314	436 812	50,12	50,00	50,82	50,01	2,83	3,24	2,84	3,25
Egypte	58 818	136 727	58 699	136 205	9,66	15,62	9,80	15,59	0,55	1,01	0,55	1,01
Syrie	31 137	111 068	23 437	110 849	5,12	12,69	3,91	12,69	0,29	0,82	0,22	0,82
Jordanie	14 354	51 594	14 354	51 594	2,36	5,89	2,40	5,91	0,13	0,38	0,13	0,38
TOTAL	608 654	875 557	598 858	873 460	100,00	100,00	100,00	100,00	5,64	5,64	5,59	6,49

Pays importateur : Jordanie

	Total des importations		Total des importations hors pétrole		% des importations totales en provenance des pays sélectionnés		% des importations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des importations totales en provenance du monde entier		Pourcentage des importations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Liban	42 493	46 814	31 769	46 814	13,31	9,86	10,30	9,97	1,15	0,83	0,96	0,99
Libye	17 037	379	17 037	379	5,34	0,08	5,53	0,08	0,46	0,01	0,51	0,01
Maroc	7 401	14 715	7 401	14 715	2,32	3,10	2,40	3,13	0,20	0,26	0,22	0,31
Tunisie	588	1 690	588	1 690	0,12	0,36	0,19	0,36	0,02	0,03	0,02	0,04
Turquie	126 991	139 188	126 877	139 143	39,79	29,32	41,15	29,64	3,44	2,46	3,82	2,95
Egypte	46 247	117 890	46 247	112 838	14,49	24,84	15,00	24,03	1,25	2,09	1,39	2,39
Syrie	78 431	153 245	78 431	153 169	24,57	32,29	25,44	32,63	2,12	2,71	2,36	3,24
Algérie	1	734	1	734	0,00	0,15	0,00	0,16	0,00	0,01	0,00	0,02
TOTAL	319 191	474 655	308 352	469 481	100,00	100,00	100,00	100,00	8,64	8,40	9,29	9,94

Pays importateur : Maroc

	Total des importations		Total des importations hors pétrole		% des importations totales en provenance des pays sélectionnés		% des importations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des importations totales en provenance du monde entier		Pourcentage des importations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Liban	6 789	7 159	6 789	7 122	1,84	1,08	2,44	1,76	0,08	0,05	0,09	0,06
Libye	55 622	60 558	54 247	26 607	15,04	9,10	19,46	6,56	0,65	0,43	0,73	0,22
Jordanie	1 442	1 710	1 442	1 710	0,39	0,26	0,52	0,42	0,02	0,01	0,02	0,01
Tunisie	32 933	70 692	32 933	70 692	8,90	10,62	11,81	17,43	0,39	0,50	0,44	0,58
Turquie	82 288	210 162	81 885	196 550	22,24	31,58	29,37	48,47	0,96	1,48	1,10	1,61
Egypte	37 249	123 593	20 885	76 558	10,07	18,57	7,48	18,88	0,44	0,87	0,28	0,63
Syrie	42 329	16 727	42 329	10 192	11,44	2,51	15,18	2,51	0,50	0,12	0,57	0,08
Algérie	111 295	174 869	38 290	16 943	30,08	26,28	43,74	3,96	1,30	1,23	0,51	0,13
TOTAL	369 948	665 472	278 763	405 474	100,00	100,00	100,00	100,00	4,33	4,68	3,73	3,33

Pays importateur : Tunisie

	Total des importations		Total des importations hors pétrole		% des importations totales en provenance des pays sélectionnés		% des importations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des importations totales en provenance du monde entier		Pourcentage des importations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Liban	2 833	5 303	2 833	5 303	0,45	1,06	0,92	1,36	0,04	0,05	0,04	0,06
Libye	203 876	130 844	52 168	53 843	32,18	26,12	17,01	13,79	2,58	1,29	0,71	0,57
Jordanie	5 516	6 197	5 516	6 197	0,87	1,24	1,80	1,59	0,07	0,06	0,08	0,07
Maroc	59 740	46 802	59 740	49 990	9,43	9,34	19,48	12,80	0,76	0,46	0,81	0,53
Turquie	105 921	198 934	103 023	180 678	16,72	39,71	33,59	46,28	1,34	1,96	1,40	1,91
Egypte	30 188	48 786	30 188	48 661	4,76	9,74	9,84	12,46	0,38	0,48	0,41	0,51
Syrie	45 629	5 773	32 728	5 752	7,20	1,15	10,67	1,47	0,58	0,06	0,45	0,06
Algérie	179 838	58 305	20 488	39 992	28,39	11,64	6,68	10,24	2,28	0,57	0,28	0,42
TOTAL	633 541	500 943	306 684	390 415	100,00	100,00	100,00	100,00	8,02	4,94	4,17	4,13

Pays importateur : Liban

	Total des importations		Total des importations hors pétrole		% des importations totales en provenance des pays sélectionnés		% des importations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des importations totales en provenance du monde entier		Pourcentage des importations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1997*	2 003	1 997	2 003	1997	2003	1997	2003	1997	2003	1997	2003
Tunisie	9 635	7 973	9 635	7 973	1,53	1,04	1,58	1,42	0,13	0,11	0,13	0,13
Libye	32 477	23 571	21 760	10 662	5,17	3,06	3,57	1,90	0,44	0,33	0,30	0,18
Jordanie	37 494	44 946	37 431	43 924	5,97	5,84	6,14	7,81	0,50	0,63	0,51	0,73
Maroc	9 606	20 048	9 606	20 048	1,53	2,60	1,58	3,56	0,13	0,28	0,13	0,33
Turquie	153 626	234 136	153 004	147 153	24,46	30,41	25,09	26,16	2,07	3,27	2,08	2,43
Egypte	57 657	174 425	57 654	154 851	9,18	22,65	9,45	27,53	0,78	2,43	0,78	2,56
Syrie	325 853	259 287	320 443	177 463	51,88	33,67	52,54	31,55	4,38	3,62	4,35	2,93
Algérie	1 708	5 604	402	377	0,27	0,73	0,07	0,07	0,02	0,08	0,01	0,01
TOTAL	628 057	769 990	609 935	562 452	100,00	100,00	100,00	100,00	8,44	10,74	8,28	9,29

* Données non idsponibles pour l'année 1995

Pays importateur : Syrie

	Total des importations		Total des importations hors pétrole		% des importations totales en provenance des pays sélectionnés		% des importations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des importations totales en provenance du monde entier		Pourcentage des importations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Tunisie	..	3 842	..	3 842	..	0,67	..	0,76	..	0,08	..	0,08
Libye	..	12 498	..	12 498	..	2,18	..	2,48	..	0,24	..	0,25
Jordanie	..	58 587	..	58 538	..	10,24	..	11,59	..	1,15	..	1,19
Maroc	..	21 397	..	21 397	..	3,74	..	4,24	..	0,42	..	0,43
Turquie	..	291 922	..	224 981	..	51,00	..	44,55	..	5,71	..	4,57
Egypte	..	100 114	..	99 709	..	17,49	..	19,75	..	1,96	..	2,02
Liban	..	80 883	..	80 883	..	14,13	..	16,02	..	1,58	..	1,64
Algérie	..	3 105	..	3 105	..	0,54	..	0,61	..	0,06	..	0,06
TOTAL	..	572 348	..	504 953	..	100,00	..	100,00	..	11,20	..	10,25

Pays importateur : Egypte

	Total des importations		Total des importations hors pétrole		% des importations totales en provenance des pays sélectionnés		% des importations hors pétrole en provenance des pays sélectionnés		% des importations totales en provenance du monde entier		Pourcentage des importations hors pétrole en provenance du monde entier	
	1 995	2 003	1 995	2 003	1995	2003	1995	2003	1995	2003	1995	2003
Liban	..	3 842	..	3 842	..	0,67	..	0,76	..	0,08	..	0,08
Libye	..	12 498	..	12 498	..	2,18	..	2,48	..	0,24	..	0,25
Maroc	..	58 587	..	58 538	..	10,24	..	11,59	..	1,15	..	1,19
Tunisie	..	21 397	..	21 397	..	3,74	..	4,24	..	0,42	..	0,43
Algérie	..	291 922	..	224 981	..	51,00	..	44,55	..	5,71	..	4,57
Turquie	..	100 114	..	99 709	..	17,49	..	19,75	..	1,96	..	2,02
Syrie	..	80 883	..	80 883	..	14,13	..	16,02	..	1,58	..	1,64
Jordanie	..	3 105	..	3 105	..	0,54	..	0,61	..	0,06	..	0,06
TOTAL	..	572 348	..	504 953	..	100,00	..	100,00	..	11,20	..	10,25

قائمة المراجع

قائمـــــــة المراجـــــع

المراجع باللغــة العربيـــــة

الكتـــــب

1. (أسامة) المجذوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
2. (رعد) حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، سلسلة الرضا للمعلومات، سوريا، الجزء الثاني، 2001.
3. (سعيد) أوكيل وآخرون، إستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية: تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
4. (سليمان) المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.
5. (سمير) أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية: قراءة عربية نقدية، مركز البحوث العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.
6. (سمير) صارم، أوروبا والعرب: من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 2000.
7. (سمير) محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية والإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2001.
8. (عبد اللطيف) بن آشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
9. (فارس) ثابت بن جردي، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2000.
10. (فتح الله) ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دارالطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1982.
11. (فتح الله) ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 1997.
12. (مصطفى) عاشوري، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992.
13. (ناصر) دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998.

1. (إبراهيم) بورنان وآخرون، التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في إطار إتفاق الشراكة، ملتقى حول اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط، 18-20 أفريل 2005.
2. (إسماعيل) بوخاوة – (عبد القادر) عطوي، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.
3. (إلياس) بن ساسي – (يوسف) قريشي، المنظومة المالية والتعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورومتوسطية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، 08-09 ماي 2004.
4. (بشير) مصطفى، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني، الملتقى الاقتصادي الثامن: الجزائر والشراكة الأجنبية، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، الجزائر، 09-10 ماي 1999.
5. (بشير) مصطفى، الشراكة الأوروجزائرية: أي موقع للجزائر في جانب تجارة الخدمات، الملتقى العلمي الخامس حول الشراكة الأوروجزائرية، جمعية المعرفة العلمية الثقافية، الجزائر، 06 جوان 2001.
6. (بلقاسم) زايري، انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، 21-22 ماي 2002.
7. (بلقاسم) زايري – (بغداد) كوريالي، استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، 08-09 ماي 2004.
8. (تيجاني) بالرقي، المؤسسات العمومية بين إمكانات البقاء واحتمالات الخوصصة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 03-07 أكتوبر 2004.
9. (حياة) نجار – (مليكة) زغيب، إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرنة والعولمة: نظرة مستقبلية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22-23 أفريل 2003.

10. (رتيبة) عروب – (كريمة) ربحي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006.

11. (رضوان) سوامس، الآثار الاقتصادية والنقدية لتوسع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري، ندوة دولية حول: أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي، عنابة، 07 ديسمبر 2003.

12. (زين الدين) بن لوصيف، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، 21-22 ماي 2002.

13. (سلوى) محمد مرسي، المشاركة الأوروعربية ما لها وما عليها، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، 08-09 ماي 2004.

14. (عبد الكريم) بعداش – (كمال) حوشين، انعكاسات التعاون الأورومتوسطي على الشركات العربية المتوسطية، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، 08-09 ماي 2004.

15. (عبد اللطيف) بلغرسة – (رضا) جاوحدو، آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، 29-30 اكتوبر 2001.

16. (عبد اللطيف) بلغرسة، دراسة حالة اتفاق فلنسيا بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة والمشروعات المشتركة، ندوة دولية حول: أثر التوسع الأوروبي على المشروع الأورومتوسطي، عنابة، 07 ديسمبر 2003.

17. (عبد المجيد) قدي، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 22-23 أفريل 2003.

18. (عبد المجيد) قدي، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، 08-09 ماي 2004.

19. (علي) كنعان، الاقليمية الجديدة والمفتوحة الأوسطية والمتوسطية، ملتقى حول: الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2004.

20. (فاروق) تشام، أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، 08-09 ماي 2004.

21. (فاروق) تشام، (كمال) تشام، دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة: الجزائر - تونس - المغرب، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006.

22. (لعلى) بوكميش،التجربة الجزائرية في مجال إصلاح المؤسسات العمومية الإقتصادية، الملتقى العلمي الدولي حول : الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة: واقع ورهانات، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائرين، المكتبة الوطنية بالحامة، الجزائر،11-12 جوان 2005.

23. (محمد) بوهزة- (كمال) دمدوم، تحليل الجوانب المالية لإتفاقيات التعاون والشراكة اللأورومتوسطية، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، 8-9 ماي 2004.

24. (محمد) بوهزة، الإصلاحات في المؤسسات العمومية الجزائرية:بين الطموح والواقع، الملتقى الدولي حول: إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة،جامعة سطيف،3-7أكتوبر 2004.

25. (محمد) فرحي، (سلمى)صالحي،المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف،17-18 أفريل 2006.

26. (محمد) يوسفي،مفهوم الخوصصة وإرتباطها بسياسات الإصلاح الإقتصادي، الملتقى الدولي العلمي حول: الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة: واقع ورهانات، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين،المكتبة الوطنية بالحامة،الجزائر، 11-12 جوان 2005.

27. (منير) نوري، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006.

28. (نصيرة) قريش،آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الملتقى الدولي حول:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006.

29. (ناصيف يوسف) حتي،الشراكة الأورومتوسطية، المؤتمر الدولي التاسع حول: آفاق وضمانات الإستثمارات العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس، 2001.

30. (وفاء) الشربيني، ملتقيات البعد الثقافي في الشراكة الأوروبية المتوسطية، ندوة حول خبرات حوار الحضارات،برنامج حوار الحضارات، القاهرة، 30-31 أكتوبر 2002.
31. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الندوة القومية حول أثر إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية، الجزائر، نوفمبر1999 .

المجـــــلات

1. صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف،العدد 01، 2002.
2. صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد02، 2003.
3. عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، السداسي الثاني 2004.
4. عبد القادر دربال- بلقاسم زايري، تأثير الشراكة الأورومتوسطية على آداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد01، 2002.
5. عبد اللآلي جبيلي -كلاوس اندرس،مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1996.
6. كمال رزيق، تأهيل المؤسسة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد2004،06.
7. محمد الأطرش، المشروعات الأوسطية والمتوسطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد210، أوت 1996.
8. محمد محمود الإمام، إتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مصر، العدد07، 1997.
9. ناصيف يوسف حتي، المأزق العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد205، مارس 1996.

مراجـــع أخـــرى

1. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، لجنة آفاق التنمية الإقتصادية والإجتماعية،مشروع تقرير: من أجل سياسة تطوير الم.ص.م في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002.
2. فطيمة حفيظ، الشراكة الأورومتوسطية وإشكالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد التنمية، باتنة، 2003.

3. المرسوم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم77.
4. كلمة السيد مصطفى بن بادة وزير الم.ص.م أثناء عرض مشروع المرسوم التنفيذي المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الم.ص.م ، 20 أفريل2005، على الموقع: www.pmeart-dz.org
5. مداخلة السيد مصطفى بن بادة وزير الم.ص.م في حصة منتدى التلفزيون على الموقع: www.pmeart-dz.org.
6. حديث السيد محمود خذري وزير الصناعة لصحافة صوت الأحرار،11 أوت2005،على الموقع: www.mir-algeria.org .
7. موقع بنك الإستثمار الأوروبي: www.bei.org

المراجع باللغـــــة الفرنسية

Les ouvrages

1-Bichara khader, le partenariat euro-méditérranéen vu du sud, l'haramattan, paris,2001.

. 2.Didier Schlacther, question d'Europe, ellipses, paris, 1998.

3.Fathallah Oualalou, après Barcelone… le Maghreb est nécessaire, édition toubcal, Maroc, 1er édition, 1996.

Les colloques

1. Boualem Abassi, le secteur industriel et la problématique de sa modernisation, colloque international : mondialisation et modernisation des entreprises : enjeux et trajectoires, Ghardaia, 26/27 Janvier 1999.
2. Hocine Irki-Omar Bezazi, la mise à niveau des entreprises algériennes et l'amélioration de leurs compétitivités face aux défis du nouveau environnement économique, université de Ouargla, 22-23 Avril 2003.
3. Philippe Hugon, les accords de libre échange entre l'union européenne et les PSEM ont-ils favorisé un développement et un partenariat durables

conformes au projet de Barcelone ?, communication on colloque du Caire, document non publie ;Mai 2005.

4. Taous Hamdaoui, le partenariat euro méditerranéen : l'attractivité des pays du Maghreb en question, colloque international : l'impact de l'élargissement de l'Euro sur le projet euro méditerranéen, Annaba, Décembre 2003.

Les revues

1. Abdelkrim Boughedou, Projet du programme national de mise à niveau de la PME algérienne, revue espaces, N° : 62, 2003.
2. Ahmed G, Agence national pour le développement de la PME, PME magazine d'Algérie, N° : 31, Juillet- Août 2005.
3. Amer yahia. H, l'accords d'association avec l'union européenne, nécessite d'une mise à niveau, profils revue, N° : 01, Sept-Oct-Nov 2002.
4. Azzedine. O, FINALEP : au service de partenariat algéro-européen, le phare revue, N° : 15, Juillet 2000.
5. Mise à niveau les entreprises publiques, LICCAL revue, N° : 165, Décembre 2004.
6. N.B, le projet Allemand PME-CONFORM apporter un soutien au PME-PMI algérienne, PME magazine d'Algérie, N° : 32, Sept-Oct 2005.

Autres sourses

1. Rapport Femise 2005 sur le partenariat euro méditerranéen 10 ans après Barcelone : acquis et perspectives, Février 2005.
2. Giacomo Luciani, le volet économique du processus de Barcelone : résultats et perspectives, dossier 10 ans du processus de Barcelone, bilan et perspective (dossier PDF).
3. Le processus de Barcelone, cinq ans après (1995-2000) partenariat euro méditerranéen, commission européenne, office des publications officielles des communauté européennes, Luxembourg, 2000.
4. Programme d'appui aux PME-PMI algériennes, ministère de la PME et de l'artisanat, document interne.

5. F. Semid (directrice de la mise à niveau des entreprises), mise à niveau des entreprises : programme et bilan d'étape, ministère de l'industrie (document interne), Alger, 15 Février 2005.
6. partenariat euro méditerranéen, note d'information, commission européenne, DG relation extérieur, Moyen-Orient et méditerranéen du sud, Février 2000.
7. Document de stratégie 2002-2006, programme indicatif national 2002-2004.
8. Les relations euro- méditerranéen sur le sitev : http/www.diplomatie.fr/europe/accreditation/rela euro-med.21/12/2005.
9. Programme national de mise à niveau de la PME algérienne, ministère de la PME et de l'artisanat sur le site : www.pmeart-dz.org.
10. Note de synthèse sur les programmes de coopération d'appui au développement des PME, ministère de la PME et de l'artisanat sur le site : www.pmeart-dz.org.
11. Présentation du projet appui aux associations professionnelles et organisations partenales coopération technique algéro-allemande, ministère de la PME et de l'artisanat sur le site : www.pmeart-dz.org.
12. Programme Euro de développement PME, ministère de la PME et de l'artisanat sur le site : www.pmeart-dz.org.
13. Dispositif de mise à niveau, fonds de promotion de la compétitivité, ministère de l'industrie et de la restructuration sur le site : www.mir-algeria.org.
14. www.bank-of-algeria.dz.

الملخص

يعد الإتحاد الأوروبي أحد أبرز التكتلات الإقليمية في العالم، والذي سعى إلى توسيع رقعته خارج حدوده الجغرافية في إطار سياسة جديدة تولد عنها طرح مشروع الشراكة مع دول جنوب وشرق المتوسط، وكون المبادرة موجهة إلى كل دول المتوسط سعت الجزائر هي الأخرى إلى توطيد علاقاتها به والتحقت بهذا المشروع ساعية إلى تعظيم المكاسب المنتظرة منه خاصة في مجال إعادة تأهيل مؤسساتها الصناعية، حيث تجسد ذلك في جانبين أساسيين تناولتهما الدراسة احدهما مالي والآخر تقني فعن الجانب الأول نسجل مساهمة عدة هيئات أوروبية في دعم القطاع المؤسساتي الجزائري خاصة الصناعي الخاص منه لعل أبرزها المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، الوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الإيطالي، أما الجانب التقني فتمت دراسته بالتركيز على برامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني و برنامج اللجنة الأوروبية ميدا.

وعلى الرغم من مساهمة هذه الهيئات والبرامج سواء في الجانب المالي أو التقني إلا أن النتائج المحققة لم تكن في المستوى المرجو لأسباب عدة مما يؤكد على أن هذا الاتفاق يخدم المصالح الأوروبية بالدرجة الأولى.

Résumé

L'union européenne compte parmis les plus importantes intégrations régionales en prenant un espace très large et ouvrant la voie à la coopération avec les pays du sud et de l'est de la méditerranée.

Vu son importance à l'échelle mondiale que l'Algérie a pu d'hadeser au sein de ce club en créant une coalition surtout dans le domaine de la mise à niveau de ses entreprises industrielles et dans deux secteurs essentielles qui sont financiers et techniques d'on l'assistance de la financière algéro européenne de participation, l'agence française de développement ainsi que la banque italienne.

Dans le domaine technique on a étudié deux programmes (le programme de l'institution allemande de la coopération technique et le programme de la commission européenne.

De ce contexte et malgré la coopération des ces institutions ou leurs programmes que ce soit financier ou technique,que les résultats opérés auparavant n'ont pas aboutis et sont toujours en faveur de cette union (U.E).

الكلمات المفتاحية

شراكة	PARTENARIAT
تعاون	COOPERATION
اتفاق	ACCORD
شراكة اورومتوسطية	PARTENARIAT EUROMEDITERRANNEENE
شراكة اقتصادية	PARTENARIAT ECONOMIQUE
إعادة تأهيل	MISE A NIVEAU